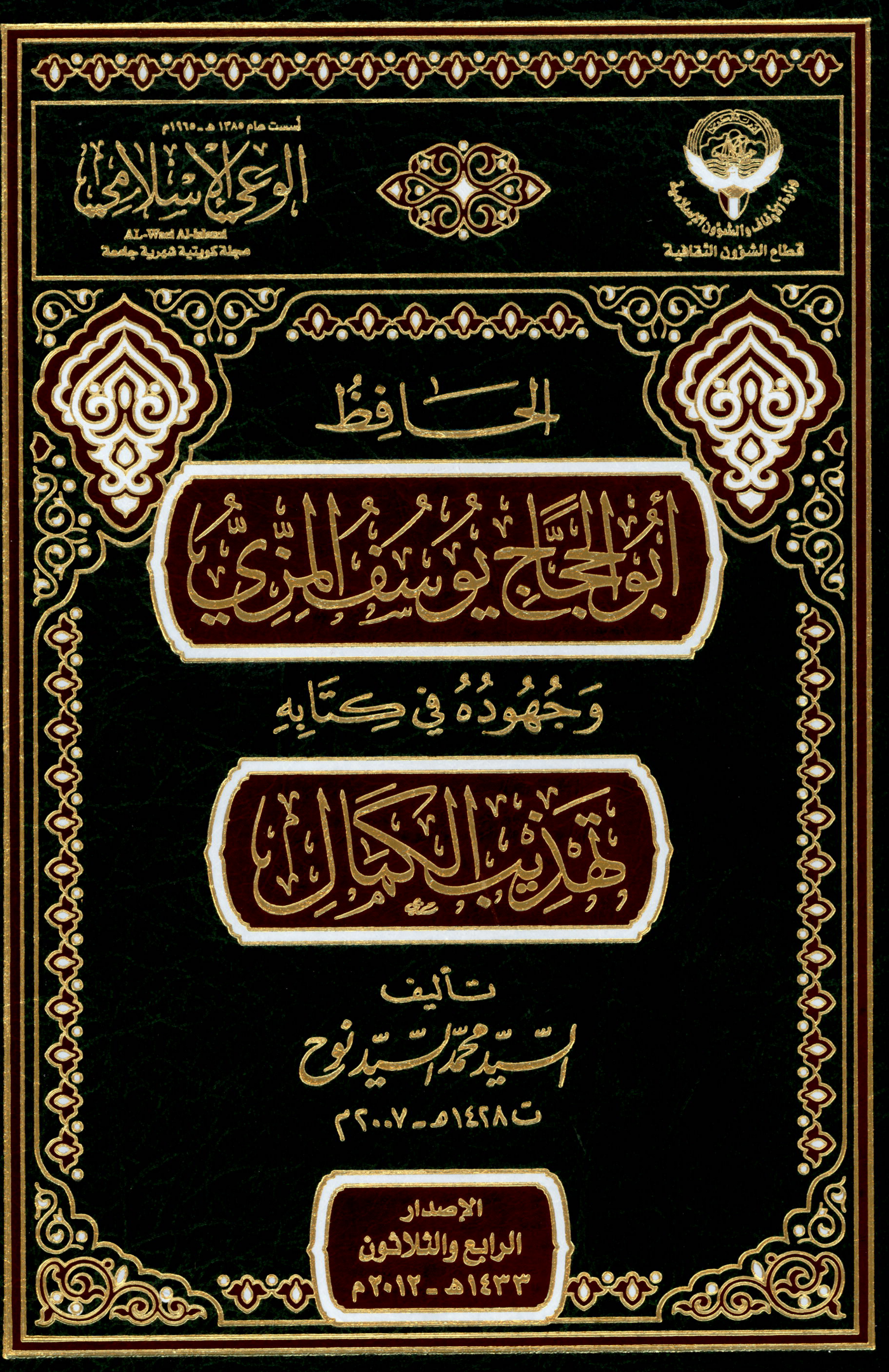


وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
قطاع الشؤون الثقافية
أسست عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥م
الوعي الإسلامي
AL-Waei Al-Islami
مجلة كويتية شهرية جامعة
الحافظ
أبو الحجاج يوسف المزي
وجهوده في كتابه
تهذيب الكمال
تأليف
السيد محمد السيد نوح
ت ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م
الإصدار
الرابع والثلاثون
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

أصلُ هذا الكتاب أطروحة دكتوراه، في تخصُّص الحديث وعلومه، أُجيزَت بكلية أصول الدين، بجامعة الأزهر الشريف.

وقد حاز الباحثُ بها الشهادة بدرجة ممتاز.

وأوصت لجنة المناقشة بطباعة الكتاب، وتداوُله بين الجامعات والمؤسسات العلمية.

الحافظ

أبو الحجاج يوسف المزي

وجهوده في كتابه

تهذيب الكمال



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

قطاع الشؤون الثقافية

أسست عام ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٥ م

الوعي الإسلامي

AL-Waei AL-Islami

مجلة كويتية شهرية جامعة

تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

دولة الكويت - في مطلع كل شهر عربي

الطبعة الأولى

الإصدار الرابع والثلاثون

١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م

العنوان:

ص.ب ٢٣٦٦٧

الصفاة ١٣٠٩٧ الكويت

هاتف: ٢٢٤٦٧١٣٢ - ٢٢٤٧٠١٥٦ - ١٨٤٤٠٤٤

فاكس: ٢٢٤٧٣٧٠٩

البريد الإلكتروني:

info@alwaei.com

الموقع الإلكتروني:

www.alwaei.com

الإشراف العام:

رئيس التحرير

فيصل يوسف أحمد العلي





الحافظ

أبو الحجاج يوسف المزي

وجهوده في كتابه

تهذيب الكمال

تأليف

السيد محمد السيد نوح
ت ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م

الإصدار الرابع والثلاثون
١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م



تصدير

بقلم رئيس تحرير مجلَّة الوعي الإسلامي

الحمد لله علّام الغيوب، المطّلع على أسرار القلوب، ذي العزة والكبرياء، والحلم والعلياء، مُسْبغ أصناف الآلاء، ودافع نوازل البلاء، وجاعل العلماء ورثة الأنبياء، ومؤيدهم في حفظ سنة خاتم الأنبياء، وحماية حديثه من الكذب والافتراء، ومودعه في صدور الحفاظ الأتقياء، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، يعلم السر وأخفى، وأشهد أن سيدنا ونبينا محمداً عبده ورسوله الذي بصّر به من العمى، وأقام به معالم الهدى، اللهم صلِّ وسلم على عبدك ورسولك محمد وعلى آله وأصحابه أولي النهى.

أمّا بعد:

فإن العلم والثقافة الشرعية ميدانٌ خصبٌ لكل متعلم؛ إذا أراد أن يستزيد من الإحاطة بلغته، ودينه، ومبادئ أمته؛ وحتى ينتشر هذا الوعي ويعمّ، كان لا بد من توفير المواد العلمية اللازمة له، ومن أهم تلك المواد: الكتب بمختلف أنواعها ومناهجها ومستوياتها، شريطة أن تكون نافعة بنّاءة جادّة.

ولأجل تواصل المثقفين شرقاً وغرباً، وتنامي الشعور بالانتماء، وتقوية أواصر الارتباط الثقافي بين شعوب الأمتين العربية والإسلامية، كانت فكرة الاجتهاد في إخراج الكنوز التراثية، وطباعة

الرسائل العلمية، أولويةً عملية في مجلة «**الوعي الإسلاميّ**»، فهي بذلك تسعى لزرع الثقافة العربية الإسلامية، بشتى صنوفها، في الناشئة والمبتدئين، وفي الصغار والكبار، على حد سواء.

وقد جَمعتْ مجلة «**الوعي الإسلاميّ**» طاقاتها وإمكاناتها العلمية والمادية لتحقيق هذا الهدف السامي، فتَيَسّر لها بفضل الله تعالى إخراج عدد ليس بالقليل من هذه الكتب والرسائل، وكان لها نصيب وافر من الحفاوة والتكريم في كثير من المجتمعات داخل الكويت وخارجها، وذلك لما تميزت به هذه الإصدارات من أصالةٍ وقوةٍ ووضوحِ منهج، ومراعاةٍ لمصلحة المثقف، وحاجته العلمية.

ومن هذه الإصدارات النافعة كتاب:

«الحافظ أبو الحجاج المزي وجهوده في كتابه «تهذيب الكمال»»

وأصل هذا الكتاب رسالة دكتوراه للدكتور الشيخ السيد محمد السيد نوح (ت ١٤٢٨هـ) رحمه الله تعالى، وهو دراسة لسيرة واحد من جهابذة الحديث وعلم من أعلام المحدثين.

ومجلّة «**الوعي الإسلاميّ**» إذ تقدّم هذا الإصدار لقرّائها، فإنها تتوجه بخالص الشكر والتقدير لأسرة الشيخ على إذنهم الكريم بطباعة الكتاب، نسأل الله الرحمة والمغفرة للمؤلف.

والحمد لله رب العالمين

رئيس التحرير

فيصل يوسف العلي

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه ومن تبع هداه إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن الإسلام هو الدِّين المَرْضيُّ عند الله، من ابتغى الهدى في غيره أضلَّه الله، وصار في الآخرة من الخاسرين.

﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران: ١٩]، ﴿وَمَن يَبۡتَغِ غَيۡرَ ٱلۡإِسۡلَٰمِ دِينٗا فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡهُ وَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ ٨٥﴾ [آل عمران].

كان كلُّ رسول يُبعث إلى قومه، ومعه منه ـ أي: من الإسلام ـ ما تُطيقه نفوسهم، وما يستطيعون القيام به، فلما تأهَّلت البشرية لحَمْلِه كلِّيةً بُعث به خاتم النبيين محمد ﷺ كاملًا.

﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ وَأَتۡمَمۡتُ عَلَيۡكُمۡ نِعۡمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلۡإِسۡلَٰمَ دِينٗاۚ﴾ [المائدة: ٣]، «**إن مَثَلي ومَثَل الأنبياء مِن قبل كمثل رجل بنى بيتًا فأحسنه وأجمله إلا موضع لَبِنة من زاوية، فجعل الناس يطوفون به ويعجبون له، ويقولون: هلَّا وُضعت هذه اللبنة؟ قال: فأنا اللَّبِنة، وأنا خاتم النبيين**»[١].

---

(١) أخرجه البخاري واللفظ له ٤/ ٢٢٤، كتاب «بدء الخلق» باب «خاتم النبيين ﷺ». وأخرجه مسلم ٢/ ٢٨٢ ـ ٢٨٣ من طريق أبي هريرة، كتاب «الفضائل» باب «ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين».

بعث الله محمدًا إذن بالإسلام الكامل التَّام.

ونزَّل عليه الكتاب تبيانًا لكل شيء، وهدًى ورحمة وبشرى للمسلمين.

وفوَّض إليه مهمة تبيين أو توضيح مُشكِله، وتفصيل مُجمَله ونَحْوِه: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤].

فنهض ﷺ بما أُسند إليه: فبلَّغ الرسالة، وأدَّى الأمانة، ولم يألُ جهدًا في تعليم الناس بمُراد الله، وأخذهم بمنهجه، حتى تمَّت كلمة ربه الحسنى، ودخل الناس في دين الله أفواجًا. ثم لحق ﷺ بالرفيق الأعلى تاركًا حراسة هذا الدَّين ـ مُمثَّلًا في كتاب ربه، وسُنَّته هو ـ دَيْنًا في عنق الأمة كيلا تبطل حجج الله وبيِّناته.

فقام أصحابه بأداء هذا الدين خيرَ قيام: فأقبلوا على كتاب ربهم، وسُنَّة نبيِّهم، تعلُّمًا وتعليمًا، جمعًا وتدوينًا، بيانًا وتوضيحًا. فحفظوا بذلك دِين الله من كل عادٍ أو دخيل.

حتى كانت الفتنة التي وقعت في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه، وهنا حاول نفرٌ من المارقين الذين دخلوا في الإسلام بألسنتهم ولم تؤمن قلوبهم، حاولوا الكيد للإسلام، والنيل منه، بالطعن في الكتاب والسُّنَّة.

بَيْدَ أن الله أحبط سعيهم، وردَّهم على أعقابهم خاسرين، وحفظ دينه من أي تغيير أو تحريف:

أما الكتاب: فقد تولى هو حفظه بنفسه، كما قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر].

فلم يستطع واحدٌ من هؤلاء مَحْوَ كلمةٍ منه، أو زيادة لفظةٍ، أو حتى تغيير شكله أو نَقْطِه.

وأما السُّنَّة: فقد وفَّق لها حُفَّاظًا عارفين، وجهابذةً عالِمين، وصيارفة ناقدين، وقفوا في وجه هؤلاء الذين وجدوا فيها مجالًا للدَّس وإلقاء الأكاذيب على رسول الله ﷺ بعد أن رُدُّوا مذءومين مدحورين أمام القرآن.

وقف أولئك الحفاظ في وجه هؤلاء العارفين، يفضحونهم، ويكشفون عن خبيئاتهم، وسوء صنيعهم.

ويضعون القواعد لمعرفة المقبول والمردود من الأخبار، ويبيِّنون الشروطَ الواجب توافرها في الرواة، ويؤلفون كتبًا في شأن الرواة تُعرِّف بأسمائهم، وأنسابهم، والمتَّفِق والمفترِق منهم، والمؤتلف، والمختلف والمتشابه، وما قيل فيهم من مدحٍ وقَدْح، وتوثيق وتجريح، بل وتنصُّ على غرائبهم ومناكيرهم، ومحفوظهم، ومواليدهم، ووَفَياتهم، ونحو ذلك من المباحث التي تُعين على تمحيص الآثار، والوقوف على درجاتها.

فحمى هؤلاء الحفاظ ـ بتوفيق الله تعالى لهم ـ السُّنَّةَ من الخلط والدَّس والتحريف، وبذلك نقلوا لنا الإسلام مصونًا كما تركه رسول الله ﷺ، وصار من حقهم على الباحثين في حقل السُّنَّة أن يُعرِّفوا الناس بهم وبجهودهم في هذا الحقل، من خلال ما كتبه المؤرِّخون عنهم، وكذلك من خلال ما تركوه من آثارٍ علمية في هذا الشأن.

من هذا المنطلق، عقدتُ العزم، وأنا أبحث عن موضوع

ليكون سبيلي لنيل العالِمِيَّة (الدكتوراه): أن يكون هذا الموضوعُ دراسةً لسيرةِ واحدٍ من أولئك الحفاظ، وما له من جهود ومواهب أسهم بها في خدمة السُّنَّة.

وانبعثتُ هنا وهناك، أبحث وأنقِّب، وأستنصح وأستشير، وأشهد أني عشتُ فترة غير قصيرة في قلق وتردد: أيَّ هؤلاء الأئمة أختار؟ وأيَّهم أترك؟

لا سيما وأنهم جميعًا على درجة كبيرة من الأهمية، وكلهم جدير بالدراسة والبحث.

وأخيرًا هُديت ـ بتوفيق الله تعالى ـ إلى عَلَمٍ من أعلام المُحدِّثين طالما تردَّد اسمه كثيرًا في كتب الرجال والتخريج، إنه (أبو الحجاج، جمال الدين يوسف المزي).

وبدأت أسبُر الطريقَ نحوه ونحو آثاره العلمية، فإذا بي بعد أيام يسيرة من القراءة الموصولة: أجد الرجل جديرًا بالدراسة والبحث؛ **للأسباب التالية:**

أولًا: لأنه لم يظفر من الباحثين المُحدَثين بنصيبٍ من العناية والاهتمام، في حين أن أكثر تلاميذه الذين خرَّجهم في الحديث وعلومه، وكان له الفضل في نبوغهم وبلوغِهم رتبةَ الإمامة والحفظ ـ كالعلَّامة ابن كثير، وأبي عبد الله الذهبي، وصلاح الدين العلائي، وابن السبكي وغيرهم ـ قد ظفروا من الباحثين المُحدَثين بقسطٍ وافر من الدراسة والبحث.

ويؤيد ما قلته: أنه قلَّما تجد كتابًا صُنِّف حديثًا في علوم الحديث، أو في علم الرجال، يشير إلى الرجل أو إلى شيء من آثاره

العلمية، وإذا كان مَن عاصروه من تلاميذه، أو من جاءوا بعده ممن كتبوا في علم الرجال قد ترجموا له ونوَّهوا بآثاره العلمية، فإنما كان ذلك على وجه لا يَرْوِي ظَمَأً ولا يشفي علة.

ثانيًا: لأن آثاره العلمية كانت مبعثَ الحركة العلمية فيما يتعلق بـ«**علم رجال الحديث**» و«**فن التخريج**» منذ بداية القرن الثامن الهجري، حتى أفلت ريح السُّنَّة في العصر الحاضر، وانعدمت العناية بالرجال والتخريج كما سنعرفه من خلال سطور هذه الرسالة.

فمثلًا كتابه «**تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**» قد صار إليه المنتهى في علم الرجال، من حيث إنه خلاصة وافية لكل ما كُتب في شأن رجال الكتب الستة، ولواحقها من مصنفات أصحابها؛ أي: أنه يشمل رجال القرون الثلاثة الأولى.

وحسبنا برهانًا على صدق هذه الدعوى: أن عامة ما صُنف في هذا العلم منذ القرن الثامن حتى توقف في الوقت الحاضر، قد عوَّل على كتاب «التهذيب» هذا، باختصاره وتلخيصه، أو ترتيبه وإكماله، أو الجمع بينه وبين غيره، أو كتابة ذيول وحواشٍ عليه، أو نحو ذلك.

وأما كتابه «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**»، فقد صار مرجعًا مهمًّا في تخريج أحاديث الكتب الستة ولواحقها بجميع طرقها، وإيراد شواهد ومتابعات لها، لتيسير سبيل الحكم عليها، ومن هذا الكتاب استقى أكثر المشتغلين بالتخريج منذ أُلِّف حتى خَتَم هذا الفن[(١)].

---

(١) ربما يفهم القارئ من هذا الكلام أن آثار الرجل قد قُتلت بحثًا في =

وإنَّ آثارًا، هذا شأنها، لهي أولى بجهد الباحثين وعنايتهم، ولكن للأسف ما تزال هذه الآثار محفوظةً في خزائن الكتب تتراكم عليها الأتربة عامًا بعد عام.

المهم أن هذه الأسباب التي ذكرتُ بعثَتْ في نفسي رغبةً قوية نحو الموضوع، وأكدت لي جِدَّته، وجدارته بالدراسة والبحث.

فأعددتُ خطة للدراسة، وتقدمت بها إلى أولي الأمر في الكلية والجامعة وتمَّت الموافقة.

وآثرتُ أن يكون عنوان الموضوع: «**الحافظ أبو الحجاج المزي وجهوده في كتابه تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**».

لما أن كتاب «التهذيب» هذا يُعَدُّ أهمَّ من غيره من آثار الرجل، وفي حاجةٍ ماسة إلى دراسة تحليلية تكشف عن سبب تصنيفه، ومنهج مُصنِّفِه فيه، وتقييم هذا المنهج، ومناقشة المآخذ الواردة عليه، ومقدار الجهد المبذول فيه، وأثره على المكتبة الإسلامية الخاصة بعلم رجال الحديث، أو علم تاريخ الرواة، وغير ذلك من المباحث.

وإني لعلى يقينٍ من أن هناك صعوباتٍ سوف تُصادفني في هذه الدراسة بسبب أن آثار الرجل لا تزال مخطوطةً، وهي من الضخامة

= الماضي، فلا حاجة بنا لإضاعة الوقت في دراستها مرة أخرى، بَيْد أني أقصد بذلك أن هذه الدراسات التي دارت حول مصنفات الرجل رغم كثرتها لم تتوجه أساسًا إلى جهود الرجل وإضافاته في هذه المصنفات، بل توجهت إلى إتمام بعض النقص الواقع فيها، أو صياغتها بطريق تُيسِّر لكل الناس سبيل الاطلاع عليها، أو نحو ذلك.

بحيث تحتاج إلى زمن طويل، إلا أني أستلهم الله العون والسداد، والتوفيق والرشاد.

*** هذا وقد رتَّبت الموضوع ـ ليسهل تناوله ـ على مقدمة، وبابين، وخاتمة:**

المقدمة: في عصر المزي من نواحيه: السياسية، والاجتماعية، والعلمية، ومدى تأثيره فيه وتأثُّره به.

الباب الأول: التعريف بأبي الحجاج المزي، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حياته وسيرته: **وفيه المباحث التالية:** مولده، اسمه وكنيته ولقبه ونسبه، أسرته، نشأته وطلبه للعلم، اتجاهه إلى الحديث وسببه، مسموعاته، رحلاته وعواليه، نبوغه في الحديث وثناء العلماء عليه، المدارس التي تولاها، عقيدته ومذهبه، مسألة خلق القرآن وامتحانه بسببها، عزوفه عن الفلسفة ومقاطعته للتصوف الزائف، حليته الخَلْقية والخُلُقية، وفاته.

الفصل الثاني: شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه، **وفيه المباحث التالية:**

أ ـ شيوخه الذين أخذ عنهم، ومدى تأثُّرِه بهم، مع نبذة عن خمسة من أشهرهم، والكشف عن رأيه في بعضهم.

ب ـ أقرانه الذين رافقوه في الطلب، ورأيه في بعضهم، مع ذكر نبذة عن اثنين منهم لهما به علاقة خاصة.

ج ـ تلاميذه الذين أخذوا عنه، وتخرَّجوا به، ومدى تأثيره عليهم، ونبذة عن خمسة من أشهرهم.

الفصل الثالث: آثاره العلمية، وفيه المباحث التالية: مؤلفاته، وتفصيل القول فيها، وبيان أهميتها، فتاواه وآراؤه الحديثية.

الباب الثاني: كتاب تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال، وفيه تمهيد وخمسة فصول:

التمهيد، وفيه المباحث التالية: تعريف علم رجال الحديث، الفرق بينه وبين علم التاريخ العام، نشأته، فائدته، أهميته ووجه الحاجة إليه، حكم تعلمه، تنوع التصنيف فيه وأمثلة لكل نوع، أشهر المصنفات في رجال الكتب الستة، بعضها أو كلها حتى عصر المزي.

الفصل الأول: التعريف بكتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال» لعبد الغني المقدسي، **وفيه المباحث التالية**: صلة كتاب «الكمال» للمقدسي بكتاب «التهذيب» للمزي، موضوعه ومنهج مصنِّفه فيه، المآخذ الواردة عليه من المزي والتي كانت من أهم بواعث تأليفه «التهذيب»، أوصافه، وتحديد النُّسخ التي تحت أيدينا منه الآن.

الفصل الثاني: التعريف بكتاب «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي. **وفيه المباحث التالية**: أسباب تصنيفه، موضوعه، منهج مُصنِّفه فيه، تقييم هذا المنهج، ومناقشة المآخذ الواردة عليه، أوصافه وتحديد النُّسَخ التي تحت أيدينا منه الآن، زمن التصنيف ودلالته.

الفصل الثالث: مصادر «تهذيب الكمال» وأهميتها. **وفيه المباحث التالية**: المآخذ الواردة على المزي من حيث المصادر ومناقشتها، سرد تلك المصادر، أهميتها إجمالًا، والكشف تفصيلًا عن أهمية اثنين منها لهما أهمية خاصة.

الفصل الرابع: موازنة بين كتاب «التهذيب» و«الكمال» باعتبار أن الثاني أصلُ الأول. **وفيه المباحث التالية**: نماذج من الكتابين، تعقيب، يتضمَّن أوجهَ التشابه والافتراق بينهما، والخصائص التي تفرَّد بها كتاب «التهذيب».

الفصل الخامس: أشهر الكتب التي ظهرت بعد كتاب «التهذيب»، وعوَّلت عليه في موضوعها. **وفيه المباحث التالية**: صلة الكتب التي جاءت بعد «التهذيب» به، سرد هذه الكتب إجمالًا مع بيان موضوع كل منها، التعريف بأربعة من أشهرها، تعقيب حول قيمة هذه الكتب والسبب في ذيوعها وانتشارها من أصلها الذي بُنيت عليه.

الخاتمة: في نتائج هذه الدراسة، مع الإشارة إلى مقترحات وتوصيات أَمْلتها طبيعةُ البحث.

وأخيرًا قائمة بأسماء المصادر التي رجعتُ إليها في تصنيف هذا البحث.

ثم فهرست تفصيليٌّ لكل مبحث في هذه الرسالة.

*** أما منهجي في دراسة كل مبحث من مباحث هذه الرسالة فهو:**

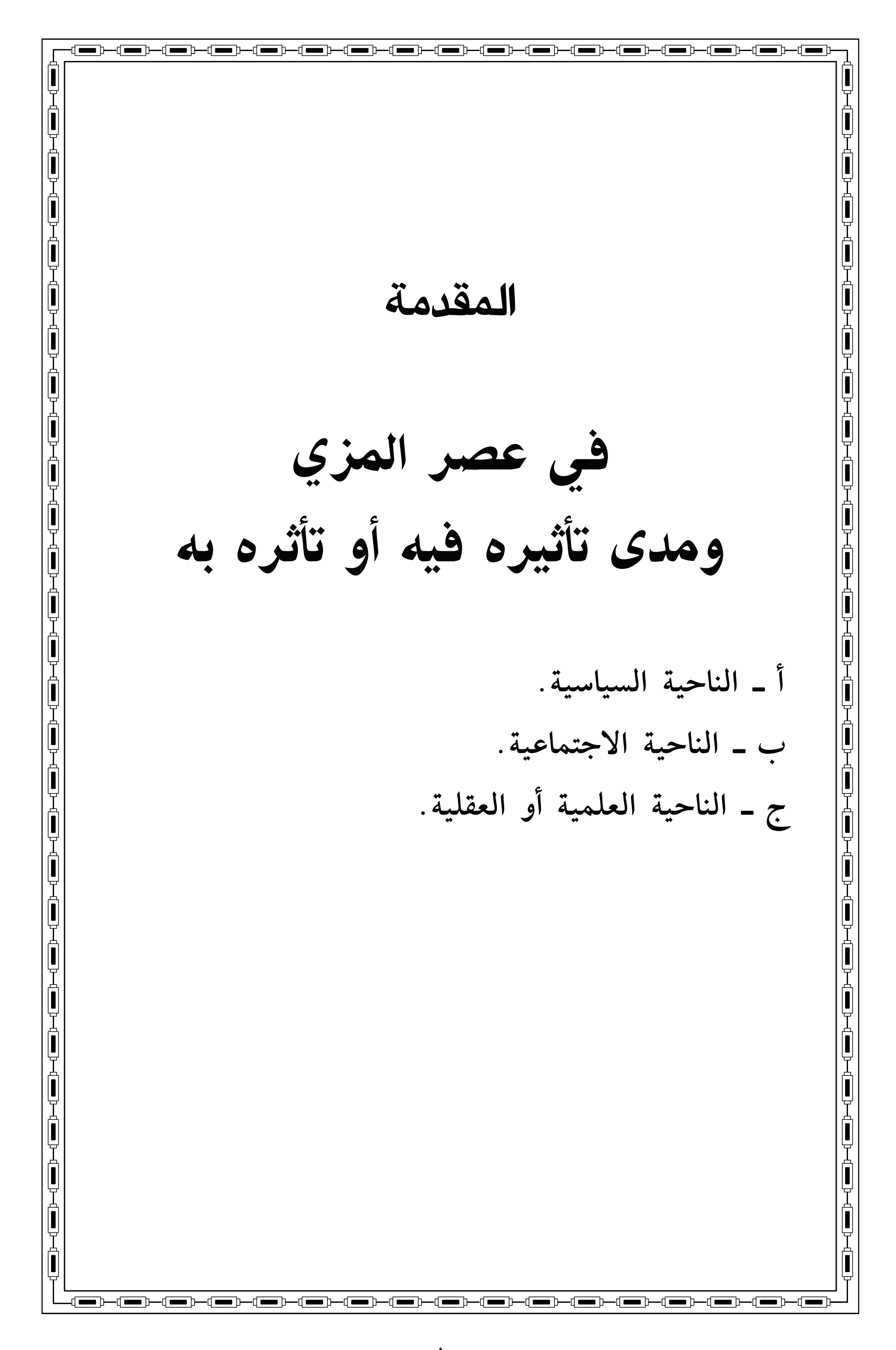
١ ـ الرجوع فيه إلى مصادره الأصلية مباشرة، طالما كانت ميسَّرة، فإن تعذَّر الرجوع إليها بسببٍ ما من الأسباب رجعتُ إلى غيرها، مع الإشارة إلى ذلك كي أخرج من العهدة، وحتى أُيسِّر على القارئ مراجعةَ ما أشكل عليه.

٢ ـ تقييد المصادر التي رجعتُ إليها في ذيل كل صحيفةٍ استيفاءً للمظهر العلمي.

٣ ـ الموضوعية المطلقة، مع البعد عن الهوى والعصبية، وإني لأرجو أن أكون ـ بما بذلت من جهد ـ قد وُفِّقت لكشف النقاب عن حقيقة أبي الحجاج المزي وكتابه «تهذيب الكمال»، فأكون قد وضعت لَبِنة صالحةً في ذلك الصَّرح الشامخ، صرح السُّنَّة النبوية المطهرة.

وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

السيد محمد السيد نوح



المقدمة

في عصر المزي
ومدى تأثيره فيه أو تأثره به

أ ـ الناحية السياسية.

ب ـ الناحية الاجتماعية.

ج ـ الناحية العلمية أو العقلية.

المقدمة

في عصر المزي
ومدى تأثيره فيه أو تأثره به

يحسن قبل أن نتعرَّف على المِزِّي أن نُلقي نظرةً سريعة على العصر الذي عاش فيه ومدى تأثره به، أو تأثيره فيه.

إذ إن البيئة ـ سواء كانت طبيعية، أو سياسية، أو اجتماعية، أو علمية ـ كما يُقرِّر الباحثون، قد تؤثر في الإنسان ـ باستثناء الأنبياء والرسل، فإنهم فوق تأثير البيئات، بل فوق تأثير التقاليد والعادات ـ بحيث تتحكم فيه إلى حد بعيد، ولا سيما إذا صبر على ما فيها من عادات وتقاليد، فلم يعمل على الخروج منها.

ولكن بعض الناس ـ بما منحه الله من عقل يُميِّز به الأشياء، فيعرف الطيب من الخبيث، وبما آتاه من إرادة تدفعه إلى فعل هذا وتَرْك ذاك ـ قد يثور على ما في بيئته من عادات وتقاليد ليست من الحق في شيء، فيعمل على تغييرها وإزالتها، ويتحمَّل في سبيل ذلك صابرًا أقصى أنواع الاضطهاد والأذى.

وأيًّا ما كان الأمر، فهناك تأثير للبيئة في الإنسان، وتأثير للإنسان في البيئة، لذلك كانت هذه الدراسة الآن، من حيث إنها وسيلة تُعين على معرفة أسرار نبوغ المزي، وعظمته.

وحتى تتكشَّف لنا صورة العصر الذي عاش فيه الرجل بجلاء ووضوح، **سنتناوله من النواحي التالية**:

أ ـ الناحية السياسية.

ب ـ الناحية الاجتماعية.

ج ـ الناحية العلمية أو العقلية.

فنُفصِّل القول في ذلك:

أ ـ الناحية السياسية

عاش أبو الحجَّاج المزي في بلاد الشام، في ظل كل من الدولتين الأيوبية والمملوكية، فقد كانت الدولة الأيوبية يوم أن وُلِد لا يزال سلطانُها باقيًا على الشام، وإن ضاعت منها مصر على أيدي المماليك الأتراك، ثم ما هي إلا سنوات معدودات حتى آل أمر الشام أيضًا إلى سلطان المماليك بعد انتصارهم على التتار بقيادة المظفر قطز في معركة عين جالوت سنة ٦٥٨هـ.

وجدير بالذكر أن نُشير إلى أن الدولة الإسلامية قد اتسمت في العصر الذي عاش فيه المزي بِسِمَة الضعف والاضطراب السياسي، والانقسام إلى دُوَيْلات على كل منها سلطان أو أمير.

وللحقيقة، لم يكن هذا الضعف الذي مُنِيت به الدولة الإسلامية وليدَ عصر الرجل، بل كان امتدادًا لعصورٍ سابقة عليه.

ذلك أن الدولة الإسلامية ظلَّت طوال عصر الخلافة الراشدة وعصر الدولة الأموية دولةً موحَّدة، سواء في المشرق أو في المغرب، تَصدُر عن رأيٍ واحد، ويَسُوسها خليفةٌ واحد، مقرُّه المدينة المنورة، ثم دمشق مِن بعدُ.

ثم توالت عليها أحداثٌ بدَّدت شمل وَحْدتها ونالت منها.

مثل ذلك الصراع الذي نشب بين الأمويين والعباسيين بقصد الوصول إلى مركز القيادة والحكم.

ومثل تلك الفتنة الدامية التي وقعت بين الأمين الذي كان يناصره العرب لأن أمه عربية، وبين المأمون الذي كان يناصره الفُرس لأن أمه فارسية، وغير ذلك من الأحداث. الأمر الذي أدَّى إلى إضعاف مركز الخلافة، وسقوط هيبة الخلفاء، وذهاب ريحهم، وصيرورتهم في منزلة عالية من الهوان بحيث لم يعد أحدهم يملك حتى من أمر نفسه شيئًا.

وكانت النتيجة المحتومة لذلك كله أن عمل أمراءُ الأطراف البعيدة عن مركز الخلافة على الاستقلال بما تحت أيديهم، فظهر في ربوع الوطن الإسلامي عددٌ غير قليل من الدول الإسلامية، مثل الدولة الفاطمية بمصر، والدولة السامانية فيما وراء النهر، والدولة الحمدانية في الجزيرة، والدولة البُوَيهية، والدولة السُّلْجوقية بالشام وغزة.

وقد ظل بعضُ هذه الدول يعترف للخليفة بالاسم، ويدعو له على المنابر، ويصدر العملة باسمه؛ كالدولة الحمدانية، والسامانية، والسلجوقية.

بينما تمرَّد البعض الآخر عليه، وأعلن منابذته له؛ كالدولة الفاطمية التي سيطرت على مصر نحو قرنين من الزمان، حتى أطاحت بها الدولة الأيوبية بقيادة صلاح الدين الأيوبي، تلك الدولة التي اعترفت للخليفة في بغداد بالسيادة، ودعت له على المنابر، وأعادت مصر إلى حوزة الخلافة العباسية.

ولم يقف أثر هذا الضعف الذي أُصيبت به الدولة الإسلامية نتيجة ضعف الخلفاء عند حدِّ تمرُّد أمراء الأطراف عليها وشَقِّهم

عَصَا الطاعة وإعلانهم الاستقلال بما تحت أيديهم، بل تعدَّاه إلى غزوها من أعدائها المحيطين بها، في محاولةٍ للاستيلاء عليها. وقد كانت أهم هذه الغزوات التي شاهد أبو الحجاج المزي طرفًا منها **غزوتين**:

الأولى: وتتلخَّص في هجوم التتار على المشرق، واستيلائهم على بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية وما جاورها من الأقطار، وعبثِهم بكلِّ معالم الحضارة والثقافة هناك، حتى قيل: إنهم جعلوا من التراث الإسلامي الذي تعب فيه المسلمون ستة قرون من الزمان، جعلوا منه جسرًا عبروا عليه الفرات، وقد تصدَّى لهم المسلمون في معركة عين جالوت سنة ٦٥٨هـ بقيادة المظفر قطز المملوكي، فهزموهم ومزَّقوهم شرَّ ممزق. وانتهت هذه الغزوة تاركةً وراءها آثارًا بعيدة المدى في تاريخ الأمة الإسلامية، **وكان من أهمها سياسيًّا**:

أ ـ سقوط بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية سنة ٦٥٦هـ.

ب ـ قيام خلافة إسلامية جديدة مركزها مصر بعد سقوط بغداد بحوالي ثلاث سنوات ونصف، لكنها كانت خلافة اسمية، ليس لها من الأمر شيء.

ج ـ تبوُّء مصر بهزيمتها للتتار وقيام الخلافة الإسلامية بها مركزَ الزعامة للشرق والإسلام على السواء[(١)].

الثانية: وتتلخص في قصد الفرنجة (الصليبيين) مصر والشام

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/٨٦، ٨٧، ٨٨، ٨٩، ٩٠، ٩١، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣١، ٢٣٢ بتصرف.

بهدف الاستيلاء عليهما، والقضاء على الإسلام وأهله، في غير هوادة ولا رفق، وقد تمكنوا من الاستيلاء على بلاد الشام، وتعذرت عليهم مصر، فاكتفوا بما تحت أيديهم من البلاد، فعملوا على تثبيت أقدامهم فيها: فبنوا القلاع، وأقاموا الحصون، وظلوا يشنُّون حروبهم المستمرة على المسلمين طيلة قرنين من الزمان، ينتصر المسلمون عليهم حينًا، وينتصرون على المسلمين حينًا آخر.

وكان أروع انتصار سجَّله المسلمون ما قام به البطل الفاتح صلاح الدين الأيوبي في معركة حطين، ولولا التفرق الذي وقع بين أبناء البيت الأيوبي ما قامت لهم قائمة بالمشرق بعد ذلك، لكنهم عاودوا الكرة مرة بعد أخرى، حتى تم إخراجهم نهائيًّا من المشرق على يد الملك الأشرف خليل بن المنصور قلاوون سنة ٦٩٠هـ[١].

من كل ما تقدم يتبيَّن لنا: أن العصر الذي عاش فيه أبو الحجاج المزي كان عصرًا يموج بالفتن والاضطرابات السياسية، فقد انقسمت فيه الدولة الإسلامية الكبرى إلى دويلات على كل منها سلطان أو أمير، وظل كل واحد من هؤلاء يكيد للآخر، ويعمل للانقضاض عليه، مما أطمع الأعداء فيهم، وجعلهم ضحية الغزو التتاري والصليبي الذي لم يُعرف لهما نظيرٌ في التاريخ.

***

(١) راجع: مفهوم «الفرنجة» الصليبيين على المشرق: «الكامل في التاريخ» لابن الأثير ١٠/ ٩٤، «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، حوادث سنة ٦٩٠هـ بتصرف، ط بيروت الأولى، سنة ١٩٦٦م.

ب ـ الناحية الاجتماعية

وكما اتَّسم عصر المزي بالتفكُّك والاضطراب من الناحية السياسية، فقد اتسم كذلك بالتفرق وعدم الوحدة من الناحية الاجتماعية.

فلم تكن هناك وحدة تجمع بين أبنائه في الجنس، أو في الدين والمذاهب التعبدية، أو في جهات التقاضي والشرائع التي يتقاضون إليها.

عدم وحدة الجنس:

أما عدم وحدة الجنس، فقد كانت البلاد تموج بأجناس متعددة لكلٍّ منها عاداته وتقاليده، وشعائره الخاصة به، ففيها كان يعيش التركي، والعراقي، والشامي، والمصري، والتَّتاري، والفرنجي، والأرمني، والإسرائيلي.

وقد أدى هذا التعدد بالطبع إلى خَلْق مجتمع لا ينعم بالاستقرار، مما كان له أكبر الأثر في الحياة السياسية والفكرية والقضائية.

كما أدى إلى انقسام المجتمع إلى طبقات متمايزة في السلطان والنفوذ والثروة والمراتب الاجتماعية: **فهناك طبقة الأمراء،** وعلى رأسهم السلطان، وكانت بيدها مقاليد الحكم، وقد نالت النصيب

الأوفر من الجاه والنفوذ والثروة، ومصدر ذلك هو سلطان الحكم وقوَّته.

وهناك طبقة العلماء، وهم في مرتبة تلي مرتبة الحكام، وكانوا يقومون ـ إلى جوار تعليم الناس الدين، وأخذهم بأحكام الشريعة ـ بمهمة الدفاع عن الطبقة الآتية بعدهم، وهي طبقة العامة، ورفع الظلم عنها، وتبليغ مطالبها إلى الحكام، كما كانوا يقومون بمهمة النصح والإرشاد للحكام إن هم ظلموا أو جاروا.

وقد حفظ لنا التاريخ مواقف مشهودة لكثير من علماء هذا الزمان، جابهوا بها ظلم الحكام وطغيانهم: فها هو شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام المتوفَّى سنة ٦٦٠هـ، يُنكر على الصالح إسماعيل تسليمَه صَفَد والثقيف إلى الفرنج، ويوافقه على ذلك الشيخ أبو عمر ابن الحاجب المالكي، إلا أن الرجل لم يعبأ بهذا الإنكار، وأمر بإخراجهما من الشام، فيخرج أحدهما وهو العز بن عبد السلام قاصدًا الملك الصالح أيوب بن الكامل صاحب مصر، فيلقاه بالترحيب والتكريم، ويُسند إليه ولاية القضاء والخطابة، وينتفع الناس بعلمه. ويخرج الثاني وهو أبو عمر ابن الحاجب قاصدًا الناصر داود صاحب الكرك، فيُكرمه ويرحب به(١).

وها هو الإمام محيي الدين النووي شيخ المزي المتوفَّى سنة ٦٧٦هـ، يكتب بنصائحه وإرشاداته إلى الملك الظاهر بيبرس، ويطلب منه فيها أن يعدل مع الرعية، وأن يرفع عنهم الضرائب الباهظة،

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٢٣٥ ـ ٢٣٦، حوادث سنة ٦٦٠هـ.

فلا يسع الظاهر إلا القَبول والنزول على نصحه[1].

وها هو قاضي القضاة شمس الدين أبو محمد عبد الله بن محمد بن عطاء الحنفي المتوفى سنة ٦٧٣هـ، يمتنع عن الفتوى بجواز أَخْذ أراضٍ كثيرة من القرى والبساتين من أيدي مُلَّاكها بحجة أن هذه الأراضي كان التتار قد استولوا عليها، ثم استنقذها السلطان منهم.

ولما أراده السلطان بيبرس على ذلك غضب، وقال: هذه أملاك بِيَدِ أصحابها، وما يحلُّ لمسلم أن يتعرَّض لها. ثم نهض من المجلس ومضى.

فغضب السلطان من ذلك غضبًا شديدًا، ثم سكن غضبه، فكان يُثني عليه بعد ذلك ويمدحه، ويقول: «لا تثبتوا كتبًا إلا عنه»[2].

ومن أراد مزيدَ اطِّلاع على ذلك فليُقلِّب النظرَ في كتب التواريخ الكبار كـ«البداية والنهاية» لابن كثير، و«المنهل الصافي» لابن تغري بردي، و«شذرات الذهب» لابن العماد، ونحوها.

وجدير بالذكر أن نُشير إلى أن هذه الطبقة كانت تتمتع بنفوذٍ هائل لدى العامة، والسلاطين، ومردُّ ذلك إلى الدِّين الذي كان سلطانه لا يزال مسيطرًا على النفوس.

كما أنها قد ظفرت بقسطٍ من الثراء وفَّر لها حياة طيبة كريمة،

---

(١) راجع: «حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة» للسيوطي، حيث ساق المصنف كثيرًا من المراسلات.

(٢) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٢٨٦.

بفضل المتاعب التي كانت بأيديهم: من القضاء، والتدريس، والحَمِيَّة ونحوها.

وهناك طبقة ثالثة: تتمثل في العامة، من تُجَّار، وصُنَّاع، وزُرَّاع، وكانت أدنى هذه الطبقات، وعليها يقع العبء الأكبر في تحصيل الأقوات، وكم تعرَّضت للمظالم بسبب جَوْر بعض السلاطين، مما أجَّج مشاعر كبار العلماء، للدفاع عنها، والمطالبة بحقوقها.

إذن فهذا التمايز الطبقي يعني أن المجتمع لم يكن وَحْدة واحدة من حيث الجنس.

عدم وحدة الدين ومذاهبه التعبدية:

وأما عدم وحدة الدين ومذاهبه التعبُّدية، فقد سادت في المجتمع ديانات متعددة بقدر تعدد الأجناس فيه، بل ربما ساد في الدين الواحد نِحَل ومذاهب تعبدية كثيرة، فهناك المسلمون أهل البلاد، وهم الكثرة الغالبة بطبيعة الحال، وقد انقسم هؤلاء من حيث العَقَدية إلى فِرَق مختلفة: كالحنابلة والأشاعرة، أو أهل السُّنَّة والشيعة، وغير ذلك مما هو معروف في علم الكلام.

كما انقسموا من حيث الفروع إلى مذاهب متعددة: كالحنفية، والمالكية، والشافعية، والحنابلة.

وهناك إلى جوار المسلمين أهل الذمة من اليهود والنصارى، وهؤلاء أيضًا قد انقسموا إلى طوائف، تختلف كل واحدة منها عن الأخرى في نظرتها إلى السيد المسيح عليه السلام، وفي إقامة شعائر دينها.

وقد أدى هذا الاختلاف في الأديان والمذاهب إلى إثارة القلق والفتن والاضطرابات وظهور الأحقاد والعداوات، كما أنه يسَّر للغزاة من التتار والصليبيين دخولَ البلاد، فكانت تلك المذابح الدموية التي لم تسمع الدنيا بمثلها. ولولا ضعف المجتمع وعدم استقراره سياسيًّا لما كانت تلك الآثار التي نجمت عن اختلاف الأديان والمذاهب؛ إذ المجتمع القوي المترابط كفيل بامتصاص مثل هذه الآثار والقضاء عليها، مهما تكن درجة البواعث الحاملة عليها.

ويعنينا الآن أن نُسجِّل بعض الأحداث التي كان سببها تعدُّد الديانات والمذاهب:

١ ـ يعزو كثيرٌ من المؤرِّخين السببَ في تمكين التتار من دخول بغداد وإسقاطها إلى مؤيد الدين محمد بن العلقمي، وزير الخليفة، الذي كان على مذهب الرافضة، فأراد أن يثأر لهم من أهل السُّنَّة الذين حاربوهم وأهانوهم، ونهبوا ممتلكاتهم، فقَدِم على هذه الفعلة الشنيعة[١].

٢ ـ ويذكرون أيضًا أنه لمَّا استولى التتار على دمشق سنة ٦٥٨هـ، وسلَّموا إلى أمير منهم يقال له «إبل سيان»، وكان لعنه الله مُعظِّمًا لدين النصارى، اجتمع به أساقفتهم وقساوستهم، فعظَّمهم جدًّا، وزار كنائسهم، فصارت لهم دولة وصَوْلة بسببه.

وذهب طائفة من النصارى إلى هولاكو وأخذوا معهم هدايا وتحفًا وقدِموا من عنده ومعهم أمان «فرمان» من جهته، ودخلوا

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٢٠١، حوادث سنة ٦٥٦هـ.

من باب «توما» ومعهم صليب منصوب يحطونه على رؤوس الناس، وهم ينادون بشعارهم، ويقولون: ظهر الدين الصحيح، دين المسيح. ويذمون دين الإسلام وأهله، ومعهم أواني فيها خمر لا يمرون على باب مسجد إلا رشوا عنده خمرًا، وقماقم ملأى خمرًا يرشون منها على وجوه الناس وثيابهم، ويأمرون كل من يجتازون به في الأزقة والأسواق أن يقوم لصليبهم.

وحين رأى المسلمون تعصُّب هذا الفريق من النصارى، واستهزائه بهم وفرحه بهزيمتهم، اجتمع قضاتهم وفقهاؤهم، وذهبوا إلى القلعة يشكون ما وقع إلى متسلِّمها «إبل سيان»، فأُهينوا وطُردوا، وأنصف النصارى ورؤساءهم[1].

٣ ـ ويذكرون كذلك أن البطل الفاتح صلاح الدين الأيوبي لما رأى زَيْغ فرقة الإسماعيلية وكيدهم لدين الله، نهب وخرب وأحرق ديارهم، وصمَّم على استئصالهم جميعًا، لولا شفاعة خاله شهاب الدين الحارمي صاحب حَمَاه، الذي سأله أن يرجع عنهم فرجع[2].

٤ ـ كما يذكرون أن الخلاف القديم الذي كان بين الأشاعرة والحنابلة حول قِدَم القرآن وحدوثه، عاد إلى الظهور في الأفق من جديد، ولكن بصورة أوسع، وكان سببًا في حلول كثير من المِحَن بالعديد من العلماء، كمحنة العز بن عبد السلام الذي كان على عقيدة الأشاعرة.

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٢١٩، حوادث سنة ٦٥٨هـ.

(٢) راجع: «تاريخ الشيخ زين الدين عمر بن الوردي» ٢/ ٨٧، حوادث سنة ٥٧٢هـ.

وكمحنة الشيخ تقي الدين بن تيمية الذي كان على عقيدة الحنابلة، وكمحنة صاحبنا أبي الحجاج المزي الذي كان على عقيدة الحنابلة أيضًا، وسنعرض لها إن شاء الله بشيء من التفصيل عند الكلام على مسألة «خلق القرآن» وامتحانه بسببها.

* ولم يقف خطر تعدُّد الأديان والمذاهب عند حد إثارة الفتن والاضطرابات، وتمكين التتار والصليبيين من البلاد، بل تعدَّاه إلى إشاعة حالٍ من الإلحاد والانحلال الخلقي حفَّزت كثيرًا من العلماء ورجال الدين إلى مكافحتها وإبطالها بكل سبيل.

وقد وجدوا العون على ذلك من عددٍ كبير من السلاطين. ولا يزال التاريخ يحفظ للشيخ عز الدين بن عبد السلام، والشيخ محيي الدين النووي، والشيخ تقي الدين بن تيمية، مواقفهم الحاسمة في وجه المنكرات، وإزالتها من المجتمع بكل سبيل.

كما لا يزال التاريخ يحفظ لرجلٍ كالظاهر بيبرس البندقداري سماعَه نُصْح العلماء وأمره بإزالة الخمور وإبطال المفاسد والخواطئ ومكافحة البِغاء حتى طهرت البلاد من كلِّ دواعي الإثم والفساد.

عدم وحدة جهات التقاضي والشرائع:

وأما عدم وحدة جهات التقاضي والشرائع التي يتحاكم إليها الناس: فقد نشأ عن اختلاف الأجناس والملل تنوُّعُ جهات التقاضي وتنوع الشرائع التي يتحاكمون إليها. فللتتار الذين أقاموا بمصر والشام ونشأوا على الإسلام قواعد قانونية وضعها لهم جنكيز خان وتُعرف بـ«الياسة».

وفيها مخالفة صريحة لشرائع الله المنزلة من عنده؛ إذ فيها أن

«من زنا قُتل، محصنًا كان أو غير محصن، وكذلك من لاط قُتل، ومن تعمَّد الكذب قُتل، ومن سحر قُتل، ومن تجسَّس قُتل، ومن دخل بين اثنين يختصمان فأعان أحدَهما قُتل، ومن بال في الماء الواقف قُتل، ومن انغمس فيه قُتل، ومن أطعم أسيرًا أو سقاه أو كساه بغير إذن أهله قُتل، ومن وجد هاربًا ولم يرده قتل... إلخ».

لذلك يقول العلامة ابن كثير بعد ذِكْر هذه النصوص: «... وفي ذلك كله مخالفة لشرائع الله المنزلة على عباده الأنبياء عليهم الصلاة والسلام، فمن ترك الشرع المُحكَم المنزل على محمد ﷺ، خاتم الأنبياء وتحاكم إلى غيره من الشرائع المنسوخة كفر، فكيف بمن تحاكم إلى الياسة وقدَّمها عليه؟!».

مَن فعل ذلك كفر بإجماع المسلمين، قال الله تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ يَبْغُونَ ۚ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ۝٥٠﴾ [المائدة: ٥٠]، وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ۝٦٥﴾ [النساء: ٦٥]، اهـ[1].

وقد جعل هؤلاء التتار الحكم في الأمور الدينية إلى قاضي القضاة، بينما تحاكموا إلى «الياسة» هذه فيما شجر بينهم من أمور شخصية خاصة بهم.

أما من سواهم من غير المسلمين فقد كانوا يخضعون لأحكام

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١١٨/١٣ ـ ١١٩، حوادث سنة ٦٢٤هـ.

الإسلام، في كل القضايا، إلا ما يتصل بشؤون الأسرة، فقد كانت كل طائفة ترجع فيها إلى نِحلتها ورجالها.

أما المسلمون فقد كانت الشريعة الإسلامية هي القانون الذي يتحاكمون إليه، وكانت جهة التقاضي واحدة: لكل بلد أو أكثر قاضٍ واحد يحكم حسب مذهبه الفقهي. وبقيت الحال هكذا حتى سنة ٦٦٣هـ، حيث كان قضاء مصر كلها في يد تاج الدين المعروف بابن بنت الأعز، وهو شافعي المذهب، فرأى الظاهر بيبرس توليةَ قُضاةٍ من بقية المذاهب، وأن يكون كل منهم مستقلًا بالحكم فيما يُرفع إليه من دعاوى، وأن يُولِّي كلٌّ منهم نُوَّابًا من جهته في البلاد التابعة له في القضاء.

ويرجع السبب في ذلك كما يقول ابن كثير إلى كثرة توقف القاضي ابن بنت الأعز في أمور تُخالف مذهب الشافعي وتُوافِق غيرَه من المذاهب[(١)].

وهكذا يلمح القارئ من هذا العرض الموجز للحياة الاجتماعية في عصر المزي تمزُّق شملها، وعدم وحدتها أو استقرارها، سواء من حيث الجنس، أو من حيث الدين والنِّحلة، أو من حيث القضاء والتشريع.

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٢٤٥، حوادث سنة ٦٦٣هـ.

ج ـ الناحية العلمية أو العقلية

رأينا أن العصر الذي عاش فيه المزي كان عصر اضطراب وتفكُّك من الناحية السياسية، كما كان عصر تمزق واختلاف من الناحية الاجتماعية.

فهل معنى ذلك أن هذا العصر كان متخلِّفًا أيضًا، ومصابًا بالركود والتدهور من الناحية العلمية؟

بالتأمل في أحوال هذا العصر، نجد أن حياته العلمية لم تكن كذلك، ولم تتأثر بما كان يقع في الحياتين السياسية والاجتماعية.

بل لقد بلغت من التقدم والازدهار شأوًا بعيدًا. وحسبنا أن نعلم أن أكثر ما تزخر به المكتبة الإسلامية والعربية الآن من تراث ضخم في: التفسير وعلوم القرآن، والحديث وعلومه ورواته، والفقه وأصوله، والنحو والبيان والأدب، والتاريخ والجغرافيا، والقراءات، وغيرها من المواد، من إنتاج هذا العصر، وأثر من آثاره.

*** ويعنينا قبل أن نبحث عن الأسباب التي أدَّت إلى هذا الازدهار العلمي أن نشير إلى سمات وملامح برزت في هذا الخصوص من الناحية العلمية، وتتلخص فيما يلي:**

١ ـ لم يكن من شأن هذا العصر السبق والابتكار، وتقعيد القواعد وتفريع الفروع، إلا في القليل النادر؛ لأن هذا كان من مميزات العصور الأولى لدولة الإسلام.

وإنما كان شأنه العكوف على تراث الأقدمين بالتأمُّل والاستيعاب، ثم تناوله بالشرح والتحليل، أو بالاختصار والتلخيص، أو بالتهذيب والإكمال، أو بجمع ما تفرَّق منه في عدة كتب، وجعله في كتاب واحد، ونحو ذلك، مع مراعاة التقيُّد والاستمساك بالآراء، والأفكار الموروثة عن الفقهاء والمتكلمين، وغيرهم من رجال الدين.

ونتيجة لذلك، وقف العلماء عند المذاهب الفقهية الأربعة المعروفة يدعون إلى ضرورة تقليد واحد منها.

وأصبح اجتهادهم محصورًا في حدود إعادة عرض هذه المذاهب بأسلوب يتفق ومنهج العصر أو شرح كتبها، أو تخريج أدلتها، أو التقرير والتحشية عليها، أو الكلام على غريب ألفاظها.

وكذلك وقف معظم المتكلمين عند مذهب الإمام أبي الحسن الأشعري؛ لاعتداله وبُعْده عن شطط المعتزلة وإسراف متأخِّري الحنابلة، وأيضًا لاتفاقه مع مذهب السلف، وقفوا عنده يوجِّهون تقليده ويتناولونه بالشرح أو النظم، أو كتابة الحواشي عليه، أو تقرير أدلته حسب طرائق المناطقة، ونحو ذلك. وقد بقي تقليد هذا المذهب حتى يومنا هذا سائدًا في معظم الأقطار الإسلامية إلا قليلًا منها، كالسعودية مثلًا.

أما في الحديث، فقد كانت الموسوعات الحديثية التي أُلِّفت في عصر السُّنَّة الذهبي أساس دراسته في ذلك الوقت، يقرؤها الأساتذة في دروسهم، ويحفظها المُحدِّثون في صدورهم، ويعتمد عليها المصنِّفون في تآليفهم، فيشرحونها، أو يختصرونها،

أو يهذِّبونها، أو يستدركون عليها، أو يجمعون كل عدة كتب منها في كتاب واحد، أو يُبيِّنون غريبها أو عِلَلها، أو يعملون على تنقيتها من كل ما أُدخِل عليها، أو يتكلمون على رجالِ كتاب منها أو عدة كتب، أو يروون أحاديثها بالسند المتصل إلى رسول الله ﷺ على عادة قدامى المُحدِّثين، أو يجمع الواحد منهم أربعين حديثًا يختارها وينتقيها، وإن اختلفت مقاصدهم في الجمع والاختيار.

فمنهم من كان يختار أربعين حديثًا قدسيًّا كما فعل الشيخ محيي الدين ابن عربيٍّ، ومنهم من كان يختار أربعين حديثًا عن أربعين شيخًا في أربعين مدينة، كما فعل الحافظ أبو طاهر السِّلَفي.

ومنهم من كان يختار هذه الأربعين في الأحكام، كما فعل الحافظ عبد العظيم المنذري.

ومنهم من كان يختارها في فضائل القرآن كما فعل القرطبي، أو في الطب كما فعل عبد اللطيف البغدادي.

ومنهم من كان يختارها تجمع أكثر هذه الأغراض كما فعل الإمام محيي الدين النووي في كتابه المسمى بـ«الأربعين النووية».

ومنهم من كان لا يتقيَّد بالعدد من الأربعين، وإن تقيَّد بوحدة الموضوع، كما فعل المنذري في «الترغيب والترهيب»، وكما فعل ابن دقيق العيد في «الإلمام في أحاديث الأحكام»، وغيره من المحدثين.

ومنهم من كان ينتقي أحاديثَ كتاب مُعيَّن بأن يقتصر منها على الصحيح، أو الحسن، أو ما تفرَّد به راويه ونحو ذلك، كما فعل صاحبنا أبو الحجاج حين انتقى كتاب الحضرمي المسمى بـ«الفوائد

الحسان» وجعل عنوان تصنيفه «المنتقى من الفوائد الحسان»، وسنعرض بشيء من التفصيل في أثناء الكلام على آثار الرجل العلمية.

المهم أن الذي أقصده من وراء هذا التفصيل، هو أن ما أضافه المُحدِّثون إلى الحديث وعلومه في هذا العصر كان يعتمد أساسًا على التراث الذي خلَّفه السلف وأفنَوْا فيه حياتهم وأعمارهم. وكذلك كانت الحال بالنسبة لسائر العلوم الإسلامية والعربية الأخرى.

٢ ـ كان من سمات هذا العصر أيضًا: قوة التصوف، وعلو شأنه، وشدة تأثير رجاله على العامة والخاصة على السواء.

وزاد من قوته ما أُثِر عن الإمام أبي حامد الغزالي المُتوفَّى سنة ٥٠٥هـ من إشادته به وتعويله عليه في الوصول إلى الله ﷻ[(١)]. وقد كان هذا الرجل حجة في الفقه والمنطق والفلسفة وغيرها، حتى قيل عنه: إنه مجدد المائة الخامسة.

كما زاد من قوته أيضًا ظهور بعض أقطابه المشهورين الذين أبلوا بلاءً حسنًا في الدعوة إلى الله، وردِّ الشاردين عن الدِّين إليه، وتحبيبهم في ربِّهم ونبيِّهم صلوات الله وسلامه عليه، بالفعل وبالعمل.

---

(١) يمكن الوقوف على رأي الغزالي في التصرف بمطالعة كتابيه المشهورين «إحياء علوم الدين» و«المنقذ من الضلال»، فقد أودع في هذين الكتابين خلاصة تجربته الصوفية وصار لهما أثرٌ أيَّ أثرٍ في عصره، وفيما تلاه من عصور حتى يومنا هذا.

وكان من بين هؤلاء: الشيخ أبو العباس أحمد البدوي المتوفى سنة ٦٧٥هـ، والشيخ إبراهيم الدسوقي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، والإمام البوصيري المتوفى سنة ٦٩٦هـ، وغيرهم.

ولعل السبب في علوِّ شأن التصوف وزيادة الإقبال عليه، أنه كان ردَّ فعل لانغماس الناس في الدنيا، وإسرافهم على أنفسهم في اللهو والمجون، وقد رأى هذا العلامة ابن خلدون في «مقدمته» المشهورة[(١)].

٣ ـ وكان من سمات هذا العصر كذلك بُغض الفلسفة والمشتغلين بها تعلمًا وتعليمًا.

ويرجع السبب في ذلك إلى تلك الحملة الصارخة التي شنَّها الإمام أبو حامد الغزالي على الفلسفة، والفلاسفة في صميمها.

مما أثار العلامة ابن رشد ودفعه إلى الانتصاف للفلاسفة، والرد على الإمام الغزالي في كتابيه «تهافت تهافت الفلاسفة» و«فصل المقال»، وغيرهما من الكتب.

ونتيجة لهذا العداء، لاقى كثيرٌ من الفلاسفة الذين لم يستطيعوا كَسْب ثقة الفقهاء والتودد إليهم، لاقوا حتفهم، وما حادثُ قَتْل شهاب الدين السهروردي بأمر السلطان صلاح الدين الأيوبي بتهمة الإلحاد والتفلسف عنا ببعيد[(٢)].

كما كان من نتيجة هذا العداء أيضًا ظهور فتاوى لكبار الأئمة

(١) راجع: «مقدمة ابن خلدون» ١/ ٥١٢، ط التقدم بمصر.

(٢) راجع: «تاريخ ابن الوردي» ٢/ ١٠٤، حوادث سنة ٥٨٧هـ.

في حكم الاشتغال بالفلسفة، فمن مُتشدِّد حَمَله تشدُّده على تحريم الاشتغال بها بالكلية؛ كالحافظ أبي عمرو بن الصلاح، والعلامة أبي عبد الله الذهبي، وغيرهما.

ومن مُعتدل أباح الاشتغالَ بها بشرط التضلُّع في الكتاب والسُّنَّة، والوقوف على أسرار الشرع؛ كالعلامة ابن خلدون الذي يقول عن علومها الطبيعية وما يستعمله أصحابها من البراهين: «... فليكن الناظر فيها متحرزًا جهده من معاطبها، وليكن نظرُ من ينظر فيها بعد الامتلاء من الشرعيات، والاطلاع على التفسير والفقه، ولا يكبَّنَّ أحد عليها، وهو خِلْوٌ من علوم العِلَّة، فقلَّ أن يَسْلم مِن معاطبها»[1]، اهـ.

وقد انجرَّ الخلاف المتقدم حول الفلسفة إلى المنطق مع أنه ليس مبادئ وآراء ومعتقدات، وإنما هو قواعد للعلم، فحرَّم بعضهم الاشتغال به مطلقًا، وأباحه بعضهم مطلقًا، وأجازه فريق ثالث لمن كان عالمًا بالكتاب والسُّنَّة، ورأى آخرون أن هذا الخلاف إنما يجري في المنطق المختلط بالفلسفة اليونانية وما فيها من تُرَّهات وأباطيل، أما المنطق الخالص من شوائب الفلسفة فلا حرج في الاشتغال به، ولا ينبغي أن يرتاب في ذلك مرتاب.

٤ ـ وكان من سمات هذا العصر أيضًا رواج سوق الحديث، وحرص الجميع على روايته وسماعه، حتى من غير المتخصِّصين فيه

(١) راجع: «مقدمة ابن خلدون» ص٤٣٢ ـ ٤٣٣.

من نُحاة ولغويين وفقهاء ومؤرِّخين وأدباء وفلاسفة، وغيرهم من سلاطين وأمراء ومَن هم في طبقة الحكام.

ومن يقف على سيرة وحياة رجال هذا العصر يجد أن أكثرهم إن لم يكن كلهم قد سمع الحديث وحضر مجالسه وانتفع به؛ **ولعل السبب في هذا الرواج لسوق الحديث في ذلك العصر هو:**

أ ـ حرص الناس على الاقتداء بالسلف الصالح في جعلهم دراسة الحديث مفتاحًا وأساسًا لكل دراسة.

ب ـ أو إدراكهم أن دخول حِمى السُّنَّة هو طريق الخلاص من الخلافات المذهبية التي كانت طبيعة العصر.

ج ـ أو هما معًا.

وسنعرف قريبًا أن أسباب رواج سوق الحديث هذه هي التي حدت بالمزي نحو دراسة الحديث وعلومه ورجاله والانشغال به عما سواه.

تلك هي أهم سمات وملامح الحياة العلمية في عصر المزي.

*** أما العوامل أو البواعث التي ساعدت على هذه النهضة العلمية، وأدَّت إلى ازدهارها، فيمكن تلخيصها فيما يلي:**

١ ـ تشجيع السلاطين والأمراء للعلم، وتقريبهم العلماء وتبوئهم إيَّاهم أعظم المناصب، وإغداقهم الخيرات عليهم، وعلى غيرهم من الطلاب.

فقد كان هؤلاء السلاطين ومَن بيدهم مقاليد الحكم مُثقَّفين ثقافةً ممتازة، ومتبحِّرين في علوم الشرع، فدفعهم ذلك إلى تقريب

العلماء للسماع منهم والأخذ عنهم وإجلالهم وتقديرهم وإعطائهم من الأموال ما يزيد على كفايتهم.

يحكي العلامة ابن كثير عن السلطان صلاح الدين الأيوبي «أنه كان على دراية باللغة والأدب وأيام الناس، حتى قيل: إنه كان يحفظ «الحماسة» لأبي تمام بتمامها، وكان يفهم ما يقال بين يديه من البحث والمناظرة، ويشارك في ذلك مشاركةً قريبة حسنة، وإن لم تكن بالعبارة المصطلح عليها. وكان قد جمع له القطب النيسابوري عقيدةً فكان يحفظها ويحفِّظها من عَقَل مِن أولاده، وكان يُحِبُّ سماع القرآن والحديث والعلم، ويواظب على سماع الحديث...»[1].

ويقول عنه ابن السبكي: «... وكان رَحِمَهُ اللَّهُ شديد الرغبة في سماع الحديث، ومتى سمع عن شيخ ذي دراية عالية وسماع كثير: فإن كان ممن يحضر عنده استحضره وسمع عليه، فأَسْمَع مَن كان يحضره في ذلك المكان من أولاده، ومماليكه المتخصِّصين به، وإن كان ذلك الشيخ ممن لا يَطْرُق أبواب السلاطين ويتجاوز عن حضور مجالسهم سعى إليه وسمع عليه، وكان يستحضره في خلوته، ويحضر شيئًا من كتب الحديث ويقرؤها هو، فإذا مرَّ بحديث فيه عبرة رق قلبه ودمعت عينه[2].

وقد اقتدى بالناصر صلاح الدين في حب العلم والعلماء أولادُه مِن بعده وسائر أفراد البيت الأيوبي، واقتدى بهم في ذلك

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٥ بتصرف.

(٢) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٤/ ١٩٥.

المماليك. ومن يتأمَّل حياة هؤلاء من خلال ما كتبه المؤرِّخون عنهم يجد فيها مصداق ما ذكرناه.

٢ ـ انتشار دور العلم، من مساجد ومدارس ومكتبات في أرجاء مصر والشام، فقد كثرت دور العلم ومعاهده في هذا العصر كثرةً لا نظير لها، وبعد أن كانت مقصورةً على المساجد والجوامع منذ صدر الإسلام أُضيفت إليها المدارس ودور الكتب، وتبارى أهل العصر من ملوك وسلاطين وأمراء ووزراء ووُلاة وأغنياء العلماء والتجار، وسيدات وخدم، وعبيد الأسرة النورية والأيوبية، تبارى هؤلاء جميعًا في إنشاء المدارس وتشييدها بحيث كان نصيب دمشق منها وحدها ما يجاوز المائة، ووقفوا الأموالَ الطائلة عليها، واختاروا أحسن العلماء للتدريس بها.

وزوَّدوها بمكتبات ضخمة تضمُّ عيون التراث الإسلامي، وخصَّصوا كلَّ واحدة منها لدراسة فرع معين من فروع الثقافة الإسلامية: فمنها ما كان للقرآن فقط، ومنها ما كان للحديث فقط، ومنها ما كان للقرآن والحديث معًا، ومنها ما كان لدراسة فقه الشافعية، ومنها ما كان لدراسة فقه الحنابلة، ومنها ما كان لدراسة فقه المالكية، ومنها ما كان لدراسة فقه الأحناف، ومنها ما كان لدراسة أكثر من مذهبٍ من هذه المذاهب.

وأخذت هذه المدارس وتلك المكتبات تُؤدِّي دورها إلى جانب المساجد في نشر التعليم وتزويد الناس بما يحتاجون إلى معرفته من فنون العلم[١].

---

(١) يستطيع الباحث أن يقف على أخبار هذه المدارس بتفصيل أوسع بمطالعة =

ولم يقتصر إنشاء المدارس على علوم الدين واللغة وحدهما، بل تعداهما إلى الاهتمام والعناية بعلوم أخرى، مثل: الطب، والرياضيات، والفلك، والهيئة، والفلسفة، وغيرها.

وجدير بالذكر أن نُشير إلى أن هذه العلوم قد سارت إلى الأمام قُدمًا، وآتت ثمارًا طيبة أذهلت الباحثين في العصر الحديث، وحازت إعجابهم؛ لأنها كانت تجمع بين الدراسة النظرية والتطبيقية. فمثلًا علم الطب كان يدرَّس نظريًّا في المدارس، ثم يمارَس عمليًّا في البيمارستانات (المستشفيات) التي خصِّصت لعلاج المرضى.

٣ ـ وفرة أرزاق الطلاب والمعيدين والأساتذة، وغيرهم من العلماء، بسبب كثرة الأوقاف المدارَّة عليهم، وكذلك بسبب تشجيع السلاطين والأمراء للعلم بإغداق الخيرات على أهله.

فقد كان للطالب منذ التحاقه بدور العلم حتى تخرُّجه راتب معين يُعرف بالجراية، يكفيه شر الحاجة، وكذلك كان للأساتذة والمعيدين وأسر كلٍّ منهم رواتب ثابتة يتعيَّشون منها، الأمر الذي أدى إلى انصراف الجميع طلابًا ومعيدين وأساتذة إلى العلم وتحصيله، وجعله شغلهم الشاغل دون ما سواه.

٤ ـ هجرة كثير من العلماء الذين نشأوا ببلاد الأندلس والمشرق، هجرتهم إلى الشام ومصر.

فقد أحسَّ علماء هذه البلاد بعد سقوط بغداد عاصمة الخلافة

= كتاب «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي، وكتاب «الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية» بمصر والشام، للدكتور أحمد بدوي.

الإسلامية أنه لا عيش لهم في بلادهم، وأنه أصبح مفروضًا عليهم أن يتحوَّلوا إلى مصر التي تبنَّت الخلافة الإسلامية، واحتضنتها، وكذلك إلى الشام باعتبارها تابعةً لمصر كي يُسهموا في إحياء التراث الذي عبث به التتار، ويعيدوا إليه مجده كما كان من قبل.

وكان ممن هاجر من هؤلاء: العلامةُ أبو حيَّان الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥هـ، وهو لغوي وأديب ومؤرخ ومفسر مشهور، والعلامة أبو عبد الله ابن مالك المتوفى سنة ٧٦١هـ، وهو مقرئ ممتاز ونحوي عظيم، والإمام الشاطبي الإشبيلي الأندلسي المتوفى سنة ٧٨٤هـ، وهو لغوي كبير وله مصنفات في القراءات تشهد له بالنبوغ والتقدم. وغير هؤلاء كثير.

وقد وجدوا في مصر والشام من الحفاوة والتكريم ما يتفق وجلالتهم، فانطلقوا يُخرجون أطيب ما عندهم، ويفيدون ويستفيدون، مما كان له أكبر الأثر في رقيِّ الحركة العلمية ونشاطها وازدهارها.

هذه هي عوامل بَعْث الحركة العظيمة في هذا العصر، ومنها نتبيَّن أنها أسهمت بنصيب وافر في إيجاد حياة علمية طيبة، أمدَّت المكتبة الإسلامية بالموسوعات والمراجع الضخمة التي ما يزال عليها جُلُّ اعتماد الباحثين في العصر الحاضر[1].

---

(١) راجع في معرفة الحياة العلمية أو العقلية في هذا العصر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي، و«الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام» للدكتور أحمد بدوي، وغيرهما من الكتب التي أرَّخت لهذا العصر كـ«البداية والنهاية» لابن كثير، و«طبقات الشافعية» لابن السبكي.

تأثر أبي الحجاج المزي بعصره، وتأثيره فيه

كشفت لنا الدراسة المتقدمة عن صورة العصر الذي عاش فيه المزي من كل نواحيه السياسية والاجتماعية والعلمية. **فما هو مدى تأثُّر المزي بعصره أو تأثيره فيه؟**

لقد تبيَّن بعد طول بحثٍ وتنقيب، أنَّ الرجلَ نأى بنفسه عن المشاركة في الحياة السياسية، والتزلف للحكام والسلاطين على عادة السلف من المحدثين، ولعل ذلك كان لاعتقاده أنها لم تضره في دينه ولن تفيده شيئًا.

وسيتبيَّن بعد قليل أنه كان عزوفًا عن الفلسفة والدخول في متاهاتها التي لا تُسمن ولا تغني من جوع، ولعل ذلك كان لاعتقاده أنها تذهب بحلاوة الإيمان وتنتهي بالمرء إلى الشك المطلق في كل شيء إلا من رحم الله.

كما سيتبيَّن أنه قاطَعَ التصوف الزائف، وهجر المتصوفة الذين كانوا يقولون بالاتحاد والحلول كعفيف الدين التلمساني المتوفى سنة ٦٩٠هـ.

كذلك سيتبيَّن أنه لم يَسْلم من شرِّ الخلافات المذهبية التي كانت سمة العصر وطبيعته، فلقد زجَّ بنفسه في الخلافات التي سادت بين الحنابلة والأشاعرة حول قِدَم القرآن وحدوثه، مما جرَّ عليه ألوانًا من المِحَن والبلايا.

أيضًا سيتبيَّن أنه اتَّجه إلى دراسة الحديث، حين وجد سوقه رائجةً، وحين رأى فيه الملجأ الذي يلوذ به مَن أراد أن يقيَ نفسه شرَّ الخلافات والفتن.

*** وأخيرًا سيتبيَّن أن الرجل كان يهدف من وراء دراسة السُّنَّة إلى عدة أهداف نبيلة، وسامية في نفس الوقت، ألا وهي:**

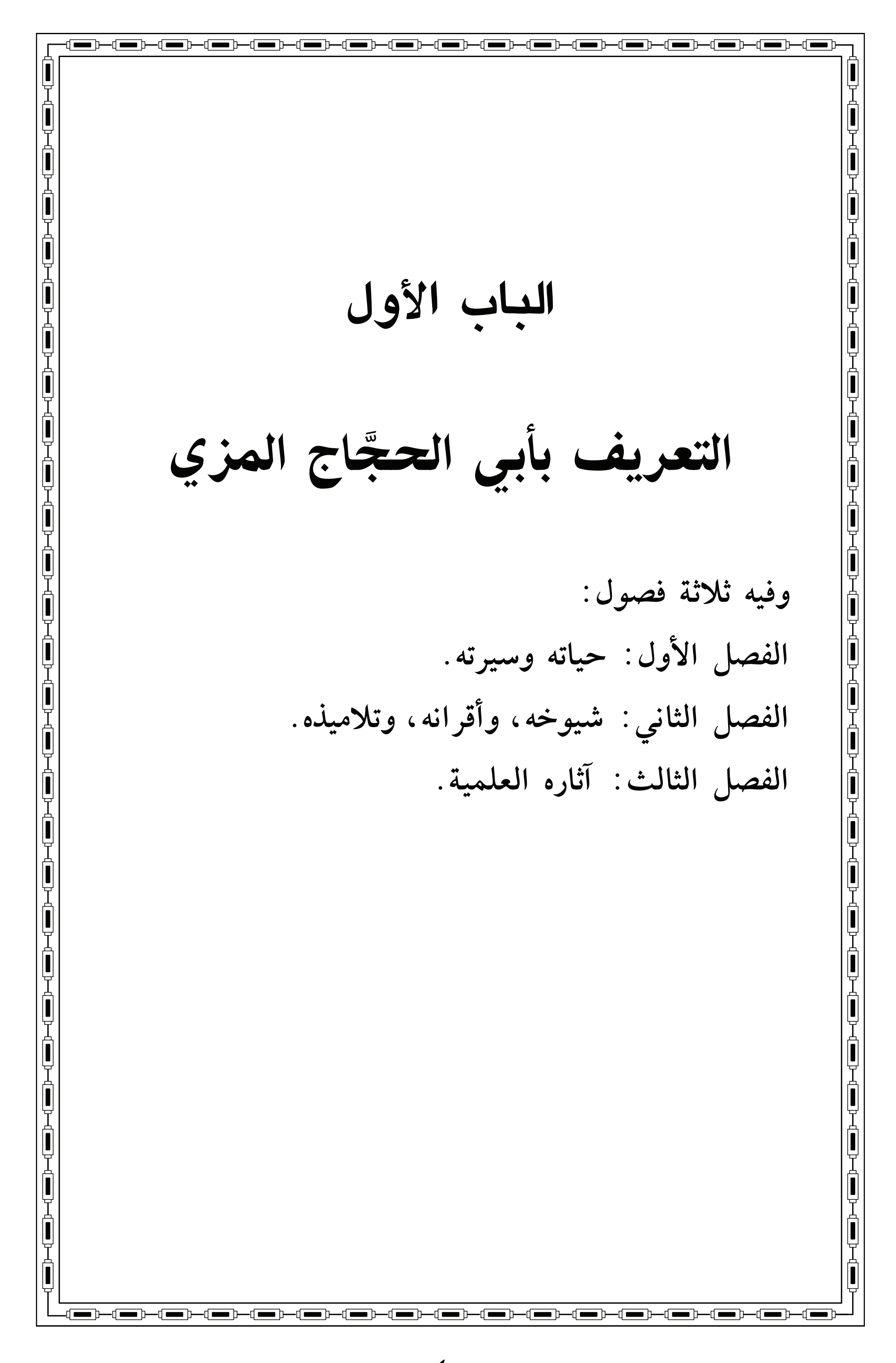
أ ـ خدمة الكتب الستة، باعتبارها أمهات كتب السُّنَّة، والاحتجاج بغيرها لا يجري مجرى الاحتجاج بها، وذلك بالكلام على رجالها، وتخريج أحاديثها، وجمع طرق هذه الأحاديث، ومعرفة درجاتها، والمقبول منها والمردود، والمعتبر به وغير المعتبر، وإيراد شواهدَ ومتابعاتٍ لها.

ب ـ تنقية السُّنَّة عمومًا من كل زَيْف أُلصِق بها، أو دخيل أُقحم عليها، وبيان درجة كثيرٍ من الأحاديث التي لم يُعثَر للمتقدمين على رأي فيها.

ج ـ تخريج جيل من العلماء مهمته تقديم الإسلام للناس مُصفًّى كهيئته يوم تركه النبي ﷺ.

وقد تم له ذلك، وحسبه تلميذه وصهره العلامة ابن كثير، الذي ملأ الدنيا بمصنفات غايتها هي نفس غاية المزي.

كل هذه الأمور ستتكشف لنا بعد قليل، ونأخذ الآن في التعريف بأبي الحجَّاج المزي.



الباب الأول

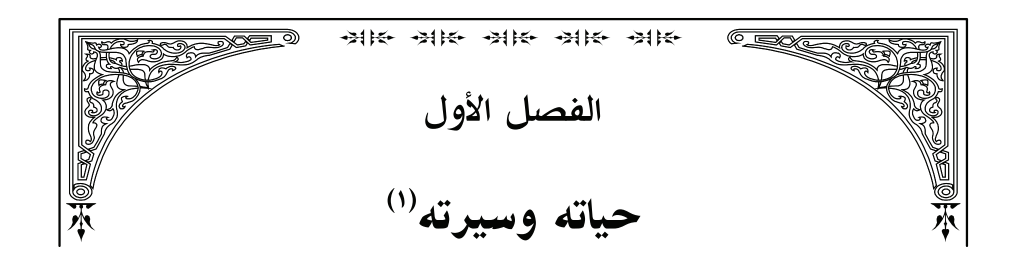
التعريف بأبي الحجَّاج المزي

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: حياته وسيرته.

الفصل الثاني: شيوخه، وأقرانه، وتلاميذه.

الفصل الثالث: آثاره العلمية.



الفصل الأول

حياته وسيرته[1]

يُعد أبو الحجَّاج المزي مفخرة العصر الذي عاش فيه، بل

---

(١) راجع ترجمة المزي في المصادر التالية:
- «تذكرة الحفاظ» لأبي عبد الله الذهبي ١٤٩٨/٤ ـ ١٥٠٠، ط الهند.
- «معجم شيوخ الذهبي» له أيضًا ق١٨٠ ب خ بدار الكتب المصرية رقم (٦٥) مصطلح الحديث.
- «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٢٥١/٦ ـ ٢٦٧.
- «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة ق٧٩ب ـ ٨٠أ خ بدار الكتب المصرية رقم (٣٩٢).
- «تاريخ البداية والنهاية» لابن كثير ١٩١/١٣ ـ ١٩٢، ط السعادة بمصر.
- «طرح التثريب بشرح التقريب» للعراقي وولده ولي الدين أبي زرعة ١٢٩/١ ـ ١٣٠، ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية ١٣٥٣هـ.
- «أعيان العصر وأعوان النصر» لصلاح الدين الصَّفَدي م٢ل ٣٥٤ ـ ٣٦٣ خ بدار الكتب المصرية رقم (١٠٩١).
- «تاريخ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة» لابن حجر العسقلاني ٤٥٧/٤ ـ ٤٢١، ط الهند الأولى ١٣٥٠هـ.
- «عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان» للبدر العيني، المجلد الأول من القسم الأول، حوادث سنة ٦٤٢هـ خ بدار الكتب المصرية رقم (١٥٨٤) تاريخ.
- «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي ٧٦/١٠ ـ ٧٧. =

ومفخرة ما تلاه من عصور حتى يومنا هذا، فإليه يرجع الفضل ـ كل الفضل ـ ليس فقط في عمل أطراف الكتب الستة ولواحقها بجمع طرقها وتخريج أحاديثها، بل وفي كشف النقاب عن رواة تلك الكتب ورواة مصنفات أخرى لأصحابها على نحو جديد لم يُسبَق إليه، حتى صار تصنيفه في هذا الشأن «**تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**» محورًا دارت في فلكه سائر التصانيف في علم الرجال حتى يومنا هذا، وحتى أصبح المحدِّثون والفقهاء إذا اختلفوا قالوا: بيننا وبينكم كتاب المزي.

= ـ «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» للمؤلف نفسه، جـ/٣/ ق٤٥٨ب ـ ٤٥٩ أ ب خ بدار الكتب المصرية رقم (١١١٣) تاريخ.

ـ «درة الحجال في أسماء الرجال» لابن القاضي المتوفى سنة ١٠٢٥هـ ٣/ ٣٤٧، نشر دار التراث.

ـ «المعزة فيما قيل في المزة» لشمس الدين بن طولون ص٩ ـ ١١ ط القدس.

ـ «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي ٦/ ١٣٦ ـ ١٣٦.

ـ «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٣٤ ـ ٣٥، ط الترقي بدمشق ١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م.

ـ «البدر الطالع في أعيان ما بعد القرن السابع» للشوكاني ٢/ ٢٥٣ ـ ٣٥٤.

ـ «فهرس الفهارس» للكتاني (١/ ٢٠٧).

ـ «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» لابن هاشم الطباخ ٤/ ٥٧٦ ـ ٥٨٠، ط المطبعة العلمية بحلب الأولى ١٣٤٣هـ ١٩٢٥م.

ـ «الأعلام» لخير الدين الزركلي ٩/ ٣١٣.

ـ «معجم المؤلفين» لعمر كحالة ١٣/ ٣٠٨.

وغير ذلك من المصادر مما سنعرفه من خلال فصول هذه الرسالة.

ومع عظمة الرجل وأهمية آثاره العلمية، لم أعثر له على ترجمة واضحة، في أي من كتب التراجم تُريح النفس وتُثلج الصدر.

بيد أني حاولت أن أرسم من مجموع هذه الكتب التي أشرت إليها آنفًا هيكلًا عامًّا لحياة الرجل، **يمكن تلخيصه فيما يلي**:

مولده:

وُلد الحافظ الكبير أبو الحجاج المزي فيما ذكر ابن حجر وابن هاشم الطباخ نقلًا عن أبي ذر في «كنوز الذهب»: في محلة بالشام تقع قرب مدينة حلب يُقال لها «المعقلية»[(١)].

ولم يختلف أحدٌ من الذين ترجموا له في أن ولادته كانت في شهر ربيع الآخر سنة أربع وخمسين وستمائة من الهجرة. بل زاد الصفدي وابن السبكي وصاحب «المنهل الصافي» أنها كانت في العاشر من هذا الشهر؛ أي: شهر ربيع[(٢)].

اسمه وكنيته ولقبه:

يتفق المؤرِّخون والنسَّابون على أن المزي كان يُسمَّى

---

(١) المعقلية: محلة رَحْبة متسعة، لها بوائك تؤدي إلى باب النصر، كانت تُعقَل بها خيلُ المجاهدين وإبلهم، وقد صارت الآن دُورًا ومزارع. راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/٤٥٧، «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» لابن هاشم الطباخ ٤/٥٧٦.

(٢) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/١٤٩٨، «أعيان العصر وأعوان النصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٧، «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/٢٥٤، «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» لابن تغري بردي المجلد الثالث ق٤٥٨ ب. وغيرها من المصادر التي سوَّدناها في صدر هذا الفصل.

بـ«يوسف» ويكنى بـ«أبي الحجاج» ويلقب بـ«جمال الدين»، غير أن المكناسي الشهير بابن القاضي كنَّاه بـ«أبي الحسن» بدل «أبي الحجاج»، فيحتمل أن تكون كنية أخرى له، إلا أني لم أجد مَن تابعه على ذلك، ولعلها تحريف من بعض النُّسَّاخ[1]. العلم في ذلك لله تعالى وحده.

نَسَبُه:

وأما نسبه فقد ساقه تلميذُه أبو عبد الله الذهبي في «تذكرته» قائلًا: «شيخنا والإمام العالم الحَبْر الحافظ الأوحد مُحدِّث الشام جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن بن يوسف...»[2].

ولم يرد على ذلك شيئًا.

ووافقه على هذا النسب سائرُ من ترجموا للرجل، غير أنهم زادوا فوق ما ذكره الذهبي زيادات اضطربت فيها أقوالهم: فابن السبكي يقول عنه: «يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن بن يوسف بن علي بن عبد الملك بن علي بن أبي الزهر...»[3].

وينسبه الصَّفَدي فيقول: «يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف بن

---

(١) راجع: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٩٨، «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥١، «أعيان العصر» القسم الثاني ل ٣٥٤، «المنهل الصافي» جـ/ ٣/ ق٤٥٨أ، «الدرر الكامنة» ٤/ ٤٥٧، «درة الحجال في أسماء الرجال» للمكناسي ٣/ ٣٤٧، وغيرها من المصادر المشار إليها آنفًا.

(٢) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٩٨.

(٣) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥١.

علي بن عبد الله بن عبد الملك بن أبي الزهر...»[1] من غير أن يذكر «علي» الثانية.

ويتابعه على ذلك صاحب «المنهل الصافي»[2].

وأما العراقي فيقول في نسبه: «يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف بن عبد الملك بن يوسف بن علي بن أبي الزهراء...»[3]، فيُسقط «علي» الأولى، ويزيد «يوسف» ثالثة بعد «عبد الملك». ويتابعه على ذلك تلميذه ابن حجر في «الدرر الكامنة»[4]، وابن هاشم الطباخ في «أعلام النبلاء» نقلًا عن أبي ذر في «كنوز الذهب»[5].

وهكذا يبدو الاضطراب والاختلاف بين المؤرِّخين والنسَّابين فيما زادوه على الذهبي، ولعل هذا هو السر في اقتصاره ـ أي: الذهبي ـ على ما أورده في «تذكرته»، باعتباره قدرًا متفقًا عليه من الجميع.

وعلى أية حال، فالخلاف في هذا يسير لا يترتب عليه كبير ضرر، ولكن المهم أنهم جميعًا ينتهون بالرجل إلى «قضاعة» بطن من كلب قبيلة الصحابي الجليل زيد بن حارثة رضي الله عنه، فيقولون: «القضاعي الكلبي».

وقد كانت «قضاعة» تسكن باليمن، ثم تحوَّلت عنها إلى الشام

---

(١) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٤.

(٢) راجع: «المنهل الصافي» لابن تغرى بردي ٣/ق ٤٥٨ أ.

(٣) راجع: «طرح التثريب بشرح التقريب» للعراقي ١/ ١٢٩.

(٤) راجع: الدرر الكامنة لابن حجر ٤/ ٤٥٧.

(٥) راجع: «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» ٤/ ٥٧٦.

بعد حادثة سَيْل العَرم، وسكنت المِزَّة[1]، ومنها تناسلت أسرة أبي الحجاج.

نسبته:

وينتسب أبو الحجَّاج إلى «المِزَّة» محل إقامته، فيُقال له «المِزِّي»، وقد غلبت عليه هذه النسبة حتى إذا أُطلقت انصرفت إليه مباشرة، كما ينتسب إلى «حلب» مسقط رأسه، فيقال له «الحلبي»، كذلك ينتسب إلى «دمشق» موضع دراسته وطلبه للعلم، فيقال له «الدمشقي».

أسرته:

لم تشأ المصادر التي تحت أيدينا أن تُعطينا كبيرَ تفصيلٍ عن

---

(١) المزة: بكسر أوله وتشديد ثانيه بناء على فعله، هكذا ضبطها الجمهور، وضمَّ الميمَ منها جماعةٌ من الأئمة منهم: أبو العباس أحمد بن المظفر النابلسي الحافظ، والشيخ أبو الحجاج المزي صاحب الترجمة، وموضوع دراستنا قرية غربي دمشق، مما يلي الربوة، مشهورة بطيب هوائها وكثرة بساتينها، نساؤها يَحِضْن إلى الستين، كان يسكنها الصحابي الجليل دحية بن خليفة الكلبي، وبها نشأ صاحبنا أبو الحجاج المزي ونسب إليها.
راجع: «معجم البلدان» لياقوت الحموي ١٢٢/٥، ط بيروت ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م. «تاج العروس في شرح القاموس» للزبيدي ٨١/٤، نشر دار ليبيا بنغازي. «معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع» لأبي عبيد البكري ١٢٢٢/٤، ط لجنة التأليف والترجمة ١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م. «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر العسقلاني ١٣٥٩/٤ ـ ١٣٦٠، ط الدار المصرية. «المعزة فيما قيل في المزة» لشمس الدين بن طولون ٩٠٢، نشر القدس.

أسرة أبي الحجاج فوق ما ذكرنا من انتهاء نسبه إلى قبيلة كَلْب، تلك التي ينتمي إليها الصحابي الجليل زَيْد بن حارثة حِبُّ رسول الله ﷺ ومولاه، سوى كلمة عابرة انفرد بذكرها الحافظ الذهبي في معجم شيوخه المعروف بـ«المعجم المختص»، وهو يعرِّف بشيخه أبي الحجاج هذا، قال: «يوسف ابن الشيخ المقرئ العالم الزكي عبد الرحمٰن...»[1].

فاستنتجنا من قوله: «... ابن الشيخ المقرئ العالم...» **أن والد أبي الحجاج** كان من القرَّاء الذين لهم دراية وعلم بفن القراءات، لكنه فيما يبدو لي والله أعلم لم يكن من أولئك القراء المشاهير الذين طبَّقَتْ شهرتُهم الآفاق وسار بحديثهم الرُّكْبان؛ إذ لو كان كذلك لذكره أصحاب التراجم ونوَّهوا بذكره[2].

ثم لم ندرِ بعد ذلك متى تُوفِّي الرجل؟ وكم سنةً نَعِمَ فيها أبو الحجاج بحياة أبيه ينتفع بتوجيهه وخبرته؟ لم ندرِ شيئًا عن ذلك كله.

غير أنا نؤكد أنه عاش حتى سنة ٦٧٤هـ، بدلالة ما ذكره

(١) راجع: معجم شيوخ الذهبي المعروف بـ«المعجم المختص» ق١٨٠ ب.

(٢) رجعت إلى كتب طبقات القراء من أمثال: «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار» للذهبي، و«طبقات القراء» للجزري... وكذلك إلى كتب التواريخ الكبار من أمثال «تاريخ الإسلام» للذهبي، و«البداية والنهاية» لابن كثير، و«شذرات الذهب» لابن العماد... ونحوها من هذه الكتب، في محاولة للعثور على سطر واحد يُعينني على معرفة حياة والد أبي الحجاج، فلم أجد سوى ما أسلفت عن الذهبي في «المعجم المختص».

ابن حجر في «الدرر الكامنة» من أن المزِّيَّ كان له أخٌ أصغر منه اسمه «محمد» وُلد سنة ٦٧٤هـ[(١)].

فيحتمل أن يكون والد المزي قد قضى في هذه السنة، ويحتمل أن يكون قد قضى بعدها. وعلى أية حال فقد امتدَّ به الأجل نحو عشرين سنة على الأقل، من حياة ولده أبي الحجاج، وقد كان لبقاء هذا الوالد العالم تلك الفترة الزمنية من حياة ابنه أبي الحجاج أثر كبير في أن ينحو به نحو العلم والاشتغال به، وأن ينشئه نشأة دينية طيبة.

هذا عن والد المزي.

فإذا ما تجاوزنا والد المزي إلى بقية أفراد أسرته ـ استكمالًا للصورة ـ طالعتنا المصادر بالحقائق التالية:

أ ـ لقد كان المزي متزوجًا من سيدة فاضلة لها دراية بالكتاب والسُّنَّة، وكانت تسمَّى «عائشة بنت إبراهيم بن صديق».

وقد ترجم لها ابن حجر في «الدرر الكامنة» بقوله: «عائشة بنت إبراهيم بن صديق، زوج الحافظ المزي، وُلدت سنة ٦٦١هـ، وسمعت من أبي الفضل ابن عساكر وغيره، وحدثت، وكانت تحفظ القرآن وتلقنه النساء.

قال ابن كثير وكان زوج ابنتها: كانت عديمة النظير، لكثرة عبادتها، وحسن تأديتها للقرآن، تفضل في ذلك على كثير من الرجال،

---

(١) راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ١٢٦/٤، ترجمة رقم (٣٨٨٠)، حيث ذكر أنه ولد سنة ٦٧٤هـ، وتوفي سنة ٧٤١هـ، قبل أبي الحجاج بعام واحد.

وأقرأت عدة نساء، وختمن عليها، وانتفعن بها، وكانت زاهدةً في الدنيا، متقلِّلة منها، ماتت في جمادى الأولى سنة ٧٤١هـ»[١].

ب ـ **لقد رُزق أبو الحجاج منها** بعبد الرحمٰن وأبي بكر وأحمد وزينب، وقد حرص على تربيتهم مع أخيه محمد السالف الذكر تربية دينية وعلمية، فأسمعهم الحديث كثيرًا، وكتب لهم السماع بحضرته، وأخطر تلميذه عماد الدين ابن كثير ليكون زوجًا لابنته زينب[٢].

وهكذا نرى أن أبا الحجاج كان ربيب بيتِ علمٍ وشرف، مما كان له أعظم الأثر في حياته، وحياة ذريته وذويه من بعده.

نشأته وطلبه للعلم:

لم يمكث أبو الحجاج كبيرَ وقت في «المعقلية» مسقط رأسه، فلم يلبث أن انتقل مع أسرته إلى «المزة»، وما إن استقرَّ به المقام هناك حتى بدأ بتوجيهٍ من أبيه في تلقِّي دراساته العلمية، فحفظ القرآن وهو صغير، واتجه إلى دراسة الفقه على مذهب الإمام الشافعي، فنال منه قسطًا بسيطًا، ثم عكف على العربية نحوها ولغتها وتصريفها وأدبها[٣] حتى تضلَّع فيها ومَلَك ناصيتها، حتى قيل عنه: «إنه لا نظير له في العربية بعد ابن حيان».

---

(١) راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ٢/ ٣٣٩ ترجمة رقم (٢٠٨٠)، ط دار الكتب الحديثة الثانية ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

(٢) راجع: «تبصير المنتبه بتحرير المشتبه» لابن حجر العسقلاني ٤/ ٣٦٠، «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ١٩٢.

(٣) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٩٨، «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥٢ «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/ ٤٦٠، =

جاء في «تذكرة الحفاظ» قول الذهبي: «... ونظر في اللغة ومهر فيها وفي التصريف وقرأ العربية...»[1].

وجاء في «أعيان العصر» قول الصَّفَدي عنه: «... ولم أرَ بعد أبي حيان مثله في العربية، خصوصًا التصريف...»[2].

وقال عنه الإمام أبو الفتح ابن سيد الناس، فيما ذكر ابن حجر في «الدرر الكامنة»: «... وهو في اللغة أيضًا إمام، وله بالقريض معرفة وإلمام...»[3].

ومن طريق نظمه قوله:

إن عاد يومًا رجل سلم — أخًا له في اللَّه أو زاره
فهو جدير عند أهل النبي — بأن يحطَّ اللَّه أوزاره[4].

وليست هناك غرابة أن يتجه المزي في بداية حياته قبل طلب الحديث إلى دراسة العربية والإلمام بدقائقها، إذا عرفنا أنها عُدَّة العالم بل والمحدث لإدراك أسرار الكتاب والسُّنَّة، وأن تقديمها بين يدي طلب الحديث سُنَّة المحدثين ومنهجهم، تفاديًا لِلَّحْن والخطأ في حديث رسول الله ﷺ[5].

= «المنهل الصافي» لابن تغرى بردي جـ/٣/ ق٤٥٨ب، «المعزة فيما قيل في المزة» ص٩، وغيرها من المصادر التي سوَّدناها في صدر هذا الفصل.

(١) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/١٤٩٨.

(٢) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٦٢.

(٣) راجع: «الدرر الكامنة» ٤/ ٤٥٩.

(٤) راجع: «الدرر الكامنة» ٤/ ٤٦١.

(٥) راجع: «اختصار علوم الحديث» للحافظ ابن كثير، النوع السادس والعشرون =

وقد ظلَّ أبو الحجاج عارفًا بقيمة العربية، مدركًا آثارها في حياة المحدِّث، حتى بعد بلوغه رتبة الإمامة في الحديث، جاء في نهاية مقدمة «تهذيبه» قوله: «. . . وينبغي للناظر في كتابنا هذا أن يكون قد حصَّل طرفًا صالحًا من علم العربية: نحوها ولغتها وتصريفها. . .»، إلى أن قال: «فإنه إذا كان كذلك كَثُر انتفاعه به، وتمكَّن من معرفة صحيح الحديث وضعيفه، وذلك خصوصية المحدث التي من نالها فقام بشرائعها ساد أهل زمانه في هذا العلم، وحُشر يوم القيامة تحت اللواء المحمدي، إن شاء الله تعالى. . .»، اهـ[١].

اتجاهه إلى الحديث وسببه:

ولم يتهيَّأ لصاحبنا أبي الحجَّاج المزي أن يشتغل بدراسة الحديث إلا بعد أن سلخ من عمره نحوًا من عشرين سنة[٢] قضاها في تحصيل العربية والتزوُّد من مَعِينها الذي لا ينضب.

= ص١٤٤ ـ ١٤٥، وفيه يقول: «فرع ينبغي لطالب الحديث أن يكون عارفًا بالعربية، قال الأصمعي: أخشى عليه إذا لم يعرف العربية أن يدخل في قوله: «**من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار**». فإن النبي ﷺ لم يلحن، فما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه، اهـ.

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق٢ أ خ بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧)، مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/٢٤٩٨، «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٥، «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ٤/٤٥٧، «المعزة فيما قيل في المزة» ص٩، وغيرها من المصادر التي أشرنا إليها آنفًا، حيث صرحت هذه المصادر بأنه طلب الحديث في أول سنة ٦٧٥هـ؛ أي: بعد أن قضى من عمره عشرين سنة كاملة في تحصيل علوم أخرى.

فلما تمَّ له ذلك انصرف إلى دراسة الحديث: ويبدو أنه لم يكن هناك عزمٌ أكيد من أسرة أبي الحجاج في أن تتجه به بعد الفراغ من تحصيله مبادئ العلوم نحو الحديث وعلومه، بدليل عدم إحضاره مجالس الحديث وهو صغير على عادة السلف من المُحدِّثين، ليسمع من كبار المُسنِدين الذين أدركوا شطرًا من حياته، فيُكتب له السماع منهم كغيره من أهل طبقته.

وبدليل عدم الاستجازة له من المحدثين الذي قضوا قبل بلوغِه سِنَّ العشرين، جاء في «الدرر الكامنة» قول ابن حجر عنه: «لو كان له من يستجيز له لأدرك إجازة المرسي والمنذري واليلداني ونحوهم، ولو كان له من يُسمعه صغيرًا لسمع من ابن عبد الدايم والكرماني وغيرهما...»[1].

لذلك فنحن نُرجِّح أن أبا الحجاج طلب الحديث بنفسه بعد بلوغِه سِنَّ العشرين ولم يُوجَّه إليه من أحد.

وقد نطقت بذلك عبارة ابن حجر عقب ما نقلناه عنه آنفًا، حيث يقول: «... ولكنه طلب بنفسه في أول سنة ٦٧٥هـ...»[2].

ولعل السرَّ في انصراف أبي الحجاج إلى الحديث وعلومه يرجع إلى أن الاشتغال بالحديث والعناية به وبرجاله كان السِّمة الغالبة والطابع المميز للعصر الذي عاش فيه، كما سبقت الإشارة إلى ذلك في سمات وملامح العصر العلمية، فقد فتح الرجل عينيه

---

(١) راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ٤/ ٤٥٧.

(٢) راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ٤/ ٤٥٧.

على طائفة من نوابغ فحول المُحدِّثين من أمثال الحافظ عبد العظيم المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ، والحافظ علي بن أحمد المعروف بابن علان المتوفى سنة ٦٨٠هـ، وغير هؤلاء كثير.

فلم يكن غريبًا إذن أن ينحو منحاهم، وأن يسلك سبيلهم.

وثمة شيء آخر يجدر بنا أن نُشير إليه: وهو أن الكتاب والسُّنَّة كانا يُعدَّان الملجأ والملاذ لمن أراد أن يقي نفسه شر الخلافات الفلسفية والمذهبية التي كانت قائمة وقتئذ، ثم إنه لا مُعوَّل إلا عليهما في الوقوف على العلم النافع والعمل الصالح اللذين هما سبيل تزكية النفس وتطهيرها.

ومن يطَّلع على مقدمة كتابه «تهذيب الكمال» يرى فيها مصداق ما نقول، لقد أعرب الرجل في هذه المقدمة عن ضرورة الاستمرار في العناية بالسُّنَّة النبوية للحفاظ عليها، بعد أن تولى الله ﷻ حِفْظ كتابه بنفسه، ولم يَدَعْ ذلك لأحدٍ من خلقه؛ لأن عليها بعد كتاب الله مُعوَّلًا كبيرًا في حَسْم مادة الخلاف وتربية النفس.

قال بعد أن حمد الله وأثنى عليه وعلى نبيِّه: «... أما بعد، فإن الله تعالى وله الحمد، لم يُخْلِ الأرض من قائمٍ له بحجة، وداعٍ إليه على بصيرة، لكي لا تبطل حجج الله وبيناته، فهم كما وصفهم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حيث يقول: أولئك هم الأقلُّون عددًا، الأعظمون مددًا، هجم بهم العلم على حقيقة الأمر فاستلانوا ما استوعره المُترَفون، وآنسوا ما استوحش منه الجاهلون، صحبوا الدنيا بأبدانٍ قلوبُها مُعلَّقة بالمحل الأعلى، آه آه شوقًا إلى لقائهم».

وإذا كان الأمر كما ذكرنا، والحال على ما وصفنا، فواجب إذن على كل مُكلَّف ذي عقل سليم مُطلَق من أسر الشهوات الحيوانية والشبهات الشيطانية أن يبذل جهده ويستفرغ وُسعه في تحصيل الفوز بالنعيم الأبدي، والنجاة من العذاب السرمدي.

ومن المعلوم الواضح عند كلِّ ذي بصيرة أن ذلك لا يحصل إلا بتزكية النفس وتطهيرها من الأدناس الطبيعية والأخلاق البهيمية، وذلك منحصر في أمرين لا ثالث لهما: وهما العلم النافع والعمل الصالح، ولكن الناس مختلفون في ذلك اختلافًا كثيرًا، ومتباينون فيه تباينًا شديدًا.

فكل قوم يدَّعون أن ما هم عليه من القول والعمل هو الحق المؤدي إلى طهارة النفس وتزكيتها، وأن ما سوى ذلك باطل مضرٌّ بصاحبه.

ويقيمون على ذلك دلائل من آرائهم، وبراهين من أفكارهم، ويدَّعي خصومهم مثل ذلك، ويعارضونهم بمثل ما ادَّعَوْه لأنفسهم وعارضوا به خصومهم، فكلٌّ بكلٍّ معارض، وبعضٌ ببعضٍ مناقِض.

وما كان هذا سبيله، فليس فيه شفاء غليل، ولا برء عليل، وإذا كان ذلك كذلك لم يبقَ أمر يقصد إليه، ولا شيء يعوَّل عليه إلا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، وسُنَّة الرسول الكريم، المؤيد بالدلائل الواضحات والمعجزات الباهرات، التي يعجز كل أحد من البشر عن معارضتها، والإتيان بمثلها.

فأما الكتاب العزيز، فإن الله تعالى تولى حفظه بنفسه، ولم يَكِل

ذلك إلى أحد من خلقه، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ۝٩﴾، فظهر مصداق ذلك مع طول المدة وامتداد الأيام، وتعاقب السنين، وانتشار أهل الإسلام واتساع رقعته.

وأما السُّنَّة، فإن الله تعالى وفَّق لها حفاظًا عارفين، وصيارفة ناقدين، ينفون عنها تحريف الغالين، وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين، فتنوَّعوا في تصنيفها، وتفنَّنوا في تدوينها على أنحاء كثيرة وضروب عديدة حرصًا على حفظها وخوفًا من ضياعها...»[1].

هذا هو كلام الرجل نقلناه من كتابه، وإنه لتصوير دقيق ومُقنِع في نفس الوقت لأحد الأسباب أو البواعث التي حدت به نحو الحديث وعلومه ورجاله.

مسموعاته:

وأقبل المزي على الحديث بنَهَم منقطع النظير وحافظة قوية وَقَّادة لا تعرف الكلال أو الملل وهمَّة عالية.

فسمع أول ما سمع كتاب «حلية الأولياء» للحافظ أبي نُعَيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، على شيخه: أحمد بن أبي الخير الحداد المتوفى سنة ٦٧٨هـ، بإجازته من أبي الحسن مسعود الجمال المتوفى سنة ٥٩٥هـ، وأبي المكارم اللبان، وغيرهما، وكان ذلك في سنة خمس وسبعين وستمائة.

ثم سمع «المسند» للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق١ ب خ دار الكتب المصرية ٢٢٧، مصطلح حديث.

من أصحاب حنبل بن عبد الله الرصافي المتوفى سنة ٦٠٤هـ.

وسمع «المعجم الكبير» للحافظ أبي القاسم سليمان بن أيوب المعروف بالطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ من الإمام إبراهيم بن إسماعيل الدرجي المتوفى سنة ٦٨١هـ.

وسمع «صحيح مسلم» من الحافظ الأربلي المتوفى سنة ٦٨٠هـ.

وسمع كتاب «الشمائل المحمدية» للإمام أبي عيسى محمد بن سورة المعروف بالترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ على أساتذة: الفخر ابن البخاري المتوفى سنة ٦٩٠هـ، والكمال عبد الرحيم المتوفى سنة ٦٨٠هـ، وابن النصيبي المتوفى سنة ٦٩٢هـ.

ثم سمع بقية الكتب الستة، وسائر المسانيد، وكتاب «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، وكتاب «نسبة قريش» للزبير بن بكار المتوفى سنة ٢٥٦هـ، و«السيرة الحلبية» لعبد الملك بن هشام المتوفى سنة ٣٧١هـ، و«سنن الحافظ أبي بكر البيهقي» المتوفى سنة ٤٥٨هـ، و«دلائل النبوة» له أيضًا.

وغير ذلك كثيرٌ من أمهات الكتب التي يضيق المقام عن ذكرها، وتطول الرسالة بسردها[1].

أما من حيث الأجزاء الحديثية الصغيرة، فقد سمع منها ـ كما

---

(١) راجع في معرفة مسموعات أبي الحجاج: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/١٤٩٨، «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٦، «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ٤/٤٥٧، «المنهل الصافي» لابن تغري بردي جـ/٣/ق٤٥٨ أ، «المعزة فيما قيل في المزة» لابن طولون ص٩، ١٠.

يقولون ـ ألوانًا، وكان في مقدمتها الأجزاء الكِنْدية نسبة إلى تاج الدين ابن حفص عمر بن محمد المعروف بابن طبرزد المتوفى سنة ٦٠٧هـ. والله أعلم.

رحلاته:

الرحلة ـ طلبًا للعلو في الإسناد، ولملاقاة الشيوخ من أجل التثبت في حديث رسول الله ﷺ، أو جمعه ـ نهجُ المحدثين، ظل يتواردها الخلف عن السلف جيلًا بعد جيل، وقد كانت قائمة منذ عصر رسول الله ﷺ وصحابته، فقد كان الرجل يجيء من البادية قاصدًا مسجد رسول الله ﷺ، ليعلن إسلامه بين يديه، وليتفقه في دينه، ثم ليكون رسولًا إلى من وراءه من قومه، وخبر ضمام بن ثعلبة(١) خير دليل على ذلك.

(١) خبر ضمام بن ثعلبة أخرجه البخاري في «صحيحه» بسنده إلى أنس بن مالك رضي الله عنه قال: بينما نحن جلوس مع النبي ﷺ في المسجد دخل رجل على جمل فأناخه في المسجد ثم عقله، ثم قال لهم: أيكم محمد؟ والنبي ﷺ متكئ بين ظهرانيهم، فقلنا: هذا الرجل الأبيض المتكئ. فقال له الرجل: ابن عبد المطلب؟ فقال له النبي ﷺ: «**قد أجبتك**». فقال الرجل للنبي ﷺ: إني سائلك فمشدد عليك في المسألة، فلا تجد عليَّ في نفسك. فقال: «**سل عما بدا لك**». فقال: أسألك بربك، ورب من قبلك، آلله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال: «**اللَّهُمَّ نعم**». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تصلي الصلوات الخمس في اليوم والليلة؟ قال: «**اللَّهُمَّ نعم**». قال: أنشدك بالله، آلله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا. فقال النبي ﷺ: «**اللَّهُمَّ نعم**». فقال الرجل: آمنت بما جئتَ به، =

وأحيانًا كان الواحد من الصحابة يسمع حديثًا من النبي ﷺ فيحفظه، ولكنه بمرور الأيام ربما يشك في حفظه للحديث، فيظل يبحث عن صحابي آخر شاركه في سماعه وروايته، ليتأكد من حفظه، وليتثبَّت في دين الله، وقد يُلجئه البحث عنه إلى الرحلة إلى أحد الأمصار الإسلامية التي نزل بها أخوه واستوطنها.

كما في قصة أبي أيوب الأنصاري، وارتحاله إلى مصر في حديث ستر المؤمن الذي شاركه في سماعه عقبة بن عامر[1].

وفي أحيان أخرى كان الواحد منهم ربما فاته سماع بعض الأحاديث لسبب ما من الأسباب، فتحمله رغبته في التفقه في الدين، والحرص على سماعها، على الرحلة وتحمُّل المشاق في سبيل تحصيلها. كما في قصة جابر بن عبد الله، وسفره إلى الشام

= وأنا رسول من ورائي من قومي، وأنا ضمام بن ثعلبة أخو بني سعد بن بكر. ١/ ٢٤ ـ ٢٥، كتاب العلم، باب ما جاء في العلم ـ ط الشعب ٣٧٨هـ.

(١) حديث ستر المؤمن: أخرجه الحاكم في كتابه «معرفة علوم الحديث» بسنده إلى أبي أيوب: أنه خرج إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديثٍ سمعه من رسول الله ﷺ، ولم يبقَ أحد سمعه من رسول الله غيره، وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن خالد الأنصاري ـ وهو أمير مصر ـ فأخبره، فعجل عليه فخرج إليه فعانقه، ثم قال له: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ قال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ ولم يبق أحد سمعه من رسول الله غيري، وغير عقبة. . . وساق القصة. راجع: «معرفة علوم الحديث» ص٧ ـ ٨، نشر وتحقيق، د: السيد معظم حسين، ط دار الكتب المصرية ١٩٣٧م.

من أجل حديث واحد في المظالم كان عند عبد الله بن أنيس الأنصاري[1]. إلى غير ذلك من الأمثلة التي تشهد بقدم وقوع الرحلة رغم ما كان يكتنفها من مخاطر ومشاق.

بَيْد أن الغالب على المُحدِّثين أنهم لا يقومون برحلاتهم العلمية إلا بعد أن يكونوا قد فرغوا من تحصيل الحديث الموجود ببلدهم، وداروا على جميع الشيوخ القاطنين بها.

وهكذا فعل صاحبنا أبو الحجاج المزي، بدأ دراسته الحديثية بالجلوس إلى أفذاذ المحدثين الموجودين بمدينة دمشق، فها هو يسمع بها من:

- أبي العباس أحمد بن أبي الخير الحداد.
- أبي رجاء مؤمل بن محمد بن علي البالسي.
- أبي زكريا يحيى بن أبي منصور الحَرَّاني.
- القاسم بن أبي بكر بن القاسم الأربلي.
- الكمال عبد الرحيم بن عبد الملك المقدسي.
- أبي حامد محمد بن علي بن محمود الصَّابوني.
- أبي الغنائم المسلم بن محمد بن المسلم القيسي.
- أبي بكر بن عمر بن يونس الحنفي.
- أبي إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن الدرجي.
- المقداد بن هبة الله القيسي.

---

(١) القصة أخرجها الحاكم كذلك مختصرة في كتابه «معرفة علوم الحديث» ص٨ ـ ٩ بتصرف.

- أبي محمد بن عبد الرحمٰن بن أبي عمر بن قدامة.
- الرشيد محمد بن أبي بكر بن محمد العامري.
- أبي العباس أحمد بن شيبان ابن تغلب الشيباني.
- أحمد بن أبي بكر بن سليمان ابن الحموي.
- محمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد ابن الكمال.
- عبد الرحمٰن ابن الزين أحمد بن عبد الملك المقدسي.
- الفخر علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن البخاري.
- محمد بن عبد المؤمن السوري.
- يوسف بن يعقوب ابن المجاور.

وغير هؤلاء كثير[١].

ثم يعنُّ له أن يرحل إلى مصر لملاقاة مُحدِّثيها ومسنديها والسماع منهم، فيذهب إليها سنة ثلاث وثمانين وستمائة كما تشير إلى ذلك أكثر المصادر[٢]، وإن كان العراقي قد ذهب في «طرح التثريب» إلى أن رحلة أبي الحجاج كانت في سنة ثمانين

---

(١) راجع: في معرفة الشيوخ الذين سمع منهم أبو الحجاج بدمشق «طرح التثريب» للعراقي وولده ولي الدين أبي زرعة ١/١٢٩.

(٢) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/١٤٩٨، «المعزة فيما قيل في المزة» ص١٠، «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» لابن هاشم الطباخ نقلًا عن ابن عبد الهادي ٤/٥٧٧، حيث تُجمع هذه المصادر على أن رحلة المزي إلى مصر كانت سنة ثلاث وثمانين وستمائة.

وستمائة[1]، **وهناك يقابل العديد من الحفاظ ويأخذ عنهم، فيسمع من:**

- العز عبد العزيز بن عبد المنعم الحراني.
- عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى ابن خطيب المزة.
- غازي بن أبي الفضل الحلاوي.

---

(١) راجع: «طرح التثريب» للعراقي ١/ ١٢٩ حيث يقول: «وعندي أن النقل الأول أدق وأصح، نظرًا لاجتماع غير واحد على نقله، بما فيهم الحافظ الذهبي الذي عاصر أبا الحجاج وتتلمذ عليه. بخلاف النقل الثاني، فإن العراقي مع عدم معاصرته للرجل قد تفرد به من غير أن يسوق دليله الذي عول عليه، إذن فلا يعتد به، اللَّهُمَّ إلا أن يكون النقل عنه ـ أي: العراقي ـ ليس دقيقًا أو دخله التحريف».

على أنه يلزم على قول العراقي أن يكون أبو الحجاج قد مكث في مصر أربع سنوات؛ إذ قد جاء في آخر كتاب «شروط الأئمة الخمسة» لأبي بكر الحازمي تعليق الشيخ زاهد الكوثري صورة سماع المزي له من شيخه شرف الدين عبد المؤمن الدمياطي، قال: قرأت هذا الجزء على الشيخ الإمام العالم الحافظ النسابة شرف الدين أبي محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن الدمياطي عرضًا بأصل سماعه من أبي الحسن السعدي عن مصنفه إجازة، وصح ذلك في يوم الاثنين منتصف شوال سنة ثلاث وثمانين وستمائة بالقاهرة، وكتب يوسف ابن الزكي عبد الرحمٰن المزي عفا الله عنه. يلزم إذن من هذا أن يكون المزي قد مكث بمصر وحدها أربع سنوات فأكثر، وهي مدة طويلة إذا قيست بالأعوام السبعة عشر التي طلب فيها المزي الحديث حتى تخرجه سنة ٦٩٢هـ، وكذلك إذا قيست بكثرة البلدان التي رحل إليها وسمع منها مقالًا صح على هذا الرأي الأول. والله أعلم.

- النجيب محمد بن محمد بن محمد بن المؤيد الهمداني.
- محمد بن إبراهيم بن ترجم.
- النجم أحمد بن حمدان.

وجماعة آخرين.

ثم ينتقل من القاهرة إلى أقطار أخرى، وكم كنا نودُّ معرفة الزمن الذي دخل فيه هذه الأقطار لنتابع سير حياته العلمية بدقة وإتقان، إلا أن المصادر التي تحت أيدينا لم تسعفنا بشيء من ذلك، فيسافر إلى الإسكندرية **فيسمع بها من:**

- محمد بن عبد الخالق بن طرخان.
- عبد اللطيف بن عبد المنعم الحراني.
- الشريف تاج الدين علي بن أحمد بن عبد المحسن الغرافي.
- ابن أبي بكر عبد الله بن أحمد بن إسماعيل بن فارس التميمي.
- أبي الماضي عطية بن ماجد بن عطية بن منصور بن خريد، وجماعة آخرين.

ثم يعود مرة أخرى إلى الديار الشامية لينتقل بين حلب وحماه وشير ونابلس وبعلبك وبيت المقدس وحمص وغيرها من تلك الأمصار، **فيسمع بحلب من:**

- الكمال أحمد بن محمد بن عبد القاهر ابن النصيبي.
- سنقر بن عبد الله الزيني في آخرين.

ويسمع بحماه من:

- التقي إدريس محمد بن مزيد الحموي.

ـ الشريف عبد الكريم بن محمد المغيزل في آخرين.

ويسمع بِشير من:

ـ شامية بنت الحسن بن محمد البكري.

ويسمع بنابلس من:

ـ عبد الخالق بن بدران، وغيره.

ويسمع ببعلبك من:

ـ التاج عبد الخالق بن عبد السلام.

ـ زينب بنت عمر بن كندي، في آخرين.

ويسمع بالمسجد الأقصى أو بيت المقدس من:

ـ أبي الذكاء عبد المنعم بن يحيى بن إبراهيم الزهري.

ثم يسافر إلى الحرمين الشريفين مكة والمدينة ليحج، وليلتقي بالكثير من الحفاظ المجاورين فيسمع منهم.

وأخيرًا يعود إلى المزة موطنه الأصلي حاملًا أسفاره ليستأنف مرحلة جديدة من مراحل حياته. تلك هي مرحلة الدرس والتصنيف والإفتاء(١).

---

(١) راجع في معرفة الأماكن التي رحل إليها المزي وشيوخ كل منها الذين أخذ عنهم: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ١٤٩٨/٤، «طرح التثريب» للعراقي ١٢٩/١ ـ ١٣٠، «المعزة فيما قيل في المزة» لشمس الدين بن طولون ص١٠، «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» ٥٧٧/٤.

عواليه:

الاهتمام بشأن الإسناد ميزة من ميزات الأمة الإسلامية؛ إذ هو الطريق الوحيدة لمعرفة صحيح الخبر من ضعيفه، ولولاه لقال من شاء ما شاء. وطلبُ العلوِّ فيه مظهرٌ من مظاهر الاهتمام والعناية به، لما يترتب عليه من كثرة الارتحال ولقاء المشايخ.

وقد اهتم المُحدِّثون منذ عصر السلف بتحصيل الإسناد العالي[1] عن طريق الارتحال ولقاء المشايخ، كما أكثروا من الترغيب فيه.

---

(١) **الإسناد العالي**: هو الذي قلَّ عدد رواته بالنسبة إلى إسنادٍ آخر. والإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رواته بالنسبة إلى إسناد آخر.

والعلوُّ أقسام:

* **أحدها: العلو المطلق**: وهو قلة عدد الرواة إلى النبي ﷺ.

* **والثاني: العلو النسبي**: وهو قلة عدد الرواة بالنسبة إلى:

١ ـ إمام من أئمة الحديث المشهورين كشعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك ونحوهم. أو إلى الكتب الستة المعروفة أو غيرها من الكتب المشهورة المعتمدة.

وهذا العلو النسبي أنواع:

النوع الأول منها: الموافقة، وهي: انتهاء الإسناد من غير طريق مسلم مثلًا إلى شيخه بعدد أقل مما لو كان من طريق مسلم، ومثالها الحديث الذي أخرجه أبو الحجاج المزي في ترجمة أُبَيِّ بن كعب من «تهذيبه» قال: «أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي الخير، عن كتاب أبي الحسن منصور بن أبي منصور الجمال قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن أحمد الحداد قال: أخبرنا أبو نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ قال: ثنا عبد الله بن محمد ومحمد بن إبراهيم قالا: حدثنا أحمد بن علي أبو يعلى =

= الموصلي قال: ثنا هدبة بن خالد قال: ثنا همام، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال لأُبي بن كعب: «**إن الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن**». قال: الله سمَّاني لك؟ قال: «**نعم، سمَّاك لي**». قال: فجعل أُبَيٌّ يبكي. قال المزي معقبًا عليه: رواه مسلم عن هدبة، فوقع لنا موافقة عالية، اهـ.

النوع الثاني منها: الإبدال أو البدل: وهو انتهاء الإسناد من غير طريق مسلم مثلًا إلى شيخ شيخه أو مثل شيخه بعدد أقل مما لو كان من طريق مسلم، ومثاله الحديث الذي أخرجه أبو الحجاج المزي في ترجمة إسماعيل بن خليفة العبسي في «تهذيبه» قال: روى له الترمذي وابن ماجه حديثَ ابن أبي ليلى عن بلال، أخبرنا به أبو إسحاق إبراهيم ابن إسماعيل بن الدرجي قال: أخبرنا أبو محمد بن أحمد بن نصر الصيدلاني وغير واحد إذنًا قالوا: أخبرتنا فاطمة بنت عبد الله بن عقيل الجوزدانية، قالت: أنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن زائدة قال: أنا أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ثنا عبيد بن غنام، ثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ثنا أبو أحمد الزبيري، عن ابن إسرائيل، عن الحكم، عن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، عن بلال قال: «أمرني رسول الله ﷺ أن أثوِّب في الفجر، ونهاني أن أثوِّب في العشاء». قال المزي معقبًا عليه: ورواه الترمذي عن أحمد بن منيع، ورواه ابن ماجه عن أبي بكر بن أبي شيبة، كلاهما عن أبي أحمد الزبيري، فوقع لنا موافقة وبدلًا، اهـ.

النوع الثالث: المساواة، وهي: أن يكون العدد في إسنادك إلى الصحابي أو مَن دونه مثل العدد في إسناد مسلم مثلًا إلى أحدهما، ومثالها ما أخرجه النَّسائي في كتاب الصلاة قال: أخبرنا محمد بن باشر، أخبرنا عبد الرحمٰن، أخبرنا زائدة، عن منصور، عن هلال، عن الربيع بن خثيم، عن عمرو بن ميمون، عن ابن أبي ليلى، عن امرأة، عن أبي أيوب، =

= عن النبي ﷺ قال: «﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ **تعدل ثلث القرآن**»، اهـ. فقد وقع بين النسائي وبين النبي ﷺ في هذا الحديث عشَرة أنفس، فلو رواه أحد المتأخرين كابن حجر مثلًا ووقع بينه وبين النبي ﷺ عشرة أنفس مثلما وقع للنسائي كانت مساواة.

النوع الرابع منها: المصافحة، وهي: زيادة العدد في إسنادك إلى الصحابي أو من دونه واحدًا عن العدد في إسناد مسلم مثلًا إلى أحدهما، ومثالها الحديث المتقدم الذي أخرجه النسائي وبينه وبين النبي ﷺ فيه عشرة أنفس، لو رواه أحد المتأخرين كالسيوطي مثلًا فوقع بينه وبين النبي ﷺ إحدى عشرة نفس كانت فيه مصافحة؛ لأن السيوطي لقي النسائي وصافحه، لجريان العادة بالمصافحة بين الطالب والشيخ عند التلاقي.

*** القسم الثالث من أقسام العلو: هو العلو بتقدم وفاة الشيخ الذي نروي عنه عن وفاة شيخ آخر، وإن تساويا في عدد الإسناد.**

قال الإمام النووي في التقريب: «... فما أرويه عن ثلاثة عن البيهقي عن الحاكم أعلا مما أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن الحاكم؛ لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف».

*** القسم الرابع من أقسام العلو: هو العلو بتقدم السماع.**

فمن سمع عن الشيخ قديمًا كان أعلى ممن سمع منه أخيرًا، كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منذ ستين سنة مثلًا والآخر منذ أربعين، فالأول أعلا من الثاني، وتظهر فائدة ذلك في حق من اختلط شيخه أو خرف فيكون سماع من سمع قديمًا أصح وأرجح من سماع الآخر، ويقال لهذا القسم: علو معنوي؛ لعدم انطباق تعريف العلو عليه، ومما يجب التنبيه له أن اهتمام المتأخرين بالعلو راجع: إلى الأقسام الثلاثة الأخيرة، أما القسم الأول فيعز وجوده الآن ـ أي: في القرن الرابع عشر الحالي ـ بل وقبل ذلك بعدة قرون. =

يقول الإمام أحمد بن حنبل: الإسناد العالي سُنة عمَّن سلف.

وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟ قال: بيتًا خاليًا وإسنادًا عاليًا[1].

ولم يكن صاحبنا أبو الحجاج المزي بدعًا من المحدِّثين السابقين؛ لذا نجده يقتفي أثرهم في طلب الإسناد العالي[2] والإكثار

= **وأما النزول** فهو ضد العلو، وقد عرفنا معناه آنفًا، وهو ينقسم إلى نفس الأقسام التي ينقسم إليها العلو.

راجع: «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» ص١٦١ ـ ١٦٤ بتصرف، «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ١٦١ ـ ١٧٢ بتصرف.

(١) راجع: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ص١٦٠.

وقد اختلف المحدثون في أيِّهما أفضل: الإسناد العالي أو الإسناد النازل؟

فذهب الجمهور إلى أن الإسناد العالي أفضل؛ لأنه أبعدُ من الخطأ والعلة. وذهب آخرون إلى أن الإسناد العالي النازل أفضل، محتجين بأنه كلما طال الإسناد كان النظر في التراجم والجرح والتعديل أكثر، فيكون الأجر على قدر المشقة. والصحيح الذي يقبله العقل واستقر عليه عمل أكثر الأئمة كابن المبارك والسِّلفي وغيرهما: أن أفضلهما من وُثِّق رجاله أو رواته وسلموا من الضعف والوهن، كانت الأغلبية لمن فيه فائدةٌ تُميِّزه عن الآخر.

راجع: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ص١٦١ ـ ١٦٤، «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ١٧١ ـ ١٧٢.

(٢) يرى العلامة ابن كثير ـ تلميذ أبي الحجاج وزوج ابنته ـ أن الاشتغال بتحصيل الإسناد العالي والنازل ليس مهمًّا، وأنه قليلُ الجدوى بالنسبة إلى غيره من فنون الحديث الأخرى. راجع: «اختصار علوم الحديث» ص١٦١.

=

منه وبيان جهته من موافقة أو مساواة أو بدلٍ أو مصافحة ونحوها، مع الحرص على سلامة رجاله من الوهن أو الضعف، لكنه لم يُفرِد هذه العوالي بمُؤلَّف خاصٍّ، بل أوردها مبثوثةً متفرقةً في كتابه «تهذيب الكمال».

ونلاحظ أن أكثر عواليه من قبيل العلو النسبي بالقرب من إمام من أئمة الحديث، أو من كتاب مشهور مُعتمَد، وأعلاه ما وقع فيه بينه وبين النبي ﷺ تسعة أنفس ويسمَّى تُساعيًا.

قال المزي في ترجمة عمر بن شاكر البصري الذي أخرج له الترمذي: أخبرنا عبد الرحيم بن عبد الملك المقدسي قال: أنبأنا أبو مسلم المُؤيَّد بن عبد الرحيم بن الأخوة، قال: أخبرنا زاهر بن طاهر الشحامي، قال: أخبرنا أبو سعد الكنجروذي قال: أخبرنا أبو عمرو قال: أخبرنا أبو عمر بن حمدان قال: أخبرنا الحسن بن سفيان قال: حدثنا إسماعيل بن موسى السدي قال: حدثنا عمر بن شاكر قال: أخبرني أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «**يأتي على الناس زمانٌ الصابرُ منهم على دينه كالقابض على الجمر**».

= وما قاله ابن كثير مقبول، بَيْد أن الاشتغال بتحصيل هذا النوع من علوم الحديث ـ بعد تحصيل الأُول المهمة التي لا غنى عنها ـ علامة بيِّنة على سَعَة علم المُحدِّث وكثرة اطلاعه وميله إلى الرحلة وتحمل المشاق، ثم هو دليل على العناية بأمر الإسناد اقتداءً بسلف الأمة. وعلى ذلك فلا ضير على أبي الحجاج إذا كان قد أكثرَ الاهتمامَ بهذا النوع؛ إذ هو بالتأكيد لم يُعنَ به إلا بعد بلوغه شأوًا بعيدًا في سائر فنون الحديث الأخرى. والله أعلم.

ثم عقَّب أبو الحجَّاج على ذلك بقوله: رواه التِّرمذي، عن إسماعيل بن موسى، فوافقناه فيه بعلو، وقال: غريب من هذا الوجه، وليس في كتاب الترمذي حديثٌ ثُلاثي بينه وبين النبي ﷺ، فيه ثلاثة أنفس غير هذا الحديث، وقد وقع لنا تُساعيًا[1]، اهـ.

وذكر بعض من ترجموا لأبي الحجاج أن أعلى مسموعاته مطلقًا بطريق السماع ما يُسمَّى بالغيلانيات[2]، ثم القطيعيات، وأن أعلى مسموعاته بطريق الإجازة ما جاء من طريق ابن كليب المتوفى سنة ٥٩٦هـ وأبي الحسن بن عرفة وابن الفرات المتوفى سنة ٣٨٤هـ[3].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» ق٥٠٦ ب خ دار الكتب المصرية ٢٢٧، مصطلح حديث.

(٢) الغيلانيات: هي مجموعة فوائد حديثية تقع في أحد عشر جزءًا من أجزاء الحديث سمعها مسند العراق في عصره أبو طالب محمد بن محمد بن إبراهيم بن غيلان الهمداني المتوفى سنة ٤٤٠هـ من أبي بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم البغدادي الشافعي المعروف بالبزار المتوفى سنة ٣٥٤هـ، ولما كان ابن غيلان هو آخر من روى تلك الأجزاء عن البزار، عُرفت باسم الغيلانيات لتفرُّده بها. وقد حصل معهد المخطوطات أخيرًا على نسخة من هذه الأجزاء وصوَّرها من السعودية، وتقع في ١٦٤/ق رقم (٥٧٩) حديثًا.

راجع: «أخبار التراث العربي» نشرة يُصدرها معهد المخطوطات بالجامعة العربية العدد (٧١) السنة الرابعة ص٥٧.

(٣) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٦١، «المعزة فيما قيل في المزة» ص١٠.

نبوغه في الحديث وثناء العلماء عليه:

حين اتَّجه أبو الحَجَّاج المِزِّي إلى دراسة الحديث وجد فيه بُغْيته وعثر فيه على ضالَّته، فصرف كلَّ همته إليه، وأخذ يتنقل من أجله بين شتى الأقطار ويطلبه في العديد من المدارس، ويحرص على مجالسة رجاله الأجلَّاء النابهين، حتى صار من الحُفَّاظ الكبار الذين لا نظير لهم في عصره، وضُرب به المثل في الحفظ والإتقان وقوة الضبط وزيادة التحرِّي.

لقد برع الرجل بعامة في كل فنون الحديث: معانيه، ولغاته، وفقهه، وعلله، وصحيحه، وسقيمه، وكان من أعرف الناس بتصحيفات المُحدِّثين، وهي لا يتقنها إلا الحُفَّاظ الحذاق، حتى قال عنه ابن كثير: «... وقد كان شيخنا الحافظ الكبير الجهبذ أبو الحَجَّاج المزي ـ تغمَّده الله برحمته ـ مِن أبعد الناس عن هذا المقام ـ أي: مقام التصحيف ـ ومن أحسن الناس أداءً للإسناد والمتن، بل لم يكن على وجه الأرض ـ فيما نعلم ـ مثله في هذا الشأن أيضًا، وكان إذا تغرب عليه أحد برواية شيءٍ مما يذكره بعض الشراح على خلاف المشهور عنده يقول: هذا من التصحيف الذي لم يقف صاحبه إلا على مجرد الصحف والأخذ منها»، اهـ[1].

كما كان الرجل عَلَمًا في نقد الأسانيد ومعرفة طلبها، لا سيما الإرسال الخفي.

---

(١) راجع: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير، النوع الخامس والثلاثون ص١٧٤.

يقول عنه ابن كثير: «وهذا النوع ـ أي: الخفي من المراسيل ـ إنما يُدركه نُقَّاد الحديث وجهابذته، قديمًا وحديثًا، وقد كان شيخنا الحافظ المِزِّي إمامًا في ذلك، وعجبًا من العجب، فرحمه الله وبلَّ بالمغفرة ثراه...»، اهـ[(١)].

وانتهت إلى أبي الحَجَّاج بخاصة الإمامة في علم الرجال وما يتصل به، وأُثرت عنه فوائد وقواعد لم يُسبَق إليها، وكتابه «تهذيب الكمال» من أوضح الدلائل على تبحُّره في هذا العلم الذي له السبق فيه[(٢)]، كما سنرى ذلك في الباب الثاني من هذه الرسالة.

---

(١) راجع: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير، النوع الثامن والثلاثون ص١٧٧.

(٢) ذكر صلاح الدين الصفدي بعد أن أقرَّ للمزي بالإمامة في الحديث وعلومه ومعرفة أحوال الرجال، والعلل، ذكر أن أبا الحجاج لم يكن مع تقدُّمه في علم الرجال يستحضر تراجم غير المحدثين، ونصُّ عبارته: «... ولم يكن ـ أي: المزي ـ مع توسُّعه في معرفة الرجال يستحضر تراجم غير المحدثين، لا من الملوك، ولا من الوزراء، والقضاة، والأدباء، ونحو ذلك، حتى إني سألته عن القالي: بالقاف أو بالفاء؟ فقال: أعرف الفالي بالفاء. فعلمت أنه ليس له عناية بغير الرواة للحديث.

انظر: «الدرر الكامنة» لابن حجر نقلًا عن الصفدي ج٤/ ٤٦٠، وإن صح ما قاله الصفدي فيمكن حمله على أن المزي ما كان يُعنَى بتراجم غير المحدثين؛ بسبب غلبة الحديث وما يتصل به عليه، وبسبب حبه الشديد له، وإلا فلم يكن من الصعب عليه وهو الذي مُنِح ذاكرة وَقَّادة وذكاء نادرًا أن يستحضر تراجم غير المحدثين. أو يمكن حمله على أن المزي لما رآه يسأل في البدهيات التي لا تخفى على مبتدئ أجابه بهذا الجواب تهكمًا به. والله أعلم.

وكانت له اليد الطولى في «فن التخريج»، يكفيه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» آية بينة على ذلك، كما سنعرفه في الفصل الثالث من هذا الباب.

وقبل أن نذكر ثناءَ العلماء على الرجل نودُّ أن نسوق بعض الأمثلة والشواهد كنماذج واقعية وبراهين واضحة لما برز فيه:

*** النموذج الأول:**

أخرج ابن ماجه في «سننه» من رواية عمر بن عبد العزيز، عن عقبة بن عامر مرفوعًا قال: «**رحم الله حارس الحرس...**» الحديث[1].

قال المِزِّي مُعقِّبًا على هذا الحديث: «فيه إرسال خفيٌّ؛ لأن عمر بن عبد العزيز لم يلقَ عقبة بن عامر»، اهـ[2].

*** النموذج الثاني:**

أخرج ابن ماجه في «سننه» أيضًا عن أبي هريرة وجابر قال: جاء سليك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب فقال له: «**أصليتَ ركعتين قبل أن تجيء؟**». قال: لا. قال: «**فصَلِّ ركعتين وتجوَّز فيهما**»، اهـ[3].

---

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه في «سننه» باللفظ المذكور من طريق عقبة بن عامر الجهني ٢/ ٩٢٥، كتاب «الجهاد» (٢٤)، باب «فضل الحرس والتكبير في سبيل الله» (٨) حديث رقم (٢٧٦٩).

(٢) انظر: «تدريب الراوي» للسيوطي نقلًا عن «تحفة الأشراف» ٢/ ٢٠٥.

(٣) الحديث أخرجه ابن ماجه في «السنن» ج١ ص٣٥٣ ـ ٣٥٤، كتاب «إقامة الصلاة والسُّنَّة فيها» (٥)، باب «ما جاء فيمن دخل المسجد =

قال المِزِّي معقبًا على هذا الحديث: «... في هذا الحديث تصحيف من الرواة، وإنما هو: «**أصليتَ قبل أن تجلسَ**»، فغلط فيه الناسخ؛ يعني: فقال: «قبل أن تجيء» بدل «أن تجلس».

قال: وكتاب ابن ماجه إنما تداولته شيوخٌ لم يعتنوا به، بخلاف «صحيح البخاري» و«مسلم»؛ فإن الحُفَّاظ تداولوهما واعتنوا بضبطهما وتصحيحهما. قال: ولذلك وقع فيه أغلاط وتصحيف، اهـ[1].

انظر كيف عرف الرجل التحريف الواقع في الحديث، وعلَّل لذلك بأن عبارة «قبل أن تجلس» هي المحفوظة عند الشيخين البخاري ومسلم، وعبارة «قبل أن تجيء» تفرَّد بها ابن ماجه.

ويجب تقديمُ ما عند الشيخين على غيرهما عند التعارض؛ لأنهما ظفرا بمزيدٍ من العناية ضبطًا وتصحيحًا، بخلاف سنن ابن ماجه؛ لاحتمال وقوع التصحيف فيها بسبب عدم عناية الرواة بها؛ لذا يلزم تقديم عبارة «قبل أن تجلس» على عبارة «قبل أن تجيء».

ونكتفي بهذين النموذجين؛ لأنا لو ذهبنا نسوق النماذج والشواهد لما نبغ فيه المزي لطال بنا المقام. ولنا عودة إلى ذلك مرة أخرى عند حديثنا عن «آثار الرجل العلمية».

= والإمام يخطب» (٨٧) أحاديث رقم (١١١٢، ١١١٣، ١١١٤).

(١) راجع: «المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود» للشيخ محمود خطاب السبكي ٦/٢٩٨، كتاب «الصلاة» باب «الصلاة بعد الجمعة»، ط الاستقامة الأولى سنة ١٣٥٢هـ.

ثناء العلماء عليه:

أما ثناء العلماء عليه وتقديرهم له، فهو كثيرٌ ملأ التصانيف ولهجت به ألسنة الجميع:

فيما يتصل بأساتذته: نرى ابن دقيق العيد مع تشدُّده في السماع والرواية لا يسأل الحافظ الذهبي عندما رحل إليه بمصر عن أحدٍ إلا عن الشيخ أبي الحَجَّاج المِزِّي؛ لإعجابه به وحسن تقديره له، وذلك شرف يعتز به المزي.

يقول الذهبي: «... ولم يسألني ابن دقيق العيد إلا عنه...»[1].

وفيما يتصل بأقرانه: نجد قاضي الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي يرفع الرجل إلى رتبة الحافظ الدارقطني مع علمه بالصلة التي كانت بين المِزِّي وبين ابن تيمية والفقهاء إنصافًا منه له.

يقول ابن السبكي في «طبقاته»: «... حكى له الشيخ الوافد فيما كان يحكيه من تسكين فتن أهل الشام أنه عقب دخوله دمشق حضر إليه الشيخ صدر الدين سليمان بن عبد الحكم المالكي، وكان الشيخ الإمام يحبه. قال: دخل إلى وقت العشاء الآخرة، وقال أمورًا يريد بها تعريفي بأهل دمشق. قال: فذكر لي البروالي وملازمته لي، ثم انتهى إلى المزي فقال: وينبغي لك عزله من مشيخة دار الحديث الأشرفية. قال الشيخ الإمام: فاقشعرَّ جلدي، وغاب فكري، وقلت في نفسي: هذا إمام المُحدِّثين، والله لو عاش

---

(١) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٦٠.

الدارقطني استحيا أن يُدرِّس مكانه»، اهـ[1].

ومنشأ هذا الإنكار على المِزِّي من صدر الدين المالكي هو أن شرط واقف دار الحديث الأشرفية أن يكون شيخها أشعريَّ العقيدة، والمزي وإن كان قد كتب بخطِّه حين ولي هذه الدار أنه أشعري العقيدة، إلا أنه لم يكن كذلك في واقع الأمر، فقد كان لا يزال على عقيدة الحنابلة كما سيأتي بيانه.

وهذا الذي ذكرت هو ما فهمه ابن السبكي وأجاب به والده، وإلا فصدر الدين كغيره من معاصري الرجل لا يُنكر رتبة المِزِّي في الحديث، بل ولا ينازع فيها.

يقول ابن السبكي: «... فقلت أنا للشيخ الإمام: إن صدر الدين المالكي لا يُنكر رتبة المِزِّي في الحديث، ولكن كأنه لاحظ ما هو شرط واقفها من أن شيخها لا بد وأن يكون أشعريَّ العقيدة، والمزي وإن كان حين ولي كتب بخطه أنه أشعري إلا أن الناس لا يُصدِّقونه في ذلك. فقال: أعرف أن هذا هو الذي لاحظه صدر الدين، ولكن من ذا الذي يتجاسر أن يقول: المِزِّي ما يصلح لدار الحديث، والله ركني... ما يجمل هذا الكلام»، اهـ[2].

وكان قاضي القضاة لعظمة المِزِّي عنده يُلقِّبه بلقب الشيخ الحافظ.

يحكي ابن السبكي عن نفسه في «طبقاته» فيقول: «... وكنت

---

(١) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣.

(٢) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٢/ ٢٥٣.

أنا كثير الملازمة للذهبي، أمضي إليه في كلِّ يومٍ مرتين بكرة والعصر، وأما المِزِّي فما كنت أمضي إليه غير مرتين في الأسبوع، وكان سبب ذلك أن الذهبي كان كثير الملاطفة والمحبة في، وكنت أنا شابًّا، فيقع ذلك مني موقعًا عظيمًا، وأما المِزِّي فكان رجلًا عبوسًا مهيبًا، وكان الوالد يحب أن ألازم المزي أكثر من ملازمة الذهبي؛ لعظمة المِزِّي عنده.

وكنت إذا جئت غالبًا من عند شيخ يقول: هاتِ ما استفدت، ما قرأت، ما سمعتَ. فأحكي له مجلسي معه، فكنت إذا جئتُ من عند الذهبي يقول: جئتَ من عند شيخك. وإذا جئت من عند الشيخ نجم الدين القحفازي يقول: جئت من جامع سكر؛ لأن الشيخ نجم الدين كان يشغلنا فيه، وإذا جئت من عند الشيخ شمس الدين ابن النقيب يقول: جئت من الشامية؛ لأني كنت أقرأ عليه فيه، وإذا جئت من عند الشيخ أبي العباس الأندرشي يقول: جئت من الجامع، ولأني كنت أقرأ عليه فيه، وأما إذا جئت من عند المزي فيقول: جئتَ من عند الشيخ، ويفصح بلفظ الشيخ ويرفع بها صوته، وأنا جازم بأنه إنما يفعل ذلك ليثبت في قلبي عظمته ويحثني على ملازمته»، اهـ[١].

وفيما يتصل بتلاميذه: نجد ثناءهم عليه قد زاد إلى حد المبالغة.

ـ فها هو تلميذه صلاح الدين الصفدي يقول: «. . .كان شيخنا

(١) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥٣.

الحجة جمال الدين أبو الحَجَّاج شيخ الزمان وحافظ العصر، وناقد الأوان».

«لو عاصره ابن ماكولا كان له مشروبًا ومأكولًا، وجعل هذا الأمر إليه موكولًا، أو الحاكم لكان لأمره دائم النفوذ، وكان إلى حَرَمه يعود، وعليه يعول، وبه يعوذ، وابن نقطة لأغرقته بحاره الزخارة، ورأى خطه المستقيم خارجًا عن دائرته، وبدره لا يدخل معه في هذه الدارة.

أو ابن عساكر لَعَلِمَ أنه ليس من أبطاله، ولا عدَّه الطلبة من أتباعه ولا رجاله، أتقن أسماء الرجال وحرَّر صيغها، وتجاوز الغاية، ومن أول ما خَطَا بلغها، وكان أمره في ذلك عجبًا عاجبًا، وإذا أَمَّ مقصدًا في ذلك لم يجد له دونه حاجبًا، كأنما عناه السِّراج الورَّاق بقوله:

أينَ إمامٌ في الحديث مثله	تضرب آباطًا إليه الإبل
ذاد عن السُّنَّة كل مُفْتَرٍ	به جلَّى الدُّجَى وحلَّ المُشكِل
وكان في عِلْم الرِّجال أوحدًا	بحيث قال العِلْم هذا الرجل
أَتْقنهمُ معرفةً بقول ذا	مستعمل وقول ذاك مهمل

وأما اللغة، فأبو عبيدة يكون عبده، والأصمُّ أصم عيّه، من يسمع كلامه بعده، وأما النحو فليس لأبي عليٍّ معه حجة، ولا لابن خالويه عنده قول يتوجَّه، وأما التصريف فما ابن جِنِّيٍّ عنده ابن آدم، ولا المازني من رجاله إن صادفه أو صادم»، اهـ[1].

(١) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٧ ـ ٣٥٨.

ويقول عنه بعد عدة سطور من الكلام السابق: «... ولكن عندي منه فوائد وقواعد في أسماء رجال الحديث لم آخذها عن غيره، وكان أسماء الرواة الذين يجيئون في سماعاته وطرقه يجيد الكلام في طبقاتهم وأحوالهم وقَويِّهم وليِّنهم، ولم أَرَ بعد الشيخ فتح الدين ابن سيِّد الناس من يحكي ترفُّق الأجزاء وترميمها مثل الشيخ جمال الدين هذا رَحِمَهُ اللَّهُ...»، اهـ[1].

ـ وها هو تلميذه الحافظ الذهبي الذي ملأ أكثر تصانيفه بمدحه والثناء عليه يقول عنه: «... وأما معرفة الرجال فهو حامل لوائها والقائم بأعبائها، لم تَرَ العيون مثله... وأملى مجالس ووضَّح مشكلات ومعضلات ما سُبق إليها في علم الحديث ورجاله... وكان يُطالع وينقل الطباق إذا حدث، وهو في ذلك لا يكاد يخفى عليه شيءٌ مما يقرأ، بل يردُّ في المتن والإسناد ردًّا مفيدًا يتعجَّب منه فضلاء الجماعة...»، اهـ[2].

ويقول عنه أيضًا: «...لم أَرَ أحفظَ منه... ولا رأى مثل نفسه...»[3]، ويقول عنه كذلك فيما ذكر ابن السبكي في «طبقاته»:

---

(١) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٦٢.

(٢) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٩٨ ـ ١٥٠٠.

(٣) مراد الذهبي بقوله: «ولم أر أحفظ منه» أي: في علم الرجال، كما بيَّن ذلك ابن السبكي في «طبقاته»، قال: «ما رأيت أحدًا في هذا الشأن ـ أي: علم الرجال ـ أحفظ من الإمام أبي الحجاج المزي. «طبقات الشافعية» لابن السبكي (٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠). وإلا فقد كان هناك كثيرون غير المزي شهد لهم الذهبي بالحفظ والإمامة: كابن دقيق العيد، وابن تيمية، والدمياطي.

«. . . ما رأيت أحفظ من أربعة: ابن دقيق العيد، والدمياطي، وابن تيمية، والمزي. . .»، اهـ[1].

ـ **ويقول عنه تلميذه ابن السبكي:** «. . . شيخنا وأستاذنا وقدوتنا، الشيخ جمال الدين أبو الحَجَّاج المزي، حافظ زماننا، حامل راية السُّنَّة والجماعة، والقائم بأعباء هذه الصناعة، والمتدرِّع جلباب الطاعة، إمام الحُفَّاظ، كلمة لا يجحدونها وشهادة على أنفسهم يُؤدُّونها، ورتبة لو نشر أكابر الأعداء لكانوا يَودُّونها، وأحفظ عصره بالإجماع، وشيخ زمانه الذي تُصغي لما يقول الأسماع، والذي ما جاء من بعد ابن عساكر مثله وإن تكاثرت جيوش هذا العلم فملأت البقاع، جَدَّ طولَ حياته فاستوعب أعوامها، واستغرق بالطلب لياليَها وأيامها، وسهر الدياجي في الظُّلَم إذا سهرها غيرُه في الشهوات أو نامها. . .»[2].

ثم يقول: «. . . ما رأيتُ أحفظ من ثلاثة: المزي، والذهبي، والوالد»[3].

---

(١) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥١. ومراد الذهبي بقوله هذا: إن كل واحد من هؤلاء الأربعة حافظ في فن معين. كما حكى ذلك عنه ابن السبكي في موضع آخر من «طبقاته» قال: «وبلغني عنه أنه قال: ما رأيتُ أحفظَ من أربعة: ابن دقيق العيد، والدمياطي، وابن تيمية، والمزي. فالأول أعرفهم بالعلل وفقه الحديث، والثاني بالأنساب، والثالث بالمتون، والرابع بأسماء الرجال». راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي (٦/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(٢) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٣) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

ويصفه بالإتقان ودقة الضبط وجودة الحفظ فيقول: «. . . وبالجملة كان شيخنا المِزِّي أعجوبة زمانه، يقرأ عليه القارئ نهارًا كاملًا والطُّرُق تضطرب والأسانيد تختلف وضبط الأسماء يُشكِل، وهو لا يسهو ولا يَغفل، يُبيِّن وجه الاختلاف ويُوضِّح ضبط المُشكِلِ، ويُعيِّن المبهم، يَقِظٌ، لا يغفل عند الاحتياج إليه، ولقد شاهدته الطلبة ينعس، فإذا أخطأ القارئ يردُّ عليه، كأن شخصًا أيقظه وقال له: قال هذا القارئ كَيْتَ وكيت: هل هو صحيح؟ وهذا من عجائب الأمور»، اهـ[١].

لقد كان أبو الحَجَّاج آيةً في الحفظ والإتقان بهرتِ الجميعَ وجعلتهم يطيرون عجبًا، وفرضت عليهم جميعًا الإذعانَ له والخضوع لما يقول.

ـ يحكي ابنُ كثير عن نباهته حتى ولو كان ناعسًا فيقول: «. . . وكان شيخنا الحافظ أبو الحَجَّاج المزي ـ تغمَّده الله برحمته ـ يكتب في مجلس السماع، وينعس في بعض الأحيان ويردُّ على القارئ ردًّا جيدًا بيِّنًا واضحًا بحيث يتعجَّب القارئ من نفسه أنه يغلط فيما في يده وهو مستيقظ والشيخ ناعس وهو أنبه منه. ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء. . .»، اهـ[٢].

ـ ويسوق الصَّفَدي واقعةً تُشير إلى أن المِزِّي لما سُبر غوره، ظهرت دقته وقوة حافظته إلى حدٍّ أنه كان يُوثق به عن الكتاب،

---

(١) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥١ ـ ٢٥٢.

(٢) راجع: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير، النوع الرابع والعشرون ١١٥ ـ ١١٦.

يقول: «. . . سمعنا صحيح مسلم على البندنيجي وهو حاضر، فكان يردُّ على القارئ، فيقول القارئ وهو ابن طفريل: ما عندي إلا ما قرأت. فيوافق المِزِّي بعض من حضر ممن بيده نسخة، إما بأن يجد فيها كما قال، أو يقول: مظفر عليه أو مضبب، أو في الحاشية. ولما كثر ذلك منه قلت له: ما النسخة الصحيحة إلا أنت. . . »[1].

ويكفي المِزِّي تقديرًا من أبناء عصره أنهم كانوا يُحضرون أولادهم صغارًا إلى مجلس سماعه، حتى إذا شبُّوا قيل إنهم سمعوا من المِزِّي، وناهيك بهذا دليلًا على مكانة الرجل وثقة أهل عصره به.

ـ يحكي ابن السبكي عن نفسه في «طبقاته» فيقول: «. . . وشُغر مرةً مكان بدار الحديث الأشرفية، فنزلني ـ يقصد والده ـ فيه، فعجبت من ذلك؛ فإنه كان لا يرى تنزيل أولاده في المدارس، وها أنا لم آل في عمري فقاهة في غير دار الحديث، ولا إعادة إلا عند الشيخ الوالد، وإن كان يُؤخِّرنا إلى وقت استحقاق التدريس، على هذا ربَّانا رَحِمَهُ اللَّهُ فسألته، فقال: ليقال: إنك كنت فقيهًا عند المِزِّي. . . »[2].

أما تقدير سائر أجيال الدراسة للحديث بعد عصر المِزِّي للرجل: فيتجلَّى عملًا وواقعًا أكثر منه كلامًا في عكوفهم على

(١) راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر نقلًا عن «أعيان العصر» للصفدي ٤/٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٢) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/٢٥٣.

مصنفاته ومحاولة الاستفادة منها واختصارها وكتابة الذيول والحواشي عليها، كما سنرى ذلك بعد قليل. والله المستعان.

المدارس التي تولاها:

مكث الحافظ أبو الحَجَّاج مشتغلًا بالتدريس والتصنيف والإفتاء نحوًا من خمسين سنةً انتهت إليه فيها رئاسة المُحدِّثين في الدنيا على حد تعبير ابن السبكي أحد تلاميذه النجباء(١).

فقد درس وتولى مشيخة الحديث بعدة أماكن، نذكر منها:

أ ـ دار الحديث الناصرية:

وهي أول ما حصل له من الوظائف، وقد تولاها بعد تنازل ابن أبي الفتح عنها، وكان تولِّيه لها سببًا في اتساع رزقه وصلاح حاله(٢).

ب ـ دار الحديث الحمصية:

وهي المعروفة بحلقة صاحب حِمْص، درس فيها أبو الحَجَّاج المِزِّي، ثم تنازل عنها لتلميذه صلاح الدين خليل بن كيكلدي المعروف بالعلائي المتوفى سنة ٧٦١هـ. وكان ذلك في سنة ثمان وعشرين وسبعمائة(٣).

---

(١) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥٤.

(٢) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣١٨، وتبعه على ذلك ابن حجر في «الدرر الكامنة» ٤/ ٤٥٨.

(٣) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ١٣٢، «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٥٩ ـ ٦٠.

ج ـ دار الحديث النورية:

وهي أول دار للحديث بدمشق، بناها الملك نور الدين أبو القاسم محمود بن أبي سعيد زنكي المتوفى سنة ٥٦٩هـ. وكان أول من بنى دارًا للحديث بدمشق، وقد وُقف عليها وعلى المشتغلين فيها بالحديث الأوقاف الكثيرة[١].

وتولاها جماعة من العلماء منهم صاحبنا أبو الحَجَّاج المزي، وكان ذلك بعد الحافظ المؤرخ علم الدين أبي القاسم بن محمد ابن يوسف المعروف بالبرزالي الإشبيلي المتوفى سنة ٧٣٩هـ. وكان واليًا عليها مع دار الحديث الأشرفية الآتي ذكرها بعدُ، وهذا خير دليل على حفظه وإمامته[٢].

د ـ دار الحديث الأشرفية:

وكانت دار حديث فقط، بناها الملك الأشرف مُظفَّر الدين موسى ابن الملك العادل المتوفى سنة ٦٣٥هـ.

وقد استغرق بناؤها سنتين، وتم افتتاحها ليلةَ النصف من شعبان سنة ٦٣٠هـ.

ووقف عليها مُنشؤها الأوقافَ الكثيرة الدارَّة، وجُعل بها نَعلُ النبي ﷺ، وأول من تولاها وأملى ودرَّس بها الحافظ أبو عمر عثمان المعروف بابن الصلاح[٣] المتوفى سنة ٦٤٣هـ.

---

(١) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٩٩ ـ ١٠٠.

(٢) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ١١٢.

(٣) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ١٩ ـ ٢٠.

ثم تولَّاها بعده جماعة من الفضلاء، منهم:

- الشيخ الإمام عماد الدين أبو الفضل عبد الكريم، المعروف بابن الحرستاني[1] المتوفى سنة ٦٦٢هـ.
- والعلامة شهاب الدين أبو شامة شيخ الإمام النووي، وصاحب التآليف العديدة المشهورة، توفي سنة ٦٦٥هـ[2].
- والشيخ الإمام أبو زكريا محيي الدين بن شرف، المعروف بالنووي، المتوفى سنة ٦٧٦هـ، شارح «صحيح مسلم»، وأستاذ صاحبنا أبي الحَجَّاج المِزِّي[3].

وغير هؤلاء كثير، كان آخرهم:

- العلامة كمال الدين أبا العباس أحمد، المعروف بابن الشريسي المتوفى سنة ٧١٨هـ[4].

ثم تولاها بعده مباشرة صاحبنا أبو الحَجَّاج المزي؛ لتوافر شرط واقفها فيه؛ فقد شرط واقفها فيمن يتولى رئاستها أنه إذا اجتمع من فيه الرواية ومن فيه الدراية قُدِّم من فيه الرواية[5]. وبقي شيخًا لها أكثر من ثلاث وعشرين سنة، من الثالث والعشرين من ذي الحجة سنة ٧١٨هـ حتى ثاني عشر من صفر سنة ٧٤٢هـ[6]؛ أي: أنه

---

(١) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٢٢.
(٢) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٢٣.
(٣) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٢٤.
(٤) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٣٣.
(٥) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٣٤ ـ ٣٥.
(٦) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٨٩، حوادث سنة ٧١٨هـ.

بقي رئيسًا لها حتى تُوُفِّي، وذلك إن دلَّ على شيء فإنما يدل على مكانة الرجل بين أهل عصره، وحسن تقديرهم له.

ولما أُسندت إليه رئاسة هذه الدار قال صاحبه ابن تيمية: «...لم يلِ هذه المدرسة من حين بُنِيت إلى الآن أحق بشرط الواقف منه؛ لقول الواقف: فإن اجتمع من فيه الرواية ومن فيه الدراية قُدِّم من فيه الرواية»، اهـ[1].

وهذا القول من ابن تيمية، وإن كان فيه شيء من المبالغة نظرًا لأنه قد ولي هذه المدرسة جماعة من أكابر المحدثين كابن الصلاح وأبي شامة والنووي ونحوهم، وهم أسبق من المزي، إلا أنه ينطوي على نظرة أهل عصره له واعترافهم له بالنبوغ والتقدم. والله أعلم.

عقيدته ومذهبه:

كان أبو الحَجَّاج المِزِّي من حيث العقيدة كما ذكر غيرُ واحد ممن أرَّخوا له ماشيًا على طريقة سلف الأمة، سيرًا للآيات والأحاديث كما جاءت من غير تشبيه ولا تمثيل، ومن غير تحريف ولا تعطيل[2].

---

(١) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٩، راجع: «الدرر الكامنة» ٤/ ٤٥٨، «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» ٤/ ٥٧٦.

(٢) راجع: «تذكرة الحفاظ» ٤/ ١٤٩٩، «الدرر الكامنة» ٤/ ٤٦١، «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» ٤/ ٥٧٨.

وإذا كان حين ولي دار الحديث الأشرفية قد كتب بخط يده أنه أشعريُّ العقيدة، فإنما ذاك لأن واقفها قد شرط فيمن يتولاها أن يكون أشعريَّ العقيدة.

وإلا فهو في الحقيقة كان على عقيدة السلف ومتقدِّمي الحنابلة، وقد ظلَّ متمسكًا بهذه العقيدة حتى فارق الدنيا.

وأما من حيث الفروع، فقد كان على مذهب الإمام الشافعي؛ لأنه بدأ حياته العلمية بعد حفظ القرآن الكريم بدراسة هذا المذهب كما أشرنا من قبل.

مسألة خلق القرآن وامتحانه بسببها:

وأما فيما يتعلق بمسألة خلق القرآن تلك التي ظهرت أيام المأمون في العصر العباسي، وانقسم الناس بسببها إلى فرق:

أ ـ فرقة ترى أن القرآن قديم أزلي؛ لأنه كلام الله، وكلام الله صفة أزلية قديمة. وقد لُقِّبت هذه الفرقة بلقب السلف، وعلى رأسها الإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ.

ب ـ فرقة ترى أن القرآن حادثٌ مخلوق؛ لأنه عبارة عن الألفاظ التي نقرؤها بألسنتا كلَّ يوم في الصلاة وغيرها، ونكتبها بأقلامنا في المصاحف وغيرها، وهذه لا يشكُّ أحد في أنها مخلوقة. ولقد لُقِّبت هذه الفرقة بلقب الجهمية، نسبةً إلى جهم بن صفوان كما لُقِّبت بالمعتزلة.

ج ـ فرقة ثالثة توسَّطت فقالت: القرآن إذا أُريد به صفة الكلام النفسية القديمة القائمة بذاته تعالى فهو قديم أزلي، وإذا أُريد به الألفاظ المقروءة والمكتوبة التي هي أعراض تنقضي بمجرد النُّطق

بها فهو حادث مخلوق. وقد لُقِّبت هذه الفرقة بلقب الخلف أو الأشاعرة.

أما فيما يتعلق بهذه المسألة فقد عادت إلى الظهور من جديد في عصر أبي الحَجَّاج، ولكن بصورة أوسع، وانقسم الناس بسببها كما كانوا قديمًا إلى فرق:

- فرقة تؤيد السلف.
- فرقة تؤيد الخلف.
- فرقة تؤيد المعتزلة أو الجهمية.

وقد حمل راية مذهب السلف شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم المعروف بتقيِّ الدين ابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨هـ. وجهر هذا الرجل برأي السلف في كلِّ نادٍ، وعلى كلِّ منبر، ونوَّه به في أكثر كتبه ورسائله.

وتابعه في تأييد مذهب السلف صاحبنا أبو الحَجَّاج المزي، ولكن ليس بالصورة التي كان عليها ابن تيمية.

وقد جرَّ هذا المذهب على ابن تيمية ألوانًا من المِحَن، تطاير بعضُ شررها إلى أبي الحَجَّاج.

مما تطاير إلى المِزِّي بسبب موافقته ابن تيمية في تأييد مذهب السلف: ما ذكره ابن كثير في حوادث سنة ٧٠٥هـ في كتابه «البداية والنهاية»، قال بعد أن ذكر مناظرة ابن تيمية في شأن عقيدته الواسطية مع الصفي الهندي، وكمال الدين ابن الزملكاني، بحضرة نائب

السلطنة في دمشق جمال الدين بن أقوش الأفرم، وقبول هذه العقيدة، وتصويب ما جاء بها.

قال: «. . . ثم اتفق أن الشيخ جمال الدين المِزِّي الحافظ قرأ فصلًا بالرد على الجهمية من كتاب أفعال العباد للبخاري تحت قبة النسر بعد قراءة ميعاد البخاري، بسبب الاستسقاء، فغضب بعض الفقهاء الحاضرين، وشكاه إلى القاضي الشافعي ابن صصري، وكان عدوَّ الشيخ، فسجن المزي، فبلغ الشيخ تقي الدين، فتألم لذلك، وذهب إلى السجن فأخرجه منه بنفسه، وراح إلى القصر فوجد القاضي هنالك، فتقاولا بسبب الشيخ جمال الدين المزي.

فحلف ابن صصري لا بد أن يعيده إلى السجن، وإلا عزل نفسه. فأمر النائب بإعادته تطييبًا لقلب القاضي، فحبسه عنده في القوصية أيامًا، ثم أطلقه، ولما قدم نائب السلطنة ذكر له الشيخ تقي الدين ما جرى في حقِّه وحق أصحابه في غيبته، فتألم النائب لذلك، ونادى في البلد ألا يتكلم أحد في العقائد، ومن عاد إلى تلك حلَّ ماله ودمه، ورُتِّبت داره وحانوته. فسكنت الأمور. . .»، اهـ[1].

ومن ذلك: إيذاؤه وسَجْنه بسبب إسماعه «تاريخ بغداد»، وهو كتاب مشحون بشرح عقيدة الحنابلة أو عقيدة السلف بالنسبة لمسألة خلق القرآن، مع كثرة الحط على غيرهم من المخالفين.

قال صلاح الدين الصَّفَدي: «. . . وأُوذي مرة، واختفى مدةً

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٣٧، حوادث سنة ٧٠٥هـ، ط بيروت الأولى سنة ١٩٦٦م، «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/ ٤٥٨.

من أجل سماع تاريخ الخطيب. . .»[1].

ومن ذلك أيضًا ما ذكره ابن كثيرٍ في حوادث سنة ٧١٨هـ في «تاريخه» قال: «. . .وفي يوم الخميس الثالث والعشرين من ذي الحجة، باشر الشيخ الإمام العلامة الحافظ الحجة شيخنا ومفيدنا أبو الحَجَّاج يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن بن يوسف المزي مشيخة دار الحديث الأشرفية عوضًا عن كمال الدين ابن الشريسي، ولم يحضر عنده كبير أحد لما في نفوس بعض الناس من ولايته لذلك، مع أنه لم يتولَّها أحدٌ قبله أحق بها منه، ولا أحفظ منه، وما عليه منهم إذا لم يحضروا عنده؟ فإنه لا يوحشه إلا حضورهم عنده، وبُعدهم عنه أُنْس. والله أعلم. . .»، اهـ[2].

والذي كان في نفوس بعض الناس من ولاية المِزِّي سببه أنه كان على عقيدة الحنابلة أو السلف، وواقف الدار كان قد شرط فيمن يتولَّى رئاستها أن يكون أشعريَّ العقيدة، والمزي وإن كان قد كتب بخطِّ يده حين تولَّاها أنه أشعريَّ العقيدة فإن ذلك كان ظاهرًا، والحقيقة أنه كان لا يزال على عقيدة الحنابلة، وهذا هو الذي جعل بعضَ الناس يتألمون لولايته، لكن سرعان ما زال وعادت المياه إلى مجاريها، وتكاثر الناس على درس الرجل وحضور مجلسه.

وهكذا لم يسلم المزي كما رأينا من الأذى والمقاطعة بسبب مناصرته لابن تيمية في عقيدة السلف هذه.

---

(١) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٨، «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/ ٤٦١.

(٢) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٨٩، حوادث سنة ٧١٨هـ.

ولقائلٍ أن يقول: ما الذي حمل أبا الحَجَّاج المِزِّي على الزجِّ بنفسه في هذا الخلاف المذهبي الذي ضررُه بالتأكيد أكثر من نفعه؟ إنه مُحدِّث جليل ثقة، وقد عُرف من تاريخ المُحدِّثين الطويل بُعدَهم عن الدخول في مثل هذه الخلافات المذهبية اقتداءً بالنبي ﷺ، وصحابته من بعده.

بل لقد قرأ المِزِّي «تاريخ بغداد» لأبي بكر الخطيب المتوفى سنة ٤٦٣هـ أكثر من مرة كما قدَّمنا في مسموعاته، وبالتأكيد لقد وقف منه على قصة أبي عبد الرحمٰن بن محمد الأذرمي شيخ أبي داود والنَّسائي حين حُمل مكبلًا بالحديد من بلاده إلى الواثق العباسي لامتحانه في مسألة خلق القرآن، ولما سأله ابن أبي دؤاد في مجلس الواثق عن قوله في القرآن، قال له الشيخ وهو ممتلئٌ ثقةً بالله: «هذا الذي تقوله يا ابن أبي دؤاد مِن خَلْق القرآن: شيء عَلِمه رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم أو جهلوه؟ فقال: بل علموه. قال: فهل دعوا الناس إليه كما دعوتهم أنت أو سكتوا؟ فقال: بل سكتوا. قال: فهلَّا وسعكما ما وسعهم من السكوت؟». فبُهتوا وضحك الواثق، وقام قابضًا على فمه وهو يقول: هلَّا وسعك ما وسعهم. ويُكرِّرها... ثم أَمَر بعدها برفع المحنة»، اهـ[1].

لقد كان أجدر بالمزي بعد أن وقف على هذه القصة أن يُمسك عن الكلام في مسألة خلق القرآن فيريح ويستريح، لكنه لم يفعل؛

(١) راجع: «تاريخ بغداد» للخطيب ٤/ ١٥١ ـ ١٥٢ بتصرف، ط الخانجي سنة ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣١م.

لذلك فإن اللَّوم إذا كان يتوجَّه إلى غيره مرة فهو يتوجَّه إليه مرَّات ومرَّات، هكذا يقول القائل.

وفي اعتقادي أن الرجل لم يسمح لنفسه بالخوض في هذه المسألة بادئ ذي بدء، وإنما لأن خصومه من الفرق الأخرى ربما أضجروه وأثاروه بحيث لم يجد بدًّا من تفنيد شُبَهِهم والرد عليهم بما أُثِر عن علماء السلف.

على أية حال، فهذا اعتقادي في الرجل، ولغيري أن يعتقد فيه خلاف ما أعتقد، ولكلٍّ وجهة هو مولِّيها. نسأل الله أن يُجنِّبنا الزلل، وأن يحفظنا من الشر، وأن يهدينا سواء السبيل.

عزوفه عن الفلسفة ومقاطعته للتصوف الزائف:

وأما بالنسبة للفلسفة، فلم تُعرف له ميولٌ نحوَها، ولم يَقُل عنه أحدٌ إنه خاض غمارها أو كانت له بها دراية. **ولعل عزوفه عنها راجع:**

أولًا: إلى أن بُغض الفلسفة ورجالها كان سمةً واضحة من سمات العصر الذي عاش فيه الرجل ـ كما أسلفنا ـ فكان طبيعيًّا أن ينحوَ منحى أهل عصره في ذلك.

ثانيًا: إلى اعتقاده أن الاشتغال بها يُورِث خلافات لا نهاية لها ربما تنتهي بالمرء إلى الشك في كلِّ شيء.

إذن فرأى أن ينأى بنفسه عمَّا يؤدِّي إلى هذه الخلافات، وأن يصرف جهده إلى مصدر معصوم ـ الكتاب والسُّنَّة ـ يقيه شرَّها ويحفظ عليه دينه.

وقد نقلنا عنه آنفًا في سبب اتجاهه نحو الحديث وعلومه ما يُوحي بذلك، وإذا كان تلميذه أبو عبد الله الذهبي قد أشار في بعض مُصنَّفاته إلى أن المِزِّي كانت له دراية بالمعقولات، وأنه كان يُعضِّد بها مذهب السلف، حيث قال عنه في «تذكرة الحفاظ»: «. . . وكان يُقرِّر طريقة السلف في السُّنَّة، ويُعضِّد ذلك بمباحث نظريةٍ وقواعد كلامية. . . مع أني لم أعلمه ألَّف من ذلك شيئًا»[1].

وحيث قال عنه في معجم شيوخه المعروف بـ«المعجم المختص»: «. . . يشارك في الفقه والأصول، ويخوض في مضايق المعقول. . .»[2].

إذا كان الذهبي قد أشار إلى ذلك، فيُمكن حمله على بعض مسائل علم الكلام التي شارك فيها أبو الحَجَّاج كمسألة خلق القرآن، وكمسألة الآيات والأحاديث المتعلقة بالصفات الموهمة للتشبيه، ونحوها، بدلالة واقع حياة الرجل؛ إذ لم يُؤثَر عنه أنه خاض في الفلسفة بمفهومها الخاص الذي يعني البحث في ماهيَّة العالَم وموجده ونهاية العالم ونحو ذلك، كما لم يؤثر عنه أنه خلَّف فيها تصنيفًا.

وقد نبَّه ابن السبكي في «طبقاته» إلى أن هذا الادعاء من الذهبي منشؤه الخطأ في فهم مدلول كلمة «فلسفة»، وأن المِزِّي لم يكن على دراية بها.

قال مُعقِّبًا على ما ذكره الذهبي في «المعجم المختص»: «. . .

(١) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٩٩.

(٢) راجع: «المعجم المختصر» للذهبي ت ١٨٠ ب.

ولا أحسب شيخنا المِزِّي يدري المعقولات فضلًا عن مضائقها، فسامح الله شيخنا الذهبي. . . »[1].

وقال أيضًا: «. . . وأما المعقولات فلم يكن يدريها، ولعل الذهبي خطر له أن ذلك القدر الذي كان يخوض فيه من أصول الديانات هو مضايق المعقولات، وهذا ظن مَنْ لا يدري مدلول المعقولات وأنها علوم وراء علم الكلام يعرفها أهلها. . . »[2].

هذا عن موقفه من الفلسفة، وأما موقفه من التصوف فيُلَخَّص في أنه كانت له ميول صادقة نحوه، بدلالة مصاحبته أحد رجاله وهو الشيخ عفيف الدين التلمساني المتوفى سنة ٦٩٠هـ.

لكن يبدو والله أعلم أنه كان ينشد التصوف الصحيح الصادق القائم على الكتاب والسُّنَّة؛ لأنه عندما تبيَّن له أن التلمساني رفيقه هذا زائغ في عقيدته يقول بنظرية وحدة الوجود أو الاتحاد والحلول هجره وقاطعه وأعلن براءته منه[3]. والله أعلم.

حليته الخَلْقية:

ذكر بعض من عاينوا أبا الحَجَّاج أنه: كان معتدل القامة، أبيض اللون، مشربًا بحمرة، قويًّا، مُتِّع بحواسه وذهنه، أبطأ عنه الشيب، دائم الاستحمام بالماء البارد حتى في سن الشيخوخة،

---

(١) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥٢.

(٢) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥٤.

(٣) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٩٩، «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/ ٤٦١.

ملازمًا للمشي، فلم يكن له مركوب، بل كان يذهب إلى الصالحية ماشيًا، وهو في عمر التسعين أو في آخر حياته بعد أن جاوز الثمانين من عمره، وكان مع ذلك حسن الخط، كتابته حلوة، قلَّ أن توجد له غلطة أو تؤخذ عليه سقطة أو لحنة... إلخ تلك الأوصاف الخَلقية التي تُفسِّر لنا سرَّ صبر الرجل على العلم وتحمُّله في سبيله مشاقَّ الرحلة وآلام الغربة، كما تفسر لنا سرَّ شدة ضبطه وكثرة تحرِّيه، في كل ما يَرْوي وما يقول[1].

حليته الخُلُقية:

المفروض في العالِم ـ بل المُحدِّث ـ أنه أشدُّ الناس تأثُّرًا بما يقول، وأسرعهم تطبيقًا لما يلقي على أسماع الناس من أمرٍ ونهي، وترغيب وترهيب. ومن يُلقي نظرة عابرة على تاريخ العبَّاد والمخبتين، يجد أن أكثرهم كان مشتغلًا بالعلم ورواية الحديث، الأمر الذي يُوحي بأن هذا الفرض قد تحوَّل إلى واقع حيٍّ ملموس.

ولقد كان أبو الحَجَّاج المِزِّي واحدًا من هؤلاء الذين رقَّ طبعهم، وصَفَتْ نفوسهم، فاستبى قلوب من رأوه بسلوكه، قبل أن يستبيهم بقوله.

فها هو تلميذه أبو عبد الله الذهبي يتحدث عن أخلاقه في «تذكرته» فيقول: «... كان حسن الأخلاق كثير السكوت، قليل الكلام جدًّا، صادق اللهجة، لم تُعرف له صبوة... وكان متواضعًا،

---

(١) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٨، «الدرر الكامنة» لابن حجر نقلًا عن الذهبي، وابن سيد الناس ٤/٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١.

حليمًا صبورًا، مقتصدًا في طبعه ومأكله، كثير المشي في مصالحه. . . وكان ذا مروءة وسماحة، ويقنع باليسير، باذلًا كتبه وفوائده ونفسه، كثير المحاسن، ولقد آذاه أبو الحسن ابن العطار المتوفى سنة ٦٦٢هـ وسبَّه، وما رأيته تكلَّم فيه، ولا فيمن آذاه. . .»، اهـ[(١)].

وها هو تلميذه صلاح الدين الصَّفَدي يتحدث عنه في «تاريخه» فيقول: «. . . وكان فيه حياء، وسكون، وحلم، واحتمال، وقناعة، واطراح تكلُّف، وتَرْك التجمُّل، والتودُّد إلى الناس مع الانجماع عنهم، وعدم الكلام، إلا أن يُسأل فيُجيب ويُجيد، وكلما طالت مجالسة الطالب له ظهر فضله، لا يتكثَّر بفضائله، ولا يغتاب أحدًا. . .»، اهـ[(٢)].

وأُثر عنه مع ذلك كله أنه كان بعيدًا عن التعصُّب، يخضع للحقِّ وينزل عليه، مهما كان شأن قائله، حتى ولو كان من تلاميذه.

قال الصَّفَدي حاكيًا عن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بابن عبد الهادي: «. . . وكنت أراه يُوافق المِزِّي في أسماء الرجال، ويردُّ عليه. فيقبل منه. . .»، اهـ[(٣)].

وبالجملة لقد كان الرجل ذا ديانة متينة، عاملًا بالكتاب والسُّنَّة، متخلِّقًا بأخلاقهما، مقتفيًا آثار السلف الصالح.

---

(١) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٩٩.

(٢) راجع: «أعيان العصر» للصفدي القسم الثاني ل ٣٥٨.

(٣) راجع: «ذيل طبقات الحفاظ» للسيوطي نقلًا عن الصفدي ص٣٥١.

وفاته:

وبعد هذه الحياة الحافلة بالطاعات والجِدِّ، والعمل المتواصل في التدريس والتصنيف والإفتاء، مرض الرجل بالطاعون أيامًا يسيرة ثم وافته منيَّته في يوم السبت ثاني عشر من صفر سنة ٧٤٢هـ. فكثر تأسُّف الناس عليه، وجرت عليه الجفون دمًا بدل الدموع، وأجمعوا على أنه لم يخلف بعده مثله في معناه.

وندع المقام لزوج ابنته الحافظ ابن كثير ليحكي لنا قصة مرضه ووفاته وتجهيزه ودفنه.

يقول في «تاريخه»: «تمرَّض أيامًا يسيرة مرضًا لا يشغله عن شهود الجماعة وحضور الدرس وإسماع الحديث، فلما كان يوم الجمعة حادي عشر صفر أسمع الحديث إلى قريبِ وقت الصلاة، ثم دخل منزله ليتوضَّأ وليذهب للصلاة، فاعترضه في باطنه مغصٌ عظيم، ظنَّ أنه قُولَنج وما كان إلا طاعونًا، فلم يقدر على حضور الصلاة، فلما فرغنا من الصلاة أُخبرت بأنه منقطع، فذهبت إليه، فدخلت عليه فإذا هو يرتعد رعدة شديدة من قوة الألم الذي هو فيه، فسألته عن حاله فجعل يكرر: الحمد لله. ثم أخبرني ما حصل له من المرض الشديد، وصلى الظهر بنفسه، ودخل إلى الطهارة، وتوضَّأ على البركة وهو في قوة الوجع، ثم اتصل به الحال إلى الغد من يوم السبت، فلما كان وقت الظهر، لم أكن حاضره إذ ذاك، لكن أخبرتنا ابنته زينب زوجتي: أنه لما أذن الظهر تغيَّر ذهنه قليلًا، فقالت: يا أبت، أذن الظهر فذكر الله وقال: أريد أن أصلي. فتيمَّم وصلَّى، ثم اضطجع فجعل يقرأ آية الكرسي حتى جعل لا يفيض بها لسانه، ثم قُبضت روحه بين الصلاتين رَحِمَهُ ٱللَّهُ يوم السبت ثاني عشر

صفر، فلم يمكن تجهيزه تلك الليلة، فلما كان من الغد يوم الأحد ثالث عشر صفر صبيحة ذلك اليوم غُسل وكُفن وصُلِّي عليه بالجامع الأموي، وحضر القضاة والأعيان وخلائق لا يُحصَون كثرةً، وخرج بجنازته من باب النصر، وخرج نائب السلطنة الأمير علاء الدين طنبغا ومعه ديوان السلطان والصاحب وكاتب السر وغيرهم من الأمراء، فصلُّوا عليه خارج باب النصر. أمَّهم عليه القاضي تقي الدين السبكي الشافعي، وهو الذي صلى عليه بالجامع الأموي، ثم ذهب إلى مقابر الصوفية، فدفن هناك إلى جانب زوجته المرأة الصالحة الحافظة لكتاب الله عائشة بنت إبراهيم بن صديق، قرب قبر الشيخ تقي الدين ابن تيمية رحمهم الله أجمعين»، اهـ[1].

نعم، لقد قضى الرجل فطُويت بموته صفحةٌ خالدة من صفحات الكفاح والجِدِّ والاجتهاد في خدمة السُّنَّة والحفاظ عليها، لكن إذا كان هناك في الناس من تطويهم المنيَّة وتذهب بذكرهم ومآثرهم، فإن صاحبنا أبا الحَجَّاج المِزِّي لا يزال حيًّا بيننا بآثاره العلمية ومؤلَّفاته الخالدة القيمة، تلك التي عمَّ نفعها، وكثر عطاؤها، بمقدار ما تعطي الشمس للدنيا والعافية للناس.

رحم الله الرجل، ورفع درجاته في علِّيين، وجعله جزاء ما قدم للسُّنة مع الذين أنعم عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين، وحسن أولئك رفيقًا.

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ١٩١ ـ ١٩٢، حوادث سنة ٧٤٢هـ.

الفصل الثاني

شيوخه وأقرانه وتلاميذه

سيكون الحديث في هذا الفصل عن:

أ ـ شيوخ الرجل الذين لقيهم وأخذ عنهم، ومدى تأثُّره بهم، مع نُبْذة عن خمسةٍ من أشهرهم، والكشف عن رأيه في بعضهم.

ب ـ أقرانه الذين كانوا معه وقت الطلب، ورأيه في بعضهم، مع نُبذة عن اثنين منهم لهما علاقة خاصة به.

تلاميذه الذين أخذوا عنه وتخرَّجوا به ومدى تأثيره فيهم، مع نُبذة عن خمسةٍ مشهورين منهم.

وإليك بيان ذلك:

أولًا: شيوخه

حظي أبو الحَجَّاج المِزِّي بلقاء نُخْبة طيبة من أكابر العلماء النابغين في فنونٍ شتَّى: كالنحو، والتصريف، والأدب، والفقه، والتفسير، والحديث، والتاريخ، والقراءات، ونحوها.

فحرص على ملازمتهم والإفادة منهم والانتفاع بعلمهم. وقد ذكر بعضُ من ترجموا للرجل أن مشيخته بلغت ألفًا أو يزيد[1]،

---

(١) راجع: «أعيان العصر» للصَّفَدي القسم الثاني ل ٣٥٦، «المنهل الصافي» لابن تغري بردي جـ/ ٣/ ق٤٥٨.

وليس ذلك بالكثير على رجل كأبي الحَجَّاج، رحل إلى أقطار عديدة، وتحمَّل من مشاقِّ الرحلة ومتاعبها الشيءَ الكثير.

وكم كنتُ أودُّ أن يكتبَ الرجل لنفسه معجمًا يترجِم فيه لشيوخه على عادة المُحدِّثين كي يزداد الأمر وضوحًا وبيانًا بالنسبة لهؤلاء الشيوخ، لكنه لم يفعل.

ولما سأله تلميذه أبو عبد الله الذَّهَبيُّ المتوفى سنة ٧٤٨هـ أن يكتب لنفسه معجمًا أو نحوه، أجاب بالسكوت والصمت.

ولقد كان من حقِّ الرجل على تلاميذه أن يكتبوا له مشيخته أو معجمًا، لكنهم لم يفعلوا، أو ربما فعلوا فكتبوا للرجل مشيخته لكنها فُقدت بمرور الأيام كما فُقدت أكثر الكتب التي أفردت لحياة المِزِّي خاصة، مثل كتاب «سلوان التعزي بالحافظ أبي الحجاج المزي» الذي صنَّفه تلميذه صلاح الدين خليل بن كيكلدي المعروف بالعلائي المتوفى سنة ٧٦١هـ.

وعلى أية حال، فقد بلغت جملة الشيوخ الذين عُثر عليهم بعد بحثٍ وتنقيب بمطالعة كتب التراجم التي ترجمت لعصره، وأيضًا بمطالعة كتابه «تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال»، فإنه كثيرًا ما يسوق فيه أحاديث وأقوالًا متعلقة بجرح الرواة وتعديلهم يرويها عن شيوخه، بلغت جملة هؤلاء قريبًا من خمسة وستِّين شيخًا.

وسأحاول مستعينًا بالله أن أذكر تراجم خمسةٍ من أشهرهم كان لهم أكبر الأثر في نبوغه وثقافته، وسأتوخى في ذلك سبيل الإيجاز ما أمكن.

ثم أسوق الباقين مُرتَّبين على حروف المعجم، مُحدِّدًا سنة

الوفاة لكلٍّ منهم وسنة الولادة إن أمكن الوقوف عليها، والمصدر الذي استقيتُ منه ورأيه في بعضهم.

أ ـ الخمسة المشهورون ونُبذة عنهم:

١ ـ محيي الدين النووي[(١)]:

هو يحيى بن شرف بن مري بن حسن بن حسين بن محمد ابن جمعة بن حزام النووي، لقبه محيي الدين، وكنيته أبو زكريا.

وُلد ببلدة نَوَى[(٢)] في المُحرَّم سنة ٦٣١هـ، ولما شبَّ أقبل على طلب العلم، فحفظ القرآن الكريم، ثم اشتغل بتحصيل أنواع المعارف والعلوم، حتى إذا كانت سنة ٦٤٩هـ رحل به أبوه إلى دمشق أحد مراكز الثقافة الإسلامية آنذاك، فأسكنه بالمدرسة الرواحية.

وأقبل الإمام النووي على مجالس الشيوخ بهمَّة عالية وذكاء نادر، وحرص عجيب، فحفظ كتاب «التنبيه» في فقه الشافعية في

---

(١) راجع ترجمته في: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٧٠ ـ ١٤٧٤، «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩، «مرآة الجنان» لليافعي ٤/ ١٨٢ ـ ١٨٦، «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥١٠ ترجمة رقم (١١٣٠)، «شذرات الذهب» لابن العماد ص٣٥٤ ـ ٣٥٦، «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي ٧/ ٢٧٨.

(٢) نوى: بُلَيدة من أعمال حوران، وقيل: هي قَصَبتُها ـ أي: عاصمتها ـ بينها وبين دمشق منزلان، وهي منزل أيوب عليه السلام، وبها قبر سام بن نوح فيما زعموا. راجع: «معجم البلدان» لياقوت الحموي ٥/٣٠٦، ط بيروت ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م.

أربعة أشهر ونصف، كما حفظ ربع «المُهذَّب» في باقي أشهر السَّنة، وظلَّ مواظبًا لا يَفتُر عن الدراسة والتحصيل نحو عشرين سنةً سمع فيها من الرضي ابن بَرهان، وابن عبد الدايم، وابن الحرستاني، وجمال الدين ابن الصَّيرفي وطبقتهم.

ثم شرع في التصنيف والإفادة، فصنَّف «الروضة»، و«المنهاج»، و«المجموع»، و«الأذكار»، و«رياض الصالحين»، و«الإرشاد» في علوم الحديث، و«التقريب»، و«التيسير في مختصر الإرشاد»، وغيرها من المصنفات النافعة.

وتخرَّج به جماعة من العلماء، منهم: الخطيب صدر الدين سليمان الجعفري، وشهاب الدين أحمد بن جعوان، وعلاء الدين ابن العَطَّار، وغيرهم.

كما حدَّث عنه ابنُ أبي الفتح، وصاحبنا أبو الحَجَّاج المزي، وكان حينذاك لا يزال في سنٍّ مبكرة، وكذلك حدَّث عنه آخرون.

وانتهت إليه رياسة دار الحديث الأشرفية بدمشق، فوليها سنة ٦٦٥هـ بعد شيخه أبي شامة المقدسي، وبقي عليها حتى مات، وقد أدَّى به زهده إلى أنه لم يتناول من معلومها شيئًا، بل كان يأكل مما يأتيه من قِبَل والده، ولم يتزوَّج قط، وكان على درجة عالية من الخُلق، ويبدو أن أبا الحَجَّاج قد تأثَّر به في حسن الخُلق والتواضع والبعد عن الهوى والعصبية.

ظلَّ النووي منارةً يهتدي بها الناسُ في كلِّ مكان حتى وافَتْه منيَّتُه في الرابع والعشرين من شهر رجب سنة ٦٧٦هـ، ودُفن ببلدة نَوَى مَسْقط رأسه، وله بها الآن قبر ظاهر يُزار.

٢ ـ فخر الدين ابن البخاري[(١)]:

هو عليُّ بن أحمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمٰن السعدي، المقدسي الصالحي الحنبلي، المعروف بابن البخاري.

لقبُه فخر الدين، وكنيته أبو الحسن.

وُلد بالشام في أواخر سنة ٥٩٥هـ[(٢)].

وفي سنٍّ مبكرة حفظ القرآن الكريم، وتفقَّه على والده، وعلى الشيخ مُوفَّق الدين. ودرس القراءات حتى أتقنها، ثم انصرف إلى سماع الحديث والعناية به، فسمع من حنبل بن عبد الله الرصافي، وأبي حفص عمر بن طبرزد، وأبي اليمن الكندي، وخَلْق لا يُحْصَوْن.

ورحل إلى أقطار عديدة مع أهله، وثابر وصبر حتى صار مُحدِّث الإسلام وراويته، وقَصَده الطُّلَّاب من كلِّ صَوْب وحدب، وبارك الله له في عمره بحيث ألحق الأحفاد بالأجداد في علوِّ الإسناد.

حدَّث نحوًا من ستين سنةً، وتفرَّد بالرواية عن شيوخٍ كثيرين، وهو آخر من كان بينه وبين النبي ﷺ، ثمانيةُ رجالٍ ثقاتٍ، وكان

---

(١) راجع ترجمته في: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٣٢٤، «شذرات الذهب» لابن العماد ٥/ ٤١٤ ـ ٤١٧.

(٢) جاء في «البداية والنهاية» لابن كثير أنه وُلد في سَلْخ أو مستهلِّ سنة ٥٧٦هـ، وهو تصحيف، وصوابه سنة ٥٩٦هـ، بدليل قوله في حوادث سنة ٦٩٠هـ في نهاية ترجمته: «توفي ضحى نهار الأربعاء ثاني عشر ربيع الآخر من هذه السنة عن خمس وتسعين سنة.
راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٣٢٤.

فاضلًا على خُلق، روى عنه جماعة موصوفون بالحفظ والإتقان، كان في مقدمتهم صاحبنا أبو الحَجَّاج المزي.

وأغلب الظنِّ أن المِزِّي قد تأثر بهذا الرجل إلى حدٍّ بعيد في الناحيتين العلمية والخُلقية، فقد لهج بذكره والثناء عليه، وأَكْثَر من الرواية عنه، لا سيما في كتابه «تهذيب الكمال».

يقول الذهبي: «... سألت المِزِّي عنه فقال: أحد المشايخ الأكابر، والأعيان الأماثل، من بيت العلم والحديث، ولا نعلم أحدًا حصل له من الحَظْوة في الرواية في هذه الأزمان مثلما حصل له...».

تُوُفِّي الرجل ضُحَى يوم الأربعاء ثاني عشر من ربيع الآخر سنة ٦٩٠هـ، ودُفن عند والده بسَفْح قاسيون بدمشق.

٣ ـ أبو الفرج ابن قُدَامة المقدسي[(١)]:

هو عبد الرحمٰن بن محمد بن محمد بن محمد بن قُدَامة المقدسي، ثم الصالحي الحنبلي.

لقبُه شمس الدين، وكُنْيته أبو الفرج، وأبو محمد.

وُلد بدير والده بسَفْح قاسيون في أول شوال، وقيل: في المحرم سنة ٥٩٧هـ.

بدأ حياتَه العلمية بحفظ القرآن الكريم، وتفقَّه على عمِّه شيخ

---

(١) راجع ترجمته في: «البداية والنهاية» لابن كثير ٣٠٢/١٣، «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي ٥٤٦/١ ـ ٥٤٧، «مرآة الجنان» لليافعي ١٩٧/٤ ـ ١٩٨، «شذرات الذهب» لابن العماد ٣٧٦/٥ ـ ٣٧٩.

الإسلام مُوفَّق الدين، وأخذ أصول الفقه عن سيف الدين الآمدي، وسمع الحديث من أبيه، ومن أبي حفص عمر بن طبرزد، ومن حنبل بن عبد الله الرصافي، وطائفة لا تُحصَى.

وظل معنيًّا بالفقه والحديث حتى اجتمعتِ الكلمة على نبوغه وإمامته فيهما، فجلس للدرس والإفتاء وإقراء العلم وإسماع الحديث، وبقي على ذلك قريبًا من ستين سنةً حتى انتفع به الجميع.

وكان ديِّنًا خيِّرًا، محبًّا للفضائل، متصونًا عن الرذائل، أوقع الله محبته في قلوب الخلائق.

روى عنه صاحبنا أبو الحَجَّاج المِزِّي كثيرًا في كتابه «تهذيب الكمال»، وكان يصفه دائمًا بشيخ الإسلام، كما روى عنه غيره كثيرون.

تُوُفِّي الإمام ابن قدامة ليلة الثلاثاء نهاية ربيع الآخر سنة ٦٨٢هـ عن خمس وثمانين سنة، ودُفن من الغد عند والده بسَفْح قاسيون، وكانت جنازته حافلةً مشهودةً، حضرها خَلْق لا يُحصَون، بل لقد قيل: إنه لم يسمع بمثلها منذ دهرٍ طويل.

٤ ـ ابن دقيق العيد[(١)]:

هو محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الشافعي المالكي المصري، المعروف بابن دقيق العيد.

---

(١) راجع ترجمته في المصادر الآتية: «البداية والنهاية» لابن كثير ٢٧/١٤، «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/٢ ـ ٢٢، «تاريخ ابن الوردي» ٢٥٢/٢، «مرآة الجنان» لليافعي ٢٣٦/٤ ـ ٢٣٨، «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥١٣ ترجمة رقم (١١٣٦)، «شذرات الذهب» لابن العماد ٥/٦ ـ ٦.

لقبه تقي الدين، وكنيته أبو الفتح.

وُلد قريبًا من ساحل مدينة «ينبع» بأرض الحجاز، حينما كان أبواه متوجِّهين إلى الأرض الحجازية لأداء فريضة الحج، وكانت ولادته في يوم السبت الخامس والعشرين من شعبان سنة ٦٢٥هـ.

ونشأ بمدينة قوص، وكانت الأسرة قد اتخذتها موطنًا لها بعد هجرتها من مدينة منفلوط، ومن هذه المدينة التي كانت أهمَّ مراكز الثقافة الإسلامية بمصر الوسطى آنذاك، بدأ في طلب العلم، فحفظ القرآن الكريم، ثم درس الفقه المالكي والشافعي والأصول والنحو والحديث.

ورحل على عادة المُحدِّثين إلى أقطارٍ كثيرة، وطَوَّف ببلادٍ عديدة، وبعد طولِ غربةٍ وتعب مُضنٍ عاد إلى مدينة قوص، وقد صار عَلَمًا في المذهبين المالكي والشافعي، وفي أصول الفقه والتفسير والحديث وعلومه وعلم الكلام والنحو واللغة والأدب، وإن كان نبوغه في الحديث والفقه قد أربى على نبوغه في غيرها.

عاد الرجل إلى هذه المدينة ليستأنف مرحلة الإفادة والدرس والتصنيف والإفتاء، وتطايرت شهرته إلى الأسماع، فشدَّ القاصدون الرِّحال، وتوافدت عليه الطلبة من كلِّ مكان، وكان صاحبنا أبو الحَجَّاج المِزِّي فيمن قصده، وسمع منه حين رحل إلى مصر سنة ٦٨٣هـ، فأُعجب به وأحبه، ويبدو أنه تأثَّر به في نقد الأحاديث والتحرِّي في قَبولها، وحسبنا دليلًا على إعجابه به إقراره له بالحفظ وإن لم يرفعه إلى رتبة شرف الدين الدمياطي.

هذا وقد صنَّف الرجل مُصنَّفات عديدة، مثل: «الإلمام الجامع

لأحاديث الأحكام» شرح «عمدة الأحكام» للحافظ عبد الغني المقدسي، و«الاقتراح في معرفة الاصطلاح» وهو في علوم الحديث، وغيرها من المصنفات كثير.

وتولَّى العديد من الوظائف في التدريس والقضاء.

تُوُفِّي يوم الجمعة حادي عشر من شهر صفر سنة ٧٠٢هـ، ودُفن بسَفْح المقطم بالقاهرة.

٥ ـ شرف الدين الدمياطي[1]:

هو عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسين بن شرف بن الخضر ابن موسى المعروف بالدمياطي.

كنيته أبو محمد، ولقبه شرف الدين.

وُلد ببلدة «تونة» ببحيرة «تنيس» المنزلة حاليًّا من أعمال دمياط في أواخر سنة ٦١٣هـ.

وبدأ في طلب العلم، فحفظ القرآن، وقرأه بالروايات السبع، ودرس الفقه والأصول، والحديث، وعلومه، ورجاله، وأخذ عن الكمال الضرير والحافظ عبد العظيم المنذري وأصحاب أبي طاهر السِّلفي، وغيرهم، ورحل إلى عدة أقطار حتى صار من الحُفَّاظ المعدودين، فجلس للدرس والتصنيف والفتوى، فخلف وراءه عدة

(١) راجع ترجمته في: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٤٠، «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٧٧ ـ ١٤٧٨، «الدرر الكامنة» لابن حجر ٣/ ٣٠ ـ ٣٢، «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥١٢ ترجمة رقم (١١٣٤)، «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/ ١٢ ـ ١٣.

مصنفات، منها: «جزء فيه أحاديث عوالٍ صحاح»، وكتاب «الأربعين المتباينة الإسناد في حديث أهل بغداد»، وكتاب «المتجر الصالح في ثواب العمل الصالح» وغيرها كثير.

حدَّث عنه صاحبنا أبو الحَجَّاج المِزِّي في آخرين، وتأثَّر به إلى حدٍّ كبير، لا سيما في نقد الأحاديث والرواية بالإسناد العالي والنازل، ومعرفة التاريخ وأحوال الرواة، ويكفي قوله فيه: «ما رأيت في الحديث أحفظ من الدمياطي».

تُوُفِّي الرجل في يوم الأحد العاشر من ذي الحجة سنة ٧٠٥هـ، ودُفن بباب النصر بالقاهرة.

ب ـ بقية من وقفنا عليه من شيوخه على ترتيب حروف المعجم:

١ ـ زين الدين أبو إسحاق: إبراهيم بن أحمد بن أبي الفرج أبي عبد الله الدمشقي الحنفي، المعروف بابن السديد، وُلد سنة ٦٠٤هـ، وتوفي سنة ٦٧٧هـ[1].

٢ ـ برهان الدين أبو إسحاق: إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم ابن يحيى بن علوي القرشي، الدمشقي، المعروف بالدرجي، وُلد سنة ٥٩٩هـ، وتُوُفي سنة ٦٨١هـ. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب»[2].

٣ ـ تقي الدين أبو إسحاق: إبراهيم بن علي بن أحمد بن فضل الواسطي، ثم الدمشقي، الحنبلي. وُلد سنة ٦٠٢هـ، وتوفي سنة ٦٩٢هـ

---

(١) راجع: «المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي» لابن تغري بردي ١/ ٢٢ ـ ٢٣.

(٢) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٣٠٠، «المنهل الصافي» ١/ ٣٧ ـ ٣٩.

عن تسعين سنة[1]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٤ ـ أحمد بن إبراهيم بن عبد الواحد بن علي بن سرور ابن الشيخ العماد المقدسي، الصالحي، وُلد سنة ٦٠٨هـ، وتُوفِّي سنة ٦٨٨هـ[2]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٥ ـ أبو العباس: أحمد بن أبي محمد إبراهيم بن عمر بن الفرج ابن أحمد بن سابور بن علي بن غنيمة الواسطي. توفي بواسط سنة ٦٩٤هـ[3].

٦ ـ عز الدين: أحمد بن إبراهيم الفاروثي، الواسطي. وُلد سنة ٦١٤هـ، وتوفي سنة ٦٩٤هـ[4].

٧ ـ شرف الدين أبو العباس: أحمد بن أحمد بن عبيد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، الحنبلي. وُلد سنة ٦١٤هـ، وتوفي سنة ٦٨٧هـ[5].

٨ ـ شهاب الدين أبو المعالي: أحمد بن إسحاق بن محمد بن المؤيَّد بن علي بن إسماعيل بن أبي طالب الأبرقوهي، الهمداني، ثم المصري. وُلد سنة ٦١٥هـ، وتوفي سنة ٧٠١هـ[6].

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٣٣٣، «مرآة الجنان» لليافعي ٤/ ٢٢١.

(٢) راجع: «المنهل الصافي» ١/ ١٩٣ ـ ١٩٤.

(٣) راجع: «معرفة القراء الكبار» لشمس الدين الذهبي ٢/ ٥٥٣ ـ ٥٥٤.

(٤) راجع: «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٤٢، «تاريخ ابن الوردي» ٢/ ٢٤٠، «مرآة الجنان» ٤/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٥) راجع: «المنهل الصافي» ١/ ٢١١ ـ ٢١٢.

(٦) راجع: «البداية والنهاية» ١٤/ ٢١.

٩ ـ نجم الدين أبو عبد الله: أحمد بن حمدان بن شبيب بن أحمد بن شبيب بن حمدان الميري، الحرَّاني، الحنبلي، نزيل القاهرة. وُلد سنة ٦٠٣هـ، وتوفي سنة ٦٩٥هـ[١].

١٠ ـ أبو العباس: أحمد بن سلامة بن إبراهيم بن سلامة بن معروف بن خلف بن أبي الخير الدمشقي. وُلد سنة ٥٨٩هـ، وتُوفِّي سنة ٦٧٨هـ[٢]. وروى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

١١ ـ جمال الدين أبو العباس: أحمد بن أبي بكر بن سليمان بن علي الدمشقي الحموي. تُوُفِّيَ سنة ٦٨٧هـ عن سبعٍ وثمانين سنة[٣].

١٢ ـ بدر الدين أبو العباس: أحمد بن شيبان بن تغلب بن حيدرة العطار، المعروف بالشيباني. وُلد سنة ٥٩٧هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨٥هـ[٤]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

١٣ ـ شمس الدين أبو العباس: أحمد بن عبد الله بن الزبير الحلبي الخابوري. وُلد سنة ٦٠٠هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٩٠هـ[٥].

١٤ ـ أمين الدين أبو العباس: أحمد بن عبد الله بن محمد ابن عبد الجبار بن طلحة، المعروف بابن الأشتر الحلبي. وُلد

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» لابن العماد ٥/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩.

(٢) راجع: «المنهل الصافي» ١/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧.

(٣) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٠٠.

(٤) راجع: «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٠٨، «المنهل الصافي» ١/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦، «شذرات الذهب» ٥/ ٣٩٠.

(٥) راجع: «معرفة القراء الكبار» للذهبي ٢/ ٥٦٤، «المنهل الصافي» ١/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥.

سنة ٦١٥هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨١هـ. قال عنه المِزِّيُّ: «كان ممن يظن أنه لا يحسن أن يعصي الله تعالى»[١].

١٥ ـ شمس الدين أبو العباس: أحمد بن محمد بن أبي بكر الأربلي، المعروف بابن خَلِّكان، صاحب «وفيات الأعيان». وُلد سنة ٦٠٨هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨١هـ[٢].

١٦ ـ كمال الدين: أحمد بن محمد بن عبد الظاهر ابن النصيبي الحلبي. تُوُفِّي بحلب في المحن سنة ٦٩٢هـ[٣].

١٧ ـ تقي الدين: إدريس بن محمد التَّنُوخي الحَمَوي، المعروف بابن مزير. تُوُفِّي سنة ٦٩٣هـ[٤].

١٨ ـ نجم الدين أبو الفداء: إسماعيل بن إبراهيم بن سالم العُبادي، الأنصاري، الصالحي، ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل عُبَادة بن الصامت. وُلد سنة ٦٢٩هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٠٣هـ[٥].

١٩ ـ إسماعيل بن أبي عبد الله العسقلاني، ثم الصالحي، تُوُفِّي سنة ٦٨٢هـ عن ست وثمانين سنة[٦]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٠٠، «المنهل الصافي» ١/ ٣٣٢ ـ ٣٣٣، «شذرات الذهب» ٥/ ٣٧٠ ـ ٣٧١.

(٢) راجع: «مرآة الجنان» لليافعي ٤/ ١٩٣ ـ ١٩٦.

(٣) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٢٠ ـ ٤٢١.

(٤) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٢٣ ـ ٤٢٤.

(٥) راجع: «شذرات الذهب» ٦/ ٨.

(٦) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٧٥.

٢٠ ـ شمس الدين: أبو بكر عمر بن يونس الحنفي المزي، تُوُفِّي سنة ٦٨٠هـ، عن سبع وثمانين سنة[١].

٢١ ـ صفيُّ الدين أبو الصفا: خليل بن أبي بكر بن محمد بن صديق المراغي. تُوُفِّي سنة ٦٨٥هـ[٢].

٢٢ ـ ست العرب أم الخير بنت يحيى قايماز الكِنْدية، الدمشقية، تُوفِّيت سنة ٦٨٤هـ[٣]. روى عنها أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٢٣ ـ أم الخدر: زينب بنت مكي بن علي بن أحمد الحراني. وُلدت سنة ٥٩٤هـ، وتوفيت سنة ٦٨٨هـ بدمشق[٤]. روى عنها أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٢٤ ـ علم الدين سنجر، الدوادار، التركي، الصالحي. تُوُفِّي سنة ٦٩٩هـ[٥].

٢٥ ـ سنقر بن عبد الله القضائي الزيني الحلبي. تُوُفِّي بحلب سنة ٧٠٦هـ عن سبع وثمانين سنة[٦].

٢٦ ـ الشريفة أمة الحق: شامية بنت الحافظ أبي علي الحسن بن محمد البكري. توفيت بشَيْزَر سنة ٦٨٥هـ عن سبع

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٧٠.

(٢) راجع: معرفة القراء للذهبي ٢/ ٥٤٥ ـ ٥٤٦.

(٣) راجع: «مرآة الجنان» لليافعي ٤/ ٢٠١.

(٤) راجع: «مرآة الجنان» ٤/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨، «الأعلام» للزركلي ٣/ ١٠٩.

(٥) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٦٥ ـ ٦٦.

(٦) راجع: «شذرات الذهب» ٦/ ١٤.

وثمانين سنة[1]. روى عنها أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٢٧ ـ العماد: عبد الحافظ بن بدران بن شبل المقدسي النابلسي. تُوُفِّي سنة ٦٩٨هـ[2].

٢٨ ـ تاج الدين أبو أحمد: عبد الخالق بن عبد السلام بن سعيد بن علوان البعلبكي. تُوُفِّي سنة ٦٩٦هـ، عن ثلاث وتسعين سنة[3].

٢٩ ـ تاج الدين أبو الفرج: عبد الرحمٰن بن إبراهيم الفزاري المعروف بابن سباع، الملقب بالفِرْكاح. تُوُفِّي سنة ٦٩٠هـ[4].

٣٠ ـ شمس الدين أبو الفرج: عبد الرحمٰن بن زين الدين أحمد بن أحمد بن عبد الملك بن عثمان بن عبد الله بن سعد ابن مفلح بن هبة الله بن نمير المقدسي، ثم الصالحي. وُلد سنة ٦٠٦هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨٩هـ[5].

٣١ ـ صدر الدين أبو القاسم: عبد الرحمٰن بن عبد الحليم بن عمران الأوسي الدُّكالي، نسبة إلى دكالة بلد بالمغرب. تُوُفِّي سنة ٦٩٥هـ. قال الذهبي: «سألت شيخنا المِزِّي عنه، فقال: شيخ جليل، فاضل صاحب سُنة، لقيته بالإسكندرية»[6].

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٩١.

(٢) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٤٢.

(٣) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٣٥.

(٤) راجع: «مرآة الجنان» ٤/ ٢١٨ ـ ٢١٩.

(٥) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩.

(٦) راجع: «معرفة القراء الكبار» للذهبي ٢/ ٥٥٥.

٣٢ ـ كمال الدين أبو محمد: عبد الرحيم بن عبد الملك بن يوسف بن محمد بن قدامة المقدسي، الحنبلي، الصالحي. تُوُفِّي سنة ٦٨٠هـ[1]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٣٣ ـ شهاب الدين أبو الفضل: عبد الرحيم بن يوسف بن يحيى، المعروف بابن خطيب المزة الموصلي، ثم الدمشقي، نزيل القاهرة ومسندها. تُوُفِّي سنة ٦٨٧هـ[2]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٣٤ ـ جمال الدين أبو القاسم: عبد الصمد بن عبد الكريم بن جمال الدين بن عبد الصمد، المعروف بابن الحرستاني. تُوُفِّي سنة ٦٩٤هـ، وقد جاوز الثمانين[3].

٣٥ ـ عز الدين: عبد العزيز بن عبد المنعم بن الصقيل الحرَّاني. وُلد سنة ٥٩٤هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨٦هـ[4]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب»، وهو أول من لقي في رحلته إلى مصر.

٣٦ ـ شرف الدين: عبد الكريم بن محمد بن محمد بن نصر الله، الحَمَوي، المعروف بابن المُغَيْزِل. تُوُفِّي سنة ٦٩٧هـ عن واحد وثمانين سنة[5].

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٦٦.

(٢) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٠١.

(٣) راجع: «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٤٠.

(٤) راجع: «البداية والنهاية» ١٣/ ٣١٠ ـ ٣١١.

(٥) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٣٨.

٣٧ ـ شمس الدين: عبد الواسع بن عبد الكافي بن عبد الواسع، المعروف بالأَبْهَرِيِّ. وُلد سنة ٥٩٩هـ، وتُوُفِّي بدمشق سنة ٦٩٠هـ[١].

٣٨ ـ تاج الدين: علي بن أحمد بن عبد المحسن الغرافي، لقيه المِزِّي بالإسكندرية. تُوُفِّي سنة ٧٠٤هـ[٢].

٣٩ ـ رشيد الدين أبو حفص: عمر بن إسماعيل بن سعود بن سعد الدين الربعي، الفارقي، ثم الدمشقي، كان ممن يقرض الشعر. وقد روى عنه أبو الحَجَّاج بعض شعره. وُلِد سنة ٥٩٨هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨٩هـ[٣].

٤٠ ـ محيي الدين أبو الخطاب: عمر بن محمد بن أبي سعيد عبد الله بن محمد التيمي الدمشقي، المعروف بابن أبي عصرون. تُوُفِّي سنة ٦٨٢هـ[٤]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٤١ ـ أبو محمد: غازي بن أبي الفضل بن عبد الوهاب الدمشقي، المعروف بالحلاوي. تُوُفِّي سنة ٦٩٠هـ عن خمسٍ وتسعين سنة[٥].

٤٢ ـ أبو محمد: القاسم بن أبي بكر بن القاسم بن غنيمة المعروف، بالأربلي، الدمشقي. تُوُفِّي بدمشق سنة ٦٨٠هـ عن خمس وثمانين سنة[٦].

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤١٤.
(٢) راجع: «شذرات الذهب» ٦/ ١٠، «مرآة الجنان» لليافعي ٤/ ٢٣٩.
(٣) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٣٥١.
(٤) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٧٩.
(٥) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤١٧.
(٦) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٦٧.

٤٣ ـ أبو المرجا: مُؤَمِّل بن محمد بن علي البالسي، ثم الدمشقي. تُوُفِّي سنة ٦٧٧هـ[١]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٤٤ ـ أبو عبد الله: محمد بن إبراهيم بن ترجم المصري. تُوُفِّي سنة ٦٩٢هـ[٢].

٤٥ ـ شهاب الدين أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر بن عيسى بن محمد الشافعي. ولد سنة ٦٢٦هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٩٣هـ[٣].

٤٦ ـ النجيب أبو عبد الله: محمد بن محمد بن محمد بن المؤيد الهمذاني، ثم المصري. تُوُفِّي سنة ٦٨٧هـ[٤].

٤٧ ـ شمس الدين أبو عبد الله: محمد بن إسماعيل ابن أبي سعد بن علي بن منصور بن محمد بن الحسين الشيباني، الآمدي، ثم المصري. ولد سنة ٦٣٣هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٠٤هـ[٥].

٤٨ ـ أبو بكر: محمد بن أبي الطاهر إسماعيل بن عبد الله الأنصاري المصري المعروف بابن الأنماطي. وُلد بدمشق سنة ٦٠٩هـ، وتوفي بالقاهرة سنة ٦٨٤هـ[٦]. روى عنه المِزِّي كثيرًا في «التهذيب».

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٦٠.
(٢) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٢٢.
(٣) راجع: «البداية والنهاية» ١٣/ ٣٣٧.
(٤) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣.
(٥) راجع: «شذرات الذهب» ٦/ ١١.
(٦) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٨٨.

٤٩ ـ رشيد الدين: محمد بن أبي بكر بن محمد بن سليمان العامري، الدمشقي. تُوُفِّي سنة ٦٨٢هـ[١]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٥٠ ـ أبو عبد الله: محمد بن عبد الخالق بن طرخان الأموي الإسكندراني. تُوُفِّي سنة ٦٨١هـ عن اثنين وثمانين سنة[٢].

٥١ ـ شمس الدين أبو عبد الله: محمد بن عبد الرحيم بن عبد الواحد بن أحمد المقدسي المعروف بابن الكمال. وُلد سنة ٦٠٧هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨٨هـ[٣].

٥٢ ـ شمس الدين أبو عبد الله: محمد بن عبد المؤمن بن أبي الفتح الصالحي المعروف بالصوري. وُلد سنة ٥٦١هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٩٠هـ[٤].

٥٣ ـ أبو حامد جمال الدين: محمد بن علي بن محمود، المعروف بالصابوني. تُوُفِّي سنة ٦٨٠هـ[٥]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٥٤ ـ رضي الدين أبو عبد الله: محمد بن علي بن يوسف بن محمد بن يوسف، المعروف بالشاطبي. وُلد سنة ٦٠١هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨٤هـ[٦].

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٨١.

(٢) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٠٣.

(٣) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤٠٥ ـ ٤٠٦.

(٤) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٤١٧.

(٥) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٦٤، «تاريخ ابن الوردي» ٢/ ٢٢٩، «مرآة الجنان» ٤/ ١٩٣.

(٦) راجع: «معرفة القراء الكبار» ٢/ ٥٤٢.

٥٥ ـ أبو الثناء: محمود بن عبيد الله بن عبد الرحمٰن بن محمد، المعروف بالبرهان المراغي. وُلد سنة ٦٠٥هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٨١هـ[١].

٥٦ ـ سعد الدين أبو محمد وأبو عبد الرحمٰن: سعود بن أحمد بن سعود الحارثي، قاضي قضاة الحنابلة. تُوُفِّي بالقاهرة سنة ٧١١هـ[٢].

٥٧ ـ شمس الدين أبو الغنايم: المسلم بن محمد بن المسلم بن مكي بن خلف بن المسلم بن أحمد، المعروف بابن علان. وُلد سنة ٥٩٤هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٨٠هـ[٣]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٥٨ ـ أبو المرهف: المقداد ابن أبي القاسم هبة الله بن علي بن المقداد القيسي، الشافعي. وُلد ببغداد سنة ٦٠٠هـ، وتوفي بدمشق سنة ٦٨١هـ[٤]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

٥٩ ـ شرف الدين أبو الحسين: يحيى بن أحمد بن عبد العزيز بن عبد الله بن علي، المعروف بابن الصواف، الجذامي، الإسكندراني، توفي سنة ٧٠٥هـ[٥].

٦٠ ـ أبو العز جمال الدين: يوسف بن يعقوب بن محمد بن علي الشيباني الدمشقي، المعروف بابن المجاور. وُلد سنة ٦٠١هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٦٩٠هـ[٦]. روى عنه أبو الحَجَّاج كثيرًا في «التهذيب».

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٧٤.
(٢) راجع: «شذرات الذهب» ٦/ ٢٨ ـ ٢٩.
(٣) راجع: «شذرات الذهب» ١٣/ ٢٩٩.
(٤) راجع: «شذرات الذهب» ٥/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥.
(٥) راجع: «معرفة القراء الكبار» ٢/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨.
(٦) راجع: «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي ٨/ ٣٣، «شذرات الذهب» ٥/ ٤١٧، «الأعلام» للزركلي ٩/ ٣٤١.

ثانيًا: أقرانه

ترافق أبو الحَجَّاج المِزِّي وقت السماع والطلب مع طائفة من أفذاذ العلماء والمُحدِّثين، سمعوا معه، وانتفعوا به وانتفع بهم، وكانت له في بعضهم آراء معينة.

نذكر من بينهم:

١ ـ الحافظ: أبا الفتح محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، المعروف بابن سيِّد الناس اليَعمُري الأندلسي الأصل، المصري، المتوفى سنة ٧٣٤هـ.

٢ ـ قاضي القضاة: تقي الدين أبا الحسن: علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام بن يوسف، المعروف بالسبكي، المتوفى سنة ٧٥٦هـ.

٣ ـ محمد بن يوسف بن علي بن حيان: أثير الدين، المعروف بأبي حيان الأندلسي، الجياني، الغرناطي، المتوفى بالقاهرة سنة ٧٤٥هـ.

٤ ـ شيخ الإسلام تقي الدين أبا العباس أحمد بن عبد الحليم، المعروف بابن تيمية، المتوفى سنة ٧٢٨هـ.

٥ ـ عفيف الدين سليمان بن علي بن عبد الله المعروف بالتلمساني، المتوفى سنة ٦٩٠هـ. وغير هؤلاء كثير.

ويعنينا الآن أن نعرِّف بالاثنين الأخيرين منهم، حيث كان للمزي بكلٍّ منهما علاقة معينة. **وإليك بيان ذلك:**

١ ـ ابن تيمية[(١)]:

واسمه: أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله، المعروف بابن تيمية، الحراني، ثم الدمشقي.

كنيته أبو العباس، ولقبه تقيُّ الدين.

وُلد رَحِمَهُ اللهُ بحَرَّان يوم الاثنين عاشر ربيع الآخر سنة ٦٦١هـ، في بيت مشهود له بالعلم، والمعرفة.

وهاجر أبوه به، وبأخويه إلى دمشق، عندما أحسَّ بزحف التتار إلى بلاد الشام، وكان ذلك في سنة ٦٦٧هـ.

وأقبل أبو العباس على العلوم من صغره، فأخذ الفقه والأصول عن والده، وعن الشيخ شمس الدين بن أبي عمر، والشيخ زين الدين ابن المنجا، وأظهر فيهما براعةً عديمة النظير، وأخذ العربية عن ابن عبد القوي، وأتقن فَهْم كتاب سيبويه.

واتجه نحو تفسير القرآن، فبرز فيه، وفُتح عليه بإشراقات خاصة.

ودرس الفرائض حتى أحكمها، والحساب والجبر والمقابلة، ونحوها من هذه العلوم.

ونظر في علم الكلام والفلسفة فتقدَّم فيهما على أربابهما، وردَّ عليهم، ونبَّه على كثير من أخطائهم.

---

(١) راجع ترجمته في المصادر الآتية: «تاريخ زين الدين ابن الوردي» ٢/ ٢٨٤ ـ ٢٨٩، «البداية والنهاية» لابن كثير ٤/ ١٣٥ ـ ١٣٩، «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي ١/ ٦٢ ـ ٨٢، «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥١٦ ـ ٥١٧ ترجمة رقم (١١٤٤)، «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/ ٨٠ ـ ٨٦.

ودَرَس الحديث بصحبة أبي الحَجَّاج المزي، وعلي ابن عبد الدايم، وابن أبي اليسر، وابن عبدان، وشمس الدين الحنفي، وجمال الدين ابن الصيرفي، ومجد الدين ابن عساكر، وابن أبي الخير، وابن عَلَّان، والكمال عبد الرحيم، والفخر ابن البخاري، وابن شيبان، وابن القواس، وزينب بنت مكي، وآخرين.

ودرس أحوال الرجال، ووقف على علل الحديث، وسقيمه، وصحيحه، فنبغ في كل ذلك بحيث صحَّ أن يقال عنه: «إن كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بحديث».

وجلس للفتوى والتدريس، وهو دون العشرين، وأمدَّه الله بكثرة الكتب وسرعة الحفظ، وقوة الإدراك، والفهم، وبطء النسيان، حتى قال غير واحد عنه: «إنه لم يكن يحفظ شيئًا فينساه».

ورزقه الله الاجتهاد، والاستنباط، فصنَّف تصانيف حسنة، ومفيدة أربت ـ كما قيل ـ على الخمسمائة.

وسمع منه كثيرون، وأفادوا من علمه، ومعرفته، فسمع منه: ابنُ كثير، والذهبي، والبرزالي، وآخرون.

وتولَّى وظائف أبيه بعد وفاته وله من العمر إحدى وعشرين سنة، فدرَّس بدار الحديث التنكزية في أول سنة ٦٨٣هـ، وقام بأداء خطبة الجمعة وأظهر براعةً في ذلك، وأثنى عليه وعلى علومه وفضائله جماعةٌ من علماء عصره، مثل: القاضي الخبي، وابن دقيق العيد، وابن النحاس، وقاضي قضاة الأحناف في مصر ابن الحرير، وابن الزملكاني.

وحصلت له محنٌ كثيرة بسبب اعتناقه عقيدة الحنابلة، وكثرة حطِّه على الصوفية، وعدم تهاونه في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وترافق منذ صباه مع صاحبنا أبي الحجاج المِزِّي في السماع والطلب، وسمع كلٌّ واحد منهما من الآخر، كما أثنى كلٌّ واحد منهما على الآخر.

قال عنه أبو الحَجَّاج: «ما رأيت مثله، ولا رأى هو مثل نفسه، وما رأيت أحدًا أعلم بكتاب الله وسُنَّة رسوله ولا أتبع لهما منه».

وأثنى ابن تيمية على المزي، واعترف بنبوغه، وأعلن عن تقديره له في عدة مواقف، فحين ولي المِزِّي رئاسةَ دار الحديث الأشرفية قال عنه ابن تيمية: «لم يليها من حين بُنيت حتى الآن أحقُّ بشرط الواقف منه؛ لقول الواقف: فإن اجتمع من فيه الرواية ومن فيه الدراية قُدِّم من فيه الرواية».

وقد أشرنا إلى ذلك أثناء الحديث عن المدارس التي تولَّاها.

وحين بعث ابن تيمية كتابًا إلى أهله لما طلب السلطان حضوره من مصر إلى الإسكندرية سنة ٧٠٩هـ يذكر ما هو فيه من نِعَم الله وخيره الكثير، ويطلب منهم جملةً من كتب العلم الخاصة به، أوصاهم أن يستعينوا على استخراج هذه الكتب بالحافظ أبي الحَجَّاج المزي، قائلًا عنه: «... فإنه يدري كيف يستخرج له ما يريده من الكتب التي أشار إليها»[1].

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٥٤ ـ ٥٥ بتصرف، حوادث سنة ٧٠٩هـ.

وحين سُجن المِزِّي بسبب قراءته كتاب «أفعال العباد» للبخاري ذهب ابن تيمية إلى السجن وعمل على إخراج المِزِّي[1].

وهكذا وقف كلٌّ من الرجلين من الآخر موقف الإخاء والمحبة والتقدير.

تُوُفِّي ابن تيمية بقلعة دمشق بالقاعة التي كان محبوسًا بها، فاهتزَّت دمشق لهذا النبأ الحزين، وخرجت عن آخرها تُودِّعه إلى مثواه الأخير، وكان ذلك في يوم الاثنين والعشرين من ذي الحجة سنة ٧٢٨هـ.

٢ ـ عفيف الدين التلمساني[2]:

هو سليمان بن علي بن عبد الله بن علي التلمساني، الملقب بعفيف الدين.

شاعر، وأديب، وعَلَم من أعلام الصوفية.

وُلد سنة ٦١٣هـ في تلمسان، وتلقَّى بها دراساته الأولى، ثم رحل بعد أن اعتنق التصوف إلى مصر، ثم إلى آسيا الصغرى حيث لقي شيخه صدر الدين القونوي.

---

(١) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٣٧ بتصرف، حوادث سنة ٧٠٥هـ.

(٢) راجع ترجمته في المصادر الآتية: «الوافي بالوفيات» للصَّفَدي ٣/ ١٢٩، «فوات الوفيات» لابن شاكر الكتبي ١/ ٣٦٣، «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٣٢٦، «مرآة الجنان» لليافعي ٤/ ٢١٦ ـ ٢١٨، «النجوم الزاهرة» لابن تغري بردي ٨/ ٢٩، «شذرات الذهب» ٥/ ٤١٢، حوادث سنة ٦٩٠هـ، «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ٥/ ٥٥ ـ ٥٦ ترجمة د. رمضان عبد التواب، ط دار المعارف بمصر.

وأخيرًا انتقل إلى دمشق، وعمل بها في إدارة بيت المال، وفي غضون هذه الفترة نادى بوحدة الوجود والاتحاد والحلول، الأمر الذي أدى إلى حطِّ العلماء عليه من كلِّ ناحية، حتى قال عنه ابن كثير مع أنه معروفٌ بعفة لسانه: وقد نُسب هذا الرجل إلى عظائمَ في الأقوال والاعتقاد في الحلول والاتحاد والزندقة والكفر المحض.

وقد صحبه أبو الحَجَّاج في بداية حياته ظنًّا منه أنه معتدلٌ وسائر على الجادَّة، لكن سرعان ما تبيَّن له ضلاله وانحلاله وزندقته، فاضطُرَّ إلى الهجرة والتبرؤ منه، وأعلن ذلك على الناس[(١)].

وكان هذا الموقف من أبي الحَجَّاج دلالة صادقة على سلامة عقيدته، وكان كذلك دليلًا على رأيه في التصوف الزائف.

صنَّف عفيف الدين هذا عدة تصانيف، منها: «شرح أسماء الله الحسنى»، «شرح موقف النفري»، «شرح الفصوص لابن عربي»، «ديوان شعر». وشعره كما قال الذهبي في الذروة العليا من حيث البلاغة، لا من حيث الاتحاد والحلول.

توفي الرجل في الخامس من رجب سنة ٦٩٠هـ، عن ثمانين سنة، ودُفن بمقابر الصوفية.

---

(١) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٩٩ بتصرف.

ثالثًا: تلاميذه[1]

حين ترامت شهرة المِزِّي إلى الآفاق، وشهد له أهل الشأن بالنبوغ والتقدم، قَصَده الناس من كلِّ صوب وحدب ليتتلمذوا على يديه، ويحظوا بشرف السماع منه.

وقد تخرَّج به عددٌ كبير من العلماء، ونخبة طيبة من الأفاضل، دوَّى ذِكْرهم في سمع الزمان، وانحنى لهم الجميع إكبارًا وإجلالًا؛ لذلك يقول الحافظ الذهبي: «... وغالب المُحدِّثين من دمشق وغيرها قد تتلمذوا له واستفادوا منه، وسألوه عن المعضلات، فاعترفوا بفضيلته، وعلوِّ ذكره...»[2].

وقد استطعت بعد بحث وتنقيب أن أجمع من هؤلاء التلاميذ نيِّفًا وعشرين تلميذًا، سأذكر نُبذة عن خمسةٍ منهم لهم شهرة خاصة، وصلة قوية بأبي الحَجَّاج، وسأسلك في ذلك سبيل الإيجاز ما أمكن، ثم أسوق الباقين مرتبين على ترتيب حروف المعجم. ذاكرًا سنة الوفاة لكلٍّ منهم، وسنة الولادة إن أمكن الوقوف عليها، ورأيه في بعضهم، والمصدر الذي استقيت منه، **وهاك بيان ذلك:**

---

(١) ربما يرى البعض أن مجال الحديث عن «تلاميذ الرجل» إنما يكون في الفصل الخاص بآثاره، باعتبار أن التلميذ امتداد لأستاذه، وأثر من آثاره الباقية، وهذا حق، ولكنا أحببنا أن تكون كل التراجم: من شيوخ، وأقران وتلاميذ في فصل واحد، حتى تسهل المراجعة على من يريد. والله الموفق.

(٢) راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر نقلًا عن الذهبي ٤/ ٤٥٩.

أ ـ الخمسة الذين لهم شهرة خاصة وصلة قوية بأبي الحَجَّاج:

١ ـ الحافظ الذهبي[1]:

هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز التركماني، المعروف بالذهبي، كنيته: أبو عبد الله، ولقبه شمس الدين.

وُلد بكفر بطنا من غوطة دمشق سنة ٦٧٣هـ.

وبدأ طلبَ العلم بحفظ القرآن الكريم، وتحصيل الفقه الحنبلي، ودراسة أصول الدين.

ثم طلب الحديث، وهو في الثامنة عشرة من عمره، فسمع من عمر بن القواس، وأحمد بن هبة الله بن عساكر، ويوسف بن أحمد القولي، والأبرقوهي، وشيخ الإسلام ابن دقيق العيد، والحافظ أبي محمد الدمياطي، والحافظ أبي الحَجَّاج المزي.

وكان أول لقائه به عام ٦٩٤هـ، وعنده حطَّ رحاله، فلزمه وأكثر منه، وأفاد من معرفته بالرجال، مما جعله لهجًا بمدحه والثناء عليه في أكثر كتبه. وقد قدَّمنا طرفًا من ذلك أثناء الكلام عن «ثناء تلاميذه عليه»؛ فليراجعها من شاء.

وسمع من كثيرين غير أبي الحَجَّاج، ذكرهم في معجمه المختص بالمُحدِّثين.

---

(١) راجع ترجمته في المصادر الآتية: «تاريخ ابن الوردي» ٢/ ٣٤٩، «البداية والنهاية» لابن كثير ١٤/ ٢٢٥، «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ٥٧ ـ ٥٩، «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥١٧ ـ ٥١٩ ترجمة رقم (١١٤٦)، «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/ ١٥٣.

ورحل إلى بلاد كثيرة طلبًا للعلم، ثم تفرَّغ للإفادة، والتدريس، والتصنيف، فصنف «تاريخ الإسلام»، «وتذهيب تهذيب الكمال» اختصر فيه كتاب شيخه أبي الحَجَّاج، سنُعرِّف به بعد قليل، و«الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» اختصر فيه التهذيب أيضًا لكنه قصره على من له رواية في الكتب الستة فقط، و«مختصر أطراف شيخه أبي الحَجَّاج» وغيرها كثير.

درس بعدة مدارس، وكان على عقيدة الحنابلة شديد الحب للشيخ ابن تيمية، كثير الحط في الصوفية. تُوُفِّي ليلة الاثنين الثالث من ذي القعدة سنة ٧٤٨هـ، ودُفن بباب المغير بدمشق.

٢ ـ الحافظ ابن كثير[١]:

هو إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير بن زرع القرشي، الدمشقي.

كُنْيته أبو الفداء، ولقبه عماد الدين.

وُلد بمجيدل القرية من أعمال بصرى شرقي دمشق سنة ٧٠٠هـ، وكانت أمه في هذه القرية، وكان أبوه خطيبًا بها آنذاك، ثم قدم مع أسرته بصحبة أخيه عبد الوهاب إلى دمشق سنة ٧٠٧هـ، وكانت تلك المدينة يومها تزخر بالمدارس والعلماء الأعلام المقيمين بها، والوافدين إليها من سائر أقطار الأرض. فحاول أن ينال حظَّه

---

(١) راجع ترجمته في: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ٥٧ ـ ٥٩، «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥٢٩ ـ ٥٣٠ ترجمة رقم (١١٦٣)، «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

من هذه النهضة العلمية، فحفظ القرآن الكريم، وقرأ الفقه والأصول حتى برِع فيهما، كما قرأ العربية، وشارك في نظم الشعر.

وانصرف بعد ذلك إلى الحديث فجلس إلى أساطينه يسمع منهم وينتفع بآرائهم، من أمثال: الحجار، وابن تيمية، وأبي الحَجَّاج المِــزِّي، وأُعجب بشيخه أبي الحَجَّاج هذا، وبهره نبوغه وتقدُّمه فلازمه حتى تخرُّجه، ولما رأى شيخه أبو الحَجَّاج كوامن مواهبه وحسن أخلاقه زوَّجه من ابنته «زينب» لتقوى صلته به.

ثم جلس ابن كثير للتصنيف والإفادة، فصنف مصنفات عديدة في فنون مختلفة، منها: «البداية والنهاية»، و«التكميل في معرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل»، وقد جمع فيه بين كتاب «تهذيب الكمال» لشيخه المزي وبين كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لشيخه أبي عبد الله الذهبي، ومنها التفسير، و«جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن»، وغيرها من المصنفات النافعة المفيدة.

تولى رئاسة كثيرٍ من المدارس، وسمع منه كثيرون، من أمثال شهاب الدين ابن حجي، والحافظ زين الدين العراقي، وولده أبي زرعة.

وقد كان شديد التأثُّر بشيخه أبي الحَجَّاج المزي، ويُمكن أن يلمس القارئ ذلك بمطالعة أي كتاب له؛ إذ هو لحبه له وتقديره لعلمه قد ملأ كتبه بآرائه وأثنى عليه، واعترف له بالفضل.

تُوُفِّي ابن كثير يوم الخميس الخامس عشر من شعبان سنة ٧٧٤هـ، ودُفن بمقبرة الصوفية بدمشق.

٣ ـ الحافظ العلائي[1]:

هو خليل بن كيكلدي بن عبد الله المعروف بالعلائي.

كنيته أبو عبد الله، ولقبه صلاح الدين.

وُلد بدمشق في ربيع الآخر سنة ٦٩٤هـ، واشتغل بطلب العلم فحفظ القرآن الكريم، ودرس الفقه على مذهب الإمام الشافعي، والأصول والنحو، ونبغ فيها كلها.

ثم أقبل على الحديث وعلومه، والتأمُّل في أحوال الرجال، والعلل، فسمع من البرهان الفزاري، وكمال الدين ابن الزملكاني، وأبي الحَجَّاج المزي، وغيرهم.

وقد بلغ شيوخه بالسماع سبعمائة، وقام برحلات كثيرة، وظلَّ يجتهد ويثابر حتى برَّ أقرانه، وفاق أهل عصره في الحفظ والإتقان.

ثم جلس يدرس ويصنف ويفيد، فدرَّس بالمدرسة الأسدية بدمشق، ثم انتقل إلى القدس فدرس بالمدرسة الصالحية، ورأس دارَ الحديث السكرية نحو ثلاثين سنة، وصنَّف في الحديث وفي غيره مصنفات عديدة، منها: «الوشي المعلم فيما روى عن أبيه عن جدِّه، عن النبي ﷺ»، ومنها: «الأربعين في أعمال المتقين»، ومنها «القواعد المشهورة»، ومنها «علوم آيات الفرائض»، ومنها «جامع التحصيل في معرفة أحكام المراسيل».

---

(١) راجع ترجمته في المصادر الآتية: «البداية والنهاية» ١٤/ ٢٦٧، «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦ ط ١٠٤ ـ ١٠٥، «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ٤٣ ـ ٤٧، «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥٣٨ ـ ٥٢٩ ترجمة رقم (١١٦٢)، «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/ ١٩٠ ـ ١٩١.

ولشدة إعجابه وتأثُّره بشيخه أبي الحَجَّاج المِزِّي ألَّف في سيرته وحياته كتابًا أسماه: «سلوان التعزي عن الحافظ المزي». ولست أدري أين يوجد هذا الكتاب الآن؛ إذ لو وجد لكان خير عون لنا في الوقوف على دقائق حياة الرجل، فإنه رؤية عيان قريبة.

وله غير ذلك مصنفات متقنة محررة ليس هذا مكان استيعابها.

ولما تطايرت شهرته وعرف الناس نبوغه وفضله قصدوه ورحلوا إليه، فأسمع وأفاد الكثير، وظفر بحسن تقدير الحُفَّاظ الكبار، قيل لتقي الدين السبكي: من تخلف بعدك؟ فقال: العلائي.

تُوُفِّي الرجل بالقدس الشريف في المحرم سنة ٧٦١هـ، ودُفن بباب الرحمة إلى جانب سور المسجد رضي الله عنه وأرضاه.

٤ ـ الحسيني(١):

هو محمد بن علي بن الحسن بن حمزة بن محمد بن عبد الله، المعروف بالحسيني.

كنيته أبو المحاسن، ولقبه شمس الدين.

وُلد سنة ٧١٥هـ بمدينة دمشق، وسمع من جماعة من فحول المحدِّثين في عصره، منهم: ابن عبد الدايم، وأبو الحَجَّاج المزي.

وقام برحلات كثيرة، وظلَّ ملازمًا للقراءة والتحصيل حتى صار

---

(١) راجع ترجمته في المصادر الآتية: «البداية والنهاية» لابن كثير ٤/٣٠٧ ـ ٣٠٨، «لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ» ١٥٠ ـ ١٥١، «ذيل تذكرة الحفاظ» للسيوطي ٣٦٥، «طبقات الحفاظ» له أيضًا ٥٣٣ ترجمة رقم (١١٦٨)، «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/٢٠٥ ـ ٢٠٦.

كما يقول الحافظ زين الدين العراقي من أعرف الناس بالشيوخ المعاصرين وبالتخريج.

واشتغل بالتدريس والتصنيف، فدرس بالصارمية، وكذلك بالشامية المرانية، وصنَّف تصانيف نافعة ومفيدة، كـ«التذكرة في رجال العشرة» وهي الكتب الستة، و«موطأ» مالك، و«مسند» أحمد، و«مسند» الشافعي، و«مسند» أبي حنيفة.

ومن تصانيفه أيضًا: «ذيل العبر» و«ذيل طبقات الحفاظ» للذهبي، وترتيب أطراف شيخه أبي الحَجَّاج المِزِّي على الألفاظ، ونحوها.

وقد كان الرجل شديد التأثُّر بشيخه أبي الحَجَّاج هذا، بدليل عكوفه على مُصنَّفاته، ومحاولة تنقيحها وتهذيبها والإفادة منها.

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ربيع الأول، أو في مستهل رمضان سنة ٧٦٥هـ، ودفن عند مسجد القدم، بسفح قاسيون، بصالحية دمشق.

٥ ـ ابن السبكي[١]:

هو عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام ابن يوسف بن تمام، المعروف بابن السبكي.

كنيته أبو نصر، ولقبه تاج الدين.

وُلد بالقاهرة سنة ٧٢٧هـ، وفيها تلقَّى دراساته الأولى، فحفظ

---

(١) راجع ترجمته في المصادر الآتية: «الدرر الكامنة» لابن حجر العسقلاني ٣/ ٣٩ ـ ٤١ ط، دار الكتب الحديثة، «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/ ٢١١ ـ ٢٢٢.

القرآن الكريم، ثم قدم دمشق مع والده سنة ٧٣٩هـ، فسمع بها من جماعة من العلماء، وفي مقدمتهم الحافظان أبو الحَجَّاج المزي، وأبو عبد الله الذهبي، ولزم هذا الأخير حتى تخرَّج به.

وأفاد من علم أبيه الشيءَ الكثير، ودأب على الطلب والتحصيل حتى مهر في الفقه والأصول، والحديث، والأدب، وبرع في العربية، وشارك في النظم، وفنون أخرى.

ثم أذن له شيخه شمس الدين ابن النقيب في الإفتاء والتدريس، فدرَّس بمصر والشام في عدة مدارس، منها: العزيزية، والعادلية الكبرى، والغزالية، والعذراوية، والشاميتين، والناصرية، والأمينية، ودار الحديث الأشرفية، والشيخونية.

وتولى القضاء سنة ٧٥٦هـ، ثم عُزل، وأُعيد أكثر من مرة بعد فتنة شديدة، وسُجن بالقلعة نحو ثمانين يومًا.

وصنَّف الرجل على صِغَر سنِّه تصانيف كثيرة في فنون مختلفة، مثل: «رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب»، «شرح منهاج البيضاوي»، «القواعد المشتملة على الأشباه والنظائر»، «طبقات الفقهاء الشافعية الكبرى»، و«الوسطى»، و«الصغرى»، «جمع الجوامع في أصول الفقه». وغيرها من المصنفات.

وقد كان ابن السبكي من المُقدِّرين لأبي الحَجَّاج المزي، المتأثرين به، ويكفي أنه أفرده في «طبقاته الكبرى» بترجمة حافلة تزيد على خمس عشرة صحيفة من المطبوع، وهي أوسع ترجمة وقفت عليها للمزي.

تُوفِّي الرجل شهيدًا بالطاعون في ذي الحجة سنة ٧٧١هـ عن

أربع وأربعين سنة، ودفن بقريته بسفح قاسيون بدمشق، رضي الله عنه وأرضاه.

ب ـ بقية من وقفتُ عليه من تلاميذه على ترتيب حروف المعجم:

١ ـ جمال الدين: إبراهيم بن محمد بن عبد الرحيم بن إبراهيم بن يحيى بن أبي المجد أحمد، المعروف بالأميوطي. وُلد سنة ٧١٥هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٩٠هـ، وقرأ على أبي الحَجَّاج المِزِّي سنة ٧٤٠هـ الجزء الثاني من كتاب «الصيام» للحسين بن الحسن المروزي[(١)].

٢ ـ شهاب الدين أبو الحسن: أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسامي، المعروف بالدمياطي. وُلد بمصر سنة ٧٠٠هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٤٩هـ[(٢)].

٣ ـ شهاب الدين أبو العباس: أحمد بن حمدان بن أحمد بن عبد الواحد بن عبد الغني، المعروف بالأذرعي. وُلد سنة ٧٠٩هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٨٣هـ، قرأ بنفسه على أبي الحَجَّاج المزي، وأبي عبد الله الذهبي، وكانا يُعجَبان بقراءته[(٣)].

٤ ـ بهاء الدين أبو حامد: أحمد بن علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام، المعروف بالسبكي. وُلد بالقاهرة سنة ٧١٩هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٧٣هـ[(٤)].

---

(١) راجع: «المنهل الصافي» لابن تغري بردي ١/ ١٤٤ ـ ١٤٩.

(٢) راجع: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ٥٤ ـ ٥٥.

(٣) راجع: «المنهل الصافي» ١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٧.

(٤) راجع: «المنهل الصافي» ١/ ٣٨٥ ـ ٣٩٢.

٥ ـ تقي الدين: أبو بكر بن محمد بن الزكي عبد الرحمٰن المِزِّي ابن أخي الحافظ أبي الحَجَّاج المزي. تُوُفِّي في المحرم سنة ٧٩٦هـ، عن خمس وتسعين سنة[(١)].

٦ ـ صلاح الدين: خليل بن أيبك الصَّفَدي. وُلد سنة ٦٩٦هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٦٤هـ[(٢)]. سمع كثيرًا من أبي الحَجَّاج المزي، وانتفع بعلمه، وأُعجِب به إلى حدٍّ كبير، وقد أشرنا إلى ذلك آنفًا عند ثناء العلماء عليه.

٧ ـ نجم الدين أبو الربيع: سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي الصرصري ثم البغدادي، رحل إلى دمشق سنة ٧٠٤هـ، فسمع من أبي الحَجَّاج وآخرين. تُوُفِّي سنة ٧١٦هـ[(٣)].

٨ ـ نجم الدين أبو الخير: سعيد بن عبد الله الهندي الجلالي، مولاهم البغدادي ثم الدمشقي. تُوُفِّي سنة ٧٤٩هـ، وتتلمذ على يدي المزي، وقد تنازل المِزِّي إلى طبقته فسمع منه[(٤)].

٩ ـ أبو محمد: عبد الرحمٰن بن عبد الله الحيري، المقرئ، المؤدب، نزيل مكة. سمع بدمشق من أبي الحَجَّاج المِزِّي. تُوُفِّي سنة ٧٧٣هـ[(٥)].

---

(١) راجع: «شذرات الذهب» ٦/ ٣٤٦.

(٢) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٩٤ ـ ١٠٣.

(٣) راجع: «شذرات الذهب» ٦/ ٣٩ ـ ٤٠.

(٤) راجع: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ص٦٥.

(٥) راجع: «شذرات الذهب» ٦/ ٢٢٨.

١٠ ـ عبد الرحمٰن بن يوسف بن عبد الرحمٰن بن يوسف المزي. وَلَدُ صاحبنا أبي الحَجَّاج، سمع منه، وتتلمذ على يديه. وُلد يوم عيد الفطر سنة ٦٨٧هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٤٩هـ[1].

١١ ـ علم الدين أبو محمد: القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي، هذا كاتبه وقارئه بدار الحديث الأشرفية[2].

١٢ ـ تاج الدين: محمد بن إبراهيم بن يوسف بن حامد، المعروف بالمراكشي. وُلد بعد السبعمائة، ونشأ بالقاهرة، ثم دخل دمشق، فسمع بها من أبي الحَجَّاج المزي، وجماعة آخرين. تُوُفِّي سنة ٧٥٢هـ[3].

١٣ ـ شمس الدين أبو عبد الله: محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن عبد الحميد بن عبد الهادي بن محمد بن يوسف بن قدامة المقدسي، الجماعيلي الأصل، الدمشقي الصالحي. أكثر عن أبي الحَجَّاج المزي، ولازمه نحو عشر سنين. تُوُفِّي سنة ٧٤٤هـ[4].

١٤ ـ تقي الدين أبو المعالي: محمد بن رافع بن هجرس، بن محمد بن شافع المصري، ثم الدمشقي. وُلد سنة ٧٠٤هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٧٤هـ[5].

١٥ ـ محمد بن الزكي عبد الرحمٰن بن يوسف، أخو الحافظ

---

(١) راجع: «لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ» لتقي الدين ابن فهد ص١١٩.
(٢) راجع: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ص١٨ ـ ٢٠.
(٣) راجع: «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٥/ ٢٣٣.
(٤) راجع: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ٤٩ ـ ٥٠.
(٥) راجع: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ٥٢ ـ ٥٤.

أبي الحَجَّاج المزي، سمع منه، وتتلمذ على يديه. تُوُفِّي سنة ٧٤١هـ، عن بعض وسبعين سنة[(١)].

١٦ ـ أبو بكر: محمد بن محب الدين أبي محمد عبد الله بن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محب الدين عبد الله بن أحمد المقدسي، الصالحي. وُلد سنة ٧١٢هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٨٩هـ[(٢)].

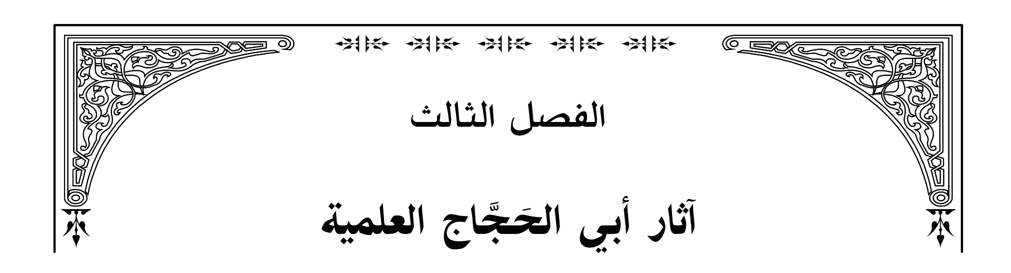
١٧ ـ شمس الدين أبو عبد الله: محمد بن علي بن أيبك بن عبد الله، المعروف بالسروجي المصري. سمع من أبي الحَجَّاج كثيرًا، وتنازل المِزِّي إلى طبقته فسمع منه. وُلد سنة ٧١٤هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٤٤هـ[(٣)].

١٨ ـ محمد بن محمد بن عبد الرحيم بن عبد الوهاب بن علي بن أحمد بن عقيل السلمي البعلبكي، المعروف بابن الخطيب. وُلد سنة ٧٠٩هـ، وتُوُفِّيَ سنة ٧٧٢هـ[(٤)].

١٩ ـ بدر الدين: محمد بن محمد بن عيسى، الأقصرائي، الحنفي. قدم دمشق وسمع من أبي الحَجَّاج وغيره. وتُوُفِّيَ سنة ٧٧٣هـ[(٥)].

---

(١) راجع: «لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ» لتقي الدين ابن فهد ص١١١.
(٢) راجع: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ٦١ ـ ٦٢.
(٣) راجع: «ذيل تذكرة الحفاظ» للحسيني ٦٣.
(٤) راجع: «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/ ٢٢٥.
(٥) راجع: «شذرات الذهب» لابن العماد ٦/ ٢٢٩.



الفصل الثالث

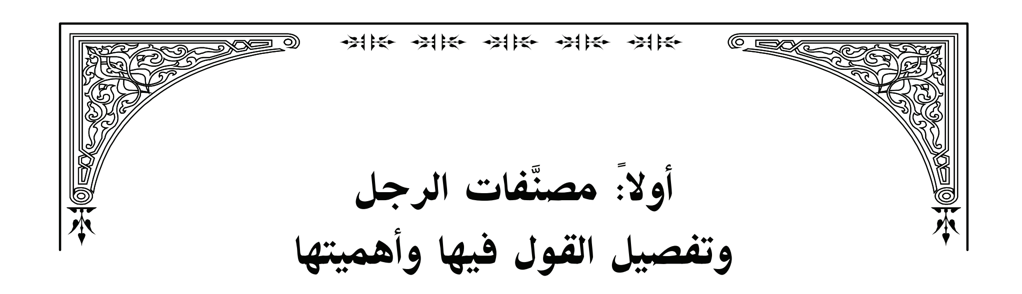
آثار أبي الحَجَّاج العلمية

يتضمن هذا الفصل الحديث عن:

أ ـ مؤلفات الرجل وتفصيل القول فيها، وبيان أهميتها.

ب ـ فتاواه وآرائه الحديثية.

وإليك بيان ذلك:



أولاً: مصنَّفات الرجل وتفصيل القول فيها وأهميتها

جاء أبو الحَجَّاج المِزِّي في النصف الثاني من القرن السابع الهجري؛ أي: بعدما فرغ المُحدِّثون من جمع السنن وتدوينها، ووَضْع القواعد أو الأصول التي يُعرَف بها صحيحُ الخبر من ضعيفه، ومقبولُه من مردوده، وما يُعتبر به مما لا يعتبر به، وبعدما فرغوا من كشف زيف الكذابين، ووَضْع الدجَّالين، والكلام في شأن الرواة جرحًا وتعديلًا، قدحًا ومدحًا، وانحصر دور المتأخرين في العكوف على هذا التراث الذي خلَّفه السابقون يتأمَّلونه، ثم يستوعبونه، ثم يتناولونه بالشرح والتحليل، أو بالاختصار والتلخيص، أو بالإكمال والإتمام، أو بجمع ما تفرَّق منه في عدة كتب وجعله في كتاب واحد، أو بالتعقيب والاستدراك، ونحو ذلك.

فما كان من أبي الحَجَّاج إلا أن حذا حَذْو أهل عصره في ذلك، جدَّ واجتهد، وأجهد نفسه في تحصيل المعارف المتصلة بالحديث وعلومه ورجاله، مما أُثِر عن السلف، حتى صار نابغةَ عصره، وأشير إليه بالبنان على النحو الذي أسلفنا.

ثم أراد أن يُخرج للناس خلاصة ما ارتشفه من رحيق هذه الأزهار، فاتجه نحو التصنيف والإفادة، فخلَّف لنا مصنفات هي في

الحقيقة ليست كثيرةً من حيث العدد، فمجموعها لا يتجاوز ثنتين إذا استثنينا تلك الأجزاء التي انتقاها أو أملاها وخرَّجها، إلا أنها فخر المكتبة الإسلامية من حيث الكيف، بل من حيث الحجم. وحسبها كما قلنا في المقدمة أنها مصدرٌ لكلِّ ما كُتب في الرجال، والتخريج، منذ صنَّفها صاحبها حتى يومنا هذا.

وقد دارت هذه المصنفات حول الكتب الستة الأصول ولواحقها، ويرجع السبب في اهتمام أبي الحَجَّاج بهذه الأصول الستة دون ما عداها إلى ما حكاه في مقدمة كتابه «تهذيب الكمال» من قوله: «. . . فكان من أحسنها تصنيفًا، وأجودها تأليفًا وأكثرها صوابًا وأقلها خطأً، وأعمِّها نفعًا، وأعودها فائدة، وأعظمها بركة، وأيسرها مئونة، وأحسنها قَبولًا عند الموافق والمخالف، وأجلِّها موقعًا عند الخاصة والعامة، «صحيح» أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، ثم «صحيح» أبي الحسين مسلم بن الحَجَّاج النيسابوري، ثم بعدهما كتاب «السنن» لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، ثم كتاب «الجامع» لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، ثم كتاب «السنن» لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب النَّسائي، ثم كتاب «السنن» لأبي عبد الله محمد بن زيد المعروف بابن ماجه القزويني.

وإن لم يبلغ درجتهم، ولكلِّ واحدٍ من هذه الكتب مزيَّته بين الأنام، وقد انتشرت في بلاد الإسلام وعظم الانتفاع بها، وحرص طلاب العلم على تحصيلها، وصنِّفت فيها تصانيف، وعُلِّقت فيها تعاليق، بعضها في معرفة ما اشتملت عليه من المتون،

وبعضها في معرفة ما احتوت عليه من الأسانيد، وبعضها في مجموع ذلك. . . إلخ»، اهـ[1].

وسنحاول الآن إلقاءَ الضوء على هذه المصنَّفات لنعرف أيَّ رجل كان أبو الحَجَّاج المزي؟ وأي علم نبغ فيه؟

ويمكن أن نُقسمها باعتبار موضوعها إلى:

١ ـ مصنفات في علم الرجال.

٢ ـ مصنفات في التخريج، ومعرفة طرق الأحاديث.

أولًا: مُصنَّفاته في علم الرجال

وتتمثل في كتابه الأوحد المسمَّى: «**تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**».

والكتاب من الضخامة والأهمية بحيث لا تكفي هذه العُجالة للتعريف به، والكشف عن أسراره وفوائده، ودوره في المكتبة الخاصة بالرجال؛ لذلك رأينا أن نُفرِده وحده بباب ذي فصول عديدة نتحدَّث فيها عن سبب تصنيفه، وموضوعه، وأوصافه، ومنهج صاحبه فيه، والمآخذ الواردة عليه بالموازنة بينه وبين أصله الذي بُني عليه، ودوره في خدمة علم الرجال. ونحو ذلك من المباحث، فإلى لقاء معه في الباب الثاني إن شاء الله تعالى.

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي، ف أ ب خ بدار الكتب المصرية ٢٢٧ مصطلح حديث.

ثانيًا: مُصنَّفاته في فنِّ التخريج، ومعرفة طرق الحديث

وتتضمن كتابه «**تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**».

ويَحسُن ـ قبل أن نُعرِّف به ـ أن نُلقي نظرة سريعة على فن التخريج نتناول فيها: تعريفه، أهميته، فوائده. وأخرى على كتب الأطراف نتناول فيها: ماهيَّتها، منهج التصنيف فيها، فوائدها، صلتها بفن التخريج، نشأتها، أشهر المصنفات فيها إلى عصر أبي الحَجَّاج. **وهاك بيان ذلك**:

تمهيد في فن التخريج وأهميته

١ ـ تعريف التخريج:

لغة:

التخريج أو الإخراج في اللغة، مصدر يُناقض الإدخال، ومعناه إظهار أو إبراز ما كان خافيًا أو مستترًا، تقول: خرَّجت أو أخرجت الكتاب من القِمَطْر: بمعنى أظهرته أو أبرزته بعد أن كان مستورًا، وخرَّجت المسألة: بمعنى أبرزت أو كشفت عن وجه الحق فيها بعد أن كان خافيًا أو غامضًا.

قال الراغب في «المفردات»: «... خرج خروجًا: برز من مقرِّه دارًا أو بلدًا أو ثوبًا، وسواء كان حاله حالة في نفسه، أو في أسبابه الخارجة، قال تعالى: ﴿فَخَرَجَ مِنۡهَا خَآئِفٗا يَتَرَقَّبُۖ...﴾، ثم قال: والإخراج أكثر ما يُقال في الأعيان، نحو: ﴿أَنَّكُم مُّخۡرَجُونَ﴾، ويقال في التكوين الذي هو من فعل الله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخۡرَجَكُم مِّنۢ

﴿بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ...﴾. والتخريج أكثر ما يقال في العلوم والصناعات»، اهـ[1].

اصطلاحًا:

أما في الاصطلاح، فله إطلاقان:

أ ـ **إطلاق عند المتقدمين** من أهل القرون الثلاثة الأولى؛ أي: إلى انقضاء عصر الرواية، وهو يعني إيراد الحديث مسندًا إلى النبي ﷺ، أو إلى الصحابي فمن دونه، فتراهم يقولون: خرَّجه البخاري أو أخرجه: بمعنى رواه مُسنَدًا إلى قائله، وخرَّجه الشيخان أو أخرجاه بمعنى روياه مُسنَدًا، وهكذا. ويُعرف هذا المعنى في اصطلاح المُحدِّثين بـ«الحديث المسند».

ب ـ **إطلاق عند المتأخرين**؛ أي: بعد انقضاء عصر الرواية، وهو يعني عزو الحديث إلى من خرَّجه من الأئمة المشهورين أصحاب الجوامع والمسانيد والمستدركات والمعاجم والمشيخات والأجزاء ونحوها، مع جمع طرقه والحكم عليه بأنه صحيح أو حسن أو ضعيف.

فتراهم يقولون: خرَّج فلان كتاب كذا؛ أي: عزا أحاديثه إلى مَن خرَّجها من الأئمة المتقدمين وبيَّن طرقها ودرجتها من صحة أو حسن أو ضعف، ويعرف هذا المعنى في اصطلاح المحدثين بالاعتبار، وهو تتبُّع الحديث؛ أي: البحث عنه في الجوامع

---

(١) راجع: «مفردات» الراغب الأصفهاني في غريب القرآن ١/٣١٧ ـ ٣١٨ بهامش «النهاية في غريب الحديث» لمجد الدين ابن الأثير ط الخيرية، سنة ١٣١٨هـ.

والمسانيد والمعاجم والمشيخات والأجزاء ونحوها لمعرفة هل هو فردٌ، أو له مُتابَع، أو له شاهد.

فإذا اقتصر المُخرِّج على عزو الحديث إلى الكتاب الأصلي الذي خرَّجه من غير أن يُبيِّن طرقه ولا أن يحكم عليه، أو عزاه إلى مصدر فرعي ـ كان ذلك تقصيرًا منه، وإن خرج به عن دائرة اللوم والمؤاخذة.

هذا، وقد نجد في كتب المحدثين قولهم: «هذا مَخْرَج الحديث ـ بفتح الميم والراء»، ويعنون به: موضع خروجه؛ أي: الرواة أنفسهم الذين روي عنهم؛ إذ المَخْرج في الأصل اسم مكان ثم استُعمل في هذا المعنى.

وجدير بالذكر أيضًا أن نُشير إلى أن هناك فرقًا بين التخريج أو الإخراج، وبين الاستخراج من حيث الاصطلاح؛ إذ التخريج أو الإخراج عبارة عن المعنى الذي ذكرناه آنفًا، أما الاستخراج فهو كما قال الحافظ زين الدين العراقي: «أن يعمد المُصنِّف إلى كتابٍ كـ«صحيح البخاري» مثلًا فيورد أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب، على أن يجتمع معه في شيخه، أو في شيخ شيخه فمَن بعده، بشرط ألا يصل إلى شيخٍ أبعد، لئلا يفقده سندًا يُوصله إلى الأقرب فمَن دونه، إلا أن يكون ذلك لفائدة من علوٍّ إسناد أو زيادة مهمة ونحوها».

فالاستخراج على هذا أخصُّ من التخريج أو الإخراج؛ إذ هو تكثير أو استنباط طرق الحديث المستخرج، ليزداد بها قوةً تجعله

راجحًا عند التعارض، فهو يُعَدُّ وسيلةً من وسائل التخريج أو الإخراج[1].

❊ العلاقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي:

قد تبيَّن لنا من تحديد المعنى اللغوي لكلمة تخريج أو إخراج أنها تعني إبراز أو إظهار ما كان مستورًا، وهذا يتناسب بوضوح مع الإطلاق الاصطلاحي الأول للكلمة؛ إذ الحديث قبل أن يُسند كان كأنه كالمستور، فلما أسنده مُخرِّجه إلى قائله كان كأنه قد أزاح الستر عنه، وأظهره أو أبرزه للناس.

كما يتناسب المعنى اللغوي أيضًا مع الإطلاق الاصطلاحي الآخر للكلمة؛ إذ الحديث قبل أن يعزوه مُخرِّجه إلى مَن خرَّجه من الأئمة المشهورين، وقبل أن يجمع طرقه ويحكم عليه، كان كأنه كالمستور، فلما عزاه إلى مصدره الأصلي الذي خرَّجه وجمع طرقه ودرس هذه الطرق، وتوصَّل بها إلى بيان درجته، كان كأنه قد كشف الستر عنه وأظهره وبيَّنه لمن يريد الاطلاع عليه.

٢ ـ فوائده:

لفن التخريج فوائد كثيرة، **نذكر منها ما يلي:**

ـ **معرفة الإسناد العالي والنازل:** بحيث إذا استويا في الرواة ضبطًا وعدالةً، وتعارضا متنًا، كان الترجيح للإسناد العالي.

---

(١) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ١/ ١١٢، «توجيه النظر إلى أصول الأثر» للشيخ طاهر الجزائري ص١٤٢، ط الخانجي الأولى، ١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م.

ـ **تقوية الحديث بكثرة طرقه**: الأمر الذي يُساعد على الترجيح عند التعارض.

ـ **الزيادة في قدر الصحيح من الحديث**: بأن نعثر عند تخريجنا لحديثٍ ما على طريق أخرى غير التي معنا، صحيحة ومقبولة، بها زيادة تُفيد حكمًا جديدًا، أو تشرح لفظةً غامضة، أو تُقيِّد وتخصِّص عامًّا، ونحو ذلك.

ـ **معرفة زمن الرواية ممن اختلط في حفظه**: هل كانت قبل الاختلاط فتُقبل، أو بعده فتُرَدُّ؟ بأن نعثر على طريقٍ أخرى صحيحة فيها التصريح بذلك، أو أن يكون فيها راوٍ قد ثبت أنه أخذ عن هذا الشيخ قبل الاختلاط، وهذا كلُّه يُعين على الترجيح عند التعارض.

ـ **رَفْع التدليس عن الحديث المُعَنْعَن**: بأن نعثر عند تخريجنا لحديثٍ معنعن يُوهم التدليس على طريقٍ أخرى صحيحة مُصرَّحٍ فيها بالسماع تُزيل هذا الوهم وترفعه.

ـ **توضيح المُبهَم من الرُّواة**: كأن يكون في إسنادٍ ما رجلٌ مبهم أو امرأة، مثل: حدَّثنا رجل، أو امرأة، أو فلان، فنعثر بالتخريج لهذا الحديث على طريق أخرى صحيحة فيها توضيح هذا المبهم وتسميته، الأمر الذي يساعد على معرفة حاله من حيث التجريح والتعديل.

ـ **تقييد المُهمَل من الرواة**: كقولهم: حدثنا حماد مثلًا من غير تعيين المراد به، فيقع في النفس التردُّدُ: هل هو حمَّاد بن زيد، أو حماد بن سلمة، أو حماد بن أسامة، فنعثر بتخريجه على طريق أخرى صحيحة فيها تقييد هذا المهمل ونسبته، فيزول عنه الإشكال ويسهل الوقوف على حاله.

ـ **وَصْل المُعلَّق** ـ وهو الحديث الذي سقط من أول إسنادِه راوٍ، سواءٌ سقط منه شيء بعد ذلك أو لا ـ **والمنقطع** ـ وهو الحديث الذي سقط من إسناده راوٍ فأكثر على التوالي ـ بأن نعثر بتخريج هذه الأحاديث على طريق أخرى صحيحة تُفيد الاتصال، فتُقبل بعد أن كانت مردودةً.

ـ **معرفة المزيد في متصل الأسانيد**: بأن يزيد راوٍ في الإسناد رجلًا لم يذكره غيرُه، فنعثر بتخريجه على طرقٍ أخرى محفوظة ليست فيها هذه الزيادة، فنقضي بردِّها في الإسناد الأول.

ـ **معرفة حكم زيادة الثقة**: هل خالف بها من هو أوثق منه فتُرد؟ أو تفرَّد بها من غير مخالفة ولا موافقة لأحد أصلًا فتُقبل، سواءٌ كانت جملةَ حديث أو لفظة حديث.

ـ **معرفة عِلَّة الحديث**: كإرسال ما ظاهِرُه الوصل، أو وَقْف ما ظاهره الرفع، أو دخول حديثٍ في حديث، ونحو ذلك، فيصير الحديث مرجوحًا لا راجحًا عند التعارض مع حديثٍ آخر سالمٍ من أيِّ علة.

ـ **الوقوف على حال الراوي**: هل هو ضابط مُتقِن أو لا؟ وذلك بمقارنة روايته بروايات الثقات الضابطين، فإن وافقتها ولو من حيث المعنى أو خالفتها، ولكن كانت المخالفة يسيرةً، عرفنا أنه ضابطٌ متقن تُقبل رواياته ويُحتَجُّ بها، وإن خالفتها مخالفةً مُجاوِزَةً للحدِّ عرفنا أنه سيئ الحفظ ليس بضابط ولا متقن، تُرَدُّ رواياته ولا يُحتَجُّ بها.

ـ **الوقوف على التصحيفات والتحريفات التي تقع من بعض**

الرواة: بأن نعثر عن طريق التخريج على طريق صحيحة مقبولة فيها التصريح بصواب هذه التصحيفات أو تلك التحريفات. إلى ذلك من فوائد التخريج[1].

٣ ـ أهميته:

يتبيَّن مما قدَّمناه من فوائد التخريج أن هذا الفنَّ من الأهمية بمكان؛ إذ هو التطبيق العملي لعلم مصطلح الحديث، بل لسائر أنواع علوم الحديث، كما أنه المنهج الصحيح لتقويم المصنفات ووضعها في مكانها اللائق بها.

٤ ـ شرط المُخرِّج:

لذلك يُشترط فيمن يتولَّاه ويُنصِّب نفسه له:

أ ـ **أن يكون واسع الاطلاع** في سائر علوم الحديث، على درايةٍ واسعة بكتب السُّنَّة ومناهج مُصنِّفيها حتى يتسنَّى له الوقوف على طرق الحديث بسهولة ويسر؛ حتى يتمكَّن من دراسة هذه الطرق والحكم عليها بما تستحقه.

ب ـ **أن يكون معتدلًا في حكمه؛** أي: بعيدًا عن الهوى والتعصب، بحيث يأتي حكمه وسطًا بين التشدُّد الممقوت والتساهل المُخِل.

---

(١) ذكر السيوطي في كتابه «تدريب الراوي» بعض هذه الفوائد على أنها من فوائد الاستخراج، وتَبِعَه على ذلك الشيخ طاهر الجزائري في «توجيه النظر» مع زيادات يسيرة. وبممارسة التخريج عمليًّا تبيَّن أن هذه الفوائد التي ذكرها السيوطي هي بعينها فوائد التخريج.
راجع: «تدريب الراوي» ١/ ١١٤ ـ ١١٦، «توجيه النظر» ص١٤١ ـ ١٤٢.

جـ ـ **أن يكون ذا ذكاءٍ نادر**، وحافظة قوية وَقَّادة، تعي ما تقرأ، وتُساعد على التحليل والمقارنة والاستنباط، وهمة عالية لا تعرف الكلال أو الملل.

د ـ **أن يكون يقظًا في حكمه**، وإلا دخل عليه الوهم من حيث لا يدري.

هذه هي النظرة المتعلقة بفن التخريج. أما النظرة المتصلة بكتب الأطراف **فنلخص فيها ما يلي**:

كتب الأطراف

١ ـ تعريفها:

كتب الأطراف: هي التي تذكر طرفًا من الحديث يدلُّ على بقيته، مع جَمْع طرقه أو أسانيده في مكانٍ واحد، إما على وجه الاستيعاب، وإما بالنسبة لكتب معينة مخصوصة[1].

٢ ـ منهج التصنيف فيها:

هناك طريقتان لترتيب كتب الأطراف، هما:

أ ـ الطريقة الأولى:

وهي التي تذكر فيها متون الأحاديث المراد تخريجها حديثًا حديثًا، وتذكر بعد كلِّ حديث جميعَ طرقه وأسانيده التي رُوي بها. وهذه الطريق فيها شيء من المشقَّة والعناء:

---

(١) راجع: «نخبة الفكر» وشرحها المسمَّى «نزهة النظر» لابن حجر العسقلاني ص٩٧.

أولًا: لأن ترتيب متون الأحاديث، إما أن يكون بحسب حروف المعجم، وذلك سهل وميسور في السنن القولية، صعب ومُتعذِّر في السنن الفعلية، وإما أن يكون بحسب أبواب الفقه، وذلك يفرض على القارئ أن يفكر مليًّا في موضوع الحديث المراد تخريجه قبل البحث عنه، وقد لا يهتدي لما يريد.

ثانيًا: لأن طرق الحديث قد تكون كثيرة، لا سيما إذا رُوي عن عدة أصحاب أو عدة رُواة، والنظر فيها كلها في آنٍ واحد قد يطول على القارئ وينتهي به إلى السآمة والملل، وحينئذ تقلُّ منفعة الكتاب وتتضاءل فائدته.

ب ـ الطريق الأخرى:

هي التي تُذكر فيها جميع الأسانيد المعروفة، مُرتَّبة على ترتيب حروف المعجم، وتحت كلِّ إسنادٍ تُذكر متون الأحاديث المختلفة التي رُويت بهذا الإسناد.

وهذه الطريق وإن كان فيها شيء من التكرار إلا أنها تامة الاستيعاب، سهلة المراجعة، كاملة الفائدة؛ لذا نرى عامة من ألَّفوا في الأطراف نهجوا هذه الطريق نابذين وراءهم ظهريًّا الطريق الأولى(١).

٣ ـ فوائدها:

لكتب الأطراف فوائد جمَّة، حتى قال العلماء: مُحدِّث بلا أطراف كإنسان بلا أطراف. **ومن أهمها**:

---

(١) راجع: مقدمة محقق كتاب «تحفة الأشراف» الأستاذ عبد الصمد شرف الدين ١/ ١٢ بتصرف ط ونشر الدار القيمة بومباي الهند الأولى ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

أ ـ **معرفة طرق الحديث**، وبالتالي تحديد ما إذا كان غريبًا أو عزيزًا أو مشهورًا.

ب ـ **معرفة رجال الإسناد لكلِّ حديث**، وكذلك توضيح مُبهَماته، كسفيان: هل هو الثوري مثلًا أو ابن عيينة؟ وكحماد: هل هو ابن زيد مثلًا، أو ابن سلمة، أو ابن أسامة؟ وهذا كلُّه يساعدنا في الحكم على هؤلاء الرواة قَبولًا أو ردًّا.

جـ ـ **معرفة مَن أخرج الحديث من أصحاب الكتب المشهورة**، وموضع تخرُّجه عند من أخرجه منهم.

د ـ **تصحيح ما يقع من الأغلاط** المطبعية أو القلمية في أسانيد كتب السُّنَّة، لا سيما الكتب الستة، بعد أن قام بنشر هذه الكتب مَن لا علم بها من التُّجَّار دون عناية بالتصحيح أو بالمراجعة[1].

٤ ـ صلة كتب الأطراف بفن التخريج:

يبدو واضحًا مما قدَّمناه عن التخريج وكتب الأطراف أن بينهما علاقةً قوية ووثيقة؛ إذ كتب الأطراف تعني جَمْع طرق الحديث على سبيل الاستيعاب، إما مطلقًا أو مقيدة بكتب معينة مخصوصة. وجمع الطرق هذا هو بعينه أول وأدق مرحلة في التخريج، ثم هو أهمها. فكتب الأطراف على هذا مُقدِّمة لفن التخريج، ومن هنا كانت الصلة بينهما.

---

(١) راجع: مقدمة محقق كتاب «تحفة الأشراف» الأستاذ عبد الصمد شرف الدين نقلًا عن الشيخ محمد عبد الرازق حمزة ١/٢١ بتصرف.

ولهذا أولاها المُحدِّثون قديمًا كلَّ عناية واهتمام، أما الآن فقد قلَّت العناية بها، بل لقد انعدمت، ومَرْجع ذلك فيما أعتقد إلى قصور الهمم والركون إلى الراحة والإحجام عن خدمة السُّنَّة بحجة وقوع الوضع والتحريف فيها، الأمر الذي أدَّى إلى تطاول المارقين على السُّنَّة النبوية ومحاولة هَدْم صَرْحها أو تقويضه، فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

٥ ـ نشأتها:

نشأت كتابة أطراف الأحاديث مع جَمْع طرقها منذ أن كثر الكلام في شأن الرواة جرحًا وتعديلًا؛ فقد كان الواحد من المتقدمين إذا أراد تخريج ما عنده من أحاديث لمعرفة حال رواتها قَبولًا أو ردًّا كَتَب طَرَف كلِّ حديث منها في بطاقةٍ أو نحوها مراعاةً للاختصار ثم ينطلق يبحث عن الطرق والأسانيد التي رُوي بها هذا الحديث.

قال سفيان بن عيينة: «... كنت ألزم أيوب ـ أي: ابن موسى ـ بالليل عند عمرو بن دينار، وكنت أُفيده عن عمرو بن دينار رؤوسَ الأحاديث، وأذهب معه فأسأله عن تلك الأطراف، وكان يسألني: كم روى عمرٌو عن فلان؟ ولم روى عن فلان؟ فأقصُّها عليه ثم أكتب له من كلِّ شيخ شيئًا، وأسأل له عَمْرًا عنها، وكتبتُ له أطرافًا عن يحيى بن سعيد الأنصاري»[(١)].

فنظام الأطراف على هذا قديمٌ استخدمه المُحدِّثون الأوائل في

(١) راجع: تقدمة «المعرفة إلى كتاب الجرح والتعديل» لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي ١/ ٥٠ ط الهند.

عملية التخريج، كما يشير في ذلك النص المتقدم، بَيْد أنا لم نعرف تصنيفًا ظهر فيه إلا مع نهاية القرن الرابع الهجري وبداية القرن الخامس.

وقد يكون الباعث على ذلك هو اهتمام المُحدِّثين في بداية الأمر بجَمْع السنن ولمِّ شَعْثها، ثم تصنيفها على شكلِ مسانيد، أو أبواب، أو مستخرجات، أو مستدركات، أو معاجم ونحوها.

فلما تمَّ لهم ذلك بدءوا يتَّجهون بالتصنيف نحوَ شكلٍ جديد أو كيفيةٍ جديدة سُمِّيت بكتب الأطراف، وكان ذلك في التاريخ الذي أشرنا إليه آنفًا، وكانت غايتهم من وراء ذلك أن يُسهِّلوا على الراغبين طريقَ الوصول إلى طرق وأسانيد أيِّ حديث مُودَعٍ في دواوين السُّنَّة. والله أعلم.

٦ ـ أشهر المصنفات التي ظهرت فيها حتى عصر أبي الحَجَّاج:

وظهرت في كتب الأطراف تصانيفُ كثيرة، لكنها كانت متنوعة:

فمنها ما اشتمل على أطراف الصحيحين البخاري ومسلم فقط، وذلك كـ«أطراف الصحيحين» للحافظ إبراهيم بن محمد بن عبيد أبي مسعود الدمشقي المتوفى ببغداد سنة ٤٠٠ أو ٤٠١هـ[١]، وكـ«أطراف الصحيحين» أيضًا لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي المتوفى سنة ٤٠١هـ[٢]، وهو كتاب جيد حافل، حتى قال الحافظ

(١) أشار إلى هذا الكتاب السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص٤١٧.

(٢) توجد من الكتاب نسخة خطية بدار الكتب المصرية وتقع في ثلاثة =

ابن عساكر في بيان قيمته بالإضافة إلى كتاب أبي مسعود المتقدم وكتاب خلف: أحسنهما ترتيبًا ورسمًا وأقلُّهما خطأً ووهمًا[1].

وكأطرافهما كذلك لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ[2].

ومنها ما اشتمل على أطراف السنن الأربعة: «سنن» أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وذلك ككتاب «الأشراف على معرفة الأطراف»[3]؛ أي: أطراف السنن الأربعة المذكورة آنفًا، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ.

ومنها ما اشتمل على أطراف الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربعة، وذلك كـ«أطراف الكتب التسعة» لمحمد بن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧هـ[4].

= مجلدات، عدد أوراقها على التوالي: ٢٠٩، ١٨٤، ١٧٣ وهي برقم (٣٢) حديث.
راجع: ١/ ٥٨ فهرست المخطوطات المصورة، وضع فؤاد سيد.

(١) راجع: «أطراف السنن الأربعة» لابن عساكر ١ ب أ ج، دار الكتب المصرية ٣٣ حديث.

(٢) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في «الحديث والمحدثون» للشيخ أبي زهو، ص٤٣٤.

(٣) توجد من الكتاب نسخة خطية بدار الكتب المصرية، وتقع في ثلاثة مجلدات، عدد أوراقها على التوالي: ٣٣٩، ٣٣٤، ١٧١، وهي برقم (٣٣) حديث. راجع: فهرست المخطوطات المصورة (١/ ٥٨) وضع فؤاد سيد.

(٤) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٤٥٣.

ومنها ما اشتمل على أطراف الكتب الستة وما يجري مجراها من:

أ ـ مقدمة «صحيح» مسلم بن الحَجَّاج.

ب ـ كتاب «المراسيل» لأبي داود السجستاني.

جـ ـ كتاب «العلل» لأبي عيسى الترمذي، الموجود في آخر كتابه «الجامع».

د ـ كتاب «الشمائل» له أيضًا.

هـ ـ كتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي.

وذلك ككتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لأبي الحَجَّاج المزي، وهو الكتاب الذي نحن بصدد دراسته والتعريف به الآن.

ثم تتابع التصنيف في كتب الأطراف بعد ذلك، ونعود بعد هذا التقديم وهذه العجالة إلى مقصودنا الأصلي، وهو التعرُّف على كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، **ونتناوله في المباحث التالية:**

التعرف على كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»

١ ـ موضوعه:

أما موضوعه فهو جَمْع أطراف الكتب الستة: الصحيحين، والسنن الأربعة، وما يجري مجراها من: مقدمة «صحيح» مسلم، كتاب «المراسيل» لأبي داود، كتاب «العلل» للترمذي، كتاب «الشمائل» له أيضًا، كتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي.

يقول أبو الحَجَّاج بعد خطبة الكتاب: «... أما بعد، فإني قد

عزمت على أن أجمع في هذا الكتاب ـ إن شاء الله تعالى ـ أطرافَ الكتب الستة التي هي عمدة أهل الإسلام، وعليها مدار عامة الأحكام، **وهي**:

١ ـ صحيح محمد بن إسماعيل البخاري.

٢ ـ صحيح مسلم بن الحَجَّاج النيسابوري.

٣ ـ وسنن أبي داود السجستاني.

٤ ـ وجامع أبي عيسى الترمذي.

٥ ـ وسنن أبي عبد الرحمٰن النسائي.

٦ ـ وسنن أبي عبد الله ابن ماجه القزويني.

وما يجري مجراها من:

٧ ـ مقدمة كتاب مسلم.

٨ ـ وكتاب «المراسيل» لأبي داود.

٩ ـ وكتاب العلل للترمذي. وهو الذي في آخر كتاب «الجامع» له.

١٠ ـ وكتاب «الشمائل» له.

١١ ـ وكتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي...»[١].

٢ ـ الهدف من تصنيفه:

وأما الهدف من تصنيفه، فهو تسهيل وتيسير الطريق أمام القارئ

---

(١) راجع: مقدمة كتاب «تحفة الأشراف» لأبي الحجاج المزي، تصحيح وتعليق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين ١/٣، ٤.

لمعرفة طرق وأسانيد أي حديث مُودَع في الكتب المشار إليها آنفًا.

٣ ـ منهج أبي الحَجَّاج فيه:

نَهَج أبو الحَجَّاج المِزِّيُّ في كتابه «تحفة الأشراف» نَهْج عامة أصحاب الأطراف الذي أشرنا إليه في أثناء الحديث عن منهج التصنيف فيها، وعلى الأخص نهج سلفه الحافظ أبي القاسم ابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ في كتابه المسمى «الأشراف على معرفة الأطراف»؛ لدقته وحسن ترتيبه.

وقد تلخص هذا المنهج في النقاط التالية:

١ ـ قسَّم جميعَ أحاديث الكتب موضوع كتابه، مُسنَدها ومُرسَلِها، وعددُها (١٩,٥٩٥)، بما فيها المكررات، إلى (١٣٩٥) مُسنَدًا، منها (٩٩٥) مسندًا منسوبة إلى الصحابة، رجالًا ونساء رضوان الله عليهم أجمعين عن النبي ﷺ، والباقي من المراسيل، وعددُها (٤٠٠) مسندًا منسوبة إلى أئمة التابعين فمَن بعدهم.

٢ ـ ساق تحت كلِّ إسناد من الأسانيد المذكورة أطرافَ الأحاديث التي رُويت به.

٣ ـ ثم رتَّب هذه المسانيد على ترتيب حروف المعجم، الصحابة أولًا رجالًا ونساء، والتابعون فمَن بعدهم ثانيًا.

٤ ـ إذا كان الصحابيُّ مُكثِرًا في روايته قسَّم مَرْويَّاته على حَسَب تراجم مَن يروي عنه من التابعين وبعض الصحابة، مُرتِّبًا هذه التراجم على ترتيب حروف المعجم.

مثل: أُبَيِّ بن كعب الأنصاري، الذي يُعَدُّ من الصحابة

المكثرين كثرةً متوسطة، فقد أخرج له الأئمة الستة (٧٣) حديثًا.

حين عرض له أبو الحَجَّاج: قسم أحاديثه التي رواها عن النبي ﷺ على حَسَب أسماء الرواة عنه من التابعين وبعض الصحابة، ثم رتَّب هذه الأسماء على حسب حروف المعجم فقال:

ومن مُسنَد أُبَي بن كعب:

- أبو المنذر، ويقال: أبو الطفيل الأنصاري، سيد القراء عن النبي ﷺ.
- أنس بن مالك أبو حمزة الأنصاري، عن أُبَيٍّ... وساق أحاديثه...
- الحسن بن أبي الحسن البصري، عن أُبيٍّ ولم يسمع منه... وساق أحاديث...
- خالد بن زيد، أبو أيوب الأنصاري، عن أُبَي... وساق أحاديثه...
- رفيع أبو العالية الرياحي البصري، عن أُبيٍّ... وساق أحاديثه...
- زِرُّ بن حُبَيش أبو مريم الأسدي الكوفي، عن أُبَيٍّ... وساق أحاديثه...
- سعيد بن المُسيَّب بن حزن المخزومي، أبو محمد الفقيه، عن أُبَيِّ... وساق أحاديثه...
- سليمان بن صُرَد الخُزَاعي أبو مُطرِّف الكوفي، له صحبة، عن أُبَي... وساق أحاديثه...

واستمرَّ أبو الحَجَّاج في سَرْد أسماء الرواة عن أُبَيٍّ على ترتيب حروف المعجم، حتى انتهى من مُسنَد أُبَي، وكان يسوق تحت كلِّ اسم من هذه الأسماء طَرَف الأحاديث التي رواها صاحب هذا الاسم عن أُبَي عن النبي ﷺ مستوفيًا طُرُقَها في كلِّ كتاب أخرجها من الكتب الستة ولواحقها.

٥ ـ إذا كان التابعيُّ الذي أخذ عن الصحابي المكثر مُكثِرًا أيضًا، قسَّم أبو الحَجَّاج مَرْويَّات هذا التابعيِّ على حَسَب تراجم مَن يروي عنه من أتباع التابعين، مُرتِّبًا هذه التراجم على ترتيب حروف المعجم تحت اسم هذا التابعي المكثر.

فلو فرضنا أن اسم هذا التابعي بكرًا مثلًا، وروى عنه عشرون من أتباع التابعين، نرى أبا الحَجَّاج يُورد تراجم هؤلاء العشرين ومَرْوياتهم تحت اسم هذا التابعي المكثر، مُرتَّبةً على ترتيب حروف المعجم، كل هذا قبل أن يصل إلى التابعيِّ الذي بعده وهو بكير مثلًا.

وهاك مثالًا واقعيًّا من الكتاب يُوضِّح ذلك:

حينما عرض أبو الحَجَّاج لمُسنَد أنس بن مالك بن النَّضْر الأنصاري خادم النبي ﷺ، الذي يُعَدُّ من الصحابة المكثرين في الرواية كثرةً بالغة، فقد أخرج له أصحاب الكتب الستة (١٥٨٤)[١] حديثًا، حينما عرض لمسنده قسَّم مَرْوياته على حسب تراجم التابعين

(١) راجع: مسند أنس بن مالك من كتاب «تحفة الأشراف» لأبي الحجاج المزي من ١/ ٨٠ ـ ٤٥٠.

وبعض الصحابة الذين رَوَوْا عنه، بادئًا أَبَان بن صالح بن عمير المدني... فمَن بعده، حتى إذا وصل إلى إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أبي يحيى الأنصاري الذي يُعَدُّ من التابعين المكثرين، قسَّم مَرْوياته على حسب تراجم من يروي عنه عن أتباع التابعين، وأخذ يُورد تحت ترجمته ـ أي: إسحاق هذا ـ تراجم لكلِّ مَن روى عنه من هؤلاء ـ أي: أتباع التابعين ـ مُرتَّبةً على ترتيب حروف المعجم، بادئًا حمَّاد بن سلمة بن دينار البصري... فمن بعده، فقال:

- حمَّاد بن سلمة بن دينار البصري، عن إسحاق، عن أنس... وساق أحاديثه...
- سفيان بن عُيَيْنة الهلالي، عن إسحاق، عن أنس... وساق أحاديثه...
- عبد الرحمٰن بن عمرٍو الأوزاعي، عن إسحاق، عن أنس... وساق أحاديثه...
- عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عن إسحاق، عن أنس... وساق أحاديثه[1]... وهكذا...

حتى إذا انتهى من سَرْد تراجم كلِّ مَن يروي عن إسحاق عن أنس من أتباع التابعين، عاد إلى ذِكر التابعين الذين رَوَوْا عن أنس ومكانهم من حروف المعجم بعد «إسحاق»، فقال:

---

(١) راجع: مرويات إسحاق عن أنس بن مالك في كتاب «تحفة الأشراف» لأبي الحجاج المزي ١/ ٨١ ـ ٩٣.

ـ أسعد بن سهل بن حُنَيف أبو أُمَامة الأنصاري، عن أنس. . .

ـ إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة الأنصاري، عن أنس. . . وهكذا. . .

حتى إذا وصل إلى ثابت بن أسلم البُنَاني أبو محمد البصري[1] الذي يُعَدُّ من التابعين المُكثرين عن أنس صَنَع بمَرْويَّاته مثلما صنع بمرويات إسحاق المتقدم. وعلى هذا النمط سار في كل أجزاء الكتاب.

٦ ـ إذا كان أحدُ أتباع التابعين له عدة تلاميذ يَرْوون عنه، قسَّم أبو الحَجَّاج مروياته تقسيمًا جديدًا على حسب تراجم من يروي عنه من أتباع التابعين، مُرتِّبًا تراجمهم ـ أي: أتباع التابعين ـ على ترتيب حروف المعجم تحت اسم تابعي التابعي هذا، كل هذا قبل أن ينتقل إلى الذي يليه على نحو ما شرحناه آنفًا.

٧ ـ يبدأ المُصنِّفُ كلَّ رواية بكتب لفظ «حديث» بخطٍّ كبير واضح، ثم يكتب فوق لفظ حديث هذا رموزَ مُخرِّجي هذه الرواية من الأئمة الستة، مُراعيًا البدء بمرويات البخاري، والانتهاء بمرويات ابن ماجه، وهذه الرموز هي:

علامة ما اتَّفق عليه الجماعة (ع).

وعلامة ما أخرجه البخاري (خ)، وعلامة ما استشهد به في الصحيح تعليقًا (خت).

---

(١) راجع: مرويات ثابت عن أنس بن مالك في «كتاب الأشراف» للمزي ١/١٥٣ ـ ١٥٦.

وعلامة ما أخرجه مسلم (م).

وعلامة ما أخرجه أبو داود (د).

وعلامة ما أخرجه الترمذي في «الجامع» (ت)، وعلامة ما أخرجه في «الشمائل» (تم).

وعلامة ما أخرجه النسائي في «السنن» (س)، وعلامة ما أخرجه في «عمل اليوم والليلة» (سم).

وعلامة ما أخرجه ابن ماجه القزويني (ق)[1].

٨ ـ ينقل المصنف بعد كتب لفظ «حديث» طرفًا من أول الحديث بقدر ما يدلُّ على بقيته، من أجل هذا سُمِّي كتابه بالأطراف، والجزء المنقول إما من قوله ﷺ إن كان الحديث قوليًّا، أو من كلام الصحابي إن كان الحديث فعليًّا، أو بالإضافة، كقوله حديث العُرَنيين، ويتلوه في الغالب لفظ «. . . الحديث»؛ أي: اقرأ الحديث إلى نهايته أو إلى آخره.

٩ ـ يأخذ المصنف بعد فراغه من إيراد طرف الحديث في بيان أسانيده عن جميع من خَرَّجه من الأئمة الرواة فردًا فردًا على حسب ترتيب الرموز التي رمز بها في الابتداء.

فيبدأ بكتب أول تلك الرموز بالحُمْرة، ثم يُتبعه باسم الكتاب الذي ورد فيه هذا الحديث من أصل هذا المُخرِّج، متلُوًّا بإسناده عن فلان عن فلان، منتهيًا إلى اسم المُترجَم بقوله: «عنه به» أي: عن فلان بهذا الإسناد.

---

(١) راجع: رموز أبي الحجاج في كتاب «تحفة الأشراف» ١/٦ في مقدمة المحقق الأستاذ عبد الصمد شرف الدين ص١٤.

فإذا فرغ من أول تلك الرموز المكتوبة بالحُمْرة انتقل إلى الثاني، وهكذا حتى ينتهي من جميع رموز الحديث.

فإن تكرَّر الحديث في أكثر من كتاب من أصل المخرج، ذكر المُصنِّف جميعَ تلك الكتب مع أسانيدها، بأن يقول: «(خ) في الصلاة»؛ يعني: أخرجه البخاري في كتاب «الصلاة» عن فلان عن فلان... إلخ، وفي «الأطعمة»؛ يعني: أخرجه البخاري أيضًا في «الأطعمة» عن فلان عن فلان... إلخ.

١٠ ـ إذا تعدَّدت طرق الحديث، واجتمع بعضُ رواة الحديث على شيخ مشترك بينهم، ساق أبو الحَجَّاج الأسانيد إلى هؤلاء الرواة المشتركين فقط، ثم قال في الأخير: ثلاثتهم أو أربعتهم أو خمستهم عن فلان؛ أي: عن الشيخ المشترك. وكثيرًا ما يجمع هكذا بين الرواة المشتركين من أصولٍ شتى، ثم يختم أسانيدهم على شيخٍ مشترك بينهم مراعاةً للاختصار.

١١ ـ يُبيِّن المصنف حين ينقل طرفَ الحديث اختلافَ الروايات أحيانًا، ويسرد قِطَع الحديث المختلفة إن اجتمعت في حديثٍ واحد بقوله: «وفيه كذا»، وربما اختصر العبارة إلى الغاية أو حذف بعضَ ألفاظه، وربما ذكر الحديث بالمعنى دون اللفظ، أو بلفظ غير لفظ المتن.

١٢ ـ يُراعي المصنف في ترتيب الأحاديث تحت كلِّ ترجمة كثرة عدد المخرجين وقِلَّتهم، فيُقدم الحديث الذي كَثُر عدد مخرِّجيه على الذي قلَّ عددهم فيه، غير آبهٍ بموضوع الأحاديث أو لفظها. فالحديث الذي خرَّجه الجماعة يسبق الذي رواه الخمسة، والحديث

الذي رواه الخمسة يسبق الذي رواه الأربعة... وهكذا، حتى ينتهي إلى الحديث الذي خرَّجه واحدٌ فقط.

١٣ ـ إذا تكرَّر الحديث في أكثر من مسند نبَّه المصنف على ذلك بقوله عنه: «قد مضى»، أو «تقدم»، أو «سيأتي»، ونحو ذلك.

١٤ ـ يرمز المُصنف لما يستدركه على الحافظ أبي القاسم ابن عساكر في كتابه «الأشراف على معرفة الأطراف» بالرمز «ك»، كما يرمز لكلِّ زيادةٍ يأتي بها من عنده وليست في كتب الأطراف عمومًا بالرمز «ز»[1].

نماذج تطبيقية من الكتاب:

وهاك بعض نماذج من الكتاب كتطبيق عملي لهذا المنهج:

النموذج الأول:

قال أبو الحَجَّاج المزي: «من مسند أبيض بن حمال الحميري المأربي، عن النبي ﷺ حديث: أنه وَفَد إلى النبي ﷺ فاستقطعته الملح الذي بمأرب...» الحديث:

(د) في الخراج (٣٦) عن قُتَيبة بن سعيد ومحمد بن المتوكل العسقلاني كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس المأربي، عن أبيه، عن ثُمَامة بن شَرَاحيل، عن سُمَيِّ بن قيس، عن شمير بن عبد المدان، عن أبيض بن حمال به.

(ت) في الأحكام (٣٩) عن قُتَيبة ومحمد بن يحيى بن أبي عمر

---

(١) راجع: في معرفة منهج أبي الحجاج في كتاب «تحفة الأشراف» الكتاب نفسه، ثم محققه الأستاذ عبد الصمد شرف الدين ص١٢ ـ ١٦ بتصرف.

كلاهما عن محمد بن يحيى بن قيس بإسناده، وقال: غريب.

«س» في إحياء الموات في «الكبرى» عن إبراهيم بن هارون عن محمد بن يحيى بن قيس به، وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن عبد الله بن المبارك عن معمر عن يحيى بن قيس المأربي عن أبيض بن حمال به، وعن سعيد بن عمرو عن بقية عن سفيان عن معمر نحوه، قال سفيان: وحدثني ابن أبيض بن حمال عن أبيه عن النبي ﷺ. وعن عبد السلام بن عتيق عن محمد بن المبارك عن إسماعيل بن عياش وسفيان بن عُيَيْنة كلاهما عن عمرو بن يحيى بن قيس المأربي عن أبيه عن أبيض بن حمال نحوه (ق) في الأحكام (٧٨). عن محمد بن يحيى بن أبي عمر عن فرج عن سعيد بن علقمة بن سعيد بن أبيض بن حمال، عن عمه ثابت بن سعيد، عن أبيه سعيد، عن أبيه أبيض نحوه.

حديث «س» في رواية ابن الأحمر، ولم يذكره أبو القاسم، اهـ[١].

النموذج الثاني:

قال أبو الحَجَّاج المِزِّي في نفس مسند «أبيض بن حمال» المذكور:

حديث: أنه كلَّم رسول الله ﷺ في الصدقة فقال: «**يا أخا سبأ، لا بد من صدقة...**» الحديث:

(د) في الخراج (٢٧) عن محمد بن أحمد القرشي، وهارون بن عبد الله الحمال، كلاهما عن عبد الله بن الزبير الحميدي

---

(١) راجع: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي ١/ ٧ ـ ٨.

المكي، عن فرج بن سعيد بإسناد الحديث الذي قبله، اهـ[1].

النموذج الثالث:

قال أبو الحَجَّاج المزي: «ومن مُسنَد أُبَي بن كعب: أبو المنذر ـ ويقال: الطفيل ـ الأنصاري سيِّد القراء عن النبي ﷺ. . .» عبد الله بن العباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي أبو العباس الصحابي، عن أُبَي حديث (ح، م، ت، س):

عن سعيد بن جُبَير قال: قلت لابن عباس: إن نَوْفًا البَكَاليَّ يزعم أن موسى صاحب بني إسرائيل ليس هو موسى صاحب الخضر. . . الحديث بطوله.

وأول حديث عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن ابن عباس أنه تمارى هو والحسن بن قيس بن حِصْن الفَزَاري في صاحب موسى، فقال ابن عباس: هو الخضر. فمرَّ بهما أُبَي بن كعب. . . الحديث.

وحديث سعيد بن جُبَير أتمُّ:

(خ) في العلم (٤٤) عن عبد الله بن محمد السِّندي. وفي أحاديث الأنبياء (٢٨)، عن علي بن عبد الله. وفي التفسير (١٨ : ٥) عن قُتَيبة بن سعيد، وفيه (١٨ : ٣). وفي صفة إبليس، (بدء الخلق ١١ : ٩). وفي النذور (الأيمان ١٥ : ٩) عن الحُميد، أربعتهم عن سفيان بن عُيَيْنة عمِّ عمرو بن دينار. وفي الإجارة (٧). وفي الشروط (١٢). وفي التفسير (١٨ : ٤) عن إبراهيم بن موسى، عن هشام بن يوسف، عن ابن جُرَيج، عن يَعْلى بن مسلم

---

(١) راجع: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للمزي ١/٧ ـ ٨.

وعمرو بن دينار، كلاهما عن سعيد بن جُبَير. وفي العلم (١٩) عن أبي القاسم خالد بن خلي، عن محمد بن حرب.

قال: الأوزاعي. وفي التوحيد (٣١: ١٥) عن عبد الله بن محمد هو المسندي، عن أبي حفص عمر بن أبي سلمة التنيسي عن الأوزاعي. وفي العلم (٢٦) عن محمد بن غُرَير الزُّهري. وفي أحاديث الأنبياء (٢٨) عن عمرو بن محمد الناقد، كلاهما عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، عن أبيه، عن صالح بن كيسان، كلاهما عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، به (١). وفي أحاديث الأنبياء (الفضائل ٤٦ : ١)، عن عمرو بن محمد الناقد، وإسحاق بن إبراهيم، وأبي قُدَامة عبيد الله بن سعيد، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، أربعتهم عن سفيان بن عُيَيْنة به.

(ت) في التفسير (٤٦ : ٣) عن عبد الله بن عبد الرحمٰن الدارمي، عن محمد بن يوسف (٤٦ : ٣)، عن عبد الله بن حُمَيد، عن عبيد الله بن موسى، كلاهما عن إسرائيل (٤٦ : ٤)، عن محمد بن عبد الأعلى، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن رقبة بن مصقلة، كلاهما عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير به (٤٦ : ٢٥)، عن حرملة بن يحيى بن أبي عمر به. وقال: حسن صحيح.

وعن محمد بن عبد الأعلى به:

(س) في (التفسير في الكبرى)، عن قُتَيبة به. وعن محمد بن عبد الأعلى به. وعن عِمْران بن يزيد، عن إسماعيل بن عبد الله بن سماعة، عن الأوزاعي به.

وفي العلم، كحديث (ت) عن محمد بن عبد الأعلى، وحديث (س) في التفسير، عن شيوخه الثلاثة، ليس في السماع، ولم يذكره أبو القاسم، اهـ.

النموذج الرابع:

قال أبو الحَجَّاج في نفس المُسنَد المذكور في النموذج الثالث:

حديث (م، د، ت): «الغلام الذي قتله الخضر طُبع كافرًا، ولو عاش لأرهق أبويه طغيانًا وكفرًا».

(م) في القدر (٦) عن القعنبي، عن معتمر بن سليمان، عن أبيه، عن رقبة بن مصقلة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جبير، عنه به. وهو بعض الحديث الأول، وفي السُّنَّة (١٧) عن القعنبي به، عن محمود بن خالد السلمي، عن محمد بن يوسف الفريابي، عن إسرائيل بن يونس، عن أبي إسحاق بمعناه مختصرًا.

(ت) في التفسير (١٩) عن عمرو بن علي، عن أبي قُتَيبة مسلم بن قُتَيبة، عن عبد الجبار بن العباس، عن أبي إسحاق به. وحديث القعنبي أتمُّ، اهـ.

النموذج الخامس:

قال أبو الحَجَّاج عقب الحديث المتقدم من نفس مُسنَد أُبَي بن كعب:

«حديث (د، ت، س): كان النبي ﷺ إذا دعا بدأ بنفسه وقال: «**رحمة الله علينا وعلى موسى...**» إلى قوله ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي﴾ (١٨ : ٧٦) وطوَّلها:

(د) في الحروف (١٦): عن إبراهيم بن موسى الرازي، عن عيسى بن يونس، عن حمزة بن حبيب الزيات، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جُبَير عنه به. وهو بعض الحديث الأول.

(ت) في الدعوات (١٠)، عن نصر بن عبد الرحمٰن الوشاء الكوفي، عن أبي قطن عمرو بن الهيثم، عن حمزة الزيات به مختصرًا.

(س) في التفسير في (الكبرى)، عن أحمد بن الخليل، عن حجاج بن محمد، عن حمزة الزيات به. وحديث (س) ليس في الرواية، ولم يذكره أبو القاسم».

النموذج السادس:

قال أبو الحَجَّاج عقب الحديث المذكور في النموذج الخامس من نفس مسند أُبَيٍّ بن كعب:

حديث (د، ت): أن النبي ﷺ قرأها ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّى﴾ (١٨: ٧٢) ونقلها:

(د) في الحروف (١٧): عن أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمٰن العنبري، عن أمية بن خالد، عن أبي الجارية العبدي، عن شعبة، عن أبي إسحاق، عن سعيد بن جُبَير، عنه به. وهو بعض الحديث الأول.

(ت) في القراءة (٣) عن أبي بكر بن نافع البصري، عن أمية بن خالد نحوه، وقال: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو الجارية العبدي البصري مجهول لا يعرف اسمه.

النموذج السابع:

قال أبو الحَجَّاج في نفس مسند أُبَيّ بن كعب عقب الحديث المذكور في النموذج السادس:

حديث (د. ت): أقرأني أُبَيّ كما أقرأه النبي ﷺ: ﴿فِي عَيْنٍ حَمِئَةٍ﴾ (١٨: ٨٦):

(د) في الحروف (١٨) عن محمد بن مسعود العجمي، عن عبد الصمد بن عبد الوارث، عن محمد بن دينار، عن سعيد بن أوس، عن مصدع أبي يحيى عنه به.

(ت) في القراءة (٣): عن يحيى بن موسى البلخي، عن معلى بن منصور، عن محمد بن دينار نحوه، وقال: غريب، اهـ.

النموذج الثامن:

قال أبو الحَجَّاج عقب الحديث المذكور في النموذج السابع من نفس مسند أُبَيّ بن كعب:

حديث (م): أن النبي ﷺ قرأ: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ (١٨: ٧٧):

(م) في أحاديث الأنبياء (الفضائل: ١٦)، عن عمرو بن محمد الناقد عن سفيان عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جُبَير عنه به. وهو بعض الحديث الأول، اهـ[١].

ذلك هو منهج أبي الحَجَّاج في الكتاب، وتلك هي بعض النماذج لتوضيحه وتثبيته في النفس.

---

(١) راجع: النماذج من الثالث إلى الثامن في كتاب «تحفة الأشراف» لأبي الحجاج ١/٢٢ ـ ٢٧، مرويات عبد الله بن العباس عن أُبَيّ بن كعب.

وإذا كان هذا المنهج قد أدَّى إلى تطويل الكتاب بعض الشيء؛ نظرًا لأن المُصنف كان يُضطر إلى إيراد الحديث الواحد في أكثر من موضع بقدر تعدُّد طرقه حتى لا يفقده القارئ في أي موضع من مواضعه المظنون بها، فإن ذلك سهلٌ وميسور، بالإضافة إلى الصعوبة التي تواجه الباحث في العثور على حديث ما لو لم يكن هذا التكرار.

ومن أجل هذا نُدرك عدم وجاهة ما أورده بعضُ المتأخرين وهو الشيخ عبد الغني النابلسي المتوفى سنة ١١٤٣هـ، على أبي الحَجَّاج؛ جاء في مقدمة كتاب «ذخائر المواريث» له قوله: «... وجمع ـ أي: المِزِّي ـ أطراف الكتب الستة أكمل جَمْع، فشرح صَدْر الطالبين وأطرب السمع، ولكنه أطال إلى الغاية، وأسهب وركب في تكرار الروايات كلَّ أَدْهم وأشهب، وأكثر من ذكر الوسائط فيما بعد الصحابي من الرواة بحيث من أراد استخراج حديث منه فلا بد من معرفة صحابيه وتابعيه وتابع تابعيه وما بعد ذلك بلا اشتباه...»[(١)].

٤ ـ فوائد الكتاب ومزاياه:

يستطيع الناظر في كتاب «تحفة الأشراف» هذا أن يقف منه على عدة فوائد ومزايا ذكرنا بعضًا منها في أثناء الكلام على فوائد كتب الأطراف على وجه العموم، **ويزاد عليها ما يلي**:

---

(١) راجع: مقدمة «ذخائر المواريث» لعبد الغني النابلسي ٣/١، ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية الأولى، ١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٤م.

أ ـ تحديد النسخة التي يوجد فيها الحديث، فكثيرًا ما تختلف نُسَخ البخاري وأبي داود بذكر بعض الأحاديث وحذفها والتعليق عليها، وكتاب «تحفة الأشراف» هذا يفيدك أن الحديث في نسخة فلان وفلان من أصحاب نُسَخ البخاري أو أبي داود رحمهم الله تعالى، ولا سيما أن أبا الحَجَّاج قد اهتمَّ بذكر نُسَخ أبي داود والنسائي وما بين تلك النسخ من اختلاف، على عكس الحافظ ابن عساكر الذي اقتصر على نسخة اللُّؤلؤي لأبي داود فقط.

ب ـ معرفة أن الحديث ليس عند واحدٍ من أصحاب الكتب الستة، فإذا وقفنا على حديثٍ في أيِّ مسند من المسانيد المشهورة كمسند أحمد مثلًا أو الحميدي أو الطيالسي أو نحوهم، وأردنا أن نعرف هل أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود مثلًا، مررنا بسرعة في كتاب الأطراف هذا على الصحابي الذي رواه عن النبيِّ ﷺ، أو على الراوي عن ذلك الصحابي، فإذا لم نجد الحديث مرويًّا عنهما عرفنا أنه ليس في الكتب الستة، وهذه الفائدة تُسمَّى كما يقولون فائدة سلبية.

جـ ـ الوقوف على الأوهام الواقعة في طرق وأسانيد هذه الكتب الستة نتيجةً لتساهل بعض الرواة أو غفلتهم. وقد اهتمَّ أبو الحَجَّاج بتتبُّع هذه الأوهام واستيعابها، حتى كأنه لو لم يكن للكتاب سوى هذه الفائدة لكفى.

د ـ وأخيرًا يستغني الباحث بمطالعته عن مطالعة الكتب الستة، لا سيما إذا كان يريد الوقوف على طرقها وأسانيدها[1].

---

(١) راجع: في معرفة فوائد ومزايا كتاب «تحفة الأشراف» الكتاب نفسه، ثم =

٥ ـ مصادره:

انتفع أبو الحَجَّاج المِزِّي في تصنيف كتابه «تحفة الأشراف» هذا بتآليف من سبقوه في هذا الميدان، وعلى الأخص كتاب «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي، وكتاب «أطراف الصحيحين» لخلف الواسطي، وكتاب «أطراف السنن الأربعة» لأبي القاسم ابن عساكر[1]. هذا بالإضافة إلى الكتب التي جمع أطرافها وهي الستة ولواحقها، وقد ذكرنا أسماءها في أثناء تحديد موضوع الكتاب.

وباعتبار أو تخريج كلِّ حديث من أحاديث هذه الكتب الستة ولواحقها استطاع أبو الحَجَّاج تحديدَ الأوهام التي وقع فيها المتقدمون وإصلاحها أو معالجتها، بل لقد أضاف أشياءَ جديدةً لم تكن موجودة أصلًا في كتب الأطراف التي سبقته، كأنه أكمل ما بها من نقص.

ومن أجل هذا كلِّه استحقَّ كتابه أن يُسمَّى «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف».

٦ ـ أوصافه واهتمام بعض مُحدِّثي العصر به:

الكتاب ضخم يقع في تسعة وثمانين جزءًا حديثيًّا من تجزئة

= مقدمة المحقق نقلًا عن الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ص٢٠، ٢٢ بتصرف.

(١) راجع: مقدمة «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لأبي الحجاج المزي ١/ ٤ ـ ٥.

المصنف، كما قال الحافظ الذهبي في «تذكرته»[1]. وقد ظل مخطوطًا ولا تناله أيدي القراء والدارسين قرابةَ ستةِ قرون ونصف من الزمان، حتى فكَّر الأستاذ الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة ـ وهو من أكابر العلماء ومحدثي هذا العصر ـ في طبعه ونشره للانتفاع به. وطُبعت منه بالفعل عدة ملازم أو كراريس إلى الحديث رقم ٤٤٧ بمطبعة الإمام بعابدين، ثم توقَّف الطبع لظروف خارجة عن إرادته، وكان في ذلك الخير؛ لأنه لم يكن مثاليًّا للغاية. واستمرَّ الحال هكذا حتى تفضَّل الأستاذ عبد الصمد شرف الدين خدمةً للسُّنَّة وتيسيرًا على الطالبين، بتصحيح الكتاب والتعليق عليه وإخراجه في ثوبٍ علمي بهيج، معتمدًا في ذلك على نسخة جيدة عتيقة مكتوبة من نسخة الحافظ ابن كثير صهر أبي الحَجَّاج وتلميذه، في نفس السنة التي توفِّي فيها سنة ٧٧٤هـ. وقد صدر منه حتى الآن أربعة أجزاء بعناية ونشر الدار القيمة بالهند الطبعة الأولى ١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م.

وقد بذل الأستاذ المُصحِّح في سبيل إخراج هذه الأجزاء الأربعة من الكتاب جهودًا ضخمة يجدر بنا أن نُشير إليها، **وتتلخص فيما يلي**:

أ ـ وَضَع الرجل أرقامًا مسلسلة لكلِّ أحاديث الكتاب، وأحال كلَّ حديث إلى رقمه المسلسل من نفس الكتاب كلما قال المُصنف عنه: «وقد مضى» أو «تقدم» أو «سيأتي»، كما وضع أرقامًا مسلسلة لكل المسانيد التي تضمَّنها الكتاب لتسهل المراجعة لمن أراد.

---

(١) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٤٩٨.

ب ـ قيَّد الكتب التي يعزو إليها المُصنف الحديثَ بأرقام أبوابها مراعاةً للاختصار، وغالبًا ما يذكر رقم الحديث من ذلك الباب بعد ذِكره يفصل بينهما بنقطتين ويجعل هذه الزيادة بين قوسين مثل: «حديث ليلة القدر»، قال عنه أبو الحَجَّاج المِزِّي (أخرجه م في الصلاة) زاد المصحح: (١٣٣ : ٧) أي: الباب الثالث والثلاثين بعد المائة من كتاب الصلاة، الحديث السابع.

وهذه فائدة في غاية الأهمية دعت إليها ظروف العصر الذي نعيش فيه، حيث قُتِل فيه عناية الناس بدراسة السُّنَّة النبوية الشريفة، وقد راعى ذلك في كلِّ الكتب التي ذكر أبو الحَجَّاج أطرافها، فيما عدا كتاب «السنن الكبرى» للنسائي رواية ابن الأحمر وابن سيار وحمزة، وكتاب «عمل اليوم والليلة» له كذلك؛ نظرًا لفِقْدانهما. ثم لا ينسى حين يكون الحديث في أحد هذين الكتابين أو فيهما معًا أن يُنبِّه على ذلك كي يُريح القارئ ويُوفِّر عليه بعض الجهد بأن يضع بين قوسين كلمة (الكبرى) أو (عمل اليوم والليلة).

جـ ـ ونظرًا لأن كثيرًا من الأصول المطبوعة من الكتب الستة غير مرقومة الكتب والأبواب غالبًا، وكذلك ما يكون من اختلاف أرقام الأبواب والكتب وأسمائها وتراجمها في نسخ الأصول المختلفة؛ نظرًا لكل ذلك قام المُصحِّح بعمل دليل عامٍّ لفهارس كتب الأصول الستة وأبوابها مع رقم كلِّ كتاب وباب، وأسماه «الكشاف عن أبواب مراجع تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف». وقد وعد بطبعه ونشره مع الكتاب، وحتى الآن لم نَرَهُ ولم يظهر إلى عالم الوجود مع شدة الحاجة إليه.

د ـ أضاف إلى المتن ما سقط من الروايات في أصل المصنِّف، مما استدرك عليه الحافظ ابن حجر العسقلاني أو عثر عليه عند التحقيق. وقد ميَّز هذه الروايات بمزية، فوضعها بين قوسين ولم يسلسل أرقامها مع أرقام أحاديث الأصل، بل رقَّم كلَّ حديثٍ أضافه برقم الحديث الذي قبله مع زيادة علامة «الألف» و«الياء» و«الجيم»... هكذا (٤٩٧ ـ ألف) ص١٥٦، (١٥٤٩ ـ باء) ص٣٩٤.

هـ ـ ميَّز طبقات الرواة المترجمين بعضهم عن بعض بتنوع الحروف ووضع علامات مخصوصة عند طبع تراجمهم، فتمتاز أسماء التابعين عن غيرهم بحروفٍ كبار مسبوقة بنجمة واحدة، وتمتاز أسماء أتباع التابعين بحروف صغار سمينة مسبوقة بنجمتين، أما أسماء أتباع التابعين فمكتوبة كذلك بحروف صغار سمينة لكنها مسبوقة بثلاث نجمات، وقد ألحق الرجل بكلِّ مُجلَّد فهرسًا كاملًا لأسماء جميع من ترجم له المُصنف في هذا المجلد مع قيد الصفحات وعدد أحاديث كل مترجم باسمه.

و ـ جعل في ذيل كلِّ صفحتين من المطبوع تسهيلًا للمراجعة شرحًا لكلِّ الرموز المستعملة في الكتاب، حسب اصطلاح المصنف، وهناك جهودٌ أخرى لا يُمكن أن يقف عليها إلا مَن مارس الكتاب بنفسه وأطال النَّظَر فيه، فهنيئًا للرجل بما حصَّل من ثوابٍ ثمنًا لهذا الجهد لو تمَّ الكتاب بهذه الصورة.

لكن يبدو والله أعلم أن عملية الطبع قد توقفت؛ لأني أرسلت إلى الهند وإلى السعودية أتابع أخبار نشر هذا الكتاب فكان

الجواب: حتى الآن لم تظهر الأجزاء الباقية من الكتاب.

هذا، وتوجد من الكتاب نسخةٌ خطية كاملة بمكتبة الأزهر الشريف، وتقع في ٨ مجلدات بخط مغربيٍّ قديم، ومكتوبة بخط عبد الكريم بن عيسى سنة ٧٢٥هـ، وبأول المجلد الأول أوراق بخطٍّ مغاير، وعدد أوراق هذه المجلدات على النحو التالي: (٣٢٠)، (٣٢٠) (٣١٠)، (٣١٨)، (٢٩٧)، (٢٧٠)، (٢٨١)، (٢٢٠)، ورقة ومسطرتها ٢٣ سطرًا، ٢٦ سم، وهي برقم (١٤) (١٢٥) حديث[١].

٧ ـ تاريخ وزمن تصنيف الكتاب:

يحكي أبو الحَجَّاج المِزِّي في مقدمة الكتاب أنه بدأ يعمل فيه من العاشر من المحرم سنة ست وتسعين وستمائة، وانتهى منه في الثالث من ربيع الآخر سنة اثنتين وعشرين وسبعمائة[٢]؛ أي: أنه مكث في تصنيفه يكدُّ ويجتهد ويجمع ويُرتِّب ستًّا وعشرين سنةً وشهرين اثنين وثلاثة وعشرين يومًا. وإن كتابًا هذا شأنه لهو أجدر بعناية الباحثين ورعايتهم، ثم لهو آيةٌ بيِّنة على صبر مُصنِّفه وزيادة تحرِّيه فيما يأتي وما يدع.

٨ ـ أشهر الكتب التي عوَّلت على الكتاب في موضوعها:

رُزق كتاب «تحفة الأشراف» هذا قبولًا عند الموافق والمخالف، وطبَّقَتْ شهرتُه الآفاقَ، وجرى ذِكْره في كلِّ مجلس

---

(١) راجع: «فهرست مكتبة الأزهر» ١/ ٤٧٤ علم الحديث.

(٢) راجع: مقدمة «تحفة الأشراف» لأبي الحجاج المزي ١/ ٥.

وعلى كل لسان، وانتفع به القاصي والداني. وحسبه أن الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وهو من هو علمًا وضبطًا وإتقانًا وزيادةَ تحرٍّ، اعترف بقيمته ونفاسته؛ إذ يقول في مقدمة كتابه «النكت الظراف» بعد الخطبة: «... أما بعد، فإن من الكتب الجليلة المُصنَّفة في علوم الحديث كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» تأليف شيخنا الحافظ أبي الحَجَّاج يوسف بن الزكي عبد الرحمٰن بن يوسف المِزِّي، وقد حصل الانتفاع به شرقًا وغربًا، وتنافس العلماء في تحصيله بعدًا وقربًا...»[(١)].

بَيْد أن الكتاب لطوله وضخامته قد صرف بعضَ من لا هِمَّة لديه عن تحصيله أو حتى عن مجرد اقتنائه، ثم إنه حصل به نقصٌ في بعض المواضع، ووقعت به بعض الأوهام وإن كانت يسيرة لا تَغُضُّ من شأن الكتاب ولا تنقص من قدر مُصنِّفه؛ إذ السعيد كما يقولون: مَن عُدَّت سَقَطاتُه أو غلطاته.

وقد دار النقص والأوهام في الغالب حول ما يأتي:

أ ـ إغفال بعض المرويات الواردة في كتاب النَّسائي رواية ابن الأحمر وعدم جمع أطرافها، وقد يكون عذر أبي الحَجَّاج في ذلك هو أن كتاب النَّسائي رواية ابن الأحمر هذا لم يكن موفورًا لديه في أثناء التصنيف، وهذا هو الذي وقع بالفعل، بدليل أنه لما عثر عليه لم يدَّخر وُسعًا في جَمْع أطرافه في جزءٍ صغير أسماه

---

(١) راجع: مقدمة كتاب «النكت الظراف على تحفة الأشراف» لابن حجر ١/ ٤ مطبوع بهامش «تحفة الأشراف».

«لحق الأطراف»[1].

ب ـ إغفال ذِكْر بعض الكتب التي ورد فيها الحديث إذا ورد في أكثر من كتاب من أصل المخرج.

جـ ـ الخطأ في تحديد بعض الكتب التي وقع فيها الحديث من أصل المخرج، وإن كان أغلب الخطأ في هذه النقطة بالذات منشأه أن لأبي الحَجَّاج بعضَ اصطلاحاتٍ خاصة فيما يتعلق بتقسيم الكتب الموجودة في بعض الأصول الستة، فيظن من لا يعرف اصطلاح المُصنِّف أنه أخطأ فيستدرك عليه، وليس الأمر كذلك.

وقد عُنِيَ الحافظ ابن حجر في كتاب «النكت الظراف» الذي سنعرض له بعد قليل ببيان اصطلاح المُصنِّف، وأَكْثَر من التنبيه على ذلك.

د ـ إغفال بيان الكيفية التي سبق عليها الحديث إذا تكرَّر في أكثر من كتاب من أصل المخرج، هل هو مُطوَّل في بعضها ومختصر في البعض الآخر أو لا؟

هـ ـ إغفال ذِكْر بعض الأصول المُخرِّجة للحديث، كأن يكون الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي، فيشير أبو الحَجَّاج إلى الثلاثة الأولى مثلًا ولا يُشير إلى الأخرى.

وإن كان أغلب الوهم في هذه النقطة منشأه أن أبا الحَجَّاج قد

---

(١) لم يتيسر لي الوقوف على هذا الجزء، بيد أن الحافظ ابن حجر قد أشار في مقدمة كتابه «النكت الظراف» إلى أنه وقف عليه بخط المصنف، كما أشار أيضًا إلى أنه رآه مكتوبًا بخطه في هوامش نسخة تلميذه ابن كثير.
راجع: مقدمة «النكت الظراف» ١/ ٥ ب هامش تحفة الأشراف.

يرى اختلاف الحديث في الأصل الذي أغفله عنه في الأصول التي ذكرها، ولو في بعض الألفاظ، فيفرده نتيجة لهذا الاختلاف في موضع وحده، فيظن من لا يعرف هدف المُصنف من إفراد الحديث أنه أخطأ فيستدرك عليه، وليست الحال كذلك.

المصنفات التي جردت عليه:

ومن أجل هذه المآخذ التي ذكرنا من طول الكتاب وضخامته، ومن اشتماله على بعض الأوهام، رأى جَمْعٌ من المُحدِّثين ممن عاصروا الرجل وممن جاءوا بعده وأدركوا أهمية الكتاب، رأوا أن يتجرَّدوا لاختصاره أو لترتيبه على حروف المعجم، أو لعمل ذيول وحواشٍ عليه، أو لتصويب ما به من أوهام، أو للجمع بينه وبين غيره. وصنَّفوا في ذلك كتبًا وأجزاءً صغيرة. **ومن هذه الكتب وتلك الأجزاء:**

أ ـ «مختصر أطراف المزي»:

وهو من تصنيف الحافظ الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ[(١)].

ب ـ «أوهام الأطراف»:

وهو للحافظ علاء الدين مغلطاي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، وقد قال العلماء عنه: إنه جزء صغير جمع فيه أوهام أبي الحَجَّاج؛ لكنه أكثر من التعنُّت والتعقيب عليه[(٢)].

---

(١) أشار إلى هذا الكتاب السيوطي في كتابه «طبقات الحفاظ» ص٥١٨.

(٢) أشار إلى هذا الكتاب الحافظ ابن حجر في مقدمة «النكت الظراف» بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ٤، والسيوطي في كتابه «طبقات الحفاظ» ص٥٣٤.

ولم أعثر لهذا الجزء على أثرٍ، رغم أني أجهدت نفسي بحثًا عنه لأرى هل العلَّامة مغلطاي محقٌّ فيما أورده فيه على أبي الحَجَّاج أم لا؟

جـ - «ترتيب أطراف المِزِّي على الألفاظ»:

وهو للحافظ شمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي، المعروف بالحسيني المتوفى سنة ٧٦٥هـ[١]. وقد أعاد فيه ترتيب كتاب «تحفة الأشراف» لشيخه أبي الحَجَّاج على حروف المعجم بالنسبة للحرف الأول من الحديث، ولم أقف لهذا الكتاب على أثر، ولعل مرور الزمان يكشف لنا عن مكانه وتناله أيدي الباحثين.

د - «الإطراف بأوهام الأطراف»:

وهو للحافظ ولي الدين أبي زُرْعة أحمد بن عبد الرحيم المعروف بابن العراقي المتوفى سنة ٨٢٦هـ. وقد جمعه من الجزء الذي عمله أبو الحَجَّاج بعد فراغه من تصنيف الكتاب، والذي أسماه «لحق الأطراف»، ومن جزء علاء الدين مغلطاي، ومن حواشي والده الحافظ زين الدين العراقي على كتاب «تحفة الأشراف»، ثم أضاف إليه هو من عمله شيئًا بسيطًا، لكنه أكثر فيه من التنبيه على أوهام مغلطاي التي أخذها على المِزِّي[٢].

---

(١) أشار إلى هذا الكتاب السيوطي في «طبقات الحفاظ» ص٥٣٣.

(٢) أشار إلى هذا الكتاب ابن حجر في مقدمة «النكت الظراف» ١/ ٤ بهامش «تحفة الأشراف»، والسيوطي في «طبقات الحفاظ» ص٥٤٣، وتوجد منه الآن نسخة خطية بالمكتبة الأحمدية بمدينة حلب وتقع في ٢٦ق تقريبًا. والله أعلم.

هـ ـ «النكت الظراف على تحفة الأشراف»:

وهو للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. وقد جمع فيه ما تفرَّق في الأجزاء المتقدمة وأضاف إليه من علمه فوائد جمة تشهد له بالبراعة والحفظ والإتقان. ولما كان هذا الكتاب هو خلاصة وافية للكتب والأجزاء التي جَمَعت أوهام أبي الحَجَّاج وعالجتها، فقد رأيت أن أذكر بعض فوائده ومزاياه على النحو التالي:

بعض فوائد الكتاب ومزاياه:

يضم كتاب «النكت الظراف» باعتباره ذيلًا لكتاب «تحفة الأشراف» طائفةً كبيرة وقيمة من الفوائد والمزايا، شأنه شأن أي ذيل آخر، لا سيما إذا كان جامعه على شاكلة ابن حجر حفظًا وإتقانًا، ولو شئتُ ذِكْر كلِّ فوائده ومزاياه لاحتجت إلى نقل كلِّ ما جاء فيه.

بَيْد أن هذا لما كان يتنافى مع مقصود الرسالة، رأيتُ أن أُثبت هنا الآن بعضًا من هذه الفوائد والمزايا تاركًا للقارئ فرصة الوقوف بنفسه على ما لم أثبته هنا، وذلك بمطالعة الكتاب.

وهاك بعض هذه الفوائد والمزايا:

١ ـ **جودة الترتيب:** فقد راعى المُصنف في ترتيب كتابه أن يكون جاريًا على نسق الأصل، حتى يتيسر للقارئ أن يقف منه على الفائدة بسهولة، مستخدمًا كلَّ الرموز التي استعملها صاحب الأصل.

٢ ـ **البعد عن الحشو والتطويل:** فقد جرَّد الرجل كتابه من أيِّ حشو أو اعتراض أو تعقيب بحيث اقتصر فيه على الفوائد المهمة النافعة.

٣ ـ **قد يُخطئ أبو الحَجَّاج** في تحديد اسم بعض الرواة سهوًا ثم يُحدِّده على الصواب في موضع آخر، فيشير ابن حجر إلى ذلك.

وعلى سبيل المثال: قال أبو الحَجَّاج في حديثِ آبي اللحم الغفاري: إنه رأى النبي ﷺ عند أحجار الزيت يستسقي مقنعًا بكَفَّيه يدعو. قال فيه: «... رواه مالك وغيره عن يزيد بن عبد الله بن الهاد... إلخ. ولما كان هذا خطأ؛ إذ الصواب فيه عمرو بن مالك، كما نصَّ عليه هو ـ أي: أبو الحَجَّاج ـ في مسند عميرة مولى آبي اللحم، فقد أشار ابن حجر إلى ذلك قائلًا: قوله: رواه مالك وغيره عن يزيد بن الهاد... إلى آخره فيه سهوٌ، والصواب: رواه عمرو بن مالك، وهو مذكور على الصواب في مسند عميرة مولى آبي اللحم»، اهـ[1].

٤ ـ **قد يكون الحديث** عند أحد الأئمة الستة ووقع عنده مُعلَّقًا، فيبحث له ابن حجر عن طريق أخرى موصولة عند غير الأئمة الستة.

وعلى سبيل المثال: قال أبو الحَجَّاج في حديث صلاة الكسوف من مُسنَد أُبَيّ بن كعب: «... أخرجه أبو داود في الصلاة...»، ثم قال في آخره: «قال أبو داود: وحُدِّثت عن عمر بن شقيق، ثنا أبو جعفر»، ولما كانت رواية أبي داود عن عمر بن شقيق فيها انقطاع، فقد أورد لها ابن حجر طريقًا أخرى موصولة قائلًا: «... قلت: وَصَله عبد الله بن أحمد بن حنبل في

(١) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ٩.

«زيادات المُسنَد» عن روح بن عبد المؤمن عن عمر بن شقيق، به»، اهـ[1].

٥ ـ **قد يُخطئ أبو الحَجَّاج** في تحديد الكتاب الذي وقع فيه الحديث من أصل المخرج، فيحدده ابن حجر على الصواب.

وعلى سبيل المثال: قال أبو الحَجَّاج في حديث ليلة القدر من مسند أُبَيّ بن كعب: وأخرجه الترمذي في الصلاة. وعقَّب على ذلك ابنُ حجر قائلًا: «حديث ليلة القدر (م) في الصلاة... إلى أن قال (د) في الصلاة... إلى أن قال (ت) فيه. قلت: إنما أخرجه الترمذي في الصوم، لا في الصلاة»، اهـ[2].

٦ ـ **قد يسهو أبو الحَجَّاج** عن تحديد اسم أحد الرواة المبهمين، فيأتي ابن حجر بطريق أو بطرق أخرى للحديث ترفع هذا الإبهام وتُعيِّن المراد.

وعلى سبيل المثال: قال أبو الحَجَّاج في حديث: كان لجدِّي جُرْن من تَمْر من مسند أُبَيّ بن كعب: «... أخرجه (س) في اليوم والليلة... وعن عبد الحميد بن سعيد، عن مبشر بن إسماعيل، عن الأوزاعي: حدَّثني يحيى بن أبي كثير، حدثني ابن أُبَيّ بن كعب: أن أباه أخبره: أنه كان لهم جُرْن... الحديث».

هكذا قال أبو الحَجَّاج: «... حدثني ابن أُبَيّ» وسَهَا عن تحديد اسمه، فحدَّده ابن حجر قائلًا: «... قد سمَّاه

---

(١) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ١٣.

(٢) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ١٥.

أحمد بن إبراهيم الدورقي، عن مبشر بن إسماعيل بهذا الإسناد. لكن قال: عن عبد الله بن أُبَي بن كعب أن أباه أخبره... أخرجه أبو يعلى في «مسنده الكبير» عن الدورقي»، اهـ[1].

٧ ـ **قد يتكرَّر الحديث في أكثر من كتاب** من أصل المخرِّج، لكنه مُطوَّل في بعضها ومختصر في البعض الآخر، فيسهو أبو الحَجَّاج ولا يُشير إلى الكيفية التي جاءت في كل كتاب من تلك الكتب، وما أكثر ما يقع هذا منه، فيبين ابن حجر هذه الكيفية.

وعلى سبيل المثال: قال أبو الحَجَّاج في حديث: كان غلامٌ يهودي يخدم النبي ﷺ، فأتاه عنده... الحديث، من مسند أنس بن مالك: أخرجه (خ) في الطب، وفي الجنائز. هكذا قال، من غير بيان الكيفية التي جاء عليها الحديث في كلٍّ من الكتابين، فبيَّنها ابنُ حجر قائلًا: «حديث: كان غلام يهودي... إلى أن قال: (خ) في الطب، وفي الجنائز. قلت: سياقه في الجنائز تامٌّ، وفي الطب مختصر...»، اهـ[2].

٨ ـ **قد يتكرَّر الحديث في أكثر من كتاب** من أصل المُخرِّج، فيُشير أبو الحَجَّاج إلى بعض هذه الكتب ويسكت عن البعض الآخر، وما أكثر ما يتكرَّر ذلك منه، فيُشير ابنُ حجر إلى الكتب التي سكت عنها.

فعلى سبيل المثال: قال أبو الحَجَّاج في حديث: قمت على باب الجنة، فإذا عامةُ مَن دخلها المساكين... من مسند

(١) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ٣٨.
(٢) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ١١١.

أسامة بن زيد: «... أخرجه (خ) في النكاح عن مسدد، عن إسماعيل ابن علية. وسكت مع أن البخاري أخرجه أيضًا في كتاب الرقاق؛ لذلك قال ابنُ حجر: «... حديث: قمت على باب الجنة... إلى أن قال (خ) في النكاح عن مسدد. قلت: وأخرجه في الرقاق أيضًا عن مسدد به»، اهـ[1].

٩ ـ **قد يتكرَّر الحديث في أكثر من أصلٍ** من الأصول الستة ولواحقها ـ التي هي موضوع الكتاب ـ فيشير أبو الحَجَّاج إلى بعض هذه الأصول ويُغفل البعض الآخر، وكثيرًا ما يتكرَّر هذا منه، فينبِّه ابن حجر على بعض هذه الأصول المتروكة.

وعلى سبيل المثال: قال أبو الحَجَّاج في حديث: جاء أعرابيٌّ فبال في طائفة المسجد فزجره الناس... الحديث: «... أخرجه (خ، م، س)، وأغفل أصلًا رابعًا هو الترمذي»؛ لذلك عقَّب عليه ابن حجر قائلًا: «... حديث: جاء أعرابي فبال في طائفة المسجد... إلى آخره. قلت: ورواه الترمذي أيضًا عن سعيد بن عبد الرحمٰن عن سفيان عن يحيى بن سعيد به، وهو آخر حديثٍ في كتاب الطهارة أورده عقب حديث أبي هريرة...»، اهـ[2].

١٠ ـ **يوضح ابن حجر في ثنايا الكتاب** بعض اصطلاحات أبي الحَجَّاج التي جرى عليها في كتابه «التحفة» فيما يتعلق بتقسيم الكتب الموجودة في بعض الأصول الستة ولواحقها.

فمثلًا: يُبيِّن أن أبا الحَجَّاج يُسمِّي كتاب «الآداب والسلام»

---

(١) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ٥٠.

(٢) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ٤٢٨.

من «صحيح مسلم» بـ«الاستئذان»[(١)]، ويسمِّي كتاب «البر والصلة» من «صحيح مسلم» بـ«الآداب»[(٢)]، وكذلك بيَّن أن أبا الحَجَّاج إذا أطلق لفظ «الصلاة» في البخاري فإنما يُريد بها ما قبل «صلاة الجمعة»[(٣)]، ونحو ذلك.

١١ ـ **قد يجمع أبو الحَجَّاج بين حديثين** اختلفا سياقًا ومعنًى، لكنهما اتحدا إسنادًا فيجعلهما حديثًا واحدًا، وكان الواجب إفراد كلِّ واحدٍ منهما عن الآخر، فيبين ابن حجر ذلك.

وعلى سبيل المثال: جمع أبو الحَجَّاج بين حديث: يُؤتى بأنعم أهل الدنيا من أهل النار... الحديث. وبين حديث بهز: يُؤتى بالرجل من أهل الجنة فيقول الله له: يا ابن آدم، كيف وجدتَ منزلك... الحديث. وهما من مسند أنس بن مالك، جمع بينهما أبو الحَجَّاج قائلًا: «... أخرجه (م) في التوبة، عن عمرو الناقد عن يزيد بن هارون عنه به، وأخرجه النَّسائي في الجهاد عن أبي بكر بن نافع عن بهز عنه نحوه».

فتعقَّبه ابن حجر قائلًا: «... حديث: يُؤتى بأنعم أهل الدنيا من أهل النار... الحديث، إلى أن قال: (س) في الجهاد عن أبي بكر بن نافع، عن بهز عنه نحوه. قلت: بل هما حديثان، فكان ينبغي إفرادهما، وذلك بيِّن من سياقهما، فلفظ

---

(١) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ١٢٠.

(٢) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ٣٨٦.

(٣) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ٢٧٧.

يزيد بن هارون عند مسلم بعد الذي ذُكر هنا: «... يوم القيامة فيُصبغ في النار صبغة، ثم يقال: يا ابن آدم، هل رأيتَ خيرًا قط؟ هل مرَّ بك نعيم قط؟ فيقول: لا، والله يا رب، ويُؤتى بأشدِّ الناس بؤسًا... الحديث، ولفظ بهز بن أسد عند النسائي: يؤتى بالرجل من أهل الجنة، فيقول الله له: يا ابن آدم، كيف وجدت منزلك؟ فيقول: أي رب، خير منزل. فيقول: سَلْ وتمنَّهْ. فيقول: أسألك أن تردني إلى الدنيا فأُقتل في سبيلك عشر مرات. لما رأى من فضل الشهادة. ويؤتى بالرجل من أهل النار، فيقول: يا ابن آدم، كيف وجدت منزلك... الحديث». فهذان حديثان مختلفان في السياق والمعنى، وإن اتحد إسنادهما. وقد أخرج الثاني الحاكم في «المستدرك» وقال: صحيح على شرط مسلم...»، اهـ[1].

هذا، وهناك فوائد ومزايا أخرى للكتاب لا سبيل إلى الوقوف عليها كلها، إلا كما سبق أن نبهت بمطالعة الكتاب، وإطالة النظر فيه.

وقد كان الأستاذ عبد الصمد شرف الدين، محقق كتاب «تحفة الأشراف» على جانب كبير من التوفيق حين ضمَّ إليه كتاب «النكت الظراف» هذا على أنه ذيلٌ له، وأشرف على طبعهما معًا في كتاب واحد لتكمل المنفعة وتعظم الفائدة، فجزاه الله خيرَ ما يجزي به عباده المخلصين الصادقين.

---

(١) راجع: «النكت الظراف» لابن حجر بهامش «تحفة الأشراف» ١/ ١٢٢.

و ـ كتاب «الإشراف على الجمع بين النكت الظراف وتحفة الأشراف»:

وهو لتقي الدين محمد بن فهد المكي القرشي المتوفى سنة ٨٧١هـ. وقد جمع فيه بين كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لابن الحَجَّاج المزي، وبين كتاب «النكت الظراف» لابن حجر العسقلاني، واضعًا رمز (ح) بين كلام المِزِّي وابن حجر علامةً على هذا الجمع[١]. وكأن ما صنعه الأستاذ عبد الصمد شرف الدين من جمع الكتابين في كتاب واحد قد سبقه إليه بعض المحدثين منذ قرون مضت.

تعقيب:

هذا بعض ما وقفتُ عليه من الكتب أو الأجزاء التي اختصرَتْ كتاب «التحفة» أو ذيَّلت عليه أو رتَّبته على نحوٍ جديد، أو عالجت ما به من أوهام، أو جمعت بينه وبين غيره، ومنها نتبَّين أهمية الكتاب وأثره على الدراسات المتعلقة بأطراف الكتب الستة ولواحقها ثم تخريجها، الأمر الذي يفرض على العاملين في حقل السُّنَّة أن يتعاونوا وأن تتضافر جهودهم لإتمام تحقيق الكتاب وتيسير سبيل الانتفاع به وتقريبه من أيدي الدارسين.

---

(١) أشار إلى هذا الكتاب الأستاذ عبد الصمد شرف الدين، في مقدمة تحقيقه لكتاب «تحفة الأشراف»، وذكر أنه توجد منه نسخة بمكتبة (مراد ملا) باستنبول. وقد عثرت منه على نسخة خطية بمعهد المخطوطات المصورة تقع في مجلد واحد. وعدد أوراقها ٢٢٢ ق. عن نسخة (فيض الله) رقم (٢٨٢).
راجع: «فهرست المخطوطات المصورة» ١/ ٥٧ رقم (٥٠) الحديث والمصطلح.

المصنف الثالث لأبي الحَجَّاج:
«المنتقى من الفوائد الحسان للحضرمي»

وهو جزءٌ صغير، ولعل من الخير ـ قبل أن نُعرِّف به ـ أن نُلقي نظرةً سريعة على الانتخاب أو الانتقاء بوجهٍ عام نتناول فيها: تعريفه، شروطه، من عُرف به من كبار المحدثين، دلالته أو علامَ يدلُّ؟

وهاك تلك المباحث:

أ ـ تعريف الانتقاء أو الانتخاب:

اتَّفق أهل العلم بالحديث أن على طالب الحديث أن يُعنى بكتابة وسماع كلِّ ما يقع له من كتب أو أجزاء ثم يقتصر في الرواية والتحديث على ما هو نافع ومهم.

قال أبو حاتم الرازي: «إذا كتبت فقَمِّش وإذا حدَّثْتَ ففتِّش»[1]، أي: اكتب الفائدة، كما قال العراقي ممن سمعتَها، ولا تؤخر حتى تنظر هل هو أهل للأخذ عنه أو لا؟ فربما فات ذلك بموته أو سفره أو غير ذلك، فإذا كان وقت الرواية أو العمل ففتِّش حينئذ. ويحتمل أنه أراد استيعاب الكتاب وترك انتخابه، أو استيعاب ما عند الشيخ وقت التحصيل ويكون النظر فيه حال الرواية[2].

والوسيلة التي تجعل طالب الحديث يقتصر على النافع والمهم تُعرَف في اصطلاح المحدثين بالانتقاء أو الانتخاب، ويتلخص في:

---

(١) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/١٤٨.

(٢) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/١٤٨.

«أَخْذ المنافع والمهم من الأحاديث والآثار الموجودة بكتاب ما والإعراض عمَّا سواها، بأن يتخير المُنتقي أو المنتخِب ـ كما قال الخطيب البغدادي ـ الأسانيد العالية والطرق الواضحة والأحاديث الصحيحة والروايات المستقيمة، ولا يُذهب وقتَه في التُّرَّهات مِن تتبُّع الأباطيل والموضوعات وطلب الغرائب والمنكرات»[1].

ب ـ شروط من يتولاه:

ويُشترط فيمن يتولاه:

١ ـ أن يكون ممن عَلَت في المعرفة درجتُه، وكملت لانتخاب الحديث آلتُه، وإلا وقع في الخلل وتَرَكَ المهمَّ من حيث لا يدري، كما حكى الخطيب في «جامعه» بسنده إلى ابن مَعين قال: «رفع إلى ابن وهب كتابين عن معاوية بن صالح: خمسمائة أو ستمائة حديث، فانتقيت منها أشرارها ورددت عليه الكتابين، فلما قيل له: لم أخذتَ شرارها، قد كنتَ سمعتَها من إنسانٍ قبله؟ قال: لا، ولكن لم يكن لي بها يومئذ معرفة...»، اهـ[2].

٢ ـ وأن يقصد إلى تخيُّر الأسانيد العالية الجيدة، والطرق الواضحة، والأحاديث الصحيحة والروايات المستقيمة، وما تفرَّد بروايته صاحب الأصل إن كان من أهل الصدق والأمانة، وأن

(١) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي وجه ٤٧٤ خ بدار الكتب المصرية رقم (٤٩٥) مصطلح حديث.

(٢) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب وجه ٤٧٠، ٤٧١.

يتجنَّب في نفس الوقت الأباطيل والموضوعات والغرائب والمناكير التي حكم عليها أهل المعرفة بالبطلان لكون رواتها ممن يضعون الحديث أو يدَّعون السماع، كما يتجنب في نفس الوقت المكرَّر من رواياته، وهذا يحتاج إلى معرفة تامة بمسند كلِّ صحابيٍّ[١].

ذكر أبو أحمد ابن عدي، عن أبي العباس بن عقدة قال: «. . . كنا نحضر مع الحسين بن محمد المعروف بعبيد ـ ويلقب أيضًا العجل ـ عند الشيوخ وهو شاب فينتخب لنا، فكان إذا أخذ الكتاب كلَّمناه فلا يُجيبنا حتى يفرغ، فسألناه عن ذلك فقال: إنه إذا مرَّ حديث الصحابي أحتاج التفكر في مسند ذلك الصحابي هل الحديث فيه أم لا؟ فلو أجبتكم خشيتُ أن أزل فتقولون لي: لم أنتخب هذا، وقد حدَّثَنا به فلان»، اهـ[٢].

جـ ـ أسبابه أو دوافعه:

وأما الأسباب أو الدوافع التي جعلت المُحدِّثين يُجيزون الانتخاب أو الانتقاء فهي:

١ ـ أن يكون الشيخ مُكثِرًا وعسرًا في الرواية[٣].

٢ ـ أن يكون الطالب مرتحلًا غير مقيم، فلا يتَّسع وقته لاستيعاب

---

(١) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب وجه ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٧٥.

(٢) راجع: «فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي» تأليف شمس الدين السخاوي ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٣) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب وجه ٤٧٠.

كتاب الشيخ أو جزئه استيعابًا كاملًا[1].

٣ ـ أن يتسع مسموع الطالب، بحيث تؤدي كتابةُ الكتب أو الأجزاء كاملة إلى التكرار[2].

٤ ـ أن يتصل كتابُ الشيخ على الصحيح والموضوع، ويريد الطالب الاقتصار على الصحيح فقط.

د ـ من عُرف به من كبار المُحدِّثين:

ظاهرة الانتخاب أو الانتقاء قديمة عند المُحدِّثين، كان يقوم بها الطالب الماهر الذي تضلَّع في الوقوف على درجة الآثار والأحاديث، فإن عجز استعان بحافظٍ من حُفَّاظ وقته مشهودٍ له بالضبط والإتقان وحسن الانتخاب، فينتقي له ما هو في حاجة إلى سماعه وكَتبه. وقد نقل لنا الخطيب في «جامعه» أسماء جماعة من الحُفَّاظ كانوا يقومون بمهمة الانتخاب هذه ووُصفوا بها على مدار التاريخ. **فمن هؤلاء الحُفَّاظ:**

أبو عبد الرحمٰن أحمد بن شُعَيب النسائي.

أخرج الخطيب بسنده إلى مأمون المصري قال: «خرجنا مع أبي عبد الرحمٰن ـ يعني: أحمد بن شعيب النسوي ـ إلى طرسوس سنة للفداء، واجتمع جماعة من مشايخ الإسلام، واجتمع من الحُفَّاظ عبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن إبراهيم مربع، وأبو الأذان ومشيخة غيرهم، فتشاوروا من ينتقي لهم على الشيوخ، فأجمعوا

(١) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب وجه ٤٧٠.

(٢) راجع: «فتح المغيث» للسخاوي ٢/ ٣٢٩.

على أبي عبد الرحمٰن النسوي وكتبوا كلهم بانتخابه. . .»[1].

ومِن هؤلاء أيضًا: أبو زُرْعة عبد الكريم الرازي: أخرج الخطيب بسنده إلى أبي يَعْلى قال: «. . . ما سمعنا بذكرِ أحد في الحفظ إلا كان اسمه أكثر من رؤيته، إلا أبا زُرْعة الرازي، فإن مشاهدته كانت أعظم من اسمه، وكان قد جمع حفظ الأبواب والشيوخ والتفسير وغير ذلك، وكتبنا بانتخابه بواسطة ستة آلاف. . .»[2].

إبراهيم بن أرومة الأصبهاني.

أخرج الخطيب بسنده إلى أبي أحمد ابن عدي قال: «. . . أبو إسحاق إبراهيم بن أرومة الأصبهاني من حُفَّاظ الناس، ومن المقدَّمين فيه وفي الانتخاب، وكثرة ما استفاد الناس من حديثه ما يفيدهم عنه غيره. . .»[3].

ومن هؤلاء كذلك:

عبيد العجل الحسين بن محمد بن حاتم، أبو عبد الله.

أخرج الخطيب بسنده إلى أبي أحمد ابن عديٍّ أيضًا قال: «. . . عبيد العجل، الحسين بن محمد بن حاتم أبو عبد الله، كان موصوفًا بحسن الانتخاب، يكتب الحُفَّاظُ بانتقائه. . .»، اهـ[4].

---

(١) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب وجه ٤٧١.
(٢) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب وجه ٤٧١.
(٣) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب وجه ٤٧١ ـ ٤٧٢.
(٤) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب وجه ٤٧٢.

قال الخطيب بعد أن ذكر هؤلاء الذين قدمنا: «... وكان ينتقي عن الشيوخ ببغداد ممن أدركناه: أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الفوارس، وأبو القاسم هبة الله بن الحسن الطبري. فأما المتقدمون الذين لم ندركهم وقد لقينا من حدَّثنا عنهم وكان فيهم جماعة يستفيد الطلبة بانتقائهم ويكتب الناس بانتخابهم كأبي بكر ابن الجعابي، وعمر البصري، وعمر بن المظفر، وأبي الحسن الدارقطني وغيرهم»[1].

أما الحافظ شمس الدين السخاوي، فقد ذَكَر هؤلاء الذين أوردهم الخطيب على أنهم من الحُفَّاظ المشهود لهم بحسن الانتخاب وجَوْدته ثم قال: «واقتفى مَن بعدهم أثَرَهم في ذلك إلى الناظم ـ يقصد به زَيْنَ الدين العراقي ناظم «ألفية الحديث» ـ وتلامذته، كولده، والصلاح الأقفهسي، ثم طلبته كالجمال بن موسى ومُستَمْلِيه وصاحبنا النجم الهاشمي، وتوسَّعا في ذلك إلى حدٍّ لم أرتضه منهما وإن كنت سلكته، والأعمال بالنيات...»[2].

ومعنى ذلك أن أبا الحَجَّاج المِزِّي كان من بين هؤلاء الذين انتُدبوا إلى الانتخاب لمهارته في الحديث.

وإذا كان السخاوي لم يذكره صراحةً، فقد وجدنا ما يشهد له بذلك، ألا وهو الجزء الذي معنا الآن المسمى بـ«المنتقى من الفوائد الحسان»؛ فإنه شاهد عيان على قيام الرجل بالانتخاب وتأهُّله له.

---

(١) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطب وجه ٤٧٢.

(٢) راجع: «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطب وجه ٢/ ٣٢٩.

هـ ـ علامَ يدل الانتخاب أو الانتقاء:

الانتخاب أو الانتقاء إن دلَّ على شيء فإنما يدلُّ على سعة علم وثقافة من يتولاه، كما يدل أيضًا على قوة حفظه وفهمه وحسن اختياره ودقة تمييزه وثقة أهل عصره فيه، وإلا لما فوَّضوا إليه مهمة الاختيار من كتب الشيوخ.

وعليه فالكتاب الذي انتقاه صاحبنا أبو الحَجَّاج يحمل في طيَّاته برهانًا ساطعًا على إمامة الرجل في الحديث وتبحُّره فيه ورجوع أهل عصره إليه في كل نائبة أو معضلة، وجودة انتقائه وزيادة ضبطه وتحرِّيه.

والآن وقد فرغنا من إلقاء نظرة سريعة على الانتخاب، وشروط من يتولاه، وأسبابه، ومن عُرِف به من الحُفَّاظ ودلالته، ونحو ذلك نعود إلى مقصودنا الأصلي وهو:

التعريف بـ«المنتقى من الفوائد الحسان»:

«المنتقى» جزء حديثي صغير يحتوي على خمسة وخمسين حديثًا وأثرًا، اختارها أبو الحَجَّاج المِزِّي أو انتقاها من جزءٍ لمحمد بن هارون الحضرمي المتوفى سنة ٣٢١هـ[1]، يُسمَّى

---

(١) الحضرمي: هو محمد بن هارون بن عبد الله بن حميد بن سليمان بن مياح، أبو حامد الحضرمي المعروف بالبعراني. وُلد سنة ٢٢٥هـ، وقيل: سنة ٢٣٠هـ. ونشأ ببغداد، وسمع من خالد بن يوسف السمتي، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وعمرو بن علي، وغيرهم. وتتلمذ عليه جماعةٌ يطول ذكرهم، منهم: أبو الحسن علي بن عمر المعروف بالدارقطني، وأبو حفص عمر بن شاهين. وكان من محدثي بغداد الثقات، وتفرَّد بأشياء لم توجد =

«الفوائد الحسان»[1].

ويُلاحظ أن الأحاديث الموجودة بهذا الجزء ـ أي: المنتقى ـ فيها المرفوع وفيها الموقوف، كما يُلاحظ أن فيها ما هو مُتعلِّق بالأحكام وهو الأكثر، وما هو عامٌّ في المواعظ والرقائق وهو قليل.

أما الآثار فبعضها منقول عن اللغويين وبعضها الآخر منقول عن المُحدِّثين، وهذا الجزء لا يزال مخطوطًا، وتوجد منه نسخة وحيدة بدار الكتب المصرية برقم ٤٨٩ حديث، وتقع في إحدى عشرة ورقة من القطع الصغير، وقد كُتبت بخط نَسْخ جيد، وتوجد على الوجه الأول من الورقة الأولى العبارات التالية: «جزء فيه منتقى

= عند غيره. ومن آثاره كتاب «الفوائد الحسان» الذي انتقاه صاحبنا أبو الحجاج المزي. توفي الحضرمي في أول يوم من المحرم سنة ٣٢١هـ. راجع ترجمته في: «تاريخ بغداد» للخطيب ٣/ ٣٥٨ ـ ٣٥٩ ط الخانجي ١٣٤٩هـ ـ ١٩٣١م، «العبر في خبر من غبر» للذهبي ٢/ ١٨٨ تحقيق فؤاد سيد ط الكويت، «شذرات الذهب» لابن العماد ٢/ ٢٩١ ط ونشر القدس سنة ١٣٥٠هـ.

(١) بحثتُ عن هذا الجزء طويلًا في معاجم المؤلفين فلم أجده بهذا الاسم، كل ما وجدته هو ما أشار إليه الأستاذ فؤاد سزكين في كتابه «تاريخ التراث العربي» من أن آثار الحضرمي تتمثل في: جزء حديثي موجود بالظاهرية دمشق مجمع ٩٥ من ١٥٤أ إلى ١٧٠أ، ومكتوب في القرن الخامس الهجري، ولم يسم لنا هذا الجزء، فيحتمل أن يكون هذا الذي أشار إليه سزجين هو «الفوائد الحسان»، ويحتمل أن يكون غيره. والله أعلم.

راجع: «تاريخ التراث العربي» لسزكين ١/ ١٤٤، ط الهيئة المصرية للتأليف والنشر القاهرة، سنة ١٩٧١م.

مـن جـزء مـن الـفـوائـد الـحـسـان مـن حـديـث أبـي حـامـد محمد بن هارون بن عبد الله بن مياح الحضرمي عن شيوخه: رواية أبي طاهر محمد بن عبد الرحمٰن بن العباس الملخص عنه، رواية أبي الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله بن النقور عنه، رواية أبي محمد يحيى بن علي بن محمد بن الطراح المدير عنه، رواية أبي حفص عمر بن محمد بن معمر بن طبرزد الدارقزي عنه، رواية أحمد بن شيبان، وزينب بنت مكي بن علي بن كامل عنه، رواية القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي عنهما».

انتقى هذا الجزء الإمام الحافظ أبو الحَجَّاج المِزِّي نفع الله به وهو خمسة وخمسون حديثًا، اهـ.

هذه هي صورة ما على الوجه الأول من الورقة الأولى.

وقد ساق أبو الحَجَّاج إسناده إلى الحضرمي في أول الجزء عن شيخيه أحمد بن شيبان، وزينب بنت مكي بن علي بن كامل الحراني، ولم يحتج إلى إعادته بعد ذلك عند كل حديث أو أثر، بل كان يقول: «. . . وبه ـ أي: بالإسناد المذكور أولًا ـ إلى الحضرمي قال: حدثنا فلان بن فلان. . . إلخ».

كما أنه لم يقدم للكتاب بمقدمةٍ تكشف لنا عن منهجه أو طريقته في انتقاء هذه الأحاديث والآثار، ولعله لم يفعل اعتمادًا على أن الغالب في عملية الانتخاب أو الانتقاء هو قصد المفردات التي تفرَّد بها صاحب الأصل أو عواليه أو الطرق الواضحة والأحاديث المستقيمة عنده، أو غير ذلك مما ذكرناه في شروطه آنفًا.

أما آخر الجزء، فقد وردت فيه العبارات التالية: «آخر المنتقى

من جزء محمد بن هارون الحضرمي، فيه من الأحاديث والآثار خمسة وخمسون حديثًا انتقاه الإمام الحافظ أبو الحَجَّاج المِزِّي نفع الله به، كتبه القاسم بن محمد بن يوسف بن محمد البرزالي في شعبان سنة تسع عشرة وسبعمائة بدمشق»، اهـ. وبآخره أيضًا سماعات مختلفة على العَلَم القاسم البرزالي.

وإليك عدة نماذج من الأحاديث والآثار الواردة بهذا الجزء:

أ ـ الحديث الأول:

قال أبو الحَجَّاج: «وبه ـ أي: بالإسناد المذكور أولًا ـ إلى الحضرمي قال: حدثنا سليمان بن عمر بن خالد الأقطع، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن سفيان الثوري، عن عبَّاد بن منصور، عن القاسم بن محمد، عن أبي هريرة رضي الله عنه ـ ولا أُراه إلا مرفوعًا ـ قال: «**إن الله عز وجل يقبل الصدقة، ولا يقبل منها إلا طيبًا، ويقبلها بيمينه فيُربيها كما يُربي أحدكم فُلُوَّه أو فصيله حتى يجعلها أعظم من أُحُد**». قال أبو هريرة: وهو في كتاب الله: ﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰا۟ وَيُرْبِى ٱلصَّدَقَٰتِ﴾، ثم تلا: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوٓا۟ أَنَّ ٱللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ...﴾ إلخ، اهـ[1].

ب ـ الحديث العاشر:

قال أبو الحَجَّاج: «وبه ـ أي: بالإسناد في أول الجزء ـ إلى الحضرمي قال: ثنا محمد بن معاوية بن مالج، ثنا داود بن الزبرقان، عن مطر الوراق، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن

---

(١) راجع: «المنتقى من الفوائد الحسان» لأبي الحجاج ق أ ب خ، دار الكتب المصرية.

عمران بن حصين رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**خيرُ هذه الأمة القرنُ الذي بُعثت فيهم، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم**»، اهـ[1].

جـ ـ الحديث الأربعون:

قال أبو الحَجَّاج: «وبه ـ أي: بالإسناد المتقدم ـ إلى الحضرمي، ثنا أزهر، ثنا محمد بن عبد الرحمٰن الطفاوي، ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «**خيركم خيركم لأهله...**»، اهـ[2].

د ـ الحديث الخامس والأربعون:

قال أبو الحَجَّاج: «وبه ـ أي: بالإسناد المتقدم ـ إلى الحضرمي، ثنا أحمد بن منيع، ثنا هشيم، ثنا ابن شُبْرمة، عن عبد الله بن شدَّاد، عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: حُرِّمت الخمر بعينها، قليلها وكثيرها، والمسكر من كل شراب»، اهـ[3].

هـ ـ الحديث الرابع والخمسون:

قال أبو الحَجَّاج: «وبه ـ أي: بالإسناد المتقدم ـ إلى الحضرمي، ثنا أبو همام، ثنا عيسى بن يونس، عن الأعمش، عن

---

(١) راجع: «المنتقى من الفوائد الحسان» لأبي الحجاج ق٣أ خ دار الكتب المصرية.

(٢) راجع: «المنتقى من الفوائد الحسان» لأبي الحجاج ق٧أ، ب (خ) دار الكتب المصرية.

(٣) راجع: «المنتقى من الفوائد الحسان» لأبي الحجاج ق٨أ (خ) دار الكتب المصرية.

إبراهيم، قال: يعجبهم أن تكون للشاب صبوة»، اهـ[١].

و ـ الحديث الخامس والخمسون[٢]:

قال أبو الحَجَّاج: «وبه ـ أي: بالإسناد المتقدم أولًا ـ إلى الحضرمي، ثنا إسحاق الهيدي، ثنا قريش بن أنس، قال: سمعت الخليل بن أحمد يقول: إذا نُسِخ الكتاب ثلاث مرات تحوَّل بالفارسية من كثرة سقطه...»، اهـ[٣].

هذه نماذج متنوعة مما احتوى عليه جزء «المنتقى من الفوائد الحسان». والله المستعان.

بقية مصنفات أبي الحَجَّاج

وخلَّف الرجل مصنفات أخرى فوق ما ذكرنا، وهي:

١ ـ **أمالي في الحديث**: وقد بحثتُ عنها طويلًا فلم أظفر منها بشيء[٤].

٢ ـ خرَّج لجماعة من مشايخه وغيرهم عدة أجزاء منها:

أ ـ **جزءان عوالي**: لعلم الدين سنجر الدوادار التركي الصالحي

---

(١) راجع: «المنتقى من الفوائد الحسان» لأبي الحجاج ق٩ أ ب (خ) دار الكتب المصرية.

(٢) تسمية هذا الأثر والذي قبله بالحديث فيه شيء من التجوز والتسامح.

(٣) راجع: «المنتقى من الفوائد الحسان» لأبي الحجاج ق٩ب (خ) دار الكتب المصرية.

(٤) راجع: «هدية العارفين بأسماء المؤلفين وآثار المصنفين» لإسماعيل البغدادي ٢/٥٥٦ ـ ٥٥٧، ط المطبعة البهية باستنبول.

المتوفى سنة ٦٩٩هـ[١]، ولست أدري أين يوجد هذان الجزءان.

ب ـ جزء يحتوي على أربعين حديثًا متباينة الإسناد: لمحمد بن أبي العباس أحمد بن خليل بن سعادة بن جعفر الشافعي المتوفى سنة ٦٩٣هـ[٢].

جـ ـ «**طبقات الشافعية**»: لشيخه محيي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، وقد وجدت منها عدة أجزاء بمعهد المخطوطات المصورة بالجامعة العربية، وهي مصورة بالميكروفيلم عن الظاهرية بدمشق، ولا تزال مخطوطة لم تُطبَع بعدُ[٣].

٣ ـ اختصار «صحاح اللغة» للجوهري:

أشار إلى ذلك قاضي القضاة تقي الدين السبكي الكبير في أجوبته عن بعض ما استدركه علاء الدين مغلطاي على أبي الحَجَّاج المِزِّي في «تهذيب الكمال»، اهـ[٤]. بَيْد أنه لم نَرَ هذا المختصر ولا ندري أين مكانه الآن.

ذلك هو ما وقفنا عليه من مصنفات الرجل، ولعل مرورَ الزمان يكشف لنا عن المفقود منها، فتتناوله جهود الباحثين بالدراسة والتحقيق. والله المستعان.

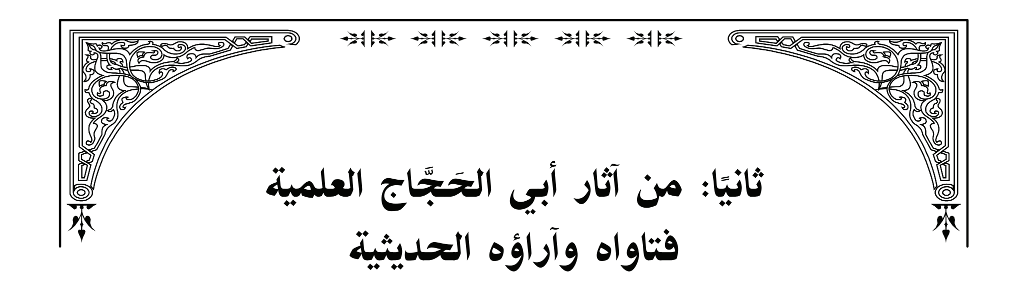
---

(١) راجع: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي ١/ ٦٥.

(٢) راجع: «البداية والنهاية» لابن كثير ١٣/ ٣٣٧.

(٣) راجع: فهرسة معهد المخطوطات المصورة، وضع د. عبد البديع، القسم الأول ٢/ ١٧٤ رقم (٣٢٠) تاريخ. نسخة مصورة من حميدية (مراد ملا) ٥٣٧، وتقع في ١٤٤ ق١٨ سطرًا، مسطرتها ١٣ × ١٦سم، فيلم ٩٢٥.

(٤) راجع: «طبقات الشافعية الكبرى» لابن السبكي ٦/ ٢٦٢.



ثانيًا: من آثار أبي الحَجَّاج العلمية
فتاواه وآراؤه الحديثية

ولم تتوقَّف آثار أبي الحَجَّاج العلمية عند المصنَّفات التي سبق ذكرها، بل تعدَّتها إلى فتاوى وآراء حديثية ظلَّت منارًا لأهل الفن حتى يومنا هذا. **وإليك**:

أولًا: فتاواه

حين أدرك معاصرو أبي الحَجَّاج نبوغه في الحديث وعلومه وكل ما يتصل به، وحين عرفوا درجته من الحفظ والإتقان، جعلوه حكمًا بينهم فيما يعرض لهم من مشكلات حديثية، لا سيما تلك المشكلات ليرى فيها رأيه، فأجاب عنها بما يشهد له بالبراعة والفهم الثاقب.

وهاك بعض هذه المسائل وأجوبته عنها:

يقول ابن السبكي: «ومن الفوائد عنه: كتب الشيخ الإمام الوالد رَحِمَهُ اللَّهُ من الديار المصرية يسأل شيخنا الحافظ المِزِّي ما صورته: «ما يقول سيدنا وشيخنا الإمام العلامة الحافظ الناقد حجة أهل الحديث فريد دهره جمال الدين أبو الحَجَّاج المِزِّي، نفع الله به في هلال بن رداد المذكور في آخر فترة الوحي في أول البخاري، ما حاله؟.

روى له النَّسائي في باب غسل الرِّجلين باليدين قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا محمد بن شُعْبة، أخبرني أبو جعفر المدني، سمعت ابن عثمان بن حنيف ـ يعني: عمارة ـ قال حدثني: القيسي، وفي نسخة التيمي: أنه كان مع رسول الله ﷺ... الحديث، ما حال هذا الإسناد؟ وكذلك جاء في أول غسل الرِّجلين في نسخة محمد بن آدم وفي نسخة محمود بن آدم: ما الصواب من ذلك؟ حقِّق لنا ذلك، والله يُديم النفع به... آخر السؤال».

الجواب بخط شيخنا الحافظ المزي:

«الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، أما هلال بن رداد هذا فهو الطائي، ويقال الكناني الشامي الكاتب، روى عن الزهري، وروى عنه ابنه أبو القاسم محمد بن هلال بن رداد، قال محمد بن يحيى الذهلي في حديث الزهري، عن محمد بن عبد الرحمٰن بن ثوبان، عن محمد بن إياس بن الفكير، عن ابن عباس وغيره في الطلاق.

حدثني به محمد بن مسلم الرازي، قال: حدثني أبو القاسم بن هلال بن رداد الطائي، قال: حدثنا أبي، وكان من كتبة هشام قال: سمعتُ ابن هشام يقول... وذكر الحديث.

قال الذهلي: وكان هلال بن رداد الطائي أسرقهم للحديث باقتصاصه، ولم يذكره البخاري في «تاريخه»، ولا ابن أبي حاتم في كتابه، وإنما ذكر ابنه محمد بن هلال بن رداد الكناني، وقال فيه ابن أبي حاتم: «عن أبيه، مجهول».

وقال أبو بكر أحمد بن محمد بن عيسى البغدادي صاحب الحمويين فيمن روى عن الزهري عن أهل حمص: «ورداد الطائي الكاتب»، لم يزد على ذلك، فلا أدري هو ذا أو أبوه.

وأما أبو جعفر المدني المذكور في حديث النَّسائي، فهو: عمر بن يزيد الخطمي، وهو ثقة، وثَّقه يحيى بن مَعِين وغيره، وأخرج له أصحاب السنن الأربعة في كتبهم، وأما شيخه عمارة بن عثمان بن حُنَيف فلم يخرج له سوى النَّسائي، أخرج له هذا الحديث، وحديثًا آخر.

وأما القيسي فلا يعرف اسمه، وقد أخرج هذا الحديث الإمام أحمد في «مسنده» هكذا، ولم يُسَمِّه كذلك، وأما النسخة التي وقع فيها التيمي فهو تصحيف.

وأما محمد بن آدم فهو المصيصي، روى عنه أبو داود أيضًا، وهو ثقة مشهور، ومحمود بن آدم تصحيف، لا يُعلم للنسائي ولا لغيره من الأئمة رواية عن محمود بن آدم المروزي سوى ما حكى بعضُ من صنَّف في رجال البخاري أن محمودًا الذي روى عنه البخاري ولم يَنسُبه هو ابن آدم. وقال غير واحد: هو محمود بن غيلان. وهو الصحيح. والله أعلم»، اهـ[1].

ويقول ابن السبكي أيضًا في «طبقاته»: «... وكتب الحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي إليه من مصر يسأله:

---

(١) راجع: نص هذه الفتوى والجواب عنها في «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/ ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

«ما تقول في قول مسلم رَحِمَهُ اللَّهُ في خطبة كتابه: فلسنا نتشاغل بتخريج حديثهم، كعبد الله بن مسور أبي عمرو المدائني، وعمرو بن خالد. من هو عمرو بن خالد هذا؟ ففي الضعفاء رجلان كل منهم عمرو بن خالد: أحدهما أبو يوسف الأعشى، والثاني أبو خالد القرشي الكوفي ثم الواسطي.

وفي الخطبة أيضًا في هذا الضرب من المُحدِّثين: عبد الله بن محرز، ويحيى بن أبي أنيسة، والجراح بن المنهال أبو المعطوف، وعباد بن كثير. وفي الضعفاء اثنان كلٌّ منهما عباد بن كثير، أحدهما: الثقفي، والآخر الرملي. فمن أراد مسلمٌ منهما؟

وفيما إذا ورد حديثٌ لعبد الرزاق عن سفيان، عن الأعمش؛ أيُّ: السُّفيانين هو؟ ولو كان أكثر روايته عن الثوري فهل يكتفي بذلك أم يحتاج إلى زيادة بيان؟ وفي قول النَّسائي في مواضع: أخبرنا محمد بن منصور، أخبرنا سفيان عن الزهري.

وللنسائي شيخان كلٌّ منهما محمد بن منصور، ويروي عن ابن عيينة: أحدهما: أبو عبد الله الحراز المكي، والثاني: أبو جعفر الطوسي العابد. فمن الذي عناه النَّسائي منهما؟

وفي قول النَّسائي أيضًا في أول كتابه: «تأويل قوله تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ ثم ساق حديث: «**إذا استيقظ أحدكم من نومه**...». ما وجه مطابقة إيراده لهذا الحديث بعد هذه الترجمة؟

وفيما إذا طُلب من شخص أن يُجيز لجماعةٍ كتبوا في استدعاء

ـ وهو أحدُهم ـ كيف يكتب؟ هل يُطلِق الإجازةَ على العادة، أم يُقيِّدها بما يُخرج نفسه منهم؟».

هكذا أورد ابن السبكي هذا السؤال، ثم قال: «أجاب شيخنا الحافظ المِزِّي عن ذلك بما ملخصه:

«أما عمرو بن خالد الذي ذكره مسلم في مقدمة كتابه فهو الواسطي؛ لأنه المشهور دون الأعشى، وقد ذكره مسلم في معرض ضرب المثل، وإنما يضرب المثل بالمشهور دون المغمور.

وأما عَبَّاد بن كثير فهو الثَّقَفي البصري العابد نزيل مكة، لا الرملي، والقول فيه كالذي تقدَّم، وأيضًا؛ فإن الواسطي مُختلَف في تضعيفه، فإن يحيى بن معين وثَّقه في رواية ابن أبي خيثمة عنه، وأخرج له البخاري حديثًا في كتاب «الأدب» له.

وأما سفيان الذي روى عنه عبد الرَّزَّاق فهو الثوري؛ لأنه أخصُّ به منه بابن عيينة؛ ولأنه إذا روى عن ابن عُيَيْنة ينسبه، وإذا روى عن الثوري فتارة ينسبه وتارة لا ينسبه، وحين لا ينسبه إما أن يكتفي بكونه روى له عن شيخ لم يروِ عنه ابنُ عُيَيْنة، فيكتفي بذلك تمييزًا وهو الأكثر، وإما أن يكتفي بشهرته واختصاصه به، وهذه القاعدة جاريةٌ في غالب من يروي عن سفيان أو يروي عنه سفيان.

وأما محمد بن منصور الذي يروي عنه النَّسائي ولا ينسبه، فهو المكي لا الطوسي، والقول فيه نحو القول في الذي قبله.

وقد روى النَّسائي عن الطوسي عن أبي المنذر إسماعيل بن عمر، والحسن بن موسى الأمير، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، وينسبه في عامة ذلك، قال: ولا أعلمه روى عنه عن ابن عيينة شيئًا.

وأما المطابقة بين الترجمة والحديث: فإنه جرى على الغالب؛ لأن غالب النوم يكون بالليل وغالب الاستيقاظ من نوم الليل يكون عند صلاة الصبح.

وأما الكتابة في الإجازة: فإن كتب على العادة كفى؛ لأن العموم يجوز تخصيصه بالقرينة، وهي موجودة هنا، وإن قيد العبارة بحيث أخرج نفسه من المجاز لهم فهو أولى، والله أعلم»، اهـ»[١].

تلك هي بعض فتاوى الرجل، وهي آية بيِّنة على مبلغ علمه، وقدرته على كشف الغامض وتوضيح المبهم.

ثانيًا: آراؤه الحديثية

ولم تقتصر جهود أبي الحَجَّاج المِزِّي في الحديث وعلومه على مجرد الجمع والترتيب، أو التهذيب والتلخيص، أو التخريج والإملاء، بل كانت له آراء واضحة في عديد من المسائل المتصلة بفنون الحديث.

وهاك بعض ما وقفتُ عليه منها:

١ ـ رأيه في «سنن ابن ماجه»:

كتاب السنن «لابن ماجه» من الكتب الجليلة القدر التي عمَّ الانتفاع بها شرقًا وغربًا.

حتى إن الحافظ أبا الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد

---

(١) راجع: نص هذا السؤال والجواب عنه في «طبقات الشافعية» لابن السبكي ٦/٢٥٦ ـ ٢٥٧.

القيسراني المقدسي والمتوفى سنة ٥٠٧هـ قد عده في كتابيه «أطراف الكتب الستة» و«شروط الأئمة الستة» أحد الكتب الستة الأصول المعروفة؛ لقوة تبويبه في الفقه أو كثرة زوائده على الكتب الخمسة، وإن كان يأتي في المنزلة الأخيرة من حيث درجة الأحاديث؛ لما فيه من المناكير والموضوعات.

وقد وافق ابن طاهر على عدِّ كتاب السنن لابن ماجه من الكتب الستة الحافظُ عبد الغني المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ في كتابه «الكمال في معرفة أسماء الرجال».

كما وافقه على ذلك صاحبنا أبو الحَجَّاج المِزِّي في كتابيه «تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال» الذي هذَّب فيه كتاب «الكمال» لعبد الغنيِّ المقدسي المتقدم، و«تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، وتبعهما على ذلك أصحاب كتب الأطراف والرجال(١).

وقد اختلف العلماء في درجة أحاديث هذا السفر الجليل، جاء في «تذكرة» الحافظ الذهبي قوله في ترجمة ابن ماجه: «... فعن ابن ماجه قال: عرضت هذه «السنن» على أبي زُرْعة فنظر فيه وقال: أظن إن وقع هذا في أيدي الناس، تعطلت هذه الجوامع أو أكثرها. ثم قال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما في إسناده ضعف...»، اهـ(٢). هكذا نقل الذهبي عن ابن ماجه.

وقد طعن بعض العلماء في هذه الرواية بأنها منقطعة، أو يحمل

---

(١) راجع: تعليق الشيخ زاهد الكوثري على «شروط الأئمة الستة» لابن القيسراني ص٧، نشر القدس سنة ١٣٥٧هـ.

(٢) راجع: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٢/ ١٨٩، ط حيدر آباد الدكن الهند.

هذا الكلام على فرض صحة هذه الرواية على الأحاديث الموضوعة والمنكرة، أو على أنه كان قد رأى من الكتاب جزءًا فيه هذا القدر فحكم به، والحقيقة خلاف ذلك.

جاء في مقدمة «زهر الربى على المجتبى» للسيوطي قوله: «... قال الإمام أبو عبد الله ابن رُشيد: كتاب النَّسائي أبدع الكتب المصنفة في السنن تصنيفًا وأحسنها ترصيفًا، وكان كتابه جامعًا بين طريقي البخاري ومسلم مع حظ كثير من بيان العلل، وفي الجملة فكتاب السنن أقل الكتب بعد الصحيحين حديثًا ضعيفًا، ورجلًا مجروحًا، ويقاربه كتاب أبي داود، وكتاب الترمذي، ويقابله في الطرف الآخر كتاب ابن ماجه، فإنه تفرَّد فيه بإخراج أحاديث عن رجال متهمين بالكذب وسرقة الأحاديث، وبعض تلك الأحاديث لا تُعرف إلا من جهتهم، مثل: حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد، وداود بن المحبر، وعبد الوهاب بن الضحاك، وإسماعيل بن زياد السكوني، وعبد السلام بن يحيى أبي الجنوب، وغيرهم.

وأما ما حكاه ابن طاهر عن أبي زُرْعة الرازي أنه نظر فيه فقال: لعله لا يكون فيه تمام ثلاثين حديثًا مما فيه ضعف، فهي حكاية لا تصح؛ لانقطاع سندها، وإن كانت محفوظة فلعله أراد ما فيه من الأحاديث الساقطة إلى الغاية، أو كان ما رأى من الكتاب إلا جزءًا منه فيه هذا القدر...»، اهـ[1].

---

(١) راجع: مقدمة «زهر الربى على المجتبى» للسيوطي ١/ ٥٠٤ ط التجارية.

إذن فالكتاب فيه أحاديث ضعيفة تزيد على المقدار المذكور كما يفهم من النص الذي ذكره السيوطي.

والذي يعنينا الآن هو الوقوف على رأي أبي الحَجَّاج فيما يتعلق بالمسألة، وقبل أن ننقل رأيه: نحب أن نُسجِّل له تقديرَه للكتاب واعترافه العلمي بكثرة منفعته، فهو كما جاء في «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» نقلًا عن الذهبي الذي قرأ «سنن ابن ماجه» بحلب؛ لانتفاع الناس به[1]؛ إذ يبدو أن الناس في حلب كانوا قبل أبي الحَجَّاج لا يُدركون قيمة الكتاب، فلما جاء أبو الحَجَّاج أوقفهم على قيمة الكتاب عمليًّا بقراءته عليهم ودوام النظر فيه.

وإنما سجَّلت هذه الملاحظة هنا الآن لئلا يُظَنَّ أن أبا الحَجَّاج كان متعصبًا ضد ابن ماجه، فقال ما قال عن «زوائده» مما سنعلمه الآن.

ونعود بعد هذا لنقف على رأي الرجل في هذه الزوائد، ما هو؟

لقد نقل الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «تهذيب التهذيب» رأي أبي الحَجَّاج في المسألة قائلًا: «... ثم وجدت بخط الحافظ شمس الدين محمد بن علي الحسيني ما لفظه: سمعت الحافظ أبا الحَجَّاج المِزِّي يقول: كل ما انفرد به ابن ماجه فهو ضعيف. قال الحسيني ـ يعني: بذلك ما انفرد به من الحديث عن الأئمة الخمسة ـ انتهى ما وجدت بخطه»، اهـ[2].

---

(١) راجع: «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» لابن الطباخ ٥٧٦/٤.

(٢) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٥٣١/٩ ترجمة رقم (٨٧٠) ط الهند.

رأي أبي الحَجَّاج في المسألة إذن:

أن كل ما تفرَّد به ابن ماجه فهو ضعيف، لكن ما المراد بالضعف، هل هو ضعف الرجال، أو ضعف الأحاديث؟

لقد عقَّب ابن حجر على ما نُقل عن أبي الحَجَّاج قائلًا: «. . . لكن حطه على الرجال أولى، وأما حطه على الأحاديث فلا يصح. . .»اهـ[1].

أقول: ونحن نوافق ابن حجر فيما عقَّب به على أبي الحَجَّاج، أما أولوية حمل الضعيف فيما انفرد به ابن ماجه على الرجال فلأنه لم يختلف أحد من العلماء في أن ابن ماجه تفرد بالرواية عن أقوام متَّهمين بالكذب وسرقة الأحاديث مثل حبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والعلاء بن زيد، وداود بن المحبر، وغيرهم مما نقلناه آنفًا.

وأما عدم صحة حمل الضعف فيما انفرد به ابن ماجه على الأحاديث، فلأن بعض المتأخرين أخذ على عاتقه بيان حال الأحاديث التي تفرَّد بها ابن ماجه، وأعني به الحافظ شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم المعروف بالبوصيري المتوفَّى سنة ٨٤٠هـ، في كتابه «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه».

وقد تبيَّن له بعد طول دراسة وبحث وتنقيب أن في هذه الزوائد زيادة على الضعيف والمنكر ما هو صحيح وما هو حسن؛ إما لأن

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٩/٥٣١ ترجمة رقم (٨٧٠) ط الهند.

الإسناد صحيح ورجاله ثقات فقط دون أن تكون للحديث متابعة، وإما لأن الإسناد صحيح ورجاله ثقات مع وجود متابعة للحديث.

مثال النوع الأول: الحديث التالي: «... حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب، ثنا عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عبيد الله بن عمر، عن إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن جحش، عن أبيه، عن زينب بنت جحش أنه كان لها مِخْضَب من صُفْر. قالت: فكنت أُرجِّل رأسَ رسول الله ﷺ. تعني: فيه»اهـ[1].

قال البوصيري عقب هذا الحديث: «... هذا إسناد صحيح رجاله ثقات»، اهـ[2].

ومثال النوع الثاني: الحديث التالي: «حدثنا هشام بن عمار، ثنا الجراح بن مليح، ثنا بكر بن زُرْعة، قال: سمعت أبا علية الخولاني ـ وكان قد صلى القبلتين مع رسول الله ﷺ ـ يقول: لا يزال الله يغرس في هذا الدين غرسًا يستعملهم في طاعته»، اهـ[3].

قال البوصيري عقب هذا الحديث: «... هذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات، وقد توبع هشام عليه، رواه ابن حبان في «صحيحه» من طريق الهيثم بن خارجة عن الجراح به»، اهـ[4].

---

(١) هذا حديث مرفوع حكمًا؛ لأن قول الصحابي كنت أفعل كذا على عهد رسول الله ﷺ له حكم المرفوع.

(٢) راجع: «مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه» للبوصيري ق٣٥ أ باب ترجيل الرأس، (خ) بدار الكتب المصرية برقم (٤٤٢) حديث.

(٣) راجع: المصدر السابق ق٣أ، كتاب اتباع السُّنَّة.

(٤) راجع: المصدر السابق ق٣أ، كتاب اتباع السُّنَّة.

ومثاله: أيضًا الحديث التالي: «. . . حدثنا علي بن محمد، ثنا وكيع، عن سفيان، عن الأسود بن قيس، عن نبيح العنزي، عن جابر بن عبد الله قال: كان رسول الله ﷺ إذا مشى مشى أصحابه أمامه وتركوا ظهره للملائكة»، اهـ.

قال البوصيري عقب هذا الحديث: «. . . هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رواه أحمد بن منيج في «مسنده»: ثنا قبيصة، ثنا سفيان بلفظ: امشوا خلف النبي ﷺ. فقال: «**امشوا أمامي، وخلوا ظهري للملائكة**»، اهـ[1].

ووجود ما هو صحيح في هذه الزوائد على نحو ما بيَّن الشهاب البوصيري يشهد بردِّ مقالة أبي الحَجَّاج إن كان مراده بالضعف ضعف كل الأحاديث الزائدة على الخمسة، ولا أعتقد أن أبا الحَجَّاج أراد ذلك؛ لأنه كان أبصر بالكتاب من غيره، فقد عرَّف رجال أحاديثه حديثًا حديثًا من خلال كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»، ثم إن عبارته ليس فيها الجزم بأن مراده بالضعف ضعف الأحاديث، غاية ما هنالك أنها تفيد الاحتمال.

وترجيح احتمال ضعف الرجال على احتمال ضعف الأحاديث: يُفهَم من حال الرجل وواقع حياته ودقته في الحكم على الأشياء.

وجزم الحسيني تلميذ أبي الحَجَّاج بأن المراد بالضعف ضعف الأحاديث، لا يُسلَّم له؛ لاحتمال أن يكون قاله اجتهادًا من عند

---

(١) راجع: «مصباح الزجاجة» ق١٨ أ ب، باب من كره أن يوطأ عقبه.

نفسه ولم يسمعه من شيخه أبي الحَجَّاج كما هي حال كثير من التلاميذ مع مشايخهم.

* **الخلاصة:**

إن قول أبي الحَجَّاج: «كل ما تفرَّد به ابن ماجه فهو ضعيف» الأولى والأرجح فيه أن يُحمَل على ضعف الرجال، أما ضعف الأحاديث فلا؛ لأنها ليست كلها ضعيفة، بل فيها الصحيح الإسناد والحسن، والضعيف، والواهي أو المكذوب، والمنكر.

وقد أحصاها إحصاءً دقيقًا الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه للكتاب وتعليقه عليه وترقيمه لكتبه وأبوابه وأحاديثه، فبلغت هذه الزوائد (١٣٣٩) حديثًا، منها (٤٢٨) حديثًا رجاله ثقات صحيح الإسناد، و(١٩٩) حديثًا حسن الإسناد، و(٦١٣) حديثًا ضعيف الإسناد، و(٩٩) حديثًا واهي الإسناد، أو منكرًا أو مكذوبًا، فليس على من عثر على حديث من الزوائد إلا أن يطلبه من موضعه من الكتاب ليقف على درجته، وليتبين حاله[1]. والله أعلم.

٢ ـ موقفه من الأحاديث المسكوت عنها من المتقدمين:

بذل المحدثون جهودًا مضنية ورائعة في وضع القواعد أو الضوابط التي يعرف بها صحيح الخبر من ضعيفه، وكشفوا لنا عن ثقات الرجال وضعفائهم ومن تُقبل روايته ومن تُرَدُّ، وحرروا

(١) راجع: «سنن ابن ماجه» تحقيق وتعليق الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي ٢/ ١٥١٩ ـ ١٩٢٠ عند كلام المحقق عن منزلة كتاب السنن من الكتب الخمسة التي اعتمدها المحدثون، ط عيسى الحلبي.

القول في بيان أسمائهم وأنسابهم وكُنَاهم وألقابهم وبلدانهم ورحلاتهم وشيوخهم وتلاميذهم ومواليدهم ووَفَياتهم وبدء إسماعهم، ونحو ذلك بما أربى على الغاية وأثلج الصدر.

وقد طبَّق كثيرٌ من هؤلاء المُحدِّثين منهجه فيما يتصل بنقد الرجال، فجمع من الأحاديث ما يتفق وطبيعة هذا المنهج.

فالإمام البخاري في «جامعه الصحيح»، والإمام مسلم في «صحيحه»، والإمام أبي داود في «سننه» وغيرهم، ومن قَبل هؤلاء كان الإمام مالك في «موطئه»، والإمام أحمد في «مسنده» وغيرهما كثير.

وقد تلقت الأمة هذه المصنفات بالقَبول؛ لوضوح حال ما بها وعدم خفائه، ووُجدت إلى جانب هذه المصنفات مصنفات أخرى لم تشترط في روايتها للآثار أن تكون صحيحة أو حسنة ولم يُعنَ أصحابها بالكلام على هذه الآثار، مكتفين بإبراز أسانيدها، تاركين مسألة الحكم عليها بالقبول أو الرد بالصحة أو عدمها إلى من يتأملها ويفحص أسانيدها.

فما هو موقف العلماء من هذه الآثار التي ليس للمتقدمين رأيٌ فيها، وما أكثرها في كتب الحديث، والتفسير، والفقه، والأصول، ونحوها، أيرفضونها جملةً، وقد يكون فيها الصحيح المقبول الذي يجب العمل به؟ أم يقبلونها جملة، وفيها بالتأكيد الضعيف والواهي بل والمنكر والموضوع؟ أم ينظرون أولًا فيها ويتأملون حال أسانيدها فما صحَّ سنده واستقامت حاله قبلوه، وما كان غير ذلك رفضوه؟

ذهب الحافظ أبو عمرو عثمان بن الصلاح المتوفى سنة ٦٤٣هـ

إلى أن الاستقلال في العصور المتأخرة بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد أمرٌ أصبح عسيرًا، بل ومتعذرًا.

وعلى ذلك فليس لأحد من العلماء الحكم ولو من حيث الإسناد بصحة حديث ليس للمتقدمين تصحيح له.

واحتجَّ ابن الصلاح لما ذهب إليه بأنه ما من إسناد من هذه الأسانيد التي هي موضع نظر إلا وفيه من الرجال من اعتمد في روايته للحديث على الكتاب؛ لأنه ليست عنده أهلية الحفظ والضبط والإتقان ونحوها مما يشترط في حدِّ الصحيح.

وما دام الإسناد قد فقد شرط النظر فيه، فقد انتفى الاستقلال بإدراك الصحيح المسكوت عنه وعاد الأمر في التصحيح والتحسين إلى ما نصَّ عليه المتقدمون.

ونصُّ عبارة ابن الصلاح كما جاء في مقدمته المعروفة بـ«علوم الحديث»: «. . . إذا وجدنا فيما يروى من أجزاء الحديث وغيرها حديثًا صحيح الإسناد ولم نجده في أحد الصحيحين ولا منصوصًا على صحته في شيء من مصنفات أئمة الحديث المعتمدة المشهورة؛ فإنا لا نتجاسر على جزم الحكم بصحته، فقد تعذَّر في هذه الأعصار الاستقلال بإدراك الصحيح بمجرد اعتبار الأسانيد؛ لأنه ما من إسنادٍ من ذلك إلا وتجد في رجاله من اعتمد في روايته على ما في كتابه عريًّا عما يشترط في الصحيح من الحفظ والضبط والإتقان، فآل الأمر إذن في معرفة الصحيح والحسن إلى الاعتماد على ما نصَّ عليه أئمة الحديث في تصانيفهم المعتمدة التي يؤمن فيها لشهرتها من التغيير والتحريف، وصار معظم المقصود بما يُتداول من الأسانيد

خارجًا عن ذلك إبقاء سلسلة الإسناد التي خُصَّت بها هذه الأمة، زادها الله شرفًا. آمين»، اهـ[1].

وذهب الإمام النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ وهو تلميذ ابن الصلاح ـ إلى مخالفة شيخه فيما قال، وأنه يجوز الحكم على الأحاديث والآثار بالصحة أو الحسن لمن تأهَّل وقويت معرفته، بأن كان واسع الاطلاع في الحديث وعلومه، عارفًا بأحوال الرجال وعلل الأحاديث[2].

وجاء أبو الحَجَّاج المِزِّي من بعد هذين الإمامين الجليلين، **فماذا كان موقفه** من رأي كل منهما في المسألة؟

لقد خالف ابن الصلاح، ورأى ما رآه شيخه النووي، وإذا كنت لم أجد له هذه الموافقة منصوصًا عليها في أي كتاب له، أو لتلاميذه، فقد وجدت ما يؤيدها عمليًّا، لقد وجدت له أحاديث كثيرة انفرد بالحكم عليها، وبيان درجتها من غير أن يكون للمتقدمين رأي فيها.

وكتب تلميذه وزوج ابنته ـ الحافظ ابن كثير ـ مليئة بهذا النوع من الأحاديث لمن أراد الاطلاع عليها، فلا نطيل الكلام بسردها ونكتفي بنموذجين منها:

---

(١) راجع: مقدمة علوم الحديث لابن الصلاح، ص١٢، ط العلمية بحلب الأولى ١٣٥٠هـ ١٩٣١م ـ وتحقيق الطباخ.

(٢) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ١/١٤٣، ط دار الكتب الحديثة، الطبعة الثانية ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م.

النموذج الأول:

حديث: «**طلب العلم فريضة على كل مسلم**»[1].

قال السيوطي في «تدريب الراوي»: «قال المِزِّي في تخريجه: إن له طرقًا يرتقي بها إلى رتبة الحسن»، اهـ[2].

وقال ـ أي: السيوطي ـ في موضع آخر: «سئل الشيخ محيي الدين النووي ـ رحمه الله تعالى ـ عن هذا الحديث، فقال: إنه ضعيف ـ أي: سندًا وإن كان صحيحًا. أي: معنى.

وقال تلميذه جمال الدين المزي: هذا الحديث رُوي من طرقٍ تبلغ رتبة الحسن. ثم عقب السيوطي على كلام أبي الحَجَّاج بقوله: وهو كما قال، فإني رأيت له خمسين طريقًا، وقد جمعتها في جزء. . .»، اهـ[3].

النموذج الثاني:

حديث: «**رحم الله حارس الحرس**»، اهـ[4].

---

(١) الحديث أخرجه ابن ماجه في «سننه» بسنده إلى أنس بن مالك بلفظ: قال رسول الله ﷺ: «**طلب العلم فريضة على كل مسلم**». وواضع العلم عند غير أهله كمقلِّد الخنازير الجوهر واللؤلؤ والذهب ١/ ٨١، المقدمة باب فضل العلماء والحث على طلب العلم (١٧) حديث رقم (٢٢٤).

(٢) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ١٧٤.

(٣) راجع: تعليق محمد فؤاد عبد الباقي على هذا الحديث في «سنن ابن ماجه» نقلًا عن السيوطي ١/ ٨١. ولست أدري في أي كتاب للسيوطي هذا القول؛ فإنني تتبعت أكثر كتبه فلم أعثر عليه فيها. والله أعلم.

(٤) راجع: «سنن ابن ماجه»، حيث جاء فيها الحديث بنفس اللفظ مسندًا إلى عقبة بن عامر ٢/ ٩٢٥، كتاب الجهاد (٢٤)، باب فضل الحرس والتكبير في سبيل الله (٨) حديث رقم (٢٧٦٩).

قال المزي: «فيه إرسال خفي؛ لأن عمر بن عبد العزيز لم يلقَ عقبة بن عامر»، اهـ[1].

هذه بعض نماذج تشهد لأبي الحَجَّاج بميله إلى الحكم على الأحاديث التي سكت عنها المتقدمون بما يبين درجتها ويكشف عن حالها.

وإذا كان لنا أن نقول شيئًا في هذا المقام فقولنا: إن ما رآه أبو الحَجَّاج وشيخه النووي هو الحقُّ الذي جرى عليه جمهور المُحدِّثين المتأخرين.

أولًا: لدقته وتوسطه بين الرفض المطلق والقَبول المطلق.

ثانيًا: لأنا لو رفضناه لرفضنا جملة من الأحاديث ربما كان عليها معول كبير في الاستدلال والعمل.

ويدلنا على أن هذا الرأي هو الذي رضيه جمهور المُحدِّثين المتأخرين وساروا على هديه ما نقله السيوطي في «التدريب» عن الحافظ زين الدين العراقي من ذِكر أمثلة من تصحيح المتأخرين لم يُعرف لمن تقدمهم فيها تصحيح، على أنها برهان قوي يُستدل به على صحة هذا المذهب. فَلْيُراجعها من شاء[2]. والله أعلم.

٣ ـ رأيه فيمن يُلقب بالحافظ:

من الألقاب التي تُطلق على العلماء بالحديث لقب «الحافظ»، وقد اختلف العلماء في حدِّه، ويعنينا هنا بيان رأي أبي الحَجَّاج فيه.

---

(١) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٢٠٥.

(٢) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ١/ ١٤٣ ـ ١٤٥ بتصرف.

قال الشيخ تقي الدين السبكي: «إنه سأل جمال الدين المِزِّي عن حدِّ الحفظ الذي إذا انتهى إليه الرجل جاز أن يُطلق عليه الحافظ؟ قال: «يُرجع فيه إلى أهل العرف». فقلت: وأين أهل العرف؟ قليل جدًّا. قال: أقل ما يكون أن يكون الرجال الذين يعرفهم ويعرف تراجمهم وأحوالهم وبلدانهم أكثر من الذين لا يعرفهم، ليكون الحكم للغالب. فقلت له: هذا عزيز في هذا الزمان، أدركتَ أنت أحدًا كذلك؟ فقال: ما رأينا مثل الشيخ شرف الدين الدمياطي. ثم قال: وابن دقيق العيد، كان له في هذه مشاركة جيدة، ولكن أين السُّها من الثرى؟ فقلت: كان يصل إلى هذا الحد؟ قال: ما هو إلا كان يشارك مشاركة جيدة في هذا ـ أعني في الأسانيد ـ وكان في المتون أكثر لأجل الفقه والأصول[1].

هذا هو رأي أبي الحَجَّاج في حدِّ الحافظ، وقد عقَّب عليه العراقي قائلًا: «. . . وكلام المِزِّي فيه ضيق، بحيث لم يسمِّ ممن رآه بهذا الوصف إلا الدمياطي. . .»، اهـ[2].

ثم اختار العراقي أن ذلك يختلف بحسب ظروف كل عصر[3].

والحق هو ما ذهب إليه العراقي من أن ذلك يختلف باختلاف العصور ونشاط العلماء في كل عصر؛ إذ قد يكون هناك في عصر ما من يصح أن يُلقب بالحافظ إذا قيس بغيره من علماء عصره الذين هم أقلُّ منه حفظًا وإتقانًا، بينما هو لا يصل إلى درجة طالب

---

(١) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ١/ ٤٨.

(٢) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ١/ ٤٩.

(٣) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ١/ ٤٨ ـ ٤٩.

الحديث إذا قيس بغيره من علماء العصر الذي قبل عصره.

٤ ـ رأيه في بعض مسائل متعلقة بأوجه التحمل والأداء:

ونقل تلاميذ أبي الحَجَّاج عنه رأيه في بعض مسائل متعلقة بأوجه التحمل والأداء منها:

أ ـ أنه كان يتسامح في دمج القارئ ولغط السامعين، ويرى صحة السماع معهما. قال العلامة الذهبي بعد أن حكى ذلك عن شيخه: «. . . فكأنه يرى العمدة على إجازة السمع للجماعة. . .»، اهـ[١].

ب ـ أنه كان يجيز النسخ حال القراءة ويفتي معه بصحة السماع ويفعله[٢].

ومن الإنصاف أن نقول: إن المِزِّي جرى في هذا على مذهب جمهور المُحدِّثين، فقد اختلف المحدثون قديمًا في صحة السماع وقت القراءة أو النسخ: فمنعه الأقلون وأجازه الأكثرون، ومنهم موسى بن هارون الحافظ، وابن المبارك، وأبو حاتم، والدارقطني. واختار ابن الصلاح الجواز إذا كان يفهم ما يُقرأ وقت النسخ، وقال: ينبغي مع ذلك أن تكون هناك إجازة عامة بعد كل سماع بحيث ينجبر بها أي خلل محتمل[٣].

جـ ـ أنه كان يكتب السماع لكل من حضر مجلسه، من يفهم ومن لا يفهم، والبعيد من القارئ والناعس والمتحدث، والصبيان

---

(١) راجع: «الدرر الكامنة» نقلًا عن الذهبي ٤/٤٥٨.
(٢) راجع: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ص١١٥ ـ ١١٦ بتصرف.
(٣) راجع: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ص١١٥ ـ ١١٦.

الذين لا ينضبط أمرهم بل يلعبون غالبًا ولا يشتغلون بمجرد السماع[1].

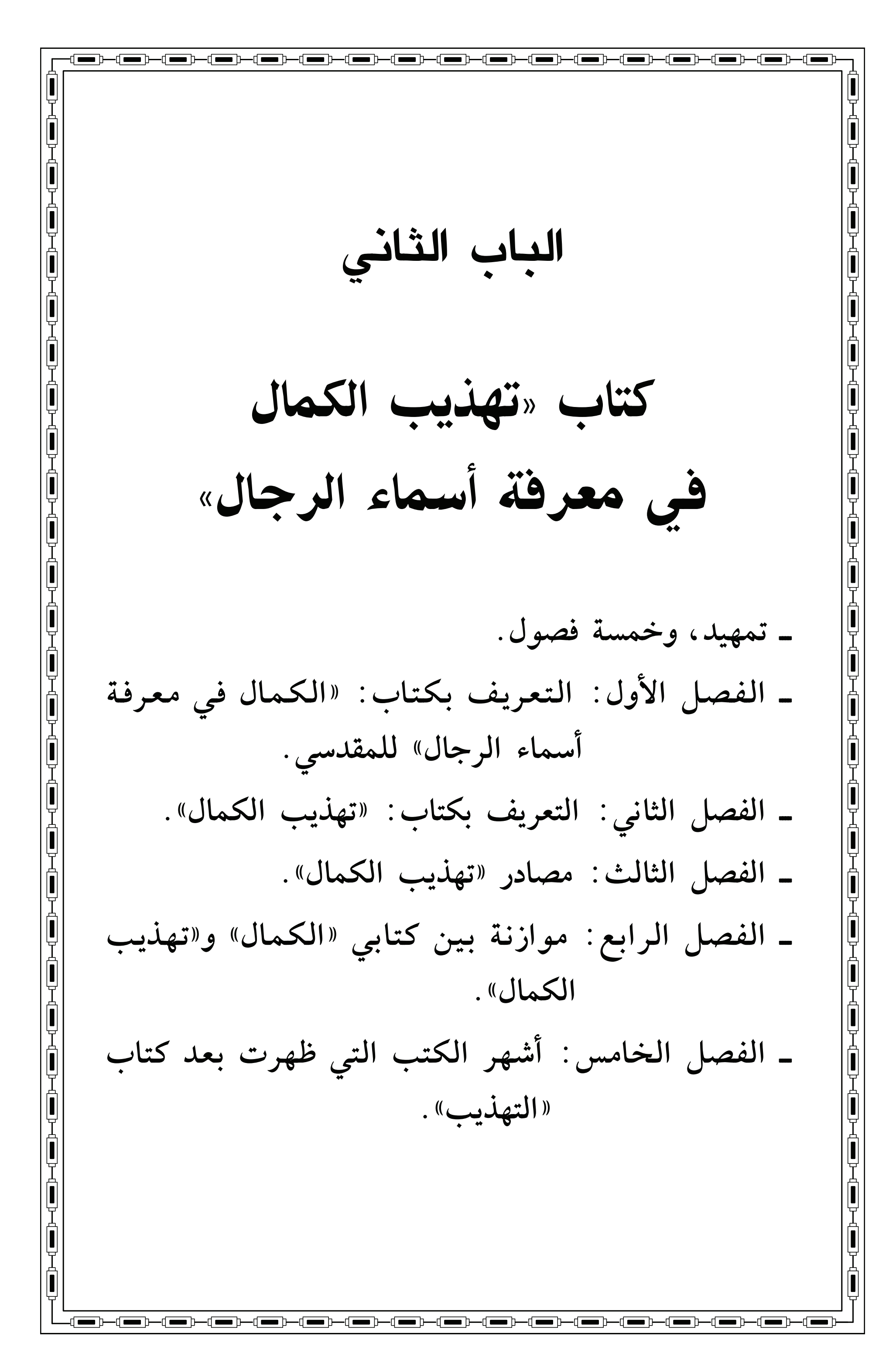
ولعل الحامل لأبي الحَجَّاج على القول بصحة السماع وجوازه في الأحوال المتقدمة سهولته ورغبته الأكيدة في نشر الحديث وفتح بابه أمام كل الناس حتى لا تبقى بعد ذلك حجة لأحد، ثم اعتقاده أن المحدث يجب أن يكون ذكيًّا بحيث يُغنيه التلميح عن التصريح وتكفيه الإشارة بدل العبارة، ولذلك كان يتمثل دائمًا بقول الحافظ ابن مَنْده المتوفى سنة ٣٩٥هـ: «ويكفي من الحديث شمُّه»، اهـ[2].

هذا هو ما وقفنا عليه من بعض آراء الرجل الحديثية، وهي آية بينة على خلعه ربقة التقليد، واعتناقه أفكارًا ملؤها الأصالة والتجديد.

والله الموفق

(١) راجع: «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ص١٦٦ بتصرف.

(٢) راجع: «الدرر الكامنة» لابن حجر ٤/ ٤٥٨.



الباب الثاني

كتاب «تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال»

ـ تمهيد، وخمسة فصول.

ـ الفصل الأول: التعريف بكتاب: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي.

ـ الفصل الثاني: التعريف بكتاب: «تهذيب الكمال».

ـ الفصل الثالث: مصادر «تهذيب الكمال».

ـ الفصل الرابع: موازنة بين كتابي «الكمال» و«تهذيب الكمال».

ـ الفصل الخامس: أشهر الكتب التي ظهرت بعد كتاب «التهذيب».

التمهيد
في مباحث متعلقة بعلم الرجال

أشرنا حين كنا بصدد الحديث عن آثار الرجل العلمية، إلى أن كتاب «**تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**» يُعد أهم هذه الآثار، وأجدرها بدراسة علمية متأنية واعية، تستخرج مكامنه وتنبِّه إلى فوائده، وتبرز جهود مصنفه فيه، وإن ذلك لا يتأتى إلا بتناوله وحده في باب مستقل ذي فصول عديدة؛ لذلك رأينا أن نفرد له هذا الباب وأن نقدم بين يديه كلمة ماهدة نتحدث **فيها عن**:

تعريف علم رجال الحديث، الفرق بينه وبين علم التاريخ، نشأته، فائدته، أهميته، ووجه الحاجة إليه، حكم تعلمه، تنوُّع التصنيف فيه وأمثلة لكل نوع، أشهر المصنفات في رجال الكتب الستة كلها أو بعضها حتى عصر أبي الحَجَّاج. **وهاك تلك المباحث**:

١ ـ تعريف علم رجال الحديث

علم رجال الحديث: هو علم يبحث عن أحوال رواة الحديث، لمعرفة من تُقبل روايته منهم، ومن لا تقبل.

شرح التعريف:

قولنا: «علم» جنس في التعريف يشمل سائر العلوم، وقولنا: «يبحث عن أحوال رواة الحديث. . .» فصل أو قَيْد في التعريف

خرج به غيره من سائر العلوم الأخرى التي لا تبحث عن أحوال الرواة.

والمراد بأحوال الرواة: كل ما له مدخل في قَبول رواياتهم أو ردِّها، ولذلك جاء في التعريف: «لمعرفة من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل»؛ ليخرج علم التاريخ العام؛ لأن البحث فيه عن عموم أحوال الإنسان مع ارتباط ذلك بالزمان، فإن بحث فيه عن أحوال الرواة من حيث قَبول حديثهم أو رده فإنما هو بحث عرض ليس مقصودًا بالذات والأصالة.

وأحوال الرواة لها مدخل في قَبول رواياتهم أو ردها كثيرة جدًّا، منها: معرفة طبقاتهم، وأسمائهم، وألقابهم، وكُنَاهم، وأنسابهم، والمؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق، والمتشابه، ومواليدهم، ووفياتهم، وأوطانهم، ورحلاتهم، وشيوخهم، وتلاميذهم، وأقرانهم، وثقاتهم، وضعفائهم، وما قيل فيهم من مدح أو قدح، تعديل أو تجريح، ونحو ذلك من كل ما يُمكِّن الحُفَّاظ من الحكم على الراوي بقَبول حديثه أو ردِّه حكمًا مقرونًا بالدليل والبرهان.

هذا، ومن الممكن أن يستقل البحث بكل حال من أحوال الرواة المتقدمة، ويصير نوعًا من علم الرجال، فتكثر بذلك أنواع هذا العلم.

بل قد تكون بعض هذه الأحوال علمًا مستقلًا، كعلم «الجرح والتعديل» فإنه في الأصل حال من الأحوال المتعلقة بالرواة، لكن لما كانت أهمها، وعليها المعول الأكبر في معرفة من تقبل رواته

من الرواة، ومن ترد، توسَّع فيها العلماء، وقعَّدوا لها القواعد، وجعله البعض علمًا مستقلًا وأسماه: «**علم الجرح والتعديل**»، اهـ[1].

٢ ـ الفرق بين علم رجال الحديث وبين علم التاريخ العام

قد تقدم أن علم رجال الحديث: هو الذي يبحث عن أحوال الرواة لمعرفة من تقبل روايته منهم ومن لا تقبل، وأن علم التاريخ: هو الذي يبحث عن عموم أحوال الإنسان، من المواليد، والوفيات، وما يظهر من الحوادث، والوقائع، ونحوها، مع ارتباط ذلك بالزمان.

وظاهر هذا الكلام أنهما يشتركان في مطلق الموضوع، من حيث إن الراوي المبحوث عنه في علم الرجال هو بعض الإنسان المبحوث عنه في علم التاريخ العام. ويلزم من اشتراكهما في مطلق الموضوع أنهما علم واحد.

بَيْد أن هذا الظاهر غير مراد، وأنهما علمان متغايران؛ لأن الراوي المبحوث عنه في علم الرجال مُقيَّد بحيثية القبول والرد، أما الإنسان المبحوث عنه في علم التاريخ فليس مقيدًا بهذه الحيثية،

---

(١) راجع: «المختصر في علم رجال الأثر» لفضيلة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص٨ ـ ١٠ بتصرف ط دار الكتب الحديثة الثامنة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م، «محاضرات في علوم الحديث» لفضيلة الشيخ مصطفى التازي ١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٠ بتصرف، ط دار التأليف الرابعة، ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.

والحيثية كما يقولون قيد في الموضوع. إذن فهناك تغاير بين الموضوعين، ويلزم منه بالتالي تغاير العلمين.

فإذا قيل إن علم التاريخ قد يبحث عن أحوال بعض الرواة من حيث القبول أو الرد؟

أُجيب بأن هذا البحث يَرِد فيه عرضًا ومصادفة وليس يقصد ذاتًا وأصالة، كما هو الشأن في علم الرجال.

وإذا كان بعض المتقدمين الذين أَلَّفوا في علم رجال الحديث قد أسموا مُصنَّفاتهم باسم التاريخ كـ«التاريخ والعلل» ليحيى بن معين المِزِّي المتوفى سنة ٢٣٣هـ، وكـ«التاريخ» لخليفة بن خياط المتوفى سنة ٢٤٠هـ، وكـ«التاريخ الكبير» و«الأوسط» و«الصغير» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، وغيرها من هذه المصنفات، فإنما هي تسمية مجازية، باعتبار اشتراك علم الرجال مع علم التاريخ في مطلق الموضوع، وإلا فهم يقصدون تاريخ رواة الحديث أو الأثر، وسائر الأحوال التي لها مدخل في قبول رواياتهم أو ردِّها(١).

٣ ـ نشأته

نشأ هذا العلم مع نشأة الرواية في الإسلام؛ ذلك أن الصحابة حين بدءوا بعد رسول الله ﷺ يتصدَّرون لرواية أحاديثه للناس وتبليغها لهم، نهجوا نهج التحرِّي عن صحة هذه الرواية بالتأكد

---

(١) راجع: «المختصر في علم رجال الأثر» ص٨ ـ ١٠ بتصرف، ومحاضرات في علوم الحديث للتازي ٢٣٨/١ ـ ٢٤٠ بتصرف.

من حفظ راويها وضبطه لما يرويه ودقته في النقل عن النبي ﷺ، حتى لا يقعوا في إثم الكذب العمد عليه ﷺ.

وحسبنا دليلًا على ذلك أن بعض الخلفاء كان يرى ضرورة إحضار شاهد يشهد لمن روى حديثًا بصحة سماعه له من النبي ﷺ.

أخرج البخاري في «صحيحه» بسنده إلى بُسْر بن سعيد عن أبي سعيد الخدري قال: كنت في مجلسٍ من مجالس الأنصار إذ جاء أبو موسى كأنه مذعور، فقال: استأذنت على عمر ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعت، فقال: ما منعك؟ قلت: استأذنت ثلاثًا فلم يؤذن لي فرجعت، وقال رسول الله ﷺ: «**إذا استأذن أحدكم ثلاثًا فلم يؤذن له فليرجع**». فقال: والله لتُقيمن عليه بينة. أمنكم أحدٌ سمعه عن النبي ﷺ؟ فقال أُبَيّ بن كعب: والله لا يقوم معك إلا أصغر القوم، فكنت أصغر القوم فقمت معه، فأخبرت عمر أن النبي ﷺ قال ذلك»، اهـ[(١)].

وأخرج أبو داود في «سننه» بسنده إلى ابن شهاب الزهري عن عثمان بن إسحاق بن خَرَشة عن قَبِيصة بن ذُؤَيب أنه قال: جاءت الجدة إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه تسأله ميراثها. فقال: ما لك في

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في «صحيحه» ٤/ ٨٨، كتاب الاستئذان باب التسليم والاستئذان ثلاثًا، ومسلم في «صحيحه» ٢/ ٢٦٢، كتاب الآداب، باب الاستئذان ط عيسى الحلبي، وأبو داود في «سننه» ٢/ ٦٣٧ ـ ٦٣٨، كتاب الأدب، باب كم مرة يسلم الرجل في الاستئذان، ط مصطفى الحلبي الأولى ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م، وابن ماجه في «مسنده» ٢/ ١٢٢١، كتاب الأدب (٣٣)، باب الاستئذان (١٧) حديث رقم (٣٧٠٦) ط عيسى الحلبي تحقيق وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي.

كتاب الله تعالى شيء، وما علمت لك في سُنَّة نبي الله ﷺ شيئًا، فارجعي حتى أسأل الناس. فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرتُ رسول الله ﷺ أعطاها السدس. فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن سلمة، فقال مثلما قال المغيرة بن شعبة، فأنفذه لها أبو بكر رضي الله عنه[(١)].

وقد سار على منهج الخلفاء في التأكد من صدق الراوي والتثبت من روايته سائر الصحابة، المكثر منهم في الرواية والمُقِل.

بَيْد أن هذا التحرِّي كان محدودًا في عصرهم؛ لأنهم كلهم عدول، ولم يكن يكذب بعضهم بعضًا، فلما انقضى هذا العصر وجاء عصر التابعين وكانوا بالطبع موضع التجريح والتعديل، ونشأ الكذب في عهدهم على رسول الله ﷺ بظهور بواعثه ودواعيه، عند ذلك اتسع نطاق هذا التحري، وكثر الاهتمام بشأن الرواة، وإن ظل مقصورًا على مجرد الحفظ في الصدور.

حتى جاء عصر تدوين السنن، تدوينًا عامًّا في عهد عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، فرأى نُقَّاد الحديث والأثر أن الكلام في الرجال لا يُستغنى عنه، وأن ضعف الذاكرة ربما يكون سببًا في دَرْسِه وضياعه بمرور الأيام. فعمدوا إلى كتابة وتدوين ما عرفوه عن كل راوٍ، مُركِّزين بالدرجة الأولى على ما يتصل بضبطه وإتقانه وجرحه وتعديله وسنة وفاته، ومراعين في كتابة هذه

---

(١) الحديث أخرجه أبو داود في «سننه» ٢/١٠٩ ـ ١١٠، كتاب الفرائض، باب في الجدة، وابن ماجه في «سننه» ٢/٩٠٩ ـ ٩١٠، كتاب الفرائض (٢٣)، باب ميراث الجدة (٤) حديث رقم (٢٧٢٤).

المباحث المتصلة بالرجال أن تكون ممزوجة بكتب الرواية.

ولم تُفرَد كتب خاصة بالرجال وحدهم إلا في أواخر القرن الثاني الهجري، فقد كتب المؤرخ النسابة سعيد بن كثير بن عفير المصري المولود سنة ١٤٦هـ والمتوفى سنة ٢٢٦هـ[١] كتابًا في الرجال أسماه «التاريخ» واقتصر فيه على بيان بعض الأحوال المتصلة بالرجال. وتتابع التصنيف من بعده في هذا الشأن، وظل يتزايد ويتسع بمرور الأيام تبعًا لتزايد عدد الرواة.

ويظهر لنا من هذا العرض التاريخي الموجز لنشأة علم الرجال أن تدوينه منفصلًا عن كتب الرواية قد وقع مبكرًا قبل أن يظهر في الأفق كتاب «المحدث الفاصل» للقاضي أبي محمد الحسن بن عبد الرحمٰن بن خلاد المعروف بالرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ، الذي يعد أول مُصنَّف مستقل صُنِّف في علوم الحديث أو علم مصطلح الحديث، وهذا خلاف ما كان يعتقده البعض من أن علم الرجال لم يدوَّن إلا بعد تدوين علم المصطلح، أو علوم الحديث.

هذا، وقد اصطلح المتأخرون على تسمية الكلام في الرجال بـ«علم رجال الحديث أو الأثر»، أو «علم تاريخ الرواة».

وإنما سُمي بعلم الرجال مع أن هناك صحابيات وغيرهن

---

(١) راجع ترجمة سعيد بن كثير هذا في المصادر الآتية: «فهرست ابن خير» ص٢٢٨، «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي ١/ق أ ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي ٢/ ١٥٥، ترجمة رقم (٣٢٥٧) ط عيسى الحلبي.

تحمَّلن الحديث وأَدَّيْنَه إلى الغير تغليبًا للرجال على النساء؛ إذ إن الرجال هم الذين عنوا بالرواية ونقلها وحفظها، والرحلة من أجلها، وتحمَّلوا في ذلك من المتاعب والمشاق، ما يكاد يخرج عن طوق البشر[١].

٤ ـ فائدته

هي معرفة من تُقبل روايته من الرواة ومن تُرَدُّ، هذا على وجه الإجمال، وأما تفصيلًا فكل حال من أحوال الرواة لها فائدة خاصة بها، **فمثلًا**:

أ ـ معرفة الأسماء والأنساب والكنى والألقاب، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه، هذه كلها تفيدنا في معرفة شخص الراوي وتعيين ذاته، فيؤمن بها التدليس والتصحيف، كما يؤمن بها اللبس أو الخلط بين الرواة، بظنِّ الاثنين واحدًا أو العكس، وقد يكون أحدهما ضعيفًا والآخر موثقًا، فيحكُم من لا خبرة له بهذه الأحوال بضعف الموثَّق وتوثيق الضعيف[٢].

---

(١) راجع: في تاريخ نشأة علم الرجال «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ» لشمس الدين السخاوي ٧٠٦ ـ ٧٠٧، مطبوع مع «علم التاريخ عند المسلمين» لفرانز روزنتال، ترجمة د. صالح أحمد العلي، نشر المثنى ببغداد سنة ١٩٦٣م، «المختصر في علم رجال الأثر» للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص٨٦ ـ ٨٧، «محاضرات في علوم الحديث» للشيخ التازي ١/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨.

(٢) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ص٢٦٨، ٢٧٨، ٢٨٩، ٢٩٧، ٣١٦، ٣٣٥، «المختصر في علم رجال الأثر» ص١٠، «محاضرات في علوم الحديث» للتازي ١/ ٢٤٠.

ب ـ ومعرفة طبقات الرواة تفيدنا في معرفة الصحابي والتابعي وتابع التابعي، فلا نخلط بين المرسل والمسند والمتصل والمنقطع، كما تفيدنا في منع تداخل المشتبهين في اسم أو كنية، ونحو ذلك، وبها أيضًا يمكن الاطلاع على التدليس والوقف على حقيقة المراد بالعنعنة[1].

جـ ـ ومعرفة أوطان الرواة ورحلاتهم تفيدنا في معرفة إمكان اللقاء أو عدم إمكانه بين الراوي ومن روى عنه، كما تفيدنا في التمييز بين اسمين اتفقا لفظًا[2].

د ـ ومعرفة مواليد الرواة ووَفَياتهم ومقدار أعمارهم تفيدنا في معرفة المتصل والمنقطع، كما تفيدنا في معرفة الكذابين من الرواية، فقد ادعى قوم الرواية عن قوم، فلما نُظر في التاريخ ظهر أنهم زعموا الرواية عنهم بعد وفاتهم بسنين، فافتُضح أمرهم واستبان كذبهم[3].

فمثلًا حكم الرواة أو النقاد برفض دعوى سهيل بن ذكوان أبي السندي أنه لقي عائشة بواسط وروى عنها؛ لأن عائشة تُوفِّيت سنة ٥٧هـ، وواسط أنشأها الحَجَّاج بن يوسف الثَّقَفي سنة ٨٣هـ؛

---

(١) راجع: «نزهة النظر بشرح نخبة الفكر» لابن حجر ص٨٦، «تدريب الراوي» ٢/٢٠٦، ٢٣٤، ٣٨١.

(٢) راجع: «نزهة النظر بشرح نخبة الفكر» لابن حجر ص٨٧، «تدريب الراوي» ٢/ ٣٨٤.

(٣) راجع: «نزهة النظر بشرح نخبة الفكر» لابن حجر ص٨٧، «تدريب الراوي» ٢/ ٣٤٩.

أي: بعد وفاة عائشة بنحو ستٍّ وعشرين سنة، فهي لم ترحل إليهم أصلًا، فكيف يدَّعي لقاءه بها والرواية عنها[1].

وحكم النقاد أيضًا برفض دعوى بعض اليهود في القرن الخامس أن النبي ﷺ أسقط الجزية عن أهل خيبر، وأظهروا كتابًا بذلك فيه شهادة معاوية وسعد بن معاذ حكموا برفض هذه الدعوى؛ لأن معاوية لم يُسلِم إلا عام فتح مكة سنة ثمانٍ من الهجرة؛ أي: بعد فتح خيبر، وسعد بن معاذ مات يوم بني قُرَيظة في العام الخامس الهجري؛ أي: قبل خيبر[2].

إلى غير ذلك من الوقائع التي ظهر زيفها بالنظر في التاريخ.

هـ ـ ومعرفة رواية الأكابر عن الأصاغر تفيدنا في دفع توهم انقلاب السند، كما تفيدنا في دفع توهم أن المروي عنه أفضل وأكبر من الراوي، باعتبار أن ذلك هو الأغلب، وفي هذا إنزال أهل العلم منازلهم[3].

و ـ ومعرفة المديح ورواية الأقران تفيدنا في دفع توهم الزيادة في الإسناد، وفي هذا أعظم دليل على اهتمام المُحدِّثين بشأن الإسناد[4].

---

(١) راجع: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ» للسخاوي ص٣٩٠ ـ ٣٩١.
(٢) راجع: «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ» للسخاوي ص٣٩٣، وفيه ينسب اكتشاف هذا التزوير إلى الخطيب البغدادي، محدث بغداد ورئيس علمائها.
(٣) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٢٤٤.
(٤) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٢٤٦.

ي ـ ومعرفة الإخوة والأخوات تفيدنا في دفع توهم من ليس بأخٍ أخًا عند الاشتراك في اسم الأب[1].

ز ـ ومعرفة رواية السابق واللاحق عن راوٍ واحد، تفيدنا في دفع توهم سقوط بعض الرواة من الإسناد[2].

س ـ ومعرفة ثقات الرواة وضعفائهم تفيدنا في معرفة الصحيح والضعيف[3]، وهكذا تفيدنا كل حال من أحوال الرواة فائدة معينة، وكلها تهدف إلى الوقوف على درجة الآثار ومعرفة الصحيح من غيره، والمقبول من المردود.

٥ ـ أهميته ووجه الحاجة إليه

معلوم لدى المشتغلين بالسنن والآثار أن الحديث سند ومعنى، وأن السند عبارة عن الرواة الذين تحمَّلوا الحديث وأدَّوْه إلى الغير، وليست هناك طريق علمية صحيحة للتأكد من صحة المتن وسلامته وتميز قويَّه من ضعيفه، وأصيله من دخيله، سوى النظر في أحوال هؤلاء الرواة الذين ورد عنهم هذا المتن.

وإذا كانت العلوم تشرُف بشرف غاياتها، وكان ذبُّ الكذب عن حديث رسول الله ﷺ من أشرف الغايات وأجلِّها، كان ما يُعين على هذه الغاية وهو علم الرجال من أشرف العلوم وأهمها وما تدعو الحاجة الملحة إليه.

---

(١) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٢٤٩.

(٢) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٢٦٣

(٣) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٣٦٨.

كيف لا يكون كذلك وهو الذي لولاه لضاعت السنن ولدرس منار الإسلام، ولوجد أهل البدع والأهواء والكذبة والدَّجالون أمامهم متنفسًا ينفثون منه سمومهم وأضغانهم.

قال أبو حاتم الرازي: أخبرني عبدة بن سليمان المروزي قال: قيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: تعيش لها الجهابذة[1].

قال ابن سيرين: «إن هذا العلم دين، فلينظر الرجل عمَّن يأخذ دينه»[2].

وقال ابن المبارك: «الإسناد من الدين، لولا الإسناد إذن لقال من شاء ما شاء»، اهـ[3]... إلخ ما ورد عنهم في أهمية هذا العلم، ووجه الحاجة إليه.

٦ ـ حكم تعلمه

تجب معرفة هذا العلم على من تأهَّل له ورأى من نفسه القدرة على ممارسته وجوبًا كفائيًّا عند التعدد، وعينيًّا عند الانفراد؛ لتوقف حفظ الشريعة وصيانتها بحفظ أدلتها وأحكامها من الدس والكذب على هذا العلم، فهو وسيلة لحفظ الواجب وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب[4].

---

(١) راجع: تقدمة المعرفة لكتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي ص٣.
(٢) راجع: كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي جـ١ قسم ١ ص١٥.
(٣) راجع: كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم الرازي جـ١ قسم ١ ص١٦.
(٤) راجع: «المختصر في علم رجال الأثر» للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف ص١٢ بتصرف.

وليس ذكر المساوي في التجريح غيبة، وعلى فرض أنه غيبة فليس من القسم المحرم منها.

أما أنه ليس بغيبة لأنه يُقصد به النصيحة، وليس الانتقاص أو الازدراء.

قال أبو تراب النخشبي لأحمد بن حنبل: لا تغتب العلماء. فقال له أحمد: وَيْحَك! هذا نصيحة ليس هذا غيبة[1].

أما أنه ليس من الغيبة المحرمة فلأنه عليه صيانة أحكام الشريعة التي يجب العمل بها، وما يتوقف عليه الواجب فهو واجب كما قدمنا[2].

٧ ـ تنوع التصنيف فيه، وأمثلة لكل نوع

تبيَّن من تعريف علم الرجال أن أحوال الرواة كثيرة جدًّا ومتنوعة، وقد كثر التصنيف فيها وتنوَّع تبعًا لذلك.

فمن العلماء من صنَّف في طبقات الرواة، مثل «الطبقات الكبرى» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي المتوفى سنة ٢٣٠هـ، و«طبقات الرواة» لخليفة بن خياط المتوفى سنة ٢٤٠هـ، و«الطبقات»[3] لمسلم بن الحَجَّاج النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ... وغيرها.

---

(١) راجع: «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٣٦٩.

(٢) راجع: «المختصر في علم رجال الأثر» ص١٣ بتصرف.

(٣) توجد من الكتاب نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية عن سراي أحمد الثالث ٦٢٤/ ٢٦ من ٢٧٩أ ـ ٢٩٧ب كتبت سنة ٦٢٨هـ.
راجع: «فهرست معهد المخطوطات العربية» ٢/ ٢٩٤ تاريخ.

ومنهم من صنَّف في الصحابة فقط، مثل: «تسمية أولاد العشرة وغيرهم من أصحاب رسول الله[1]» لعلي بن المديني المتوفى سنة ٢٣٤هـ، وله أيضًا: «معرفة من نزل من الصحابة سائر البلدان» ويقع في خمسة أجزاء[2]، ومثل: «أسامي الصحابة» لأبي عبد الله البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ومثل: «تسمية أصحاب رسول الله»[3] لأبي عيسى الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩هـ، ومثل: «معرفة الصحابة» لأبي عبد الله بن منده المتوفى سنة ٣٩٥هـ، ومثل: «معجم الصحابة» لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي المتوفى سنة ٣١٧هـ، ومثل: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر الأندلسي المتوفى سنة ٤٦٣هـ. ومثل: «أسد الغابة في معرفة الصحابة» لعز الدين أبي الحسن بن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ. وغيرها.

ومنهم من صنَّف في الأسماء والكنى والألقاب، مثل:

---

(١) توجد من الكتاب نسختان بالظاهرية في دمشق، إحداهما مجمع ٣/٢٧ من ورقة ٢٣ إلى ٣٩، كتبت سنة ٦٠٦هـ، والأخرى برقم (٦٧) من ٦٨أ إلى ٧٧ب كتبت سنة ٦٠٩هـ.

راجع: «فهرست تاريخ الظاهرية» ٢٠١ ـ ٢٠٢ وضع يوسف العش.

(٢) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ» ص٥٤٠.

(٣) توجد من الكتاب نسختان بتركيا، إحداهما في لالملي باستنبول ١/٢٠٨٩ من ق١ ـ ١١ أ مكتوبة في القرن السابع، والأخرى في شهود علي باستنبول ١/٢٨٤٠ الأوراق من ١٠ ـ ٢٦ كتبت سنة ٧٧٦هـ.

راجع: «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين ١/١/٤٠٥.

«الأسماء والكنى»[1] للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ، ومثل: «الكنى والأسماء»[2] لمسلم بن الحَجَّاج النيسابوري، ومثل: «الكنى»[3] للبخاري، ومثل: «الكنى والأسماء»[4] لأبي بكر محمد بن أحمد الرازي المعروف بالدولابي المتوفى سنة ٣١٠هـ، ومثل: «الأسماء والكنى»[5] لأبي أحمد محمد بن محمد بن إسحاق النيسابوري المعروف بالحاكم الكبير المتوفى سنة ٣٧٨هـ، ومثل: «فتح الباب في الكنى والألقاب»[6] لأبي عبد الله بن منده، ومثل: «ألقاب الرواة» لأبي بكر أحمد بن عبد الرحمٰن الفارسي المعروف بالشيرازي المتوفى سنة ٤١١هـ، وغيرها.

ومنهم من صنَّف في الأنساب، مثل: «عجالة المهتدي في الأنساب» للحافظ أبي بكر الحازمي المتوفى سنة ٥٤٨هـ، وهو صغير

---

(١) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في «الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ» ص٥٩٨.

(٢) توجد من الكتاب نسخة خ بدار الكتب المصرية رقم (١٢٧) مصطلح حديث وتقع في ٧٦ق.

(٣) طبع الكتاب بحيدر آباد الهند سنة ١٣٦٠هـ.

(٤) طبع الكتاب بحيدر آباد الهند ١٣٢٢ ـ ١٣٢٣هـ.

(٥) يوجد من الكتاب مجلدان بمكتبة الأزهر ١/ ٣٦٥، رقم (٢٢٨ و١٣٨) مصطلح عدد الأوراق على التوالي ٤٣، ٣١٦.
راجع: «تاريخ التراث العربي» ١١/ ٥٠٣.

(٦) الكتاب ببرلين ١٩١٧، ويقع في حوالي ٧٩٩ق نسخة كتبت حوالي سنة ٩٠٠هـ. وقد أخرج قسمًا منه «دورنج» بأوبسالا السويد سنة ١٩٧٧م.
راجع: «تاريخ التراث» م١/ح/١ ص٥٧٩.

الحجم[1]، ومثل «اقتباس الأنوار والتماس الأزهار في أنساب رواة الآثار»[2] لأبي محمد عبد الله بن علي المعروف بالرشاطي المتوفى سنة ٥٤٢هـ، ومثل: «اللباب في تهذيب الأنساب» لعز الدين بن الأثير المتوفى سنة ٦٣٠هـ، ومثل الأنساب لأبي سعد عبد الكريم السمعاني المتوفى سنة ٥٦٢هـ. وغيرها.

ومنهم من صنَّف في المؤتلف والمختلف، وهو ما اتفقت فيه الأسماء خطًّا واختلفت نطقًا، مثل: «المختلف والمؤتلف في أسماء الرجال»[3] لأبي الحسن علي بن عمر المعروف بالدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ، ومثل «المؤتلف والمختلف» للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري المتوفى سنة ٤٠٩هـ[4]، ومثل كتاب «المؤتلف تكملة المختلف والمؤتلف» للخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ومثل كتاب «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والأنساب»[5] لأبي نصر علي بن هبة الله المعروف بابن ماكولا المتوفى سنة ٤٨٩هـ، وهو استدراك على الخطيب البغدادي في كتابه المتقدم، ومثل كتاب

---

(١) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في «تدريب الراوي» للسيوطي ٢/ ٣٨٥.

(٢) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٣٠٧.

(٣) توجد من الكتاب نسخة بمكتبة تيمور بدار الكتب المصرية برقم (٥٤٦) تاريخ، وتقع في ٣٥٨ ق، كتبت في سنة ٥٢٦هـ.

(٤) طبع الكتاب بالهند سنة ١٣٢٧هـ ونشره محمد الجعفري الزيني.
راجع: «تاريخ التراث» م١/ ١/ ٥٤٩.

(٥) طبع الكتاب بالهند بحيدرآباد الدكن ١٣٨١هـ ١٣٨٦ ـ ١٩٦٢م ـ ١٩٦٧، وظهر منه حتى الآن ستة أجزاء حتى نهاية حرف العين.

«الاستدراك»[1] للحافظ محمد بن عبد الغني بن أبي بكر المعروف بابن نقطة البغدادي المتوفى سنة ٦٢٩هـ، وقد ذيَّل به على كتاب «الإكمال» لابن ماكولا. وغيرها من الكتب.

ومنهم من صنَّف في المتفق والمفترق والمتشابه، مثل كتاب: «مشتبه النسبة»[2] للحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي، ومثل كتاب: «تلخيص المتشابه في الرسم وحماية ما أشكل منه عن بوادر التصحيف والوهم» للخطيب البغدادي. وغيرها.

ومنهم من صنَّف في معرفة الأقران مثل: كتاب «ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا»[3] لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر الأصفهاني المعروف بابن الشيخ المتوفى سنة ٣٦٩هـ.

ومنهم من صنَّف في السابق واللاحق الراويين عن شيخ واحد

---

(١) يوجد من الكتاب الجزء الأول من نسخة مصورة بمعهد المخطوطات العربية عن الظاهرية بدمشق رقم (٤١٣) حديث ف٤٧، وتقع ٢٦٧ق، ١٦ × ٢٠سم. راجع: ١٢/٢ رقم (٢٦) تاريخ من فهارس معهد المخطوطات، كما توجد منه نسخة كاملة بدار الكتب المصرية وعنوانها «المستدركات على الإكمال».

راجع: فهرسة المخطوطات المصورة رقم (١٠).

(٢) طبع الكتاب في الهند سنة ١٣٢٧هـ في «الله آباد»، ونشره محمد الجعفري الزيني.

راجع: «تاريخ التراث» م١/١/٥٤٩.

(٣) توجد من الكتاب نسخة (ح) بدار الكتب المصرية برقم (٢٢١) مصطلح حديث، وتقع في ٢٧ ق، وقد حقَّقها أخيرًا الأخ يوسف عبد المقصود وتقدَّم بها إلى كلية أصول الدين على أنها بحث تكميلي لدرجة الماجستير، والكتاب بعد هذا بحاجة إلى طباعة ونشر لينتفع الناس به.

مثل كتاب: «السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد» للخطيب البغدادي.

ومنهم من صنَّف في مواليد الرواة ووفياتهم، مثل: كتاب «تاريخ مولد العلماء ووفياتهم» المشهور بـ«الوفيات»[1]، لأبي سليمان محمد بن عبد الله الربعي المعروف بابن زير المتوفى سنة ٣٧٩هـ، وهو مُرتَّب على السنين من أول الهجرة حتى سنة ٣٣٨هـ، ومثل كتاب: «التكملة لوفيات النقلة» للحافظ عبد العظيم المنذري المتوفى سنة ٦٥٦هـ[2]. وغيرهما.

ومنهم من صنَّف في الجرح والتعديل:

إما في الثقات فقط، مثل كتاب «الثقات»[3] لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح المعروف بالعجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ، ومثل كتاب «الثقات»[4] لأبي حاتم محمد بن حبان البستي المتوفى سنة ٣٥٤هـ، ومثل كتاب «الثقات»[5] لأبي حفص عمر بن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥هـ. وغيرها.

---

(١) توجد من الكتاب نسخة بالمتحف البريطاني ١٦٢٠، شرقيات ١٠١٩.

(٢) طبع الكتاب محققًا في العراق.

(٣) توجد من الكتاب نسخة بترتيب أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ، في استنبول بمكتبة «شهيد علي» ١/ ٢٧٤٧، من ق ١ ـ ٦٧ب ومكتوبة سنة ٨٠٩هـ.
راجع: «تاريخ التراث العربي» لسزكين م١/ ١/ ٣٧٠.

(٤) توجد من الكتاب أجزاء متفرقة في تركيا والهند ودمشق والقاهرة والمدينة المنورة.
راجع: «تاريخ التراث العربي» م١، ١/ ٤٧٣.

(٥) اسم هذا الكتاب «تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العام»، وتوجد منه =

وإما في الضعفاء فقط، مثل كتاب «الضعفاء الصغير»[(١)] للبخاري صاحب الصحيح، ومثل كتاب «الضعفاء والمتروكين»[(٢)] لأبي عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب المعروف بالنَّسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ، ومثل كتاب «معرفة المجروحين والضعفاء من المُحدِّثين»[(٣)] لأبي حاتم بن حيان البستي. وغيرها.

وإما في الثقات والضعفاء معًا، مثل كتب البخاري الثلاثة «التاريخ الكبير»[(٤)] و«التاريخ الأوسط»[(٥)] و«التاريخ الصغير»[(٦)]،

= نسخة بصنعاء مكتبة الجامع الكبير رقم (١٢) مصطلح، وتقع في ٧٨ ق.
راجع: «تاريخ التراث العربي» م/١ ١/ ٥١٧.

(١) طبع الكتاب في أكرا ١٣٢٣هـ، و«الله آباد» بالهند ١٣٢٥هـ.
انظر: «تاريخ التراث» م١ ١/ ٣٤٧.

(٢) طبع هذا الكتاب بأكرا سنة ١٣٧٣هـ، و«الله آباد» بالهند سنة ١٣٢٥هـ.
انظر: «تاريخ التراث» م١/١/ ٤٢٥. وقد أعيد طبع هذا الكتاب والذي قَبْله في جزء واحد بدار الوعي بحلب تحقيق محمود إبراهيم زايد، الأولى سنة ١٣٩٦هـ.

(٣) توجد من الكتاب أجزاء متفرقة بالهند والمدينة والقاهرة.
انظر: «تاريخ التراث» م/١ ١٢/ ٤٧٤.

(٤) طبع الكتاب في الهند حيدر آباد في ثمانية أجزاء.

(٥) توجد من الكتاب نسخة (خ) بالهند بنكيور ١٢/ ٣٢ رقم (٦٨٧) في ٥٦/ق من القرن الثاني عشر الهجري وبها نقص.
انظر: «تاريخ التراث» م/١ ١/ ٣٤٧.

(٦) طبع الكتاب في الهند «الله آباد» سنة ١٣٢٤هـ، وأحمد آباد سنة ١٣٢٥هـ وحققه محمد الجعفري.
انظر: «تاريخ التراث» م/١ ١/ ٣٤٧.

ومثل كتاب «الجرح والتعديل»[1] لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ. وغيرها.

ومنهم من صنَّف في رجال بلد معين، مثل كتاب «تاريخ مصر» لأبي سعيد عبد الرحمٰن بن يونس المعروف بالصدفي المتوفى سنة ٣٤٧هـ، ومثل كتاب «تاريخ نيسابور» لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ، ومثل كتاب «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم الأصبهاني المتوفى سنة ٤٣٠هـ، ومثل كتاب «تاريخ بغداد» لأحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ومثل كتاب «تاريخ دمشق» لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ، ومثل كتاب «التدريس في أخبار قزوين» للرافعي. وغيرها.

٨ ـ أشهر المصنفات في رجال الكتب الستة كلها أو بعضها حتى عصر أبي الحَجَّاج

ومنهم من صنَّف في رجال كتاب معين أو عدة كتب من كتب السُّنَّة المشهورة. ويعنينا الآن أن نقف على الكتب المتعلقة برجال الكتب الستة كلها أو بعضها حتى عصر أبي الحَجَّاج المزي. **فقد ألفت فيها الكتب التالية:**

أ ـ «شيوخ البخاري» للحافظ أبي أحمد بن عدي الجرجاني

(١) طبع الكتاب بحيدر آباد الهند ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م تحقيق عبد الرحمٰن المعلى اليماني.

المتوفى سنة ٣٦٥هـ[1].

ب ـ رجال البخاري المسمَّى «الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد الذين أخرج لهم البخاري في جامعه»[2]، لأبي نصر أحمد بن محمد المعروف بالكلاباذي المتوفى سنة ٣٩٨هـ.

جـ ـ «التعديل والتجريح، لمن خرج لهم البخاري في الصحيح» لأبي الوليد سليمان بن خلف المعروف بالباجي الأندلسي المتوفى سنة ٤٧٤هـ.

د ـ «رجال صحيح مسلم»[3]، لأبي بكر أحمد بن علي، المعروف بابن منجويه المتوفى سنة ٤٢٨هـ.

هـ ـ «رجال مسلم»[4] للحافظ أبي محمد عبد الله بن أحمد النشتريني الأندلسي المتوفى سنة ٥٢٢هـ.

---

(١) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في عدة مواضع من «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي.

(٢) توجد من الكتاب نسخة (خ) بدار الكتب المصرية في جزأين، الأول برقم (١٦) مصطلح حديث، ويقع في ٢١٥ ق، وكتب في سنة ٨٢٥هـ، والأخير برقم (٧٦) مصطلح حديث، ويقع في ٣٨١ ق، وكتب سنة ٥٤٤هـ.

انظر: «تاريخ التراث» العربي م/ ١ ١/ ٥٣٣.

(٣) توجد من الكتاب نسخة (خ) مكتبة بلدية الإسكندرية ١٢٤٥ ب، وكتبت سنة ٥٦٤هـ.

انظر: «تاريخ التراث» م١/ ١/ ٥٦٧.

(٤) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في «طبقات الحفاظ» للسيوطي أثناء التعريف بمصنفه ص٤٦١ رقم (١٠٣٨).

و ـ «تسمية شيوخ أبي داود»[1]، لأبي علي حسين بن محمد المعروف بالجياني، المتوفى سنة ٤٩٨هـ.

ز ـ «رجال البخاري ومسلم»[2]، لأبي الحسن علي بن عمر المعروف بالدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ.

ح ـ «تسمية من أخرجهم البخاري»[3]، لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ.

ط ـ «رجال الصحيح»[4]، لأبي القاسم هبة الله بن الحسن الطبري المعروف باللالكائي المتوفى سنة ٤١٨هـ.

ي ـ «الجمع بين كتابي أبي نصر الكلاباذي وأبي بكر بن منجويه في رجال البخاري ومسلم» المعروف «بالجامع بين رجال

---

(١) توجد من الكتابة نسخة (خ) باستنبول لالملي ٩/٢٠٨٩ من ٧٤ أ ـ ٩٩ أ ومكتوبة في القرن الثامن الهجري.
انظر: «تاريخ التراث» العربي م١/١/٣٨٨.

(٢) توجد من الكتابة نسخة (خ) بالهند آصفية ١٧٢ رجال، وتقع في ٤٠/ق ومكتوبة في القرن الثامن الهجري.
انظر: «تاريخ التراث» العربي م/١ ١/٥١٣.

(٣) توجد من الكتاب نسخة (خ) بدمشق الظاهرية ١/٣٨٨ حديث من ١ أ ـ ٢٨ أ كتبت سنة ٧٠٤هـ.
انظر: «تاريخ التراث» م/١١/٥٤٦.

(٤) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في عدة مواضع من «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي، كما أشار إليه السيوطي في «طبقات الحفاظ» عند التعريف بمصنفه ص٤٢٠ رقم (٩٥٣).

الصحيحين»[1] لمحمد بن طاهر بن القيسراني المتوفى سنة ٥٠٧هـ.

ك ـ «المعجم المشتمل على أسماء شيوخ الأئمة النبل»[2]؛ أي: الأئمة الستة، للحافظ ابن القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ.

ل ـ «الكمال في معرفة أسماء الرجال» أي: رجال الكتب الستة، للحافظ أبي محمد عبد الغني بن عبد الواحد المعروف بالمقدسي، المتوفى سنة ٦٠٠هـ، وهو الكتاب الذي أكمله وهذَّبه صاحبنا أبو الحَجَّاج المِزِّي في كتابه «تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال»، هذا الذي نحن بصدد دراسته والتعرُّف به.

هذه هي أشهر المصنفات في رجال الكتب الستة كلها أو بعضها حتى عصر أبي الحَجَّاج المزي. ونعود بعد هذا التمهيد إلى مقصودنا الأصلي، وهو دراسة كتاب «تهذيب الكمال».

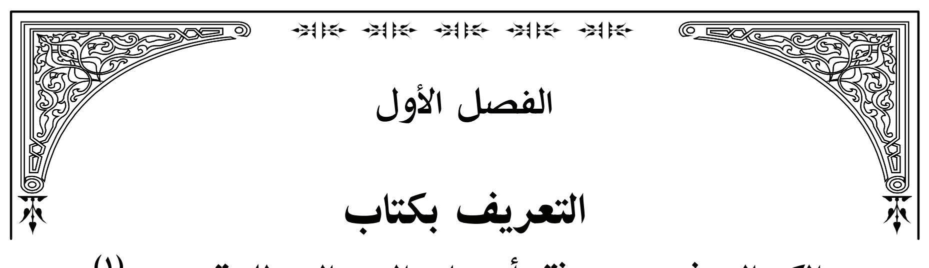
---

(١) طبع الكتاب في جزأين بالهند حيدر آباد سنة ١٣٢٣هـ، وتوجد منه نسخة بمكتبة كلية أصول الدين القاهرة.

(٢) توجد من الكتاب نسخة خ كاملة بمعهد المخطوطات بالجامعة العربية، وهي مصورة عن نسخة آصفية بحيدر آباد ١٧٢ رجال، ف ٣١٦٧، ومكتوبة بخط جيد من خطوط القرن الثامن تقريبًا ومقابلة بأصلها، وتقع في ٦٧ ق، ومسطرتها ١٩ سطرًا، ١٠ × ١٤سم.

انظر: فهرست معهد المخطوطات المصورة، القسم الثالث ٢/٢٨٦ رقم (١٢٣٩) تاريخ.

ولما كان كتاب «التهذيب» مبنيًّا في أصل وضعه على كتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي، لزم أن نُعطي القارئ صورة مفصَّلةً عن هذا الأصل الذي بُني عليه «التهذيب»، **وذلك ما نقرؤه في الفصل التالي:**



الفصل الأول

التعريف بكتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي[1]

سنعرِّف في هذا الفصل للمباحث التالية:

---

(١) المقدسي: هو عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور بن رافع بن حسن ابن جعفر المقدسي، الجماعيلي، ثم الدمشقي، الصالحي، الحنبلي. كنيته أبو محمد، ولقبه تقي الدين. وُلد رحمه الله سنة ٥٤١هـ، وعندما شب أقبل على طلب العلم، فحفظ القرآن ثم جالس الشيوخ، فسمع من أبي موسى المديني وأبي طاهر السِّلَفي، وعن هذا الأخير كتب نحو ألف جزء. كما سمع من ابن البطي وخَلْق لا يحصون. وظل مواظبًا على الدراسة والتحصيل حتى بلغ رتبة الإمامة، وشهد له أهل عصره بالإتقان والحفظ، قال التاج الكندي: «لم ير الحافظ عبد الغني مثل نفسه، ولم يكن بعد الدارقطني مثله، وكان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر، لا تأخذه في الله لومة لائم».

ثم جلس للتدريس والإفتاء والتصنيف، فخلف وراءه في الحديث مصنفات عديدة، منها: «المصباح»، «نهاية المراد»، «الكمال في معرفة أسماء الرجال» هذا الذي نعرِّف به الآن، «العمدة في الأحكام». وغيرها من المصنفات. وسمع منه كثيرون؛ كابن عبد الدايم، وابن خليل، ومحمد بن مهلهل، ونحوهم. وكان معروفًا بكثرة العبادة ولزوم الورع واتباع مذهب السلف. توفي رحمه الله بمصر في يوم الاثنين ثالث عشر من ربيع الأول سنة ٦٠٠هـ.

انظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي ٤/ ١٣٧٢ ـ ١٣٨١ بتصرف، «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٤٨٥ ـ ٤٨٦.

موضوع الكتاب، منهج مُصنِّفه فيه، صلته بكتاب «تهذيب الكمال» لأبي الحَجَّاج المِزِّي، المآخذ الواردة عليه من أبي الحَجَّاج والتي كانت من أهم بواعث تأليف «التهذيب»، أوصافه وتحديد النُّسخ التي تحت أيدينا منه الآن. **وإليك تفصيل القول في هذه المباحث**:

١ ـ موضوع الكتاب

هو معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم الكتب الستة: «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«سنن أبي داود»، و«سنن الترمذي»، و«سنن النَّسائي»، و«سنن ابن ماجه».

جاء في مقدمة كتاب «الكمال» قولُ مصنِّفه بعد أن حمد الله وأثنى عليه:

«أما بعد، فهذا كتاب نذكر فيه إن شاء الله ما اشتملت عليه كتب الأئمة الستة من الرجال، فأولهم: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة، الجعفي، مولاهم البخاري، ثم أبو الحسين مسلم بن الحَجَّاج بن مسلم القشيري النيسابوري، وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عبد الرحمٰن أحمد بن شعيب بن علي بن بحر النَّسائي، وأبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك الترمذي، السلمي الضرير، وأبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني...»[1].

---

(١) راجع: «الكمال» للمقدسي جـ/١/ق٢أ. نسخة مصورة بمعهد المخطوطات عن الظاهرية دمشق.

٢ ـ منهج مصنفه فيه

سلك الحافظ عبد الغني في كتابه «الكمال» مسلكًا يتلخَّص في النقاط التالية:

أ ـ قدَّم الكتابَ بمقدمة قصيرة تحدَّث فيها عن موضوعه واصطلاحه في الإشارة إلى الأصول الستة التي هي موضوع الكتاب، ثم ذكر بعد المقدمة فصلًا موجزًا في الترجمة النبوية قائلًا في نهايته: «. . . وقد أفردنا لأحواله ﷺ مختصرًا لا يستغني طالب الحديث ولا غيره من المسلمين عن مثله. . .»(١)، وفصلًا آخر في أقوال الأئمة في أحوال الرواة.

ب ـ شرع بعد ذلك في المقصود الأصلي للكتاب، وهو التعرف على رواة الكتب الستة، ورتب هؤلاء الرواة على ترتيب حروف المعجم، بالنسبة للحرف الأول من أسمائهم، وأسماء آبائهم فمن بعد، لكنه ذكر الصحابة أولًا، الرجال ثم النساء، وثنَّى بذِكر مَن بعدهم، الرجال ثم النساء كلًّا على حدة. ولم يخالف هذا الترتيب إلا في موضعين:

١ ـ في الصحابة الرجال، حيث قدَّم العشرة المشهود لهم بالجنة لفضلهم.

٢ ـ فيمن بعد الصحابة من الرجال، حيث بدأ بالمحمَّدين، ثم بالأحمدين، تكريمًا لاسم سيدنا محمد ﷺ.

---

(١) راجع: «الكمال» للمقدسي جـ/ ١/ ق٣أ نسخة مصورة بمعهد المخطوطات رقم (٧٦٦) تاريخ.

وقد فطن الرجل إلى الصعوبة التي يُمكن أن تلحق المطَّلع على كتابه إذا لم يكن عارفًا اسم صاحب الترجمة، كأن يكون صاحب الترجمة مشهورًا بغير اسمه من كنية، أو لقب، أو نسب، أو نسبة، أو نحوها؛ فحاول أن يتجنَّب هذه الصعوبة بعض الشيء، فألحق بكل نوع من الرجال والنساء، صحابة كانوا أو غير صحابة، بابًا للكنى ذكر فيه المعروفين أو المشهورين بكناهم، ورتبهم على ترتيب حروف المعجم، مسقطًا من حسابه كلمة «أب» و«أم»، وعقد بعد ذكر أسماء النساء الصحابيات وكنَّاهن، فصار في ذكر النسوة اللائي أُبهمت أسماؤهن ولم تعرف كناهن، ورتَّبهن على ترتيب أسماء من روى عنهن، فقال: «. . . أسعد بن زرارة، عن خالته في الرجم، روى لها النَّسائي. أسيد بن أبي أسيد عن امرأة من المبايعات، روى لها أبو داود حديثًا في الجنازة. أمية بن أبي الصلت، عن امرأة من غفار روى لها أبو داود حديثًا في الطهارة»، اهـ[١].

جـ ـ يبدأ كلَّ ترجمة ببيان اسم صاحبها، ونسبه، وكنيته، ولقبه، ونسبته التي يعرف بها من القبيلة، أو الحرفة، أو المصر، أو نحوها، ولا يتوسع في ذلك إلا في القليل النادر. جاء في ترجمة «بشر بن حرب الندبي. قال الحافظ عبد الغني: بشر بن حرب الندبي الأزدي، أبو عمرو البصري، والندب هو ابن الهون بن الهنؤ بن الأزد بن الغوت»، اهـ[٢].

---

(١) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال»، باب المبهمات من أسماء النساء ولم تعرف كناهن.

(٢) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي جـ/ ٢/ ق١٤٨أ (خ) =

د ـ ثم يسوق بعد ذلك بعض الشيوخ الذي روى عنهم صاحب الترجمة، وكذلك بعض التلاميذ الذين رووا عنه، ولم يصرح الرجل بالأساس الذي بنى عليه اختياره لهذا البعض، ولعله راجع إلى الحفظ أو الشهرة، أو لأنه هو الذي تيسر له الوقوف عليه.

جاء في ترجمة بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران العهدي قوله: «. . . سمع مالك بن أنس، وعلي بن علي الرفاعي، وشريك بن عبد الله النخعي، وسفيان بن عُيَيْنة، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعمر بن شبيب الشِّبلي، وعبد الرحمٰن ابن أبي الرِّجال، وعبد العزيز الدراوردي، وفضيل بن عياض، وحاتم بن إسماعيل، وصالح بن قُدَامة، وسعيد بن سالم، والوليد بن مسلم، ووكيعًا، وعبد الوهاب بن عبد المجيد، وخالد بن الحارث، ونوح بن قيس، والمعتمر بن سليمان، وعمر بن علي المقدمي، وبشر بن المفضل، وهشيم بن بشير، وعبَّاد بن العوام، وعيسى بن يونس، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وعبد الملك بن هارون بن عنترة، وأبا شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومسلم بن خالد الزنجي، والنضر بن شميل، ويحيى القطان، وعبد الرزاق، وأبا معاوية الضرير، وزكريا بن منظور، وعثمان بن عبد الرحمٰن الجمحي، وعبد الله بن خراش.

روى عنه محمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، ومسلم، وإسحاق بن راهويه، وأبو الهيثم خالد بن مرداس،

= بدار الكتب رقم (٥٧) مصطلح.

والحسين بن منصور السلمي، وأبو أحمد محمد بن عبد الوهاب بن حبيب الفراء، وإبراهيم بن أبي طالب، وحمدون القصار، وإبراهيم بن محمد الصيدلاني، وجعفر بن محمد بن سوار، ومحمد بن نعيم، وابنه عبد الرحمٰن بن بشر، والنَّسائي عن رجل عنه»، اهـ[1].

هـ ـ ويأخذ بعد ذكر بعض الشيوخ والتلاميذ في بيان حال صاحب الترجمة هل هو ثقة أو غير ثقة، أو مختلف فيه أو مجهول، ونحو ذلك؟ بأن يُورد في شأنه نصًّا أو نصين أو أكثر عن أئمة الجرح والتعديل، وإن كان يترك أكثر التراجم هكذا من غير بيانٍ لحال أصحابها.

جاء في ترجمة «بشر بن حرب الندبي» المتقدم قول المقدسي بعد بيان نسبه وذكر بعض الشيوخ والتلاميذ: «... قال البخاري: رأيت علي بن المديني يُضعِّفه، وكان يحيى بن سعيد لا يروي عنه. وقال عباس: سمعت يحيى بن معين، قال عارم، عن حماد بن زيد: ذكرت لأيوب حديث بشر بن حرب، قال: كأنما تسمع حديث نافع، كأنه مدحه، وقال عباس: قيل ليحيى: أيما أحب إليك: بشر بن حرب، أو يحيى البكاء؟ فقال: بشرٌ أحب إلي من مائة مثل يحيى البكاء. وقال: سألت ـ يعني: يحيى القطان ـ عن بشر بن حرب وأبي هارون العبدي فقال: أعلاهما بشر بن حرب؟ وقال أبو طالب: قلت لأحمد بن حنبل: بشر بن حرب؟ قال: ليس قويًّا في الحديث. وقال أبو زُرْعة: ضعيف في الحديث، تُوُفِّي في ولاية يوسف بن عمر

---

(١) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» جـ/ ٢/ ق٤٨ب (خ) بدار الكتب رقم (٥٧) مصطلح.

على العراق. وقال النَّسائي: ضعيف. وقال ابن عدي: لا أعرف في رواياته حديثًا منكرًا، وهو عندي لا بأس به»، اهـ[1].

و ـ إذا كان صاحب الترجمة صحابيًّا بيَّن في الغالب عدد الأحاديث التي رُويت له عن النبي ﷺ، وما حصل اتفاق الشيخين البخاري ومسلم عليه، وما انفرد به كل واحد منهما.

جاء في ترجمة «أُبيّ بن كعب بن المنذر» الصحابي المعروف قولُه بعد ذكر نسبه: «. . . رُوي له عن رسول الله ﷺ مائة حديث وأربعة وستون حديثًا، اتفقا منها على ثلاثة أحاديث، وانفرد البخاري بأربعة، ومسلم بسبعة»، اهـ[2].

وجاء في ترجمة «أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي» قول المقدسي بعد ذكر نسبه: «. . . رُوي له عن رسول الله ﷺ مائة حديث وثمانية وعشرون حديثًا، اتفقا منها على خمسة عشر، وانفرد البخاري بحديثين، ومسلم بحديثين»، اهـ[3].

ي ـ يسوق أحيانًا في بعض التراجم بعض الأحاديث المنكرة، أو التي في إسنادها كلام أو اضطراب.

جاء في ترجمة «أُبَيّ بن عمارة المدني» قوله: «. . . روى

---

(١) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» جـ/ ٢/ ق٤٨أ (خ) بدار الكتب رقم (٥٧) مصطلح.

(٢) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» جـ/ ٢/ ق١٤ب (خ) بدار الكتب رقم (٥٥) مصطلح.

(٣) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي جـ/ ١/ ق ١٥ب (خ) دار الكتب ٥٥ مصطلح.

حديثًا واحدًا في المسح على الخفين، وفيه أن النبي ﷺ صلَّى في بيته القبلتين، وفي إسناد حديثه جهالة واضطراب»، اهـ[(١)].

ز ـ ثم يذكر سنة وفاة صاحب الترجمة، وإذا كان فيها اختلاف بيَّنه وبيَّن الرأي الصحيح أو الراجح، وأحيانًا يذكر سنة ولادته إن أمكن الوقوف عليها.

جاء في ترجمة «أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي» المتقدم قوله بعد ذكر نسبه والرواة عنه وبعض مناقبه: «. . . مات بالمدينة، وقيل: بوادي القرى سنة أربعين بعد قتل علي بن أبي طالب رضي الله عنه بقليل، وقيل: سنة أربع وخمسين وهو أصح، ومات النبي ﷺ وهو ابن عشرين سنة، وقيل: ابن تسع عشرة، وقيل: ثماني عشرة»، اهـ[(٢)].

س ـ وأخيرًا يختم الترجمة ببيان من خرَّج لها من أصحاب الكتب الستة كلهم أو بعضهم، وقد بيَّن اصطلاحه في ذلك في المقدمة قائلًا: «. . . فما حصل اتِّفاقهم عليه قلنا فيه: روى له الجماعة، وما اتَّفق عليه البخاري ومسلم قلنا: اتفقا عليه، والباقي سمَّيناه»، اهـ[(٣)].

---

(١) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي جـ/١/ق ١٤ب (خ) دار الكتب ٥٥ مصطلح.

(٢) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي جـ/١/ق ١٥ب (خ) دار الكتب ٥٥ مصطلح.

(٣) راجع كتاب: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» جـ/١/ق١ب (خ) دار الكتب ٥٥ مصطلح.

جاء في ترجمة أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي قوله في نهاية الترجمة: «. . . روى له الجماعة»، اهـ[1].

وجاء في ترجمة أحمد بن جزء بن شهاب بن حرب بن ثعلبة بن زيد بن مالك بن سنان الصحابي المعروف قوله في نهاية ترجمته: «. . . روى له أبو داود وابن ماجه»، اهـ[2].

٣ ـ صلته بكتاب «تهذيب الكمال»

أما صلة الكتاب بكتاب «التهذيب» فهي صلة الأصل بالفرع، من حيث إن كتاب «الكمال» هذا هو الأصل الذي بنى عليه أبو الحَجَّاج المِزِّي كتابه «التهذيب».

٤ ـ المآخذ الواردة عليه من أبي الحَجَّاج والتي كانت من أهم بواعث تأليف «التهذيب»

يسَّر الله لأبي الحَجَّاج المِزِّي سبيل الاطلاع على كتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال» هذا، فأعجب به حتى أقرَّ له بالنفاسة ولمصنفه بالضبط والإتقان.

بَيْد أنه مع ذلك أخذ عليه عدة مآخذ كانت من الأسباب الأولى والمباشرة لعمل كتابه «تهذيب الكمال».

وتنحصر هذه المآخذ فيما يلي:

---

(١) راجع كتاب: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» جـ/١/ق ١٥ب (خ) دار الكتب ٥٥ مصطلح.

(٢) راجع كتاب: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي جـ/١/ق١٥ب (خ) دار الكتب ٥٥ مصطلح.

١ ـ عدم الدقة في ترتيب الرواة:

ذلك أن مصنِّفه حين رتَّب الرواة الموجودين بالكتاب على ترتيب حروف المعجم بدأ أولًا بذكر الصحابة الرجال ثم النساء، وثنَّى بذكر من بعدهم الرجال ثم النساء كل حدة، وهذا وإن كان يفيد في معرفة طبقة كل راوٍ، إلا أنه من شأنه أن يوقع الباحث في شيء من اللبس؛ لأن الصحابي قد يروي عن صحابيٍّ آخر عن النبي ﷺ فيظنُّه من لا دراية له تابعيًّا؛ لأن الغالب رواية التابعي عن الصحابي، فيطلبه في التابعين فلا يجده فيضل الطريق، وقد يروي التابعي حديثًا مرسلًا عن النبي ﷺ فيظنه من لا دراية له صحابيًّا فيطلبه في الصحابة فلا يجده، فيقضي بعدم وجوده مع أنه في الحقيقة موجود.

جاء في مقدمة «تهذيب الكمال» قول أبي الحَجَّاج: «. . . وقد كان صاحب الكتاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ ابتدأ بذكر الصحابة أولًا الرجال منهم والنساء على حدة، ثم ذكر من بعدهم على حدة، فرأينا ذكر الجميع على نسق واحد أولى؛ لأن الصحابي ربما روى عنه صحابي آخر عن النبي ﷺ فيظنه من لا خبرة له تابعيًّا فيطلبه في أسماء التابعين فلا يجده، وربما روى التابعي حديثًا مرسلًا عن النبي ﷺ فيظنه من لا خبرة له صحابيًّا فيطلبه في أسماء الصحابة فلا يجده، وربما تكرَّر ذكر الصحابي في أسماء الصحابة وفيمن بعدهم، وربما ذكر التابعي المرسل عن النبي ﷺ في الصحابة، فإذا ذكر الجميع على نسق واحد كان أولى»(١).

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي ق٢أ (خ) دار الكتب رقم (٢٢٧) مصطلح حديث.

إغفال ما بعد لوازم الترتيب على حروف المعجم:

ذلك أن ترتيب الرواة على حروف المعجم ينشأ عنه في الغالب وجود صنف من الرواة اشتهروا على ألسنة الرواة وفي الكتب بكُنَاهم أو ألقابهم أو أنسابهم ونحو ذلك، بحيث غطت هذه الشهرة على أسمائهم حتى صاروا في حكم المجهول، فإذا أراد القارئ الوصول إلى ترجمة واحد من هؤلاء ولم يكن عارفًا بما اشتهر به من كنية أو لقب أو نسب أو نسبة ونحوها صعب عليه ذلك وضلَّ الطريق.

وقد كان العلاج لمثل هذا العيب هو عقد عدة فصول فيمن اشتهر بكنية أو لقب أو نسب أو نسبة ونحوها، إلا أن الحافظ عبد الغني لم يذكر إلا فصلًا واحدًا في المشهورين بكناهم، وأغفل ما يتعلق بالمشهورين بألقابهم وأنسابهم ونسبتهم، فصار الكتاب بسبب هذا الإغفال كالمقفل أو كالمستغلق.

٢ ـ عدم إعطاء التراجم الواردة بالكتاب حقَّها من الدراسة والبحث:

على معنى أن الحافظ عبد الغني لم يُعنَ بالتوسُّع في أنساب كل راوٍ توسعًا يزيل عنه اللبس والوهم، ولم يعن كذلك باستقصاء وتتبع شيوخ وتلاميذ كل ترجمة استقصاءً يُساعد على معرفة ما في الإسناد من إرسال، أو انقطاع، أو تدليس، أو وقف ونحو ذلك، بل كان يذكر من ذلك ما اتفق له.

ولم يعن أيضًا ببيان رواية الأكابر عن الأصاغر والأصاغر عن الأكابر، ولا ببيان رواية الأقران عن بعضهم، ولا ببيان رواية السابق واللاحق، ولا ببيان من روى عن صاحب الترجمة ومات قبله أو بعده... إلخ.

وكذلك لم يُعنَ بتمييز المتشابهين تمييزًا يمنع من تداخلهم والتباس بعضهم ببعض، ولم يحاول أيضًا استيعاب ما ورد في شأن الراوي من تعديل أو تجريح، بل لقد ترك رواةً كثيرين لم يورد في شأنهم شيئًا فصاروا مجهولين، وفوق هذا كلِّه لم ينبه على غرائب بعض الرواة أو مناكيرهم أو مشهور رواياتهم، فجاءت دراسة التراجم في الكتاب بسبب هذه ناقصة.

٣ ـ عدم الاستيعاب لسائر الرواة الموجودين في الكتب الستة:

فقد تهاون الحافظ عبد الغني بأمر الرواة الواردة أسماؤهم في تلك الكتب، ولم يعن باستقصائهم أو استيعابهم، فحصل منه إغفال شديد لعدد كثير منهم.

* ثم إن هذه المآخذ التي أوردها أبو الحَجَّاج المِزِّي على الكتاب قد تنبَّه إلى بعضها من قبل المِزِّي بعضُ[(١)] ولد الحافظ عبد الغني، ممن لم يبلغ في العلم درجة أبيه، فأراد أن يتداركها بتهذيب الكتاب[(٢)]، واختصاره وترتيبه على نحو جديد واستدراك

---

(١) هو أبو موسى عبد الله بن عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الحنبلي. وُلد رحمه الله في شوال سنة ٥٨١هـ، وسمع من عبد الرحمٰن بن الخرقي بدمشق، ومن ابن كليب ببغداد، ومن الخليل الرازاني بأصبهان، وغيرهم من العلماء، وكتب الكثير وعني بهذا الشأن حتى صار حافظًا متقنًا. توفي رضي الله عنه في الخامس من رمضان سنة ٦٢٩هـ.

راجع: «شذرات الذهب» لابن العماد ٥/١٣١.

(٢) أغلب الظن أن هذه الاستدراكات التي عملها ولد الحافظ عبد الغني على كتاب «الكمال» لأبيه لم تقع منفصلةً عن الأصل في مصنف خاص، =

بعض ما فات من الأسماء، معتمدًا في ذلك على كتابي «الأشراف بمعرفة الأطراف» أي: أطراف السنن الأربعة و«المعجم المشتمل على أسماء شيوخ الأئمة النبل» أي: الأئمة الستة، وكلاهما لأبي القاسم الحسن بن علي المعروف بابن عساكر المتوفى سنة ٥٧١هـ، فلم يوفق لما أراد:

أولًا: لأنه لم يستوعب كل الأسماء التي ندَّت من أبيه، بل زاد عدة أسماء يسيرة لا تعدو ما ذكره الحافظ ابن عساكر في كتابيه المشار إليهما آنفًا، ثم إنه ساق هذه الأسماء التي زادها على وجه الاختصار الذي لا يروي ظمأ ولا يشفي علة.

وقد أمكن بمطالعة كتاب «تهذيب الكمال» حَصْر التراجم التي

= بل وقعت تابعة له، كأن يكون كتبها على هوامش الكتاب في هيئة ذيول وحواشٍ، إلا أنا لم نجد أحدًا ممن صنَّف في أسامي الكتب والفنون أو ممن عمل معاجم للمؤلفين أشار إلى وجود تصنيف بهذا الاسم من عمل أبي موسى عبد الله ابن الحافظ عبد الغني، وكأن أبا الحجاج المزي وقعت له من كتاب «الكمال» نسختان إحداهما خالية من هذه الاستدراكات والأخرى متضمنة لها، وعلى أساس هاتين النسختين عمل كتابه «تهذيب الكمال». أما نحن فليست تحت أيدينا نسخة من كتاب الكمال بها هذه الاستدراكات، ولعل مرور الأيام يكشف لنا عن مكان مثل هذه النسخة؛ لذلك كان اعتمادنا في تحديد التراجم التي أغفلها المقدسي وولده على كتابة المزي لاسم صاحب الترجمة واسم أبيه، أو ما يقوم مقامه باللون الأحمر، أما اعتمادنا على نسخة «الكمال» الخالية من هذه الاستدراكات والموجودة تحت أيدينا الآن فيأتي تبعًا. والله أعلم.

كتب اسم صاحبها واسم أبيه أو ما يقوم مقامه باللون الأحمر، ولها رواية في الكتب الستة خاصة، باعتبارها تُمثَّل ما فات الحافظ عبد الغني وولده، فإذا بها تزيد على تسعمائة ترجمة.

ثانيًا: ولأنه وقعت منه في بعض التراجم التي اختصرها من كتاب والده أوهام كثيرة في غاية الشناعة، أخلَّت بمقصود الكتاب وحالت دون حصول الفائدة منه.

*** وقد أمكن بمراجعة نصوص «تهذيب الكمال» حصر هذه الأوهام التي وقعت منه؛ أي: من ولد الحافظ عبد الغني، فإذا بها تزيد على مائة وأربعين وهمًا، تنحصر في الأنواع التالية:**

أ ـ أوهام تدور حول الخطأ في أسماء بعض الرواة أو كناهم أو ألقابهم أو أنسابهم ونحو ذلك، كأن يُسمِّي أحدهم بغير اسمه، أو يكنيه بغير كنيته، أو يلقبه بغير لقبه، أو ينسبه لغير ما ينسب إليه، ونحو ذلك، وهذا النوع من الأوهام كثير، وشائع جدًّا في الكتاب.

وقد ترتَّب عليه تفريق المجتمعين ـ أي: جعل الواحد اثنين أو أكثر ـ أو جَمْع المتفرقين ـ أي: جعل الاثنين فأكثر واحدًا ـ وذلك من شأنه أن يُلبِس على القارئ وأن يلويه عن الصواب.

وإليك بعض الأمثلة لتوضيح هذا النوع من الأوهام:

جاء في «تهذيب الكمال» قول أبي الحَجَّاج المزي: «ومن الأوهام: حازم بن محمد العبدي أبو محمد الحسن، عن ابن معين، عن أنس بن مالك، وروى عنه نصر بن علي، روى له ابن ماجه

هكذا، ذكره في حرف الحاء. وإنما هو خازم بن محمد العتري، وسيأتي في موضعه»، اهـ[1].

وجاء في «التهذيب» أيضًا قوله: «ومن الأوهام: حرشف الأزدي، روى عن القاسم مولى عبد الرحمٰن، روى عنه عمرو بن الحارث، روى له أبو داود، هكذا ذكره. وذلك وهم، إنما هو ابن حرشف، قال أبو داود في كتاب الجهاد في باب حمل الطعام من أرض العدو: حدثنا سعيد بن منصور قال: حدَّثنا عبد الله بن وهب قال: أخبرني عمرو بن الحارث أن ابن حرشف الأزدي حدَّثه عن القاسم مولى عبد الرحمٰن، عن بعض أصحاب النبي قال: كنا نأكل الجزور في الغزو ولا نقسمه، حتى إذا كنا نرجع إلى رحالنا وأَخْرِجَتُنا منه مملوءة»، اهـ[2].

ب ـ أوهام تدور حول الخطأ في شيوخ بعض الرواة أو تلاميذهم الذين رووا عنهم، كأن يذكر في شيوخ أحدهم من لم يدركه أصلًا، فضلًا عن السماع منه، أو كأن يخطئ في اسم بعض الشيوخ أو كنيته أو لقبه أو نسبته فيذكره بغير ما يُعرَف به.

ومثل ذلك أن يذكر في الرواة عن صاحب الترجمة من لم يدركه أصلًا، فضلًا عن أن يكون سمع منه، أو أن يخطئ في اسمه أو كنيته أو لقبه أو نسبته فيذكره بغير ما يُعرَف به، فيحكم الجاهل بالحال

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ١١١٣أ (خ) دار المصري ٢٢٧ طلعت مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ١٢٢ب (خ) دار المصري ٢٢٧ طلعت مصطلح حديث.

بناء على ذلك حكمًا مجافيًا للصواب. بَيْد أن هذا النوع من الأوهام قليل، وغير شائع في الكتاب.

وإليك بعض الأمثلة لتوضيحه:

جاء في «تهذيب الكمال» قول أبي الحَجَّاج المزي: «... ذكر صاحب «الكمال» في شيوخ أحمد بن جعفر المعقري: سعيد بن بشير، وقيس بن الربيع الأسدي. وعقَّب أبو الحَجَّاج على ذلك بقوله: وذلك وهم؛ فإنه لم يدركهما»، اهـ[1].

وجاء في «التهذيب» أيضًا قوله: «... ذكر صاحب الكمال في شيوخ إبراهيم بن أبي علية: عبد الله بن أبي سفيان». وعقَّب ـ أي: أبو الحَجَّاج ـ على ذلك بقوله: «... وهو خطأ، إنما هو عنبسة بن أبي سفيان»، اهـ[2].

جـ ـ أوهام تدور حول الخطأ في تحديد الكتاب الذي أخرج لصاحب الترجمة، كأن يقول: أخرج له مسلم مثلًا في «صحيحه»، وحقيقة الحال أنه لم يخرج له، بل خرج له غيره كابن ماجه أو أبو داود مثلًا، أو لم يخرج له أحدهم أصلًا. وهذا النوع من الأوهام كثير في الكتاب، وقد ترتب عليه تضليل القارئ وعدم اهتدائه إلى الصواب عندما يريد الحكم على صاحب الترجمة.

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/١/ق ٤٤أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/١/ق١٥٨ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

وإليك بعض الأمثلة لتوضيحه:

جاء في «تهذيب الكمال» قول أبي الحَجَّاج المزي: «. . . ومن الأوهام: حسان بن الأغر بن حصين النهشلي، روى عن عمه زياد بن حصين عن أُبَيّ عن النبي ﷺ، هكذا قال. وهو تصحيف، وغلط فاحش، إنما هو غسان بن الأغر، وهو معروف مشهور، وسيأتي في موضعه إن شاء الله تعالى.

وفيه وهم آخر، وهو قوله: روى له أبو داود، وإنما روى له النَّسائي وحده، وأما الذي روى له أبو داود فهو حسَّان بن إبراهيم المتقدم، ولم يذكر في ترجمته أن أبا داود روى له»، اهـ[1].

وجاء في «التهذيب» أيضًا قوله: «. . . ومن الأوهام: سلمة بن صالح اللخمي المصري، روى عن فضالة بن عبيد. روى عنه أبو هاشم قباث بن رزين بن حميد بن صالح اللخمي المصري، وكان سلمة عمَّ أبي قباث. هكذا قال. قال ـ أي: المِزِّي ـ مُعقِّبًا على ذلك: ولم يروِ واحد منهم لسلمة بن صالح هذا شيئًا، وإنما روى البخاري والنَّسائي لسليمان بن صالح المروزي المعروف بسلمويه، وسيأتي في موضعه على الصواب إن شاء الله تعالى»، اهـ[2].

تلك هي المآخذ التي أوردها أبو الحَجَّاج المِزِّي على الحافظ

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق١٢٥أ (خ) بدار الكتب المصرية ٢٢٧ طلعت حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٢٦٣ب (خ) بدار الكتب المصرية ٢٢٧ طلعت حديث.

عبد الغني في كتابه «الكمال» وعلى ولده في «تهذيبه» لهذا الكتاب.

وقد كانت هذه المآخذ هي الباعث الأول والحقيقي الذي حمل أبا الحَجَّاج على تصنيف كتابه «تهذيب الكمال».

جاء في مقدمة كتاب «التهذيب» قول أبي الحَجَّاج المزي: «... فكان من جملة ذلك ـ أي: من جملة ما صُنِّف في رجال الكتب الستة ـ كتاب الكمال الذي صنَّفه الحافظ أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي رحمة الله تعالى عليه في معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم هذه الكتب الستة، وهو كتاب نفيس كثير الفائدة، لكن لم يصرف مصنِّفه رَحِمَهُ ٱللَّهُ عنايته إليه حق صرفها، ولا استقصى الأسماء التي اشتملت عليها هذه الكتب استقصاء تامًّا، ولا تبع جميع تراجم الأسماء التي ذكرها في كتابه تتبعًا شافيًا، فحصل في كتابه بسبب ذلك إغفال وإخلال.

* **ثم إن بعض ولده** ممن لم يبلغ في العلم مبلغه، ولا نال في الحفظ درجته، رامَ تهذيبَ كتابه وترتيبه واختصاره، واستدرك بعضَ ما فاته من الأسماء، فكتب عدة أسماء من أسماء الصحابة الذين أغفلهم والده من تراجم كتاب «الأطراف» الذي صنَّفه الحافظ أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي المعروف بابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وأسماء يسيرة من أسماء التابعين من كتاب «الأطراف» أيضًا، وكتب عدة أسماء ممن أغفلهم والده من كتاب «المشايخ النبل» الذي صنَّفه الحافظ أبو القاسم ابن عساكر أيضًا».

ولم يَزِد في عامة ذلك على ما ذكره الحافظ أبو القاسم شيئًا، فوقعت عامة تلك الأسماء المستدركة في الكتاب مختصرة منتَّفة،

لا يحصل بذكرها كذلك كثير فائدة، ووقع في بعض ما اختصره بلفظه من كتاب والده خللٌ كثير، ووهم شنيع، فلما وقفت على ذلك أردت تهذيب الكتاب وإصلاح ما وقع فيه من الإغفال، واستدراك ما حصل فيه من النقص والإخلال، فتتبعت الأسماء التي حصل إغفالها منهما جميعًا، فإذا هي أسماء كثيرة تزيد على مئات عديدة من أسماء الرجال، والنساء. .، اهـ[1].

٥ ـ أوصافه، وتحديد النسخ التي تحت أيدينا منه الآن

الكتاب متوسط الحجم يقع في خمسة أجزاء تقريبًا، وهو لا يزال مخطوطًا في دور الكتب العالمية، والحاجة ماسة إلى تحقيقه ونشره لينتفع الناس به، ويوجد منه تحت أيدينا الآن عدة أجزاء متفرقة من نسخ مختلفة، بَيْد أن هذه الأجزاء بمجموعها تُكوِّن نسخة كاملة، وإن تكن ملفقة، وهاك وصف تلك النُّسَخ وما بها من أجزاء:

النسخة الأولى:

بدار الكتب المصرية برقم (٥٥) مصطلح الحديث، وتقع في مجلدين، بقلم نَسْخ معتاد، بخط يوسف بن محمد بن عثمان السرخسي، فرغ منها في شهر شوال سنة ٢٩٤هـ، وبأولها: وقفية للنسخة ـ من الأمير صارغت ـ على المدرسة الحنفية التي أنشأها بجوار جامع ابن طولون. وعدد أوراقها على التوالي ٣٣٣٧/ ٢٩٠ ق، ومسطرتها ٢٥ سطرًا، ٢٤,٥ × ١٨سم.

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي في ١ب (خ) بدار الكتب المصرية برقم (٢٢٧)، مصطلح حديث.

وقد جاء في فهرس المخطوطات (مصطلح حديث)[1]، إن هذه النسخة كاملة، بَيْد أنه تبيَّن لي بعد مطالعتها ومقابلة بعض التراجم فيها بنُسَخ أخرى أنها ناقصة وبها خلل في ترتيب بعض الأوراق. فمثلًا ليس للأحمدين ذكر فيها مطلقًا، وفي ترجمة أبي بكر الصديق تقديم وتأخير، ويبدو أن هذا النقص وذلك الخلل وقعا بها أثناء التجليد ولم يفطن أحد لذلك.

النسخة الثانية:

بدار الكتب المصرية أيضًا برقم (٥٦) مصطلح الحديث، أربعة مجلدات، الموجود منها المجلدان الثالث والرابع، ويبتدئان بمن اسمه: مسلمة بن كلثوم، وينتهيان بآخر الكتاب، وكتب بقلم نسخ معتاد بخطِّ أبي بكر بن محمد بن سنقر بن عبد الله الناسخ، فرغ منها يوم الجمعة الثالث من المحرم سنة ٧٣٠هـ، وبالورقتين الأوليين من المجلد حلية مُذهَّبة وملونة، وهما بخطٍّ يغاير خط النسخة، وعليها وقفية ـ من الملك المؤيد ـ للنسخة على جامعه بباب زويلة، وعدد أوراق هذين المجلدين على التوالي ٢٥٢/ ٢٣٥ق، ومسطرتهما ٢٥ سطرًا، ٢٥ × ١٧سم.

النسخة الثالثة:

بدار الكتب المصرية كذلك، برقم (٥٧) مصطلح الحديث، الموجود منها الجزء الثاني وهو ناقص الأول والأخير، وأول ما فيه

---

(١) راجع: «فهرست المخطوطات بدار الكتب المصرية» ١/ ٢٨١ مصطلح حديث، ط الدار ١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م.

من الكلام على «إسحاق بن أبي إسرائيل»، وينتهي إلى الكلام على «سعيد بن عبد العزيز»، وكُتب هذا الجزء بقلم نسخ جميل، وبهامشه بعض استدراكات وتعليقات، ويقع في ٢٣٧ ق، ومسطرته ١٩ سطرًا، ٢٦ × ١٨سم.

النسخة الرابعة:

بمعهد المخطوطات العربية برقم (٧٦٦) تاريخ، وهي مصورة عن مخطوطة الظاهرية بدمشق، ويوجد منها المجلد الأول فقط، وعدد أوراقه (٢٢٤ق)، وهو مكتوب بخط معتاد في القرن السابع الهجري بخط بعض ولد المصنِّف.

النسخة الخامسة:

بمعهد المخطوطات العربية برقم (٧٦٦) تاريخ، وهي مصورة من مخطوطة (أحمد الثالث ٢٨٤٨)، ويوجد منها الجزء الثالث، وعدد أوراقه (٢٣٧ق)، والجزء الخامس وعدد أوراقه (٣٠٢ق)، وكلا الجزأين بخطِّ علي بن محمد بن عنان الديديلي بالقاهرة، ورقم الفيلم بالمعهد على التوالي: (١٠٣٤)، (١٠٣٥).

النسخة السادسة:

بمعهد المخطوطات العربية برقم (١١٨٣) تاريخ، الموجود منها الجزء الأول، ينتهي إلى ترجمة أسباط أبي اليسع من حرف الألف، وهو مصور عن نسخة (الجامعة الأمريكية في بيروت ١١٥ جديد)، ومكتوب بقلم نسخ جيد واضح من خطوط القرن السابع أو الثامن، ويقع في (١٨٠ق)، ١٨ × ٢٤سم.

والجزء الأول أيضًا من نسخة أخرى، ويبدأ بأول الكتاب، وينتهي باسم: أسباط أبي اليسع، وهو مصور عن نسخة (خدابخش بتنة بالهند، ٢٤٢٦ ف ٣١٠٠)، وهو مكتوب بخط جيد جدًّا سنة ٦٦٣هـ، ويقع في (٢٠٣ق)، ومسطرته ٢٣ سطرًا، اهـ.

الفصل الثاني

التعريف بكتاب
«تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمزي

سنعرِّف في هذا الفصل المباحث التالية:

أسباب تصنيف الكتاب، موضوعه، منهج مصنفه فيه، تقييم هذا المنهج، ومناقشة المآخذ الواردة عليه، أوصافه، وتحديد النُّسَخ التي تحت أيدينا منه الآن. وإليك تفصيل القول في كلٍّ منها:

١ ـ أسباب تصنيف الكتاب

قدمنا في الفصل الماضي أن المآخذ التي أوردها أبو الحَجَّاج المِزِّي على الحافظ عبد الغني في كتاب «الكمال»، وعلى ولده أبي موسى في استدراكه على كتاب أبيه، تُعَدُّ هي الأسباب الحقيقية لعمل «تهذيب الكمال».

هذا، وقد وجدتُ أسبابًا أخرى ثانوية أو فرعية زادت رغبة الرجل في إنشاء الكتاب.

وتتلخص هذه الأسباب الثانوية فيما يلي:

أ ـ وقوفه ـ أي: المِزِّي ـ على عدة مصنفات أخرى[1] للأئمة

---

(١) سنقف على أسماء هذه المصنفات في المبحث الآتي بعد هذا المبحث، وهو موضوع الكتاب.

الستة غير الكتب الستة، بها طائفة كبيرة من الرواة ليس لها ذكر في الكتب الستة ولا في واحد منها. وهذه الطائفة من الرواة في حاجة إلى تعريف وبيان يكشف عن موقف أئمة الجرح والتعديل منها.

وقد أمكن ـ بمراجعة أسماء الرواة الذين لهم ذكر في «التهذيب» ـ حصر هؤلاء الرواة الذين لهم رواية في هذه الكتب خاصة فإذا بهم يزيدون على ثمانمائة راوٍ.

جاء في مقدمة «تهذيب الكمال» قول أبي الحَجَّاج: «... ثم وقفتُ على عدة مصنفات لهؤلاء الأئمة الستة غير هذه الكتب الستة، وسيأتي أسماؤها قريبًا إن شاء الله تعالى، فإذا هي تشتمل على أسماء كثيرة ليس لها ذكر في الكتب الستة ولا في شيء منها، فتتبعتها تتبعًا تامًّا وأضفتها إلى ما قبلها ـ أي: إلى الرواة الذين أغفلهم المقدسي وولده ـ فكان مجموع ذلك زيادة على ألف وسبعمائة اسم من الرجال والنساء، فتردَّدتُ بين كتابتها مفردةً عن كتاب الأصل وجعلها كتابًا مستقلًّا بنفسه، وبين إضافتها إلى كتاب الأصل ونَظْمها في سلكه، فوقعت الأخيرة؛ أي: إضافتها إلى كتاب الأصل ونظمها في سلكه وتمييزها بعلامة تفردها عنه، وهي أن أكتب الاسم واسم الأب، وما يجري مجراه بالحمرة، وأقتصر في الأصل على كتابة الاسم خاصة بالحمرة»، اهـ[1].

ب ـ **وقوفه على عدة أوهام أخرى** غير تلك التي وقعت من ولد الحافظ عبد الغني، لها تعلُّق ببعض رواة الكتب الستة ولواحقها التي

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق١ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

هي موضوع «التهذيب»، وقد وقعت هذه الأوهام: إما من بعض الرواة للكتب الستة ولواحقها عن مصنفيها من غير أن يتنبهوا لها، وإما من مصنفيها أنفسهم، وإما ممن صنفوا في رجال أو في أطراف هذه الكتب كلها أو بعضها، وقد أشرنا إليهم في التمهيد في أول هذا الباب، وإما ممن صنَّفوا أو تكلموا في الرجال عمومًا ولم يُعنَ أحدٌ من المتأخرين بالإشارة إليها، ولا بد من ذكر صوابها ووجه الحق فيها، وإلا كان الخطأ والخلط.

وأمكن ـ بمراجعة تراجم «التهذيب» ـ حَصْر هذه الأوهام فإذا بها تزيد على مائة وثلاثين وهمًا، وقد دارت معظم هذه الأوهام حول: الخطأ في اسم صاحب الترجمة أو كنيته أو لقبه أو نسبه أو نسبته ونحو ذلك. كأن يُسمِّي صاحب الترجمة بغير ما يُعرف به من اسم أو كنية أو لقب، أو نسبة، ونحو ذلك، وترتب على ذلك تفريق المجتمعين أو جمع المتفرقين، وبالتالي الخطأ في تحديد الكتاب الذي أخرج لصاحب الترجمة، الأمر الذي يؤدي إلى تشتُّت القارئ وبُعْده عن الصواب.

وإليك عدة أمثلة لتوضيح الأوهام الواقعة من كل طائفة من الطوائف المذكورة:

المثال الأول: جاء في «تهذيب الكمال» قول أبي الحَجَّاج المِزِّي عقب انتهائه من ترجمة «ثابت بن الضحاك الأشهلي» الذي روى له الجماعة كلهم، قولُه: «ثابت بن الضحاك، وهو ابن أمية بن ثعلبة بن مالك بن سالم بن غنم بن عوف بن الخزرج، الأنصاري، الخزرجي. وُلد سنة ثلاث من الهجرة، ومات في فتنة

ابن الزبير قريبًا من سنة سبعين، ومات النبي ﷺ وله نحو ثماني سنين، ذكره الواقدي فيمن رأى النبيَّ ﷺ ولم يحفظ عنه شيئًا، وليس له في شيء من هذه الكتب التي هي موضوع التهذيب رواية ولا ذكر.

قال ـ أي: أبو الحَجَّاج ـ: ذكرناه للتمييز بينه وبين الذي قبله، وقد خلط غير واحد إحدى هاتين الترجمتين بالأخرى وجعلوهما لرجل واحد، فحصل في كلامهم تخليط قبيح وتناقض شنيع، فزعموا أنه كان بايع تحت الشجرة، وأن النبي ﷺ أردفه يوم الخندق، وأنه كان دليله إلى حمراء الأسد، ثم زعموا أنه وُلد سنة ثلاثٍ من الهجرة، ثم قالوا إنه تُوُفِّي سنة خمس وأربعين. قالوا: ويقال: إنه مات في فتنة ابن الزبير».

وفي هذا الكلام من التناقض ما لا يخفى على من له أدنى بصر بهذا الشأن؛ فإن يوم الخندق كان على ما حكاه البخاري عن موسى بن عقبة في شوال سنة أربع من الهجرة، وكانت بيعة الرضوان تحت الشجرة سنة ست من الهجرة، وقد ثبت في الصحيحين أن ثابت بن الضحاك ممن بايع تحت الشجرة، فكيف يُبايع في هذا التاريخ من وُلد سنة ثلاثٍ من الهجرة؟ أم كيف يكون دليلًا من لم يبلغ سنَّ التمييز؟ أم كيف يقع هذا الاختلاف والتباين في وفاة رجل معروف الدار معروف الأصحاب؟

وإنما حصل هذا التخليط حين لفَّقوا بين الاسمين، وجمعوا بين الترجمتين، ولو سكت من لا يدري لاستراح وأراح وقلَّ الخطأ

وكثر الصواب، اهـ[1].

المثال الثاني: جاء في «تهذيب الكمال» قول أبي الحَجَّاج المزي: «ومن الأوهام: رزين بن عبد الرحمٰن، وقع في رواية أبي الحسن بن العبد عن أبي داود، في حديث عقيل بن طلحة، عن أبي الخصيب، قال أبو داود: رزين بن عبد الرحمٰن، عن ابن عمر في قيام الرجل للرجل من مجلسه. هكذا وقع عنده، وقال أبو سعيد بن الأعرابي وأبو بكر بن داسة، وأبو علي اللؤلؤي وسائر الرواة عن أبي داود في هذا الحديث، قال أبو داود: أبو الخصيب زياد بن عبد الرحمٰن، وهذا هو الصحيح، وكذلك ذكره مسلم في «الكنى» وغير واحد، وسيأتي في موضعه على الصواب إن شاء الله»، اهـ[2].

المثال الثالث: جاء في «التهذيب» قول أبي الحَجَّاج: «ومن الأوهام: عبد الله بن عمرو الزرقي، عن خارجة بن حذافة العدوي، حديث الوتر، وعنه عبد الله بن راشد الزرقي، روى له ابن ماجه، هكذا وقع عنده في جميع الروايات، وهو وهمٌ، والصواب عبد الله بن أبي مرة. وسيأتي في موضعه على الصواب إن شاء الله تعالى»، اهـ[3].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٨٧ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٢٠٨ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٣) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٣٥٨ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

المثال الرابع: ومن الأوهام: عبد الملك[1] بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، مات ببغداد سنة سبع وسبعين ومائة. عن يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن سعد بن زُرَارة، في الصلاة. روى عنه محمد بن إسحاق بن يسار. هكذا ذكره أبو بكر بن منجويه في رجال مسلم، قال ـ أي: أبو الحَجَّاج ـ: وذلك وهم صريح لا شك فيه، والصواب: عبد الله بن أبي بكر، كذلك هو في «صحيح مسلم» في حديث أم هشام بنت حارثة بن النعمان: ما أخذتُ (ق) إلا من فِي رسول الله ﷺ. . .» الحديث.

وكذلك هو في «سنن أبي داود» من رواية محمد بن إسحاق بن يسار، عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. وليس لأبي بكر بن محمد من الأولاد الذين يَرْوُون الحديث سوى: عبد الله بن أبي بكر، ومحمد بن أبي بكر، وهما معروفان مشهوران، ولا يُعرف لهما أخٌ اسمه عبد الملك، ولم يُدرك أحدٌ منهما بناء بغداد، فإن أوَّل ما بني أساسها في سنة خمس وأربعين ومائة، واستقرَّ بناؤها سنة ست، ولم يدرك أحدٌ منهما هذا التاريخ. أما محمد فإنه مات سنة اثنتين وثلاثين ومائة. وأما عبد الله فإنه مات سنة خمس وثلاثين ومائة، وأما الذي مات ببغداد في التاريخ الذي ذكره فهو أبو طاهر عبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الحزمي، ابن أبي عبد الله بن أبي بكر المذكور، وهو يروي عن أبيه وعمِّه عبد الله بن أبي بكر. ويروي عنه شُرَيح بن النعمان الجوهري،

---

(١) هذا الرمز (م) علامة على إخراج مسلم في الصحيح لصاحب الترجمة كما ستعرفه بعد قليل أثناء الحديث عن «منهج أبي الحجاج» في الكتاب.

وعبد الله بن صالح العجلي، وعبد الله بن وهب المصري. وكان على قضاء بغداد، وذكره ابن حبان في كتاب «الثقات» وقال: مات سنة سبع وسبعين ومائة. وقال محمد بن سعد: مات ببغداد سنة ست وسبعين ومائة. وكان قاضيًا بها لهارون، وصلى عليه هارون، ودُفن في مقبرة العباسة، وكذلك قال خليفة بن خياط وأحمد بن كامل القاضي في تاريخ وفاته. وقال حاتم بن الليث الجوهري عن شريح بن النعمان: قدم علينا بغداد فأقام بها، وكتبنا عنه المغازي عن عمِّه عبد الله بن أبي بكر، وكان هارون ولَّاه القضاء ببغداد وعسكر المهدي، وكان عبد الملك يكنى أبا طاهر، ومات ببغداد في زمن هارون سنة سبع وسبعين ومائة، وحضرت جنازته. وقال أبو حسان الزيادي: مات سنة ثمان وسبعين ومائة. وقال طلحة بن محمد بن جعفر: استقضى الرشيد عبد الملك بن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أيامًا ومات، فصلى عليه هارون الرشيد، ودُفن في مقابر العباسة بنت المهدي، وذلك في سنة ثمانٍ وسبعين ومائة، وكان جليلًا من أهل بيت العلم والسيرة والحديث. وذكره أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد» وقال: كان ثقةً، ولَّاه هارون الرشيد القضاء بالجانب الشرقي من بغداد بعد الحسين بن الحسن العوفي، فمكث بعد أن وليه أيامًا ثم مات، وليس له ذِكْر في «صحيح مسلم»، ولا في شيء من هذه الكتب، ولا أدرك يحيى بن عبد الله بن عبد الرحمٰن بن سعد بن زُرَارة، ولا روى عنه محمد بن إسحاق، وهذا أصغر من محمد بن إسحاق. والله أعلم، اهـ[1].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٤٢٥ب (خ) بدار الكتب المصرية =

المثال الخامس: جاء في «التهذيب» كذلك قولُ أبي الحَجَّاج المزي: «ومن الأوهام: عطاء الزيات[1] عن أبي هريرة: «كل عمل ابن آدم له، إلا الصيام...» الحديث، وعنه ابن جريج. قاله عبد الله بن المبارك عن ابن جريج».

وقال حجاج بن محمد عن ابن جريج: عطاء عن أبي صالح الزيات، عن أبي هريرة، وهو الصواب. روى له النَّسائي، وقال ابن المبارك: أجلُّ وأعلا، وحديث حجاج أولى بالصواب عندنا، ولا يُعلم في عصر ابن المبارك أجلُّ من المبارك ولا أعلا منه، ولا أجمع لكل خصلة محمودة منه، ولكن لا بد من الغلط، قال عبد الرحمٰن بن مهدي: الذي يبرئ نفسه من الغلط مجنون، ومن لا يغلط؟! قال النَّسائي: والصواب: ذكوان لا عطاء الزيات، اهـ[2].

وهكذا حَمَلت هذه الأسباب الثانوية التي ذكرناها هنا، وتلك الحقيقة التي ذكرناها في الفصل الماضي، حملت أبا الحَجَّاج وقوَّت عزيمته على تصنيف كتابه: «تهذيب الكمال».

= رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(١) هذا الرمز (س) إشارة إلى أن النسائي أخرج لصاحب الترجمة في «سننه» كما سنعلمه أثناء الحديث عن: «منهج أبي الحجاج في الكتاب».

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٤٩٦ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

٢ ـ موضوعه

هو تهذيب وإصلاح وإكمال كتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال» الذي تقدَّم التعريف به في الفصل الماضي، هذا بالإضافة إلى معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم الكتب الآتية:

ـ كتاب «القراءة خلف الإمام».

ـ كتاب «رفع اليدين في الصلاة».

ـ كتاب «الأدب المفرد».

ـ كتاب «أفعال العباد».

وهذه الكتب الأربعة لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

ـ مقدمة «صحيح مسلم» لأبي الحسين مسلم بن الحَجَّاج النيسابوري.

ـ كتاب «المراسيل».

ـ كتاب «الرد على أهل القدر».

ـ كتاب «الناسخ والمنسوخ».

ـ كتاب «التفرد» وهو ما تفرَّد به أهل الأمصار من السنن.

ـ كتاب «فضائل الأنصار».

ـ كتاب «المسائل» التي سأل عنها أبو داود أبا عبد الله أحمد بن حنبل.

ـ الجزء الأول من مسند «مالك بن أنس»، وهذه الكتب السبعة لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني.

ـ كتاب «الشمائل» لأبي عيسى محمد بن سورة المعروف بالترمذي.

ـ كتاب «عمل اليوم والليلة».

ـ كتاب «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب» كرم الله وجهه.

ـ «مسند علي بن أبي طالب» كرم الله وجهه.

ـ مسند «مالك بن أنس» رضي الله عنه.

وهذه الكتب الأربعة للإمام النَّسائي.

ـ جزآن منتخبان فقط من كتاب «التفسير» للإمام ابن ماجه القزويني.

فموضوع الكتاب إذن هو معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم الكتب الستة باعتبار أن هذه الكتب هي موضوع كتاب «الكمال» مضافًا إليها تلك الكتب التي أشرنا إليها الآن[1].

٣ ـ منهج مصنفه فيه

نهج أبو الحجاج المِزِّي في «تهذيبه» هذا نهجًا جديدًا دلَّ على تبحُّره في علم الرجال وكل ما يتصل به، كما دل على إحاطته بدقيقه وجليله، وقد صرَّح الرجل في مقدمة الكتاب بخطته ومنهجه فيه، لتكون مفتاحًا بيد القارئ يتوصل به إلى مقصده منه. بَيْد أنه ترك الإشارة إلى أشياء كثيرة هي في الحقيقة من صميم هذا المنهج، وقد استطعت استخلاصها بمعايشة الكتاب وكثرة مطالعته.

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» في ١ب، ٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

ويتلخص هذا المنهج في النقاط التالية:

* **أولًا**: بدأ المُصنف في الكتاب بمقدمة نفيسة ذكر فيها سبب تصنيفه وموضوعه ومنهجه فيه، وأهم مصادره، وبعض ما امتاز به على أصله الذي هو كتاب «الكمال» للمقدسي.

ثم ذكر بعد هذه المقدمة فصولًا ثلاثة: أحدها في الإشادة بعلم الرجال، وضرورة الأخذ عن الثقات دون غيرهم، والثاني في فضيلة الكتب الستة، والأخير في الترجمة النبوية، وقد ذكر فيه: نسبه عليه الصلاة والسلام إلى آدم من جهة أبيه، ومن جهة أمه، مولده، مرضعاته، أسماءه، كفالة جده عبد المطلب، كفالة عمه أبي طالب، زواجه بعد خروجه إلى الشام من خديجة رضي الله عنها، بعثته على رأس الأربعين، هجرته، إقامته بالمدينة، وفاته، أولاده، حجه، وعمرته، غزواته، كُتَّابه ورسله، أعمامه وعمَّاته، أزواجه، خدمه، مواليه، إماءه، أفراسه، دوابه، سلاحه، صفته، أخلاقه، شجاعته، معجزاته، تفسير الألفاظ الغريبة التي وردت في شمائله ﷺ.

* **ثانيًا**: شرع بعد الفراغ من هذه المقدمة وتلك الفصول الثلاثة في المقصود الأصلي للكتاب وهو سَوْق التراجم، وقد رتَّبها حسب ترتيب حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول والثاني وما بعدهما من الاسم، مُسقِطًا من حسابه الكنية واللقب، فلم يعتبرهما في هذا الترتيب، ففي باب الألف ذكر من اسمه «أَبَان» قبل من اسمه «إبراهيم»، وذكر من اسمه «إبراهيم» قبل من اسمه «أبي». . . وهكذا.

فإذا تعددت التراجم في الاسم الواحد رتَّبها على ترتيب

حروف المعجم أيضًا بالنظر إلى الحرف الأول والثاني وما بعدهما من اسم الأب. ففي «أبان» قدَّم من اسمه «أبان بن إسحاق» على من اسمه «أبان بن تغلب»، وفي «إبراهيم» قدم من اسمه «إبراهيم بن أدهم» على من اسمه «إبراهيم بن إسحاق». . . وهكذا.

فإذا تعددت التراجم المتفقة في الاسم واسم الأب رتَّبها على ترتيب حروف المعجم بالنظر إلى الحرف الأول والثاني وما بعدهما من اسم الجد، ففي «إبراهيم بن إسماعيل» قدم من اسمه «إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة» على من اسمه «إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك»، وقدم من اسمه «إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع» على من اسمه «إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى». . . وهكذا.

ويختم كل حرف من حروف المعجم بذكر المنسوبين فيه[1].

وقد راعى أبو الحَجَّاج الترتيب المذكور في كل أبواب الكتاب إلا في بابين:

أ ـ باب الألف، حيث بدأه بمن اسمه أحمد.

ب ـ باب الميم، حيث بدأه بمن اسمه محمد.

وعلَّل لذلك بشرف هذين الاسمين على غيرهما.

---

(١) قصد المصنف بترتيب حروف المعجم ما عند المشارقة لا ما عند المغاربة.

راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

ولم يفرق في هذا الترتيب بين الصحابة وغير الصحابة كما فعل الحافظ عبد الغني في كتابه «الكمال»، بل ساق الجميع على نسق واحد ذاكرًا في كل ترجمة ما يكشف عن حال صاحبها إن كان صحابيًّا أو غير صحابي، بادئًا بذكر أسماء الرجال ومنتهيًا بذكر أسماء النساء.

وقد تفطَّن الرجل إلى عيبٍ خطير لهذا الترتيب ربما يسدُّ الطريق أمام القارئ ويحول بينه وبين الوصول إلى غايته، ذلك أن كثيرًا من الرواة الذين ترجم لهم في كتابه ورتبهم حسب ترتيب المعجم قد اشتُهروا على ألسنة الناس وفي كثير من الكتب بألقابهم أو كناهم أو أنسابهم ونحو ذلك، بحيث غطَّت هذه الشهرة على أسمائهم حتى أصبحت هذه الأسماء في حكم المجهول، فإذا أراد القارئ أن يعرف من هو أبو هريرة؟ أو من هو الأعمش؟ أو من هو الزهري؟ أو من هو الشافعي؟ أو من هو الأعرج؟ ونحو ذلك، ولم يكن عارفًا بأسمائهم ولا بأسماء آبائهم عانى معاناة شديدة في الوصول إلى ذلك، وربما ضلَّ الطريق فلم يصل إلى مقصده.

وتفاديًا لمثل هذا العيب، عقد الرجل عقب الفراغ من ذكر أسماء الرجال كتابًا أسماه «كتاب الكنى»، ومثله بعد الفراغ من أسماء النساء، وقد رتَّبه على ترتيب حروف المعجم، مُسقِطًا من حسابه كلمة «أب» و«أم»، وذكر أمام كل كنية اسم صاحبها واسم أبيه وبقية نسبه، فإن كان في أصحاب الكنى من اسمه معروف من غير اختلاف فيه ذكر ترجمته بالتفصيل في الأسماء، ثم نبَّه عليه في الكنى خاصةً بقوله: «وقد تقدم في الأسماء»، فإن كان هناك اختلاف في اسمه

أخَّر ترجمته بالتفصيل إلى الكنى، ونبَّه على ذلك في الأسماء خاصةً بقوله: «يأتي في الكنى».

وربما أدَّى الاختلاف في اسم الراوي إلى تكراره في ترجمتين أو أكثر، فيذكره في أولى التراجم به، ثم ينبه على ذكره وتكراره في الترجمة الأخرى.

ولم يكتف بهذا، بل عقد بعد «كتاب الكنى» فصولًا أربعة أخرى تفرَّد بها عن الحافظ عبد الغني:

أحدها: فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه، أو جده، أو أمه، أو عمِّه، ونحو ذلك، مثل: ابن أبحر، وابن الأجلح، وابن أشوع، وابن جريج، وابن علية، وغيرهم.

ثانيهما: فيمن اشتهر بالنسبة إلى قبيلة أو بلدة أو صناعة ونحو ذلك، مثل: الأنباري والأنصاري والأوزاعي والزهري والشافعي والصدفي والمقابري والصيرفي والفلاس، وغيرهم.

ثالثها: فيمن اشتهر بلقب أو نحوه مثل: الأعرج، والأعمش، وبندار، وغندر، وغيرهم.

وقد رتب كل فصل من هذه الفصول الثلاثة على ترتيب حروف المعجم، وذكر أمام كل نسبة أو لقب اسم صاحبها واسم أبيه وجده وبقية نسبه.

رابعها: وهو الأخير في المبهمات: مثل: فلان عن أبيه، أو عن جده، أو عن أمه، أو عمِّه، أو عن خاله، أو عن رجل، أو عن امرأة، ونحو ذلك، وقد رتبه على ترتيب حروف المعجم بالنسبة إلى الشخص المعروف، وبه على اسم من عُرف اسمه من هذه المبهمات،

وإن كان لم يستوعبها على سبيل الاستقصاء خشية الإطالة.

وقد فعل مثل ذلك بعد فراغه من ذكر أسماء النساء[1].

وبهذا جنَّب المُطَّلع على كتبه بعضَ ما يجد من العناء، وأصبح الكتاب في غنى عن الفهارس إلا ما تفيده من تحديد الصحيفة والجزء أو المجلد[2].

* **ثالثًا**: إذا كان صاحب الترجمة مذكورًا في كتاب «الكمال» للحافظ عبد الغني كتب اسمه فقط باللون الأحمر، فإذا لم يكن مذكورًا فيه كتب اسمه واسم أبيه أو ما يجري مجراه بنفس اللون.

كل هذا من أجل تمييز الزيادة التي أتى بها من غيرها؛ حتى تظهر قيمة الكتاب، ويتضح الجهد المبذول فيه. وقد بلغت جملة التراجم التي حصل إغفالها من «الكمال» والتي وردت في غير الكتب الستة من المصنفات التي أشرنا إليها آنفًا أكثر من ألف وسبعمائة ترجمة من الرجال والنساء[3].

* **رابعًا**: يبدأ كل ترجمة بتعيين الكتاب الذي أخرج لصاحبها،

---

(١) يعرف صنيع أبي الحجاج هذا في نظام الفهارس في العصر الحاضر باسم الإحالات، وهو ليس مبتكرًا كما يزعم بعض الباحثين من المستشرقين وغيرهم، بل له أصل في التراث الإسلامي، كما دل عليه منهج الرجل هنا في التهذيب. والله أعلم.

(٢) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٣) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي في ٢ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

سواء كان هذا الكتاب من الكتب الستة أو من غيرها من مؤلفات مصنفيها التي سبقت الإشارة إليها، وذلك عن طريق رموز وضعها فوق اسمه مكتوبة باللون الأسود، حتى يستطيع القارئ بمجرد أن تقع عينه على الاسم أن يعرف من خرَّج له من أصحاب الستة ولواحقها وفي أي كتاب وقع ذلك.

ثم لا يكتفي بهذا، بل ينص في أثناء الترجمة أو في آخرها حسبما اتفق على الكتاب الذي أخرج لهذا الاسم.

وهذه الرموز هي:

(ع): رمز لما اتفق عليه الجماعة الستة في كتبهم الستة.

(عو): رمز لما اتفق عليه أصحاب السنن الأربعة في كتبهم الأربعة.

(خ): رمز لما أخرجه البخاري في الصحيح.

(خت): رمز لما رواه البخاري معلقًا في الصحيح.

(ر): رمز لما أخرجه البخاري في كتاب «القراءة خلف الإمام».

(ي): رمز لما أخرجه البخاري في كتاب «رفع اليدين في الصلاة».

(بخ): رمز لما أخرجه البخاري في كتاب «الأدب المفرد».

(عخ): رمز لما أخرجه البخاري في كتاب «أفعال العباد».

(م): رمز لما أخرجه مسلم في «الصحيح».

(مق): رمز لما أخرجه مسلم في مقدمة كتابه «الصحيح».

(د): رمز لما أخرجه أبو داود في كتابه «السنن».

(مد): رمز لما أخرجه أبو داود في كتابه «المراسيل».

(قد): رمز لما أخرجه أبو داود في كتابه «الرد على أهل القدر».

(خد): رمز لما أخرجه أبو داود في كتابه «الناسخ والمنسوخ».

(صد): رمز لما أخرجه أبو داود في كتابه «فضائل الأنصار».

(ف): رمز لما أخرجه أبو داود في كتابه «التفرد» وهو ما تفرد به أهل الأمصار من السنن.

(ل): رمز لما أخرجه أبو داود في كتابه «المسائل التي سأل عنها أبا عبد الله أحمد بن حنبل».

(كد): رمز لما أخرجه أبو داود في كتابه «مسند حديث مالك بن أنس».

(ت): رمز لما أخرجه الترمذي في كتابه «الجامع الصحيح» أو «السنن».

(تم): رمز لما أخرجه الترمذي في كتابه «الشمائل المحمدية».

(س): رمز لما أخرجه النَّسائي في كتابه «السنن».

(سي): رمز لما أخرجه النَّسائي في كتابه «عمل اليوم والليلة».

(ص): رمز لما أخرجه النَّسائي في كتابه «خصائص أمير المؤمنين علي بن أبي طالب».

(عس): رمز لما أخرجه النَّسائي في كتابه «مسند علي» رضي الله عنه.

(كن): رمز لما أخرجه النَّسائي في كتابه «مسند مالك بن أنس رضي الله عنه».

(ق): رمز لما أخرجه ابن ماجه في كتابه «السنن».

(فق): رمز لما أخرجه ابن ماجه في كتابه «التفسير»، اهـ[1].

* **خامسًا:** ثم يسوق صاحب الترجمة، وكثيرًا ما يطيل فيه، فيذكر اسمه واسم أبيه وجده فما فوق، وإذا كان مسمًّى بأكثر من اسم أو كان هناك خلاف بين النسَّابين في اسمه أو في آبائه وأجداده بيَّنه. ويذكر كذلك كنيته ولقبه، فإذا كانت له أكثر من كنية أو من لقب أشار إلى ذلك. ثم يذكر ما ينسب إليه من القبيلة أو المصر ويحدد الأماكن أو البلدان التي نشأ بها أو رحل إليها ونزل فيها، كل هذا منعًا لحدوث لبس أو خلط بين الرواة. وأحيانًا يقول في التعريف به: «أبو فلان أو ابنه أو جده أو أخوه، أو ابن أخيه أو عمه أو خاله ونحو ذلك» إذا كان فلان هذا أو جده أو نحوه أشهر منه وأعرف؛ ليزيد صاحب الترجمة تعريفًا وبيانًا.

وإليك ما يوضح هذا من واقع الكتاب:

جاء في «تهذيب الكمال» قول أبي الحَجَّاج في ترجمة «أحمد بن إشكاب الحضرمي»: أحمد بن إشكاب الحضرمي، أبو عبد الله الصفار الكوفي، نزيل مصر، وقيل: أحمد بن معمر بن إشكاب، وقيل: أحمد بن إشكاب، وقيل: اسم

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق١ ب، ٢أ (خ) بدار الكتب المصرية ٢٢٧ طلعت مصطلح حديث.

إشكاب مجمع، اهـ[1].

وجاء في «التهذيب» أيضًا قول أبي الحَجَّاج في ترجمة «أحمد بن إبراهيم الدورقي»: أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم العبدي، مولى عبد القيس، أبو عبد الله البغدادي النكري المعروف بالدورقي، أخو يعقوب بن إبراهيم، وكان أصغر من يعقوب بسنتين، اهـ[2].

وجاء في «التهذيب» أيضًا قول أبي الحَجَّاج في ترجمة أحمد بن إسحاق الحضرمي: أحمد بن إسحاق بن زيد بن عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي، مولاهم أبو إسحاق البصري، أخو يعقوب القاري، وكان أكبر من يعقوب، وكان يحفظ حديثه، وجدُّه عبد الله بن أبي إسحاق أخو يحيى بن أبي إسحاق، اهـ[3].

وجاء في «التهذيب» قول أبي الحَجَّاج في ترجمة «أسامة بن زيد الكلبي»: أسامة بن زيد بن حارثة بن شَرَاحيل الكلبي، أبو محمد، ويقال: أبو زيد، ويقال: أبو يزيد، ويقال: أبو حارثة المدني، الحِبُّ ابن الحِبِّ، مولى رسول الله ﷺ، وأمه أم أيمن حاضنة رسول الله ﷺ، اهـ[4].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق ٣٨ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق ٣٣أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٣) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق٣٧ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٤) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق٢٠٨ب (خ) بدار الكتب المصرية =

وجاء في «التهذيب» كذلك قول أبي الحَجَّاج في ترجمة «آبي اللحم الغفاري»: آبي اللحم الغفاري، له صحبة، وقيل: إنه كان لا يأكل ما ذبح للأصنام؛ فقيل له آبي اللحم لذلك، واسمه عبد الله بن عبد الملك، وقيل: خلف بن عبد الملك، وقيل: الحويرث بن عبد الله، ومن ولده ابن آبي اللحم الغفاري، اهـ[1].

* **سادسًا**: وبعد أن ينتهي من ذكر نسب صاحب الترجمة يبدأ في ذكر شيوخه الذين لقيهم وروى عنهم مُرتَّبين كذلك على ترتيب حروف المعجم على النحو الذي رتَّب عليه المُصنف الكتاب، إلا إذا كان صاحب الترجمة صحابيًّا له رواية عن النبي ﷺ وعن غيره، فإنه يبدأ بذكر روايته عن النبي ﷺ، ثم يذكر بعد ذلك روايته عن غيره على ترتيب حروف المعجم المشار إليه آنفًا، حتى إذا انتهى من ذكر شيوخ صاحب الترجمة بدأ في ذكر تلاميذه مُرتَّبين على ترتيب حروف المعجم أيضًا على النحو المذكور في ترتيب الكتاب.

ولم يخالف هذا الترقيم إلا إذا كان أحد الأئمة الستة كلهم أو بعضهم قد روى عن صاحب الترجمة مباشرة وبغير واسطة؛ فإنه يبدأ بذكر رواته أو روايتهم عنه ـ أي: عن صاحب الترجمة ـ ثم يذكر بعد ذلك باقي التلاميذ الذين رووا عنه مُرتَّبين على الترتيب المذكور.

وقد حرص أبو الحجاج على تعيين الكتاب الذي وقعت فيه

= رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/١/ق١٩٤أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

رواية صاحب الترجمة عن شيخه، أو رواية تلميذه عنه بشرط أن يكون هذا الكتاب هو أحد الكتب التي هي موضوع «التهذيب»، وذلك بوضع رمز واحد أو أكثر من الرموز المتقدمة مكتوبًا باللون الأحمر فوق اسم ذلك الشيخ أو هذا التلميذ[1].

وقد حاول أبو الحَجَّاج أن يستقصي شيوخ وتلاميذ كل ترجمة غاية الإمكان، ولم يخالف ذلك إلا في القليل النادر من التراجم.

وقد تبين لي بعد إحصاء دقيق لشيوخ وتلاميذ كل ترجمة أن أكثر التراجم شيوخًا «شعبة بن الحَجَّاج بن الورد العتكي، أبو بسطام»[2]؛ حيث ذكر له أبو الحَجَّاج مائتين وتسعين شيخًا، وأن أكثر التراجم تلاميذ أنس بن مالك بن النضر الأنصاري البخاري المدني[3]؛ حيث ذكر له أبو الحَجَّاج مائتين وسبعة وعشرين تلميذًا.

وعند ذكر شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة نلاحظ الآتي:

أ ـ قد يروي صاحب الترجمة عن أبيه، أو عن جدِّه، أو عن أخيه، أو عن ابن أخيه، أو عن عمه، أو عن خاله ونحو ذلك، وقد يروي عنه واحد من هؤلاء، فيبيِّن أبو الحَجَّاج ذلك.

جاء في «التهذيب» قول أبي الحَجَّاج في ترجمة

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٢) راجع ترجمة شعبة بن الحجاج في: «تهذيب الكمال» ق٢٩١أ، ٢٩٢ب (خ) رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٣) راجع ترجمة أنس بن مالك الأنصاري في: «تهذيب الكمال» جـ/ ١/ ق٣٣٨ب ـ ٣٤٥ب رقم (٢٥) مصطلح حديث.

«أحمد بن إبراهيم بن محمد بن بسر القرشي الدمشقي»: روى عن فلان، وفلان، وأبيه إبراهيم بن محمد بن عبد الله القرشي، وجده محمد بن عبد الله بن بكار القرشي الدمشقي، اهـ[1].

وجاء في ترجمة أحمد بن إسحاق بن الحصين بن جابر السلمي السرماري قول أبي الحَجَّاج عن تلاميذه: «... روى عنه فلان وفلان، وابنه أبو صفوان إسحاق بن أحمد بن إسحاق السلمي»، اهـ[2].

وجاء في ترجمة أيوب بن إبراهيم الثَّقَفي أبي يحيى المروزي الملقب بعبدويه قول أبي الحَجَّاج عن تلاميذه: «روى عنه ابن أخيه هاشم بن مخلد بن إبراهيم الثقفي»، اهـ[3].

وجاء في ترجمة أيوب بن جابر بن يسار بن طلق الحنفي السحيمي، أبو سليمان اليمامي ثم الكوفي قول أبي الحَجَّاج عن شيوخه: «روى عن فلان، وفلان، وأخيه محمد بن جابر السحيمي»، اهـ[4].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ١/ق ٣٤أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ١/ق ٣٦أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٣) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ١/ق ٦٧ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) مصطلح حديث.

(٤) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ١/ق ٦٧ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) مصطلح حديث.

ب ـ قد يروي صاحب الترجمة عن بعض الأقران، وقد يروي بعض الأقران عنه، فيُبين أبو الحَجَّاج ذلك[1].

جاء في ترجمة أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني قول أبي الحَجَّاج: «روى عن فلان وفلان ويحيى بن بكير، وهو من أقرانه»، اهـ[2].

وجاء في ترجمة أحمد بن الأزهر بن منيع النيسابوري قول أبي الحَجَّاج: «روى عنه فلان وفلان، ومحمد بن رافع القشيري النيسابوري، وهو من أقرانه، ومحمد بن يحيى الذهلي، وهو من أقرانه»، اهـ[3].

جـ ـ قد يروي صاحب الترجمة عمن هو أصغر منه، وقد يروي عنه من هو أكبر منه، أو من هو من شيوخه، فيبين أبو الحَجَّاج ذلك.

جاء في ترجمة أيوب بن أبي تميمة كيسان السختياني المتقدم قول أبي الحَجَّاج عمن رووا عنه: «روى عنه فلان وفلان، وعمرو بن دينار وهو من شيوخه، وقتادة وهو من شيوخه»، اهـ[4].

---

(١) اعتمد أبو الحجاج في استخراج رواية الأقران عن بعضهم على كتاب عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني المتوفى سنة ٣٦٩هـ. واسم هذا الكتاب «ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا»، وقد أشرنا إلى بعض نُسَخه في التمهيد.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج ق٦٧ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٣) راجع: «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج جـ/١/ق٣٥أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٤) راجع: «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج ٦٧أ (خ) بدار الكتب المصرية =

وجاء في ترجمة حاجب بن عمر الثَّقَفي أبو وحشة البصري قول أبي الحَجَّاج في تلاميذه: «روى عنه فلان وفلان، وعبد الله بن عون وهو أكبر منه»، اهـ[1].

وجاء في ترجمة سعيد بن الحكم بن محمد بن سالم المعروف بابن أبي مريم الجمحي قول أبي الحَجَّاج فيمن روى عنهم: «روى عن فلان وفلان، وابنه محمد بن سعيد بن مريم»، اهـ[2].

وجاء في ترجمة سعيد بن أبي سعيد المقبري ـ أبو سعد المدني ـ قول أبي الحَجَّاج في شيوخه: «روى عن فلان وفلان، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وهو أصغر منه»، اهـ[3].

قد يحدد المِزِّي آخر من روى عنه صاحب الترجمة وآخر من روى عن صاحب الترجمة، وكذلك من مات قبل صاحب الترجمة، فمن رووا عنه أو روى عنهم، جاء في ترجمة أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه القرشي السهمي قول أبي الحَجَّاج فيمن روى عنهم: «روى عن فلان وفلان، ومالك بن أنس، وهو آخر من روى عنه»، اهـ[4].

= رقم (٢٢٧) مصطلح حديث.

(١) راجع: «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج ق١٠٧أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج ق٢٤٣أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٣) راجع: «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج ق٢٤٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٤) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/١/ق ٣٨أ (خ) بدار الكتب المصرية =

وجاء في ترجمة سعيد بن سالم القداح أبو عثمان المكي قول أبي الحَجَّاج: «روى عن فلان وفلان، وعلي بن حرب الطائي، وهو آخر من حدث عنه»، اهـ[1].

وجاء في ترجمة عبد الوهاب بن بخت القرشي الأموي أبو عبيدة أو أبو بكر المكي قول أبي الحَجَّاج: «روى عن فلان، وفلان... وعطاء بن أبي رباح ومات قبله... ومحمد بن عجلان، ومات قبله»، اهـ[2].

وجاء في ترجمة حبان بن سوار السلمي أبو محمد المروزي الكشيمي قول أبي الحَجَّاج: «روى عنه فلان وفلان ويوسف بن عدي الكوفي وهو من أقرانه ومات قبله»، اهـ[3].

* **سابعًا:** وبعد الفراغ من ذكر شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة يأخذ في بيان حاله هل هو ثقة؟ أو غير ثقة؟ أو مختلف فيه؟ وذلك من خلال ما ينقله في شأنه عن أئمة الجرح والتعديل، ونلاحظ أنه قد يترك هذه الأقوال دون تعليق عليها إذا كانت مسلَّمة، إقرارًا بصحتها وتسليمها، وقد يكسر عليها بالإبطال أو الرد أو بتجريح واحد منها على آخر إذا كانت غير مسلَّمة، ثم يقرن رأيه بالدليل

= رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ٢٤٥أ (خ) بدار الكتب المصرية (٢٥) مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ٤٣٤ب (خ) بدار الكتب المصرية (٢٥) مصطلح حديث.

(٣) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ١١٤أ (خ) بدار الكتب المصرية (٢٥) مصطلح حديث.

والبرهان، كما نلاحظ أنه قد ينقل هذه الأقوال أحيانًا بالإسناد المتصل إلى شيوخه، وأحيانًا أخرى بدون إسناد.

جاء في ترجمة أيوب بن عبد الله بن مكرز بن حفص بن الأخيف القرشي العامري الشامي قول أبي الحجاج بعد أن ساق نسبه وشيوخه وتلاميذه: «روى أبو داود حديثًا واحدًا من رواية بكير بن عبد الله بن الأشج عن ابن مكرز عن أبي هريرة ولم يسمه».

أخبرنا به أبو الفرج عبد الرحمٰن بن أبي عمر محمد بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، وأبو الغنايم المسلم بن محمد بن المسلم بن علان القيسي، وأبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب الشيباني، قالوا: أخبرنا الرئيس أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين قال: أخبرنا أبو علي الحسن بن علي بن المذهب التميمي، قال: أخبرنا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك القطيعي قال: حدثنا عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل قال: حدثني أبي قال: حدثنا يزيد ـ وهو ابن هارون ـ قال: أخبرنا ابن أبي ذئب، عن القاسم بن عباس، عن بكير بن عبد الله بن الأشج، عن ابن مكرز، عن أبي هريرة أن رجلًا قال: يا رسول الله، الرجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي عَرَض الدنيا؟ فقال رسول الله ﷺ: «**لا أجر له**».

رواه أبو داود عن أبي توبة الربيع بن نافع الحلبي عن ابن المبارك عن ابن أبي ذؤيب بإسناده نحوه، وقال أبو الحسن بن البراء عن علي بن المديني على هذا الحديث: لم يروه عنه غير ابن أبي ذئب،

والقاسم مجهول، وابن مكرز مجهول، هكذا قال علي بن المديني.

ثم عقَّب أبو الحَجَّاج على كلام ابن المديني قائلًا: «وقد روى عن القاسم بن عباس غير واحد، كما هو مذكور في ترجمته، ووثقه يحيى بن معين وغيره، فارتفعت جهالته وثبتت عدالته. وأما ابن مكرز فهو مجهول كما قال، وقد روى أحمد بن حنبل هذا الحديث في موضع آخر عن حسين بن محمد عن ابن أبي ذئب بإسناده، وسماه يزيد بن مكرز، فتبين بذلك أن ابن مكرز الذي روى له أبو داود رجل مجهول كما قال علي بن المديني، وأنه ليس بأيوب بن عبد الله بن مكرز هذا. والله أعلم»، اهـ[1].

* **ثامنًا**: يستطرد أحيانًا في ذكر مناقب وأخبار بعض الرواة، وكثيرًا ما يسوق هذه المناقب وتلك الأخبار بالإسناد العالي والمتصل إلى شيوخه، ثم يُعقِّب عليها بتخريجها وبيان صحتها أو ضعفها، أو تعدد طرقها، وكذلك ببيان جهة العلو في إسناده من البدل أو الموافقة أو المساواة ونحوها.

جاء في ترجمة أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي قول أبي الحَجَّاج بعد أن ذكر نسبه ومن روى عنهم ورووا عنه وسنة وفاته: «... قال سليمان التيمي عن ابن عثمان النهدي عن أسامة بن زيد: كان رسول الله ﷺ يأخذني والحسن فيقول: «**اللَّهُمَّ إني أحبهما فأحبهما**».

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٦٧أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

أخبرنا بذلك أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، جماعة قالوا: أنبأنا القاضي أبو الفتح محمد بن أحمد المندائي، قال: أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن محمد بن الحصين، قال: أخبرنا الحسن بن علي الجوهري، قال: أخبرنا أبو بكر بن مالك القطيعي، ثنا بشر بن موسى، ثنا هوذة بن خليفة ثنا سليمان التيمي، فذكره.

أخرجه البخاري والنَّسائي من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي، ومن رواية سليمان التيمي عن أبي تميمة الهجيمي، عن أبي عثمان النهدي، عن أسامة بن زيد. وقد وقع لنا عاليًا جدًّا من رواية سليمان التيمي عن أبي عثمان النهدي في الرواية الثانية، وعن أصحابهما في الرواية الأولى. ولله الحمد والمنة.

وقال إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عروة عن عائشة: دخل قائفٌ ورسول الله ﷺ شاهد، وأسامة بن زيد، وزيد بن حارثة مضطجعان. فقال: هذه الأقدام بعضها من بعض. فسُرَّ بذلك رسول الله ﷺ وأعجبه، وأخبر به عائشة، قال إبراهيم بن سعد: وكان ـ يعني: زيدًا ـ أبيض، أحمر، أشقر، وكان أسامة بن زيد مثل الليل.

وقال مغيرة عن الشعبي عن عائشة: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «**من أحب الله ورسوله فليحب أسامة بن زيد**». رواه زائدة وأبو عوانة، عن مغيرة.

وقال وكيع عن سفيان: سمعه من أبي بكر بن أبي الجهم، قال: سمعه من فاطمة بنت قيس، قالت: قال لي رسول الله ﷺ:

«**إذا حللت فآذنيني**» فخطبها معاوية بن أبي سفيان وأبو الجهم وأسامة بن زيد، فقال رسول الله ﷺ: «**أما معاوية رجل ترب لا مال له، وأما أبو الجهم فرجل ضراب للنساء، ولكن أسامة**» قال: فقالت بيدها هكذا أسامة أسامة. يقول: لم ترده، فقال لها رسول الله ﷺ: «**طاعة الله وطاعة رسوله خير لك**» فتزوجته فاغتبطته.

أخبرنا بذلك الإمام أبو الفرج عبد الرحمٰن بن أبي عمر بن قدامة المقدسي في جماعة قالوا: أنبأنا أبو بكر بن مالك ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: حدثني أبي، ثنا وكيع... فذكره.

وقال عبد الله بن دينار عن ابن عمر: لما استعمل رسول الله ﷺ أسامة طعن أناس في إمارته، فجلس رسول الله ﷺ على المنبر وقال: «**بلغني أن رجالًا يطعنون في إمارة أسامة وقد كانوا يطعنون في إمارة أبيه من قبله، وايم الله إنه لخليق بالإمارة وإن كان أبوه لمن أحب الناس إليَّ من بعده**».

أخبرنا بذلك أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، وأم أحمد زينب بنت مكي الحراني قالا: أنبأنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد، قال: أنبأنا الحافظ أبو القاسم عبد الوهاب بن المبارك الأنماطي قال: أخبرنا أبو محمد عبد الله بن محمد الصريفني، قال: أنبأنا أبو القاسم عبيد الله بن محمد بن جباية، ثنا أبو القاسم البغوي، ثنا علي بن الجعد، قال: أخبرنا عبد العزيز بن عبد الله عن عبد الله بن دينار... فذكره.

وقال وكيع عن شريك عن العباس بن ذريح، عن البهي عن

عائشة: أن أسامة عثر بعتبة الباب فدَمِيَ، فجعل النبي ﷺ يمصُّه، ويقول: «**لو كان أسامة جاريةً لحليتها ولكسوتها حتى أنفقها**». أخبرنا بذلك الرئيس أبو الغنائم المسلم بن حماد بن علان في جماعة قالوا: أخبرنا أبو علي حنبل بن عبد الله قال: أخبرنا الرئيس أبو القاسم بن الحصين، قال: أنبأنا أبو علي بن المذهب، قال: أنبأنا أبو بكر بن مالك القطيعي: ثنا عبد الله بن أحمد، حدثنا أبي ثنا وكيع . . . فذكره.

وقال عبد الله بن جعفر المديني، عن عبد الله بن دينار: كان عمر بن الخطاب إذا رأى ابن زيد قال: السلام عليك أيها الأمير. فيقول أسامة: غفر الله لك يا أمير المؤمنين، تقول لي هذا؟ قال: فكان يقول له: لا أزال أدعوك ما عشت الأمير، مات رسول الله ﷺ وأنت عليَّ أمير.

تابعه أبو معشر المدني عن محمد بن قيس، وكلاهما مرسل.

وقال سفيان بن وكيع بن الجراح، حدثنا محمد بن بكير البرهاني، عن ابن جريج عن زيد بن أسلم، عن أبيه أن عمر بن الخطاب فرض لأسامة بن زيد في ثلاثة آلاف وخمسمائة، وفرض لعبد الله بن عمر في ثلاثة آلاف، فقال عبد الله بن عمر لأبيه: لم فضَّلت أسامة عليَّ، فوالله ما سبقني إلى مشهد؟ قال: لأن زيدًا كان أحبَّ إلى رسول الله ﷺ من أبيك، وكان أسامة أحبَّ إلى رسول الله ﷺ منك، فآثرت حِب رسول الله ﷺ على حِبي.

أخبرنا بذلك أبو الحسن ابن البخاري، قال: أنبأنا أبو حفص ابن طبرزد، أنبأنا أبو غالب ابن البناء، قال: أخبرنا القاضي

أبو يَعْلى محمد بن الحسين ابن الفراء، قال: أخبرنا أبو القاسم موسى بن عيسى بن عبيد الله السراج، ثنا محمد بن محمد بن سليمان الباغندي، ثنا سفيان بن وكيع بن الجراح... فذكره.

رواه الترمذي عن سفيان بن وكيع، فوقع لنا موافقة له عالية.

وقال البخاري في «التاريخ»: حدثنا موسى بن إسماعيل، ثنا حماد ـ وهو ابن سلمة ـ عن هشام، عن أبيه أن النبي ﷺ أخَّر الإفاضة بعض التأخير من أجل أسامة بن زيد، ذهب يقضي حاجته، فلما جاء، جاء غلام أفطس أسود، فقال أهل اليمن: ما حُبِسنا بالإفاضة اليوم إلا من أجل ذا. قال عروة: إنما كفرت اليمن بعد وفاة النبي ﷺ من أجل أسامة. رواه محمد بن سعد عن يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة بمعناه. وزاد: قلت ليزيد بن هارون: ما يعني بقوله: كفر أهل اليمن من أجل هذا؟ فقال: رِدَّتهم التي ارتدوا من أبي بكر إنما كانت لاستخفافهم بأمر النبي ﷺ.

وقال الواقدي: حدثني محمد بن الحسن بن أسامة بن زيد عن أهله: تُوُفِّي رسول الله ﷺ وأسامة ابن تسع عشرة سنة، وكان رسول الله ﷺ زوَّجه وهو ابن خمس عشرة سنة امرأة من طيئ، ففارقها وزوَّجه أخرى ووُلد له في عهد رسول الله ﷺ، وأولم رسول الله ﷺ على بنائه بأهله.

قال ـ أي: أبو الحَجَّاج المِزِّي ـ هذا منقطع.

وقال الواقدي أيضًا: أخبرنا عبد الله بن جعفر الزهري، قال: أخبرني إسماعيل بن محمد بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ:

«**أنكحوا أسامة بن زيد، فإنه عربي صليب**»، ومات أسامة بن زيد في خلافة معاوية بالمدينة.

قال ـ أي: أبو الحَجَّاج ـ وهذا منقطع أيضًا، اهـ[1].

* **تاسعًا**: إذا كان صاحب الترجمة ثقة، لكن وقعت في روايته بعض المناكير التي لا مدخل له فيها، نصَّ عليها أبو الحَجَّاج كلها أو بعضها، حسبما اتفق، ليبيِّن سبب نكارتها، وأنها لا تخرم الثقة به؛ أي: بصاحب الترجمة.

على أنه قد يسوقها بالإسناد المتصل إلى شيوخه، وقد يسوقها بدون إسناد.. جاء في ترجمة أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط بن إبراهيم العبدي النيسابوري قول أبي الحَجَّاج بعد ذكر نسبه وشيوخه وتلاميذه وتوثيق العلماء له: «... أخبرنا أبو العز يوسف بن يعقوب بن محمد الشيباني المعروف بابن المجاور، أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، أخبرنا أبو منصور عبد الرحمٰن بن محمد بن عبد الواحد، أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي الخطيب الحافظ، أخبرنا عبد العزيز بن علي الوراق، حدثنا أبو الفضل محمد بن عبد الله الشيباني بالكوفة، حدثنا أبو حاتم مكي بن عبدان النيسابوري بنيسابور، وأبو عِمْران موسى بن العباس الجويني، قال الحافظ أبو بكر: وأخبرنا محمد بن عمر بن بكير المقري واللفظ له، حدثنا أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعي، حدثنا أحمد بن الحسن ابن عبد الجبار قال: حدثنا أبو الأزهر، حدثنا عبد الرَّزَّاق، أنبأنا

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٢٠٨ ب٢٧٠أ/ح١ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) طلعت مصطلح.

معمر عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس قال: نظر النبي ﷺ إلى علي فقال: «**أنت سيد في الدنيا سيد في الآخرة، ومن أحبك فقد أحبني، وحبيبي حبيب الله، وعدوك عدوي، وعدوي عدو الله، والويل لمن أبغضك من بعدي**».

قال أبو الفضل: فسمعت أبا حاتم يقول: سمعت أبا الأزهر يقول: خرجت مع عبد الرَّزَّاق إلى قريته، وكنت معه في الطريق، فقال لي: يا أبا الأزهر، أفيدك حديثًا ما حدَّثتُ به غيرك؟ قال: فحدثني بهذا الحديث.

وبه أخبرني محمد بن أحمد بن يعقوب، أنبأنا محمد بن نعيم ـ هو الحاكم أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن نعيم النيسابوري الحافظ ـ قال: سمعت أبا علي الحسين بن علي الحافظ يقول: سمعت أحمد بن يحيى بن زهير التستري يقول: لما حدث أبو الأزهر النيسابوري بحديثه، عن عبد الرَّزَّاق في الفضائل، أخبر يحيى بن معين بذلك، فبينا هو عنده في جماعة أهل الحديث إذ قال يحيى بن معين: من هذا الكذاب النيسابوري الذي حدث عن عبد الرَّزَّاق بهذا الحديث؟ فقام أبو الأزهر فقال: هو ذا أنا. فتبسَّم يحيى بن معين وقال: أما إنك لست بكذاب، وتعجَّب من سلامته وقال: الذنب لغيرك في هذا الحديث.

قال ابن نعيم: وسمعت أبا أحمد الحافظ يقول: سمعت أبا حامد ابن الشرقي وسئل عن حديث أبي الأزهر عن عبد الرَّزَّاق عن معمر، في فضائل علي، فقال أبو حامد: هذا حديث باطل،

والسبب فيه أن معمرًا كان له ابن أخ رافضي، وكان معمر يُمكنه من كتبه، فأدخل عليه هذا الحديث، وكان معمر رجلًا مهيبًا، لا يقدر عليه أحد في السؤال والمراجعة.

سمعه عبد الرَّزَّاق من كتاب ابن أخي معمر. قال الحافظ أبو بكر: وقد رواه محمد بن حمدون النيسابوري عن محمد بن علي ابن سفيان النجار، عن عبد الرزاق، فبرئ أبو الأزهر من عهدته إذ قد توبع على روايته. والله أعلم.

وقال أبو أحمد بن عدي، عن أبي حامد بن الشرقي أيضًا: وبعض هذا الحديث سمعته من أبي الأزهر، وأبو الأزهر هذا كتب الحديث فأكثر، ومن أكثر لا بد أن يقع في حديثه الواحد والاثنان والعشرة مما يُنكر. قال ابن عدي: وأبو الأزهر بصورة أهل الصدق عند الناس، وقد روى عنه الثقات من الناس، وأما هذا الحديث عن عبد الرزاق، فعبد الرَّزَّاق من أهل الصدق، وهو ينسب إلى التشيع، فلعله شبه عليه؛ لأنه شيعي، اهـ[1].

وجاء في ترجمة إبراهيم بن العلاء بن الضحاك قول أبي الحَجَّاج: «له حديث عن بقية عن محمد بن زياد عن أبي أمامة رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «**استعتبوا الخيل، فإنها تعتب**» فقال: رأيته على ظهر كتابة ملحقًا فأدركته فقلت له فتركه. قال ابن عوف: وهذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم، كان يسوِّي الأحاديث، وأما أبوه فشيخ غير متهم، لم يكن يفعل من ذلك شيئًا. قال ابن عدي:

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق٣٥ب ـ ٣٦ب (خ) بدار الكتب المصرية ٢٥٤ مصطلح.

وأحاديثه مستقيمة، ولم يكن يفعل من ذلك شيئًا. قال ابن عدي: وأحاديثه مستقيمة، ولم يُرْمَ إلا بهذا الحديث، ويشبه أن يكون من عمل ابنه، كما ذكره ابن عوف»، اهـ[1].

* **عاشرًا**: إذا كان صاحب الترجمة ضعيفًا متهمًا بالوضع والكذب في حديث رسول الله ﷺ، نصَّ أبو الحَجَّاج على أشدِّ مروياته نكارةً وأكثرها بطلانًا.

جاء في ترجمة أحمد بن بشير القرشي المخزومي أبو بكر الكوفي قول أبي الحَجَّاج: «... وقال أبو أحمد بن عدي في حديثه عن الأعمش عن سلمة بن كهيل، عن عطاء عن جابر عن النبي ﷺ: «تعبَّد رجل في صومعة فأمطرت السماء فأعشبت الأرض، فرأى حمارًا له يرعى فقال: يا رب، لو كان لك حمار رعيته مع حماري...» الحديث.

وفي حديثه عن مسعر، عن علقمة بن مرثد، عن ابن بريدة، عن أبيه، عن النبي ﷺ: «لو وزنت دموع آدم بجميع دموع ولده، لرجح دموعه على جميع دموع ولده». وهذان الحديثان أنكر ما روي لأحمد بن بشير، وله أحاديث أخرى قريبة من هذين، اهـ[2].

وجاء في ترجمة إسحاق بن نجيح الأزدي الملطي قول أبي الحَجَّاج «... قال العلماء: وَضَّاع معروف بالكذب ووَضْع

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» جـ/ ١/ ق١٦٣ب ـ ١٦٤أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» جـ/ ١/ ق٤١أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

الحديث، ومن كذبه ما رواه محمد بن علي بن طالب قال: قال أبو علي صالح بن محمد إسحاق بن نجيح عن ابن جريج حديثه: «من حفظ على أمتي أربعين حديثًا» حديث باطل».

وإسحاق بن نجيح تُرك حديثه، قلت لمحمد بن منصور: لمَ تُرك حديثه؟ فقال: حدثنا عن هشام عن الحسن قال: «يغفر للزاني قبل أن يغفر للقواد» فأنكروا هذا الحديث، ثم حدث بعدُ بأحاديث مناكير عن عطاء الخراساني وغيره.

وقال أبو أحمد بن عدي بعد أن روى عدة أحاديث: وهذه الأحاديث التي ذكرتها مع سائر الروايات عن إسحاق بن نجيح، عمن روى عنه، فكلها موضوعات وضعها هو، وعامة ما أتى عن ابن جريج بكل منكر وضعه عليه، وروى عن ابن جريج عن عطاء عن أبي سعيد الخدري وصيةً أوصى بها النبي ﷺ لعلي بن أبي طالب كلها في الجماع، وكيف يجامع إذا جامع؟ وذلك من وضعه، وكأن النبي ﷺ لم يوص لعلي إلا في الجماع وحده، وإسحاق بن نجيح بيِّن الأمر في الضعفاء، وهو ممن يضع الحديث، اهـ[1].

* **حادي عشر**: يعنى كثيرًا ببيان سنة وفاة صاحب الترجمة، وإذا كان فيها خلاف بين المؤرخين يسوقه ثم يختار الصحيح منه مشفوعًا بالدليل، وقد يذكر سنة ولادته ومقدار المدة التي عاشها من السنين إن أمكنه الوقوف على ذلك.

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/١/ق٢٤٥ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

جاء في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح العبدي المعروف بالدورقي قول أبي الحَجَّاج بعد ذكر نسبه، وشيوخه وتلاميذه وتوثيق العلماء له: «. . . قال أبو جعفر الحضرمي مطين، وأبو غالب محمد بن أحمد بن النضر الأزدي، وأبو العباس محمد بن إسحاق السراج: مات في شعبان سنة ست وأربعين ومائتين. زاد السراج مولده سنة ثمان وستين ومائة»، اهـ[1].

وجاء في ترجمة أنس بن عياض بن ضمرة المدني قول أبي الحَجَّاج بعد ذكر سنه وشيوخه وتلاميذه وأقوال المعدِّلين والمجرِّحين فيه: «. . . قال دحيم: سمعت أنس بن عياض يقول: ولدت سنة أربع ومائة. وقال البخاري عن عبد الرحمٰن بن شيبة: مات سنة مائتين، وقيل: سنة ثمانين ومائة، كذا قال أبو بكر ابن منجويه، والصحيح سنة مائتين؛ فإن محمد بن عبد الله ابن عبد الحكم ممن سمع منه، ومولده بعد سنة ثمانين ومائة»، اهـ[2].

* **ثاني عشر**: يعنى كثيرًا ببيان رواية السابق واللاحق عن صاحب الترجمة، ويُحدِّد المدة الواقعة بين وفاتيهما[3].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق٣٣أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق ٣٣٨ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

(٣) معرفة رواية السابق واللاحق أحد أنواع علوم الحديث غير المهمة، كما يقول ابن كثير تلميذ المصنف وصهره.

انظر: «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» ص٢٠٥.

وأقول: إذا كان البحث في هذا النوع من علوم الحديث نوعًا من الترف =

جاء في نهاية ترجمة إبراهيم بن أعين الشيباني العجلي البصري نزيل مصر قول أبي الحَجَّاج: «. . . وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: حدث عنه إسرائيل بن يونس، وأبو سعيد الأشج، وبين وفاتيهما بضع وتسعون سنة، وحدث عنه الليث بن سعد والأشج، وبين وفاتيهما اثنتان وثمانون سنة»، اهـ[1].

وجاء في نهاية ترجمة إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمٰن بن عوف القرشي الزهري قول أبي الحَجَّاج: «. . . قال الحافظ أبو بكر الخطيب: حدث عنه يزيد بن عبد الله بن الهاد، والحسن بن سيار الحراني، وبين وفاتيهما مائة واثنتا عشرة سنة. . .»، اهـ[2].

= العقلي كما يقولون، فإنه مع ذلك دليل على أهلية المحدث وتبحره في الفن؛ إذ الغالب أن المحدث لا يشتغل به إلا بعد أن يكون قد عرف صحيح الحديث من ضعيفه وعلله واختلاف طرقه، وأتقن الكلام في الرجال جرحًا وتعليلًا، وغير ذلك من الأصول المهمة، ثم كيف يكون نوعًا من الترف العقلي وهو مظهر من مظاهر عناية الأمة الإسلامية بقضية الإسناد كيلا يتوهم من يجهل الحال سقوط بعض الرواة من الإسناد.

هذا وقد اعتمد أبو الحجاج في استخراج هذا النوع من علوم الحديث على كتاب الخطيب البغدادي المسمى «السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد»، وقد أشرنا إليه وإلى بعض نسخه في التمهيد من هذا الباب. والله أعلم.

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ق ١٣٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ق ١٤٧ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح.

* **ثالث عشر**: يراعي في كل راوٍ مُقِلٍّ أن يذكر حديثه أو أن يدل على موضع من الكتب التي هي موضوع التهذيب. وقد سبق ذلك بالإسناد العالي المتصل إلى شيوخه مع بيان جهة العلو من إبدالٍ أو مساواة أو موافقة أو غير ذلك من أنواع العلو. وقد لا يذكر الإسناد بالمرة، ثم هو تارة يعقب على هذه الأحاديث التي يوردها ببيان درجتها ومخرجها وتعدد طرقها، وتارة يتركها هكذا بدون تعقيب.

جاء في ترجمة أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الكلبي البغدادي قول أبي الحَجَّاج: «... روى عنه النَّسائي في كتاب الطب حديثًا واحدًا عن العيني عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «**إذا حُمَّ أحدكم فليشن عليه الماء البارد من السَّحَر ثلاثًا**»، اهـ[1].

وجاء في ترجمة إسحاق بن إبراهيم بن سعيد الطواف المدني قول أبي الحَجَّاج: «... روى له ابن ماجه ثلاثة أحاديث، أحدها: حديث أسيد الساعدي أن رسول الله ﷺ ذهب إلى سوق النَّبَط فنظر إليه... الحديث، والثاني: حديث الحسن عن أبي هريرة في فضل العلم والتعليم... الحديث، والثالث: حديث عبد الله بن دينار عن أبي صالح، عن أبي هريرة: «**تعس عبد الدينار وعبد الدرهم**»، اهـ[2].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ق ١٠٥أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ق ٢١٣ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح.

وجاء في ترجمة بجير بن أبي بجير حجازي قول أبي الحَجَّاج:
«. . . روى له أبو داود حديثًا واحدًا أخبرنا به الإمام أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد ابن البخاري المقدسي، والحافظ أبو حامد محمد بن علي بن محمود ابن الصابوني، والإمام أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد ابن الواسطي قالوا: أخبرنا أبو البركات داود بن أحمد بن محمد بن ملاعب، وأخبرنا أبو الحسن ابن البخاري قال: أخبرنا أبو اليمن زيد بن الحسن بن زيد الكندي، وأخبرنا أبو المعالي أحمد بن إسحاق بن محمد بن المزيد الأبرقوهي قال: أخبرنا أبو العباس أحمد بن أبي الفتح بن أبي الحسن بن مرة الدقاق، وأبو الفرج الفتح بن عبد الله بن محمد بن علي بن هبة الله ابن عبد السلام الكاتب قالوا: أخبرنا القاضي أبو الفضل محمد بن عمر بن يوسف الأرموي، وأخبرنا أبو الحسن ابن البخاري بدمشق، والشريفة أمة الحق شامية بنت الحسن ابن محمد البكري بمصر قالا: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن طبرزد، قال: أخبرنا أبو المعالي عبد الخالق بن عبد الصمد بن علي بن البدن، وأبو غالب محمد بن أحمد بن الحسين بن فرش، وأبو بكر محمد بن أحمد بن عبيد الله بن دحروج، والقاضي أبو الفضل الأرموي، وأخبرتنا شامية بنت البكري قالت: أخبرتنا ست الكتبة نعمة بنت علي بن يحيى بن محمد الطراح قالت: أخبرني جدي، قالوا: أخبرنا أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد بن النقور، سوى ابن البدن فإنه قال: أخبرنا الشريف أبو الغنائم عبد الصمد بن علي بن المأمون قالا: أخبرنا أبو الحسن علي بن عمر بن محمد الحربي البكري قال: حدثنا أبو عبد الله

أحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي قال: حدثنا أبو زكريا يحيى بن معين في شعبان سنة سبع وعشرين ومائتين قال: حدثنا وهب بن جرير بن حازم قال: أخبرني أبي، قال: سمعت محمد ابن إسحاق يحدث عن إسماعيل بن أمية عن بجير بن أبي بجير قال: سمعت عبد الله بن عمرو يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول حين خرجنا معه إلى الطائف فمررنا بقبر، فقال رسول الله ﷺ: «**هذا قبر أبي رغال، وهو أبو ثقيف، وكان من ثمود، وكان بهذا الحرم يدفع عنه، فلما خرج منه أصابته النقمة التي أصابت قومه بهذا المكان فدفن فيه، وآية ذلك أنه دفن معه غصن من ذهب إن أنتم نبشتم عنه أصبتموه معه**» فابتدره الناس فاستخرجوا منه الغصن. رواه أبو داود، عن يحيى بن معين نحوه. فوافقناه فيه بعلوٍّ، وهذا حديث حسن عزيز»، اهـ[1].

* **رابع عشر**: يعنى كثيرًا بتمييز المتشابهين اللذين بينهما ائتلاف واختلاف، أو اتفاق وافتراق، تمييزًا مقرونًا بالدليل والبرهان، كأن يكون لأحدهم كنية غير كنية الآخر، أو لقب غير لقبه، أو كأن يكون كل منهم من طبقة غير طبقة الآخر، وبالتالي فشيوخ وتلاميذ كل منهما غير شيوخ وتلاميذ الآخر، أو كأن يكون أحدهم مجمعًا على توثيقه والآخر مختلفًا فيه أو مجمعًا على ضعفه، أو كأن يكون أحدهم من موطن غير موطن الآخر... إلى غير ذلك من الوسائل التي يُستعان بها على تمييز المتشابهين، وقد اضطر أبو الحَجَّاج ـ

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٦٩أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

من أجل تمييز هؤلاء المتشابهين ـ إلى الترجمة بأشخاص كثيرين ليست لهم رواية في الكتب الستة التي هي موضوع «التهذيب» بقصد تمييزهم عمن يشابهونهم ممن لهم رواية في هذه الكتب.

وقد أمكن ـ بعد إحصاء دقيق ـ حَصْر هؤلاء المذكورين للتمييز فإذا بهم يزيدون على أربعمائة وخمسة وعشرين ترجمة.

وجرت عادة أبي الحَجَّاج أن يُنبِّه على مثل هذه التراجم بقوله في نهاية الترجمة: «... ذكرناه للتمييز بينه وبين الذي قبله» أو «ذكرناه للتمييز بينهما»[1].

وهاك بعض النماذج التي توضح ذلك:

جاء في «التهذيب» بعد أن ترجم مُصنِّفه لأحمد بن بشير القرشي المخزومي، وهو ممن أخرج له (خ، ت، ق) قولُه: «وأما أحمد بن بشير البغدادي فهو أبو جعفر المؤدب، أخبرنا بحديثه أبو العز الشيباني، أنبأنا أبو اليمن الكندي، أنبأنا أبو منصور القزاز، أنبأنا أبو بكر الخطيب، أنبأنا محمد بن أحمد بن رزق، أنبأنا أبو جعفر عبد الله ابن إسماعيل بن إبراهيم الهاشمي، حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، حدثنا أبو جعفر المؤدب أحمد بن بشير، في جنازة بشر بن الحارث، حدثنا عطاء بن المبارك قال: قال بعض العُبَّاد: لما علمت أن ربي يُحاسبني زال عني حزني؛ لأن الكريم إذا حاسب عبده تفضَّل».

---

(١) أشاد الحافظ ابن كثير في كتاب «اختصار علوم الحديث» ص٢٣١ بجهود أستاذه أبي الحجاج في هذه الناحية، قائلًا: «... قلت: وقد اعتنى شيخنا المزي في تهذيبه ببيان ذلك ـ يقصد المتشابهين ـ وميز المتقدم والمتأخر من هؤلاء، بيانًا حسنًا». اهـ.

ثم عقَّب أبو الحَجَّاج على هذا الذي ذكره بقوله: «. . . ولم يُخرِّج له أحدٌ منهم، وإنما ذكرناه للتمييز بينه وبين الذي قبله»، اهـ[1].

وجاء في «التهذيب» أيضًا بعد أن ترجم مصنفه لحرب بن ميمون الأنصاري أبي الخطاب البصري الأكبر مولى النضر بن أنس بن مالك، وهو ممن أخرج له (م، ت، ق) قولُه: وأما الأصغر فهو حرب بن ميمون العبدي، أبو عبد الرحمٰن البصري العابد، صاحب الأعمية، روى عن إسماعيل بن مسلم المكي، والجلد بن أيوب، وحجاج بن أرطأة، وخالد الحذاء، وخويل خَتَن شعبة، وشهاب بن خراش، وعوف الأعرابي، وهشام بن حسان. روى عنه أحمد بن عبدة الضبي، وإسحاق بن أبي إسرائيل، وبشر بن سبحان، وحميد بن سعدة، والصلت بن مسعود، وأبو بكر بن عبد الله بن محمد بن أبي الأسود، وعلي بن أبي هاشم بن طبراخ، وكناه، ومحمد بن عتبة السدوسي، ومسلم بن إبراهيم ونسبه، ونصر بن الجهضمي.

قال عبد الله بن علي بن المديني: سَمي أبي، وسئل عن حرب بن ميمون فقال: ضعيف. وحرب بن ميمون الأنصاري ثقة، وقال عمرو بن علي: حرب بن ميمون الأصغر ضعيف الحديث، وحرب بن ميمون الأكبر ثقة. وقال ابن الغلابي: حرب بن ميمون الأنصاري: روى عنه يونس بن محمد. وقال أيضًا: حرب بن ميمون صاحب الأعمية سمع منه أشباه أبي زكريا يعني يحيى بن معين. وقال إسحاق بن منصور عن يحيى بن معين:

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٤٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) طلعت مصطلح حديث.

حرب بن ميمون صاحب الأعمية: صالح، وقال البخاري: حرب ابن ميمون صاحب الأعمية قال سليمان بن حرب: هذا أكذب الخلق. قال: وقال لي محمد بن عتبة: كان مجتهدًا. وقال أبو زُرْعة: حرب بن ميمون لين، وقال أبو حاتم: شيخ. وقال عبد الغني بن سعيد: حرب بن ميمون الأكبر أبو الخطاب، وحرب بن ميمون الأصغر أبو عبد الرحمٰن صاحب الأعمية، قال: وهذا مما وهم فيه البخاري، وأول من نبهني على ذلك علي بن عمرو، وقال لي: إن مسلم بن الحَجَّاج تبعه على ذلك وجعل الاثنين واحدًا، وقال لي: من هاهنا نستدلُّ على أن مسلمًا تبع البخاري، وأنه نظر في علمه فعمل عليه. وقال أبو بكر ابن منجويه: ومنهم من ميز بين حرب بن ميمون صاحب الأعمية أبي عبد الرحمٰن، وبين حرب بن ميمون أبي الخطاب، وجعلهما اثنين، وأنهما يقربان، وصاحب الأعمية، ويقال: إنه كان متعبدًا... ثم عقَّب أبو الحَجَّاج بعد أن نقل ذلك بقوله: «... ذكرناه للتمييز بينهما، وقد جمعهما غير واحد، وفرَّق بينهما غير واحد، وهو الصحيح إن شاء الله تعالى»، اهـ[1].

* **خامس عشر**: قد لا يقف على رواية بعض الأشخاص الذين أشار بعض من صنَّفوا في رجال الكتب الستة أن لهم رواية بها، فلا يغفل هؤلاء الأشخاص بل يذكرهم، ثم يُنبِّه على أنه لم يقف

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق١٢٢ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

لهم على رواية في هذه الكتب؛ لعل أحدًا من بعده يقف على روايتهم فيها فينص عليها فيكون ذكرهم والحال هذه أفيد من حذفهم.

جاء في ترجمة أحمد بن سعيد بن بشر الهمداني أبو جعفر المصري قول أبي الحَجَّاج: «... ذكر صاحب «الكمال» أن النَّسائي روى عنه، وكذلك قال صاحب «النبل»، ثم عقَّب أبو الحَجَّاج على ذلك بقوله: ولم أقف على روايته عنه»، اهـ[1].

وجاء في ترجمة عبد الله بن يحيى بن ميسرة قول أبي الحَجَّاج: «... روى عنه أبو داود فيما ذكر أبو القاسم في المشايخ النبل»، اهـ[2].

* **سادس عشر**: ينبه على الأوهام الواقعة في رواة الكتب التي هي موضوع «التهذيب»، سواء كانت هذه الأوهام موجودةً في كتاب «الكمال» أصلًا، أو كانت موجودة في غيره من الكتب التي اهتمَّت بأحوال هؤلاء الرواة. ثم يذكر الصواب فيها أحيانًا بدليله وأحيانًا أخرى بغير دليل، وهو إذ يغفل الدليل إنما يغفله مراعاةً للاختصار كما صرَّح بذلك أثناء تصويبه لبعض الأوهام[3]، وقد يبين منشأ

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٥١ب/ـ/١ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٣٣٧ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

(٣) قال أبو الحجاج المزي بعد أن أقام الدليل على أن سفيان بن زياد البغدادي الرصافي ثم المخرمي غير سفيان بن زياد بن آدم العقيلي أبي سعيد ـ ويقال: أبي سهل البصري ثم البلدي ـ خلافًا لمن جمع بينهما، وبعد أن أقام الدليل أيضًا على أن سفيان بن زياد البصري المتقدم =

الوهم وقد لا يبينه، وغالبًا ما يُصدِّر هذه الأوهام بقوله: «ومن الأوهام كذا وكذا. . . حتى إذا انتهى من تصوير الوهم قال: والصواب كذا وكذا. . .».

وإذا كان الوهم مبناه الخطأ في اسم صاحب الترجمة أو نسبه نبَّه على ذلك في موضع هذا الاسم من حروف المعجم، ثم أخَّر ذلك الصواب إلى موضعه من حروف المعجم أيضًا.

جاء في «التهذيب» قول أبي الحَجَّاج: «ومن الأوهام: داود بن معاوية، روى عن حفص بن غياث. روى عنه عبد الله بن عبد الرحمٰن الداري. روى له الترمذي، هكذا قال ـ أي: صاحب كتاب «الكمال» ـ وذلك وَهْم، إنما هو هارون بن معاوية، وسيأتي في موضعه على الصواب، إن شاء الله تعالى. . .»، اهـ[1].

وجاء في «التهذيب» أيضًا قول أبي الحَجَّاج: «ومن الأوهام: عبد الله بن الحسن بن محمد بن طلحة الطلحي التيمي القرشي. روى عن عمِّه إبراهيم بن محمد. روى عنه سفيان الثوري. روى له

= هو هو سفيان بن زياد البلدي، خلافًا لمن وهم ففرَّق بينهما قال: وإنما بسطنا القول في ذلك بعض البسط ليكون كالأنموذج لما سواه، وليعلم أنا لا نقول قولًا مخالفًا لما كان في الأصل إلا بحجة، وإن لم نذكرها في بعض المواضع غالبًا للاختصار. وبالله التوفيق.

انظر: «التهذيب» ق٢٥٧ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق١٩٦ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

أبو داود والترمذي والنَّسائي، هكذا ذكر هذه الترجمة، وذلك وهم فاحش، وخطأ قبيح، إنما هو عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب المتقدم. وإنما دخل عليه الوهم في ذلك حين قال عبد الله بن الحسن في روايته: حدَّثني عمي إبراهيم بن محمد بن طلحة، فظنَّه أخَا أبيه من الأب، وإنما هو أخوه من الأم، أمهما خولة بنت منظور بن ريان بن سيار الفزاري، كما تقدَّم في ترجمة إبراهيم بن محمد وحسن بن حسن...»، اهـ[1].

ذلك هو منهج أبي الحَجَّاج في كتابه «تهذيب الكمال» استخلصناه من ممارسة الكتاب ومعايشته، ومما جاء في مقدمته.

٤ ـ تقييم هذا المنهج ومناقشة المآخذ الواردة عليه

وإن نظرة أمانة وإنصاف في هذا المنهج في الأنواع المتعلقة بعلم الرجال التي نصَّ عليها علماء أصول الحديث تكشف لنا عن قيمة هذا المنهج وجدَّته، فقد حاول الرجل الإفادة من كل هذه الأنواع في دراسته للرواة الذين أوردهم في كتابه «تهذيب الكمال»، بحيث يمكن أن يقال: إن المنهج الذي سار عليه أبو الحَجَّاج في الكتاب ما هو إلا دراسة تطبيقية عملية لسائر الفنون المتصلة بعلم الرجال، فهو في كلِّ ترجمة يوقفك على اسم صاحبها ونسبه وما اشتهر به من كنية أو لقب أو نسب أو نسبة، وما بينه وبين غيره من تشابه أو اتفاق أو افتراق أو ائتلاف أو اختلاف، ونحو ذلك

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٣٣٧أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

من كل ما يميزه عن غيره تمييزًا يدفع عنه كل لبس أو وهم.

كما يوقفك على الأماكن والبلدان التي استوطنها أو رحل إليها، والطبقة التي ينتمي إليها، وجُل شيوخه الذين لقيهم وأخذ عنهم إن لم يكونوا كلهم، وكذلك جُلُّ تلاميذه[1]، كل أولئك مُرتَّبين على ترتيب حروف المعجم، بالنسبة إلى أسمائهم وأسماء آبائهم فما بعدهما، إلا أن يكون الراوي عن صاحب الترجمة مباشرة هو أحد الأئمة الستة أو كلهم، فإنه يبدأ به ثم يعود فيذكر الباقين مرتبين على ترتيب حروف المعجم على النحو الذي أشرنا.

كما يوقفك على الكتاب الذي وقعت فيه رواية صاحب الترجمة عن هذا الشيخ أو هذا التلميذ عن صاحب الترجمة، بشرط أن يكون هذا الكتاب هو أحد الكتب التي هي موضوع «التهذيب» وذلك عن طريق الرموز المشار إليها آنفًا التي يضعها فوق اسم هذا الشيخ أو هذا التلميذ.

ويُوقفك أيضًا وهو يذكر الشيوخ والتلاميذ على من روى صاحب الترجمة عنه: من أب، أو جدٍّ، أو أخ، أو عم، أو خال، أو قرين ونحو ذلك، وعلى من روى عن صاحب الترجمة من ابن، أو ابن ابن، أو أخ، أو أخت، ونحو ذلك.

---

(١) معلوم أن الإكثار من سرد الشيوخ والتلاميذ يفيدنا في معرفة أن الراويين تلاقيا وأخذ كل منهما عن الآخر أو لا، وبالتالي يمكن أن نحكم بالاتصال أو بالانقطاع أو بالإرسال أو بالتدليس ونحو ذلك، على أي إسناد لم نعرف رأي المتقدمين فيه، ولعمري هذه أعظم فائدة تثمرها معرفة الشيوخ والتلاميذ.

كما يوقفك على من روى صاحب الترجمة عنه، وهو أكبر أو أصغر منه، وعلى من روى عن صاحب الترجمة وهو أكبر أو أصغر منه، وهكذا.

كذلك يوقفك على حال صاحب الترجمة هل هو ثقة أو غير ثقة؟ أو مجهول؟ أو مختلف في شأنه؟ وذلك عن طريق النصوص التي يوردها عن أئمة الجرح والتعديل.

كما يوقفك على أحاديث صاحب الترجمة منصوصًا عليها كلها أو بعضها إذا كان من المقلِّين، وعلى عدة نماذج منها إذا كان من المكثرين، فإذا كان ثقة لكن وقعت في روايته بعض المناكير التي ليست من عمله نصَّ عليها كلها أو بعضها ليبين سبب ردِّها وأنها لا تطعن في صاحب الترجمة، أما إذا كان كذابًا أو وضاعًا فإنه يذكر أشدَّها بطلانًا ونكارة، لتكون برهانًا تطبيقيًّا على رفضه وعدم الاحتجاج بروايته.

ويوقفك أيضًا على سنة وفاة صاحب الترجمة وما فيها من اختلاف إن وجد، ويختار القول الصحيح مدعمًا في الغالب بالحجج والبراهين، ويوقفك أحيانًا على سنة ميلاد صاحب الترجمة إن تيسَّر له الوقوف عليها والمدة التي عاشها.

كما يوقفك على من روى عن صاحب الترجمة من سابق ولاحق، ويحدد المدة الواقعة بين وفاتيهما.

وأخيرًا ينصُّ لك على الكتاب الذي خرَّج لصاحب الترجمة ما دام أحد الكتب التي هي موضوع «التهذيب»، غير مكتفٍ بالرموز التي يبدأ الترجمة بوضعها فوق اسم صاحبها.

وحتى ييسر للمطلع على الكتاب طريق الوصول إلى مقصده وغايته دون تعب أو معاناة، رتَّب التراجم حسب ترتيب حروف المعجم بالنسبة لأسمائهم وأسماء آبائهم وأجدادهم فما بعد، على النحو الذي شرحناه آنفًا، ولم يخالف هذا الترتيب إلا في حرف الألف، حيث قدم الأحمدين، وإلا في حرف الميم حيث قدم المحمدين تيمنًا بهذا الاسم الكريم.

ثم عقد عقب كلٍّ من الرجال والنساء عدة فصول للوقوف على اسم المعروفين بكُنَاهم أو ألقابهم أو أنسابهم ونحو ذلك، وكذلك عقد فصلًا في معرفة أسماء المبهمين والمبهمات؛ كلُّ ذلك ليكون الكتاب مستغنيًا بنفسه عن الرجوع إلى أيِّ مصدر آخر، فيصير مرجعًا مهمًّا للباحثين في هذا الفن.

المآخذ:

إلا أن هناك عدةَ مآخذ أوردها بعض العلماء على أبي الحَجَّاج بشأن منهجه الذي شرحناه آنفًا.

ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ ـ **أطال الكتاب بذكره بعد المقدمة ثلاثة فصول**، الأول: في الحث على الرواية عن الثقات، والثاني: في فضل الكتب الستة، والثالث: في الترجمة النبوية، أطال الكتاب بذلك؛ لأنه ذكر للشيء في غير موضعه؛ إذ الفصلان الأوَّلان مجال الكلام عليهما إنما هو في علوم الحديث، لا في «تهذيب الكمال»، أما الفصل الثالث فمجال الكلام عليه إنما هو في كتب السيرة النبوية، وهي من السعة والكثرة بمكان.

يقول العلامة علاء الدين مغلطاي في مقدمة كتابه «إكمال تهذيب الكمال»: «... وأما ما ذكره من نوع للسير لسيدنا رسول الله ﷺ، فإنه ذَكَر معظم ذلك أو كلَّه من كتاب أبي عمر، ومن نظر في كتابي «الزهر الباسم في سيرة أبي القاسم» وكتابي المسمَّى بـ«الإشارة إلى سيرة المصطفى ﷺ» وجد زيادة كثيرة عليه، فاستغنينا بذكره هناك عن إعادته هنا...»، اهـ[1].

ويقول الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة كتابه «تهذيب تهذيب الكمال»: «... ثم ذكر المُصنف بعد ذلك ـ أي: بعد المقدمة ـ ثلاثة فصول: أحدها: في شروط الأئمة الستة، والثاني في الحث على الرواية عن الثقات، والثالث في الترجمة النبوية، فأما الفصلان الأولان فإن الكلام عليهما يُستوفى في علوم الحديث، وأما الترجمة النبوية فلم يُعِد المؤلف ما في كتاب ابن عبد البر، وقد صنف الأئمة قديمًا وحديثًا في السيرة النبوية عدة مؤلفات مبسوطات ومختصرات، فهي أشهر من أن تذكر وأوضح من أن تشهر، وإنما محلٌّ غير هذا نستوفي الكلام عليها فيه، إن شاء الله تعالى...»، اهـ[2].

ويمكن الرد على هذا المأخذ:

بأن بعض هذه الفصول الثلاثة موجود أصلًا في كتاب «الكمال» للمقدسي، ففيه فصل عن أحواله ﷺ، وآخر في أحوال

---

(١) راجع: مقدمة «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي جـ/ ١/ق ٢أ (خ) بالأزهر رقم (١٢٢٥) مصطلح.

(٢) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٧، ٨.

النَّقَلة والرواة، وكل الذي صنعه أبو الحَجَّاج أنه أورد هذين الفصلين بتوسُّع ثم زاد عليهما فصلًا ثالثًا في فضل الكتب الستة وشروط أصحابها، فإن ورد على أبي الحَجَّاج اعتراض بسبب تحرير هذه الفصول الثلاثة، فالحافظ عبد الغني شريك له في ذلك، لأن كتابه «الكمال في معرفة أسماء الرجال» هو الأصل الذي بنى عليه أبو الحَجَّاج «تهذيبه» هذا.

على أنه يمكن دَفْع الاعتراض أصلًا:

بأن الفصلين الأولين أُريد بهما أن يكونا بمثابة تقدمة أو فذلكة بين يدي موضوع الكتاب، أما الفصل الثالث فقد قصد أبو الحَجَّاج بإيراده مع اعتراضه بأنه ليس من موضوع الكتاب التبرك بذكر شيء من سيرته ﷺ؛ إذ يقول في أوله: «... وها نحن نبتدئ بعون الله تعالى فيما له قصدنا من الأسماء بعد ذكر نسب المصطفى ﷺ، وذكر شيء من سيرته، ومعجزاته، على طريق الاختصار؛ إذ الكتاب لم يوضع لذلك، لكنا أحببنا ألا نُخلي الكتاب من ذلك، طلبًا لبركته، وتشرفًا بذكره ﷺ...»، اهـ[(١)].

ب ـ لم يستوعب شيوخ بعض التراجم ولا الرواة عنهم، لا سيما هؤلاء الذين كثر عدد شيوخهم والرواة عنهم حتى جاوز الألف، حقيقة لقد جمع من ذلك الشيء الكثير، لكنه لم يصل إلى حدِّ الاستيعاب أو الحصر الذي كان يهدف إليه.

يقول العلامة مغلطاي في مقدمة كتابه «الإكمال»: «...

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ١/ق ١٠ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح حديث.

وشرطي ألا أستوعب شيوخ الرجل زيادة على ما ذكره الشيخ ولا الرواة عنه إلا قليلًا بحسب النشاط وعدمه؛ لئلا يعتقد معتقدٌ أن الشيخ رحمه الله تعالى استوفى جميع ذلك، ويعلم أن الإحاطة متعذرة لا سبيل إليها»، اهـ[1].

ويقول ابن حجر في مقدمة كتابه «تهذيب التهذيب»: «... ثم إن الشيخ رحمه الله قصد استيعاب شيوخ صاحب الترجمة واستيعاب الرواة عنه، ورتَّب ذلك على حروف المعجم في كل ترجمة، وحصل من ذلك على الأكثر، لكنه شيء لا سبيل إلى استيعابه ولا حصره. وسببه انتشار الروايات وكثرتها وتشعُّبها وسعتها، فوجد المتعنِّت بذلك سبيلًا إلى الاستدراك على الشيخ بما لا فائدة فيه جلية ولا طائلة، فإن أجلَّ فائدة في ذلك هو في شيء واحد[2]، وهو إذا اشتهر أن الرجل لم يرو عنه إلا واحد، فإذا ظفر المفيد له براوٍ آخر أفاد رفع جهالة عن ذلك الرجل برواية راويين عنه، فتتبُّع مثل ذلك والتنقيب عليه مهمٌّ. وأما إذا جئنا إلى مثل سفيان الثوري وأبي داود الطيالسي ومحمد بن إسماعيل وأبي زُرْعة الرازي ويعقوب بن سفيان وغير هؤلاء ممن زاد عدد شيوخهم على الألف، فإذا أردنا استيعاب ذلك تعذَّر علينا غاية التعذر، فإن اقتصرنا على الأكثر والأشهر بطل

---

(١) راجع: مقدمة «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي ١/ق٢أ (خ) بالأزهر رقم (١٢٢٥) مصطلح حديث.

(٢) هذه مغالطة عن ابن حجر، فإن هناك ما هو أجل وأعظم من هذه الفائدة التي ذكرها، وهو الاطلاع على ما في الإسناد من انقطاع أو اتصال أو إرسال، أو تدليس ونحوه، وبالتالي يمكن الترجيح عند التعارض. والله أعلم.

ادعاء الاستيعاب، ولا سيما إذا نظرنا إلى ما رُوي لنا عمن لا يُدفع قوله أن يحيى بن سعيد الأنصاري راوي حديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» حدَّث به عنه سبعُمائة نفس، وهذه الحكاية ممكنة عقلًا ونقلًا، ولكن لو أردنا أن نتتبَّع من روى عن يحيى بن سعيد فضلًا عمَّن روى عن هذا الحديث الخاص به، لما وجدنا هذا القدر ولا ما يقاربه...»، اهـ[1].

وفي رأيي أن هذا المأخذ لا وجه له؛ لأن الرجل لم يَدَّعِ الاستيعاب أو الحصر بطريق القطع كما زعموا، وكلامه في المقدمة ـ أي: مقدمة الكتاب ـ هو الفيصل، فقد قال في هذه المقدمة: «... وذكرت أسماء من روى عنه كلٌّ واحد منهم، وأسماء من روى عن كلِّ واحد منهم في هذه الكتب أو في غيرها على ترتيب المعجم أيضًا على نحو ترتيب الأسماء في الأصل...»، اهـ[2].

هذا هو كلامه في مقدمة كتابه، فهل في هذا الكلام ما يشير إلى الاستيعاب أو الحصر قطعًا؟ اللَّهُمَّ لا.

فإن كان ثَمَّ استيعابٌ، فإنما هو على سبيل الاحتمال لا القطع، فإذا قال هؤلاء: إن صنيع الرجل في كل ترجمة من تراجم الكتاب من سَرْده لطائفة من الشيوخ والتلاميذ مُرتَّبين على ترتيب حروف المعجم يرجح أن مراده بالاستيعاب أو الاستقصاء والقطع؛ إذا قالوا ذلك أجبناهم بأن الرجل ذكر في الكتاب تراجم معروفة بكثرة الشيوخ

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/٣، ٤.

(٢) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

والتلاميذ، من غير أن يسوق فيها شيخًا واحدًا أو تلميذًا واحدًا، وبيَّن أن عذره في ذلك هو خوف التطويل.

جاء في ترجمة أحمد بن عبد الرحمٰن بن شعيب المعروف بالنَّسائي صاحب كتاب «السنن» المشهور قول أبي الحَجَّاج المِزِّي عنه: «... وسمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام والجزيرة من جماعة يطول ذكرهم، قد ذكرنا روايته عنهم في تراجمهم من كتابنا هذا...»، اهـ[1].

وجاء في ترجمة الإمام أبي عيسى الترمذي صاحب كتاب «السنن» المعروف قول أبي الحَجَّاج المزي: «... طاف البلاد، وسمع خلقًا كثيرًا من الخراسانيين والعراقيين والحجازيين وغيرهم، وقد سمَّيناهم في مواضعهم من كتابنا هذا...»، اهـ[2].

وجاء في ترجمة الإمام أبي عبد الله ابن ماجه القزويني صاحب كتاب «السنن» قول أبي الحَجَّاج: «... سمع بخراسان والعراق والحجاز ومصر والشام وغيرها من البلاد من جماعة يطول ذكرهم، وقد ذكرنا في كتابنا هذا من وقفنا عليه منهم...»، اهـ[3].

كذلك ذكر في بعض التراجم عددًا من الشيوخ والتلاميذ، ثم أنهى

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/١/ق٥٦أ (خ) بدار الكتب المصرية ٢٥ مصطلح حديث.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٦٢٧٦أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

(٣) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٦٤٥أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

كلامه بما يُفيد أن هذا العدد المذكور ليس هو كلَّ من روى عنه صاحب الترجمة، أو روى هو عن صاحب الترجمة، بل هناك آخرون لم يذكرهم.

جاء في ترجمة أحمد بن محمد بن هانئ الطائي الكلبي البغدادي الإسكافي قول أبي الحَجَّاج: «... روى عن أحمد بن جواس الحنفي، وأحمد بن الحَجَّاج الشيباني المروزي، وأحمد بن حنبل، وأحمد بن أبي الطيب المروزي، وأحمد بن عمر الوكيعي، وبشار بن موسى الحفاف، وحرمي بن حفص، وأبي توبة الربيع بن نافع الحلبي، وسليمان بن حرب، وسنيد بن داود المصيصي، وعبد الله بن بكر السهمي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبيد الله بن محمد العيني، وعفان بن مسلم الصفار، وغسان بن الفضل السجستاني، وأبي نعيم الفضل بن دكين، ومحمد بن عبد الله بن نصير، ومعاوية بن عمرو الأزدي، ونعيم بن حماد الخزاعي، وأبي بكر بن أبي شيبة، وأبي الوليد الطيالسي في آخرين. روى عنه النَّسائي، وأحمد بن محمد بن ساكن الزنجاني، وعلي بن أبي طاهر القزويني، وعمر بن محمد بن عيسى الجوهري، ومحمد بن جعفر الراشدي، وموسى بن هارون الحافظ، ويحيى بن محمد بن صاعد، وغيرهم»، اهـ[1].

فهذه الأمثلة وغيرها في الكتاب كثير، تردُّ على من زعموا أن أبا الحَجَّاج قصد استيعاب الشيوخ والتلاميذ في كل ترجمة حتى ولو احتمالًا.

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/١/ق١٠٣ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح.

إن كان الذي صنعه أبو الحَجَّاج هو أنه أدرك الفوائد المترتبة على معرفة الشيوخ والتلاميذ من إمكان الاطلاع على الانقطاع أو الإرسال أو التدليس أو الاتصال أو رفع الجهالة، ونحو ذلك من الفوائد التي لا تقل واحدة منها عن الأخرى، فحرص على تقييد كلِّ ما ظفر به واجتهد أن يجمع من ذلك الكثير، غير خافٍ عن باله أن الإحاطة صعبة، بل متعذرة، نظرًا لكثرة الروايات وانتشارها وتشعبها، ولكن من باب: ما لا يُدرك كله لا يترك كله.

ولقد كان أولى بهؤلاء الذين أسرفوا على أنفسهم بإيراد هذا المأخذ والأدلة عليه أن يُشيروا إليه إشارة خفيفة، ملتمسين بعض العذر للرجل، ثم يحرصوا على التقاط طائفة أخرى من الشيوخ والتلاميذ زيادة على ما ذكره أبو الحَجَّاج ليعمَّ النفع وتكمل الفائدة، إنهم لو فعلوا لكان عملهم جديرًا بكلِّ احترام وتقدير، ولكن لكل جوادٍ كبوة، ولكل عالم هفوة.

جـ ـ **أدى ترتيب الرجل شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه** على ترتيب حروف المعجم، أدى ذلك إلى تقديم الصغير على الكبير والأحفظ أو الأشهر على غيره.

يقول ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب»: «. . . ولم ألتزم سياق الشيوخ والرواة في الترجمة الواحدة على حروف المعجم؛ لأنه لزم من ذلك تقديم الصغير على الكبير. . .»، اهـ[(١)].

هكذا أخذ ابن حجر على أبي الحَجَّاج، وفي اعتقادي أن

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٥.

الرجل أدرك هذا جيدًا، لكنه قصد من وراء هذا الترتيب تسهيل الطريق على الباحث في الوقوف على الشيخ الذي روى صاحب الترجمة عنه، أو على التلميذ الذي روى عن صاحب الترجمة، بأن يطلبه في الحرف الذي يتفق مع الحرف الأول من اسمه، أو اسم أبيه أو جده، وهكذا.

وهو مقصد حسن يهون معه مثل هذا المأخذ، ولا سيما أن الهمم قد قصرت وأحجم الناس عن دراسة السُّنَّة والبحث فيها.

د ـ يستطرد أثناء التعريف ببعض التراجم بإيراد أشياء لا تُفيد رِفعةً ولا ضعة للشخص المترجَم باسمه، ولا مدخل لها في التعديل والتجريح، كالمثالب والمناقب مثلًا، وهذا أيضًا مع كونه تطويلًا للكتاب بعيد عن موضوعه.

جاء في مقدمة «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي قوله: «... وربما يذكر الشيخ من حال الشخص شيئًا لا يُضفي رفعة لذلك الشخص العالم ولا ضعة، مثلما ذكره في ترجمة أسد، من ذكر الهدية التي أُهديت إليه وصفة وضعها وكيفية إعطائه إياها في نحوٍ من ورقتين، مما لا يُفيد الناظر شيئًا في معرفة حاله من العلم...»، اهـ[1].

وجاء في مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر قوله: «... وأحذف كثيرًا من أثناء الترجمة إذا كان الكلام المحذوف لا يدل

(١) راجع: مقدمة «إكمال التهذيب» لمغلطاي جـ/١/ق٢أ (خ) بالأزهر رقم ١٢٢٥ مصطلح.

على توثيق ولا تجريح...»، اهـ[1].

هكذا أخذوا على أبي الحَجَّاج، وفي رأيي أن الرجل لم يكن عابثًا أو غافلًا حين أورد مثل هذه الأشياء التي يعدها البعض استطرادًا، كيف وهو أستاذ أئمة الجرح والتعديل في عصره بلا منازع، وإنما قصد بإيرادها ذكر أسباب الجرح والتعديل بحيث يكونا مُفسَّرين حتى إذا تعارضت أقوال المجرِّحين والمعدِّلين في الشخص المترجَم باسمه أمكن الترجيح ودَفْع التعارض. ولا شك أن هذا أحسن وأعظم فائدة من ذكر الشيء مبهمًا؛ لأنه يُشبه ذكر الدعوى مقرونةً بالدليل.

هذا فيما يتعلق بالمثالب والمناقب الواردة في غير الصحابة، أما المناقب الواردة في شأن الصحابة، فلعله قصد بها إقامة الحجة والبرهان على صحة القضية المعروفة: الصحابة كلهم عدول. على أنه قصد من وراء تصنيف هذا الكتاب أن يكون من أسباب كتب التواريخ الكبار التي يجد فيها الباحث كلَّ ما يريد. وذلك مَقصِد نبيل يُقدِّره المنصفون غاية التقدير.

هـ ـ **تَرْكه بعض التراجم من غير أن ينقل فيها نصًّا واحدًا يُبيِّن حالها**، وكان لا يصف صاحبها بأكثر من قوله: «... روى عن فلان، وروى عنه فلان، أو أخرج له فلان...»، اهـ[2]. هكذا أورد ابن حجر على أبي الحَجَّاج.

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٥.

(٢) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٣ بتصرف.

ولكني أقول: لعل عذر الرجل في ذلك مع قلة هذه التراجم المتروكة من غير بيان حالها أنه لم يقف في شأنها على شيء يكشف عن حالها، ولو ظفر منها بشيء من ذلك ما ادَّخر وسعًا في إيراده وتدوينه، ولا سيما أنه الهدف الأصلي للكتاب، بَيْد أنه رأى أن إيراد هذه التراجم أولى من إغفالها، ولعل مطلعًا يطلع على شيء في شأنها فيُورده فتعم الفائدة، وهذا مقصد حسن على أن ما اعترض به ابن حجر على المِزِّي من تركه بعض التراجم من غير بيان حالها قد وقع فيه، ففي كتابه «تهذيب التهذيب» تراجم عديدة بهذا الشأن كما سنعلمه في الفصل الخامس من هذا الباب إن شاء الله تعالى.

و ـ **تخريجه لبعض الرواة أحاديث يرويها عن شيوخه بإسناد عالٍ واستطراده في بيان جهة العلو** من إبدالٍ أو مساواة أو موافقة ونحو ذلك من أنواع العلوِّ، كلُّ هذا أدَّى إلى تطويل الكتاب مع أن مجال الكلام عليه إنما هو في المعاجم والمشيخات لا في «التهذيب».

يقول مغلطاي في مقدمة «الإكمال» بعد ثنائه على أبي الحَجَّاج وعلى «تهذيبه» في الجملة: «... وقد أخلَّ بمقاصد كتابه بدون فائدة، وذَكَر أشياء لا حاجة للناظر فيها، مثل الأسانيد التي يذكرها من إبدال أو علو، أو موافقة أو غير ذلك، لأن موضوع كتابه إنما هو لمعرفة حال الشخص المترجَم باسمه، وما قيل فيه من خير وشر ووفاة ومولد وما أشبهه، وأما ما وقع للمصنف من حديثه عاليًا فليس من شأن الناظر في هذا الكتاب، ولو تصدَّى متصدٍّ إلى ذلك لوجد

منه شيئًا كثيرًا. . .»، اهـ[1].

ويقول ابن حجر في مقدمة «تهذيب التهذيب»: «. . . إنني أقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل خاصة، وأحذف منه ما أطال به الكتاب من الأحاديث التي يخرجها من مروياته العالية، من الموافقات والأبدال، وغير ذلك من أنواع العلو، فإن ذلك بالمعاجم والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب، وإن كان لا يلحق المؤلف بذلك عيب، حاشا وكلا، بل وهو والله العديم النظير المطَّلِع النحرير، لكن العمر يسير والزمان قصير، فحذفت هذا جملةً وهو نحو ثلثي الكتاب. . .»، اهـ[2].

هكذا أورد مغلطاي وابن حجر على أبي الحَجَّاج.

وأقول: أما عن الأحاديث التي يخرِّجها لبعض الرواة، فلعله قصد بها أن تكون شاهدة لصاحبها أو عليه بالتعديل أو التجريح، ولا شك أن هذا أوقعُ في النفس؛ إذ هو يُشبه الدليل المؤكد لصحة الدعوى.

وأما عن الأسانيد التي يُورد بها هذه الأحاديث، فقد قصد من ورائها ألا يخلو الكتاب من الإسناد، جَرْيًا على منهج قدامى المُحدِّثين، إذ يقول في المقدمة: «. . . وقد ذكرنا من ذلك ـ أي: الإسناد ـ الشيء بعد الشيء؛ لئلا يخلو الكتاب من الإسناد، على عادة من تقدَّمَنا من الأئمة في ذلك»، اهـ[3].

---

(١) راجع: مقدمة «الإكمال» لمغلطاي ١/ق ٢أ (خ) مكتبة الأزهر رقم ١٢٢٥ مصطلح.

(٢) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/٣.

(٣) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ١/ق ٢أ (خ) بدار الكتب المصرية ٢٢٧ طلعت حديث.

وأما عن العلوِّ في هذه الأسانيد وبيان جهته من إبدال أو مساواة أو موافقة ونحو ذلك، فلعله نظر إلى أن العلوَّ وأنواعه من المباحث الوثيقة الصلة بعلم الرجال، وكتاب «التهذيب» كما عرفنا من منهجه دراسةٌ تطبيقية واعية لكل الفنون المتصلة بعلم الرجال، فلا ضير عليه إذن في ذكر أمثلة تطبيقية تشرح العلو وتوضح أنواعه، ضمن الأمثلة الأخرى التي تشرح وتوضح باقي الفنون المتعلقة بعلم الرجال.

على أن هذه مجرد وجهة نظر لا أُلزم بها غيري، وإن كنت ـ أنا شخصيًّا ـ أراها حقيقة بالقَبول.

ي ـ **إغفاله بعض التراجم التي أوردها صاحب «الكمال»**، وعذره في ذلك أنه لم يقف لها على رواية في أي كتاب من الكتب الستة، حتى ولو كان هذا الكتاب غير الذي عيَّنه صاحب الكمال.

هكذا أورد هذا المأخذ الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة «تهذيب التهذيب»، ثم عقَّب على ذلك بأنه كان الأولى بالمزي أن يذكر هذه التراجم حتى ولو لم يقف لها على رواية في أحد الكتب الستة، لعل أحدًا يطلع على رواية لها في هذه الكتب فيكون ذكرها أحسن من إغفالها. من أجل ذلك أوردها في كتابه «تهذيب التهذيب»، اهـ[1].

والحق: أن الصواب كان مع ابن حجر في هذا المأخذ لو كان مسلَّمًا؛ إذ كان الواجب على أبي الحَجَّاج حين راح يقوم بتهذيب

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/٨ بتصرف.

وإصلاح كتاب «الكمال» أن يسوق كل ما جاء في هذا الكتاب، وإذا بدا له أن هناك خطأ أو سهوًا في بعض المواضع نصَّ عليه ثم بيَّن الصواب أو اعتذر عنه.

بَيْد أني أشرتُ في منهج الرجل إلى أنه كان حريصًا على إيراد التراجم التي أشار بعضُ من صنَّفوا في رجال الكتب الستة إلى أن لهم رواية بها، حتى ولو لم يقف هو على موضع هذه الرواية؛ ليعطي الفرصة إلى من سيأتي بعده لإبداء رأيه في مثل ذلك.

وقد سُقْتُ أمثلة من واقع الكتاب شاهدة على هذا. إذن فالمأخذ بهذه الصورة غير مُسلَّم.

وإذا كان ابن حجر قد زاد في «تهذيب التهذيب» بعض تراجم من هذا النوع وهي قليلة جدًّا، مثل: أحمد بن شيبان الرملي أبي عبد المؤمن، حيث قال: أورده صاحب «الكمال» وأغفله المِزِّي[1]، أحمد بن الفرح بن سليمان الكندي أو عتبة الحمصي المعروف بالمؤذن، حيث قال: «أورده صاحب الكمال، وأغفله المزي»، اهـ[2]، وغيرهما من التراجم، فيحتمل ـ والعلم عند الله تعالى ـ أنه عثر عليها من نسخةٍ من كتاب «الكمال» غير تلك التي اعتمد عليها أبو الحَجَّاج في عمل «تهذيب الكمال»، ويحتمل أنها كانت ساقطةً من نسخة «تهذيب الكمال» التي اعتمد عليها هو في عمل «تهذيب التهذيب».

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٣٩.

(٢) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٦٧.

على أية حال، فما تحت أيدينا من تراجم بهذه المثابة يبرئ ساحة أبي الحَجَّاج من مثل هذه المآخذ. والله وحده هو الأعلم بحقيقة الحال.

هذه هي أهم المآخذ التي أوردها العلماء على أبي الحَجَّاج بشأن منهجه في «التهذيب»، وهذا هو وجه الحقِّ فيها، وبقي هناك مأخذ يدور حول مصادر التهذيب وطريق الأخذ منها، سوف نرجئ مناقشته إلى موضعه في الفصل القادم إن شاء الله تعالى. والله الموفق.

٥ ـ أوصافه وتحديد النُّسَخ التي تحت أيدينا منه الآن

الكتاب ما يزال مخطوطًا في دور الكتب العالمية، ينادي الباحثين ويستغيث بهم أن يبسطوا له أيديهم بالدراسة والتحقيق والنشر قبل أن يصبح أثرًا بعد عين، فتكون الخسارة كبيرة وفادحة.

وهو كبير الحجم جدًّا، يتألف من مائتين وخمسين جزءًا حديثيًّا[1]، تقع في اثني عشر مجلدًا بخط المصنف، من القطع المتوسط، وذكر بعض المتأخرين أنه ملك منه نسخةً تقع في أربعة عشر مجلدًا بخط المصنف[2].

على أية حال، فالخلاف في هذا عديم الجدوى، والذي يعنينا

(١) يعرف الجزء الحديثي في القديم بأنه عبارة عن كراسة تتألف في المتوسط من عشرين ورقة.

(٢) هو ابن تغردي بردي صاحب «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» و«النجوم الزاهرة».

انظر: «المنهل الصافي» ٣/ ق٤٥٩أ.

أن الكتاب كما قلنا كبير الحجم جدًّا يحتوي على ثمانية آلاف وثمانمائة وتسعة تراجم بالمكرَّر، وثمانية آلاف وثمانين ترجمة بغير تكرار، هذا عدا المعروفين بكناهم أو ألقابهم أو نسبتهم ونحو ذلك[1].

وتوجد منه نُسَخ عديدة في سائر مكتبات العالم، الأمر الذي يدلُّ على أهمية الكتاب ومدى عناية الباحثين به على مرِّ العصور. وهاك وصف ما تحت أيدينا منه الآن من نُسَخ:

النسخة الأولى:

بدار الكتب المصرية برقم ٢٥ مصطلح حديث، وتقع في اثني عشر مجلدًا، والمجلدات من الأول حتى العاشر بخط دولت شاه بن قبلع بك بن عبد الله البغدادي، كتبها بين سنتي ٧٤٠ ـ ٧٤٨هـ، وأما المجلد الحادي عشر فهو بخط آخر، بآخره نقص، وانتهى في أثناء الكلام على يحيى بن راشد المازني أبي سعيد البصري، والمجلد الثاني عشر بخط يوسف بن عمر بن محمد بن محمد القرشي الشافعي.

وأوراق الجميع على التوالي:

٣٩١، ٤٠٨، ٣٢٢، ٤١١، ٤٥٦، ٤٠٣، ٣٧٤، ٤٢٦، ٣٩٢، ٣٧٥، ٢٥٤، ٣٣٦، ورقة، وهي من القطع المتوسط، ومسطرتها ٢١ سطرًا، وعلى هذه النسخة وقفية برسم الأشرف برسباي على جامعه، مؤرَّخة سنة ٨٢٧هـ.

---

(١) اعتمدت في إحصاء هذه التراجم على نسخة «تهذيب الكمال» رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث (خ) بدار الكتب المصرية.

هذا وقد جاء في فهرس المخطوطات بدار الكتب (١/ ١٨٥) مصطلح حديث كما يشير إلى أن المجلدات العشر الأولى كاملة، بَيْد أني تصفَّحتها فوجدت بها نقصًا في مواضع كثيرة، وعلى سبيل المثال: نرى المجلد الثالث قد سقط منه أسامٍ كثيرةً من حرف الحاء، بالإضافة إلى حرف الخاء كله.

النسخة الثانية:

بدار الكتب المصرية برقم ٢٦ مصطلح، وتقع في عشرين جزءًا، الموجود منها ستة عشر جزءًا، وهي: الأول (٢٤٦ق)، الثالث (٢٥٤ق)، الرابع (٢٣٨ق)، الخامس (٢٥٢ق)، السادس ناقص من أوله عشر كراريس ويقع في (١١٦ق)، الثامن (٣٣٤ق)، التاسع (٢٣٧ق)، العاشر (٢٣٦ق)، الحادي عشر (٢٣٩ق)، الثاني عشر (٢٣٨ق)، الثالث عشر (٢٣٧ق)، الرابع عشر (٢٣٤ق)، السادس عشر (٢٣٨ق)، السابع عشر (٢٣٧ق)، الرابع عشر (٢٣٤ق)، السادس عشر (٢٣٨ق)، السابع عشر (٢٤٣ق)، التاسع عشر (٢٣٢ق)، العشرون (٢٥٤ق).

وكلها من القطع المتوسط، وهي مكتوبة بخط إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم أبي بكر الشافعي، في مدة تتراوح من سنة ٧٢١هـ إلى سنة ٧٣٣هـ، وعلى أجزائها وقفية باسم الملك المؤيد بن النصر، شيخ على جامعه بباب زويلة، كما على بعض أجزائها تملكًا باسم محمد بن أحمد بن المنجي التنوخي الحنبلي، وهي مقابلة ومسموعة على المؤلف، وبآخرها سماع على المؤلف لكثير من تلاميذه المذكورين في السماع.

النسخة الثالثة:

بدار الكتب المصرية برقم ٢٧ مصطلح، الموجود منها مجلدان: الأول يبدأ من ترجمة عيسى بن حمَّاد وينتهي بأول ترجمة محمد بن إبراهيم اليشكري البصري، وبأول هذا المجلد ورقتان ليستا منه وبآخره أيضًا ثلاث ورقات ليست منه، وإنما هي من ترجمة الإمام محمد بن إدريس الشافعي. وهذا المجلد مكتوب بقلم معتاد، ويقع في (٢٣٢ق)، ومسطرته ٢١ سطرًا.

والمجلد الثاني وهو الجزء التاسع والستون من تجزئة المؤلف، ويبدأ بترجمة سعيد بن عامر الضبعي، وينتهي بترجمة سعيد بن بكير. وهو مكتوب بقلم معتاد قديم بخط المؤلف، وبآخره قراءة ومعارضة على المؤلف من محمد بن محمد بن إبراهيم بن غنايم بن المهندس بخطِّه مُؤرَّخة سنة ٧١٦هـ، ثم قراءة أخرى على المؤلف من الحافظ صلاح الدين العلائي مُؤرَّخة سنة ٧١٤هـ، ثم قراءة أخرى على المؤلف من علي بن محمد بن عبد الله الختني، مؤرخة سنة ٧١٤هـ، ثم سماعات أخرى في (٢٠ق)، ومسطرته ٢١ سطرًا.

يبدو والله أعلم أن هذا المجلد الأخير من النسخة الرابعة التالية لهذه.

النسخة الرابعة:

بدار الكتب المصرية برقم ١٩٨١ تاريخ تيمور، مكونة من ستة مجلدات لا تتم منها نسخة كاملة، والموجود منها المجلد الأول، وبه نقص، والمجلد الثاني وبه نقص أيضًا، والمجلد الثالث وسقط منه بقية حرف العين إلى اللام، والمجلد الرابع يبدأ

من ماضي بن محمد إلى هارون بن زيد، والمجلد الخامس يبدأ من وابصة بن معبد إلى يحيى بن مسلم، وبقية حرف الياء ساقط، والمجلد السادس مقصور على الكنى وما فيه من أبي مالك إلى أبي نوفل.

وهذه النسخة قديمة الخط، والمجلدات الثاني والثالث والخامس والسادس مكتوبة بخط المُصنف، والنسخة من القطع الكبير.

النسخة الخامسة:

بدار الكتب المصرية برقم ٣٠٧ مصطلح، الموجود منها الجزء الثالث، ويبدأ بترجمة زياد بن صيفي وينتهي بترجمة عبد الله بن أحمد بن حنبل، وهو مكتوب بقلم معتاد بخط محمد بن محمد بن عبد الله الديري المالكي، ويقع في (٣٠٠ق)، ومسطرته ٢٧ سطرًا، بأوله خاتَمُ «وقفية باسم السيد أحمد الحسيني».

النسخة السادسة:

بدار الكتب المصرية برقم ٢٢٧ طلعت مصطلح حديث، وهي نسخة كاملة، وتقع في مجلد واحد، من القطع الكبير، ومكتوبة بقلم نسخ دقيق جدًّا بخط إبراهيم بن عبد الله بن الحسن، فرغ من كتابتها في ٨ من ربيع الآخر سنة ١٠٥١هـ، برسم خزانة الإمام الحسن ابن أمير المؤمنين القاسم بن محمد من أئمة الزيدية باليمن، وعليها تملُّكات مختلفة لكثير من العلماء، قد كتبت فيها أسماء المترجمين

وعناوين الأبواب بالمداد الأحمر، وهي مجدولة أيضًا بالمداد الأحمر.

وتقع في (٨٥٢ق)، ومسطرتها ٥٠ سطرًا، وهذه النسخة مصححة في نهاية كل جزء من أجزائها، وعليها كان جُلُّ اعتمادي في دراسة الكتاب نظرًا لتمامها.

هذا، وتوجد من الكتاب نُسَخ أخرى مصورة بمعهد المخطوطات، فمن شاء الاطلاع عليها فليراجعها هناك[١].

والذي يجدر بنا أن نلفت النظر إليه هنا هو أن كثرة هذه النُّسخ دليلٌ على كثرة عناية الباحثين بالكتاب على مر العصور.

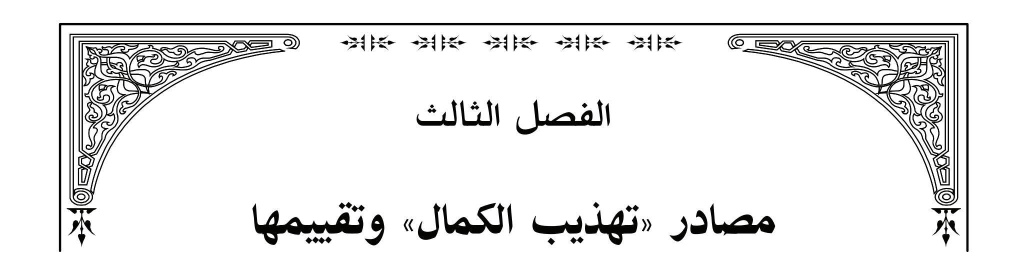
تاريخ وزمن تصنيفه

مكث الرجل يعمل في هذا الكتاب حوالي ثماني سنوات تقريبًا، من التاسع من المحرم سنة ٧٠٥هـ إلى وقفة عيد النحر سنة ٧١٢هـ[٢]. والله أعلم.

---

(١) راجع: «فهرست المخطوطات المصورة» رقم ١٨٩، ٦٣١، ١٠١٢ تاريخ.

(٢) راجع: آخر «تهذيب الكمال» للمزي ق٨٠٢أ (خ) بدار الكتب ٢٢٧ طلعت مصطلح.



الفصل الثالث

مصادر «تهذيب الكمال» وتقييمها

قصدت بعقد هذا الفصل أن أُبرز قيمة الكتاب بشكل يكون أوضح وأوقع في النفس، ذلك أن قيمة الشيء تكمن في نفاسة مصدره وجودة منبعه.

وصاحبنا أبو الحَجَّاج قد استقى مواد كتابه «التهذيب» من مصادر في غاية الجودة والإتقان كما سنعرف بعد قليل.

انتقادات حول منهجه:

وقبل أن أعرض لهذه المصادر أحب أن أناقش بعض انتقاداتٍ وجِّهت للرجل بسببها وحول منهجه في النقل منها.

وتتلخص هذه الانتقادات فيما يلي:

أ ـ كثير من النقول أو النصوص الواردة بالكتاب ليست معزوة إلى كتاب معين، وقد يكون قائلها لأول مرة أودعها تصنيفًا له، ثم تناقلتها عنه كتب أخرى.

فهل هذه النقول الواردة بالكتاب مأخوذة من مصدرها الأول مباشرة، أو مأخوذة من مصادر أخرى فرعية كان لها دور السبق في الأخذ من المصدر الأول.

وعلى سبيل المثال: نقل أبو الحَجَّاج في تاريخ وفاة أحمد ابن إبراهيم بن كثير الدورقي النص التالي: «... قال أبو جعفر

الحضرمي مطين، وأبو غالب محمد بن أحمد بن النضر الأزدي، وأبو العباس محمد بن إسحاق السراج: مات في شعبان سنة ست وأربعين ومائتين. زاد السراج: مولده سنة ثمان وستين ومائة»، اهـ[١].

هكذا نقل أبو الحَجَّاج هذا النصَّ من غير أن يعزوه إلى مصدره الذي نقل منه، فهل يا ترى أخذ الرجل ذلك من تواريخ الحضرمي والأزدي والسراج مباشرة، أو أخذه من مصدر فرعي سبقه إلى الأخذ منها، كـ«تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي؛ إذ النص بعينه هناك[٢]؟

من الصعب أن يحدِّد القارئ ذلك، وعليه إذا أراد مراجعة بعض المسائل المشكلة بذل جهد مضنٍ في تحقيق ذلك الأمر الذي يتعارض مع الهدف الأصلي للكتاب، وهو تيسير سبل البحث والمراجعة أمام الراغبين.

هذه هي صورة المأخذ الموجَّه لأبي الحَجَّاج بشأن منهجه في الأخذ من المصادر التي اعتمد عليها في تصنيف «التهذيب»[٣].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق٣٣أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٥) مصطلح.

(٢) راجع: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ٤/ ٧ ترجمة رقم (١٥٨٥) ط الخانجي.

(٣) صاحب هذا المأخذ هو العلامة علاء الدين مغلطاي؛ إذ لوَّح به في تعقيبه على طرفٍ من النص الذي نقلناه آنفًا، فقد جاء في كتابه «الإكمال» قوله في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي المتقدم: «. . . وذكر المزي أن السراج قال: مات في شعبان سنة ست وأربعين ومائتين. ثم عقَّب مغلطاي على ذلك بقوله: وكأنه لم يراجع الأصل، لإغفاله منه =

والواقع أن الرجل قد أجاب عن هذا المأخذ في مقدمة الكتاب جوابًا شافيًا، فقد صرح هناك بأن أكثر أقوال أئمة الجرح والتعديل الواردة بالكتاب منقولة من أمهاتٍ أربع، وقليل من هذه الأقوال منقول من غيرها.

وهاك نصَّ عبارته قال: «... واعلم أن ما كان في هذا الكتاب من أقوال أئمة الجرح والتعديل ونحو ذلك فعامَّته منقول من كتاب «الجرح والتعديل» لأبي محمد عبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي الحافظ ابن الحافظ، ومن كتاب «الكامل» لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني الحافظ، ومن كتاب «تاريخ بغداد» لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الحافظ، ومن كتاب «تاريخ دمشق» لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر الدمشقي الحافظ، وما كان فيه من ذلك منقولًا من غير هذه الكتب الأربعة فهو أقل مما كان فيه من ذلك منقولًا منها أو من غيرها...»، اهـ[1].

ثم عاد بعد سطور قليلة من هذا النص، فدلَّ القارئ على أمهات ستٍّ غير الأمهات الأربع المتقدمة ليراجع فيها ما يتصل بأي راوٍ ليس في «التهذيب»، وهذا يعني أنه قد رجع إليها ونقل منها وإن كان ما نقله منها أقلَّ مما نقل من الأصول الأربعة الأولى.

= (بالعسكر يوم السبت) لسبع بَقِين من شعبان»، اهـ. لعمري ليس فيما ذكره مغلطاي دليل على المأخذ الذي لوَّح به؛ إذ يحتمل أن المزي أغفل (بالعسكر يوم السبت) مراعاةً للاختصار.

(١) راجع: «التهذيب» ق١ب (خ) رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

وتلك هي عبارته قال: «. . . فمن أراد زيادة اطلاع على ذلك فعليه بعد هذه الكتب الأربعة بكتاب «الطبقات الكبير» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، وكتاب «التاريخ» لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، وكتاب «الثقات» لأبي حاتم محمد بن حبان البستي، وكتاب «تاريخ مصر» لأبي سعيد عبد الرحمٰن بن أحمد بن يونس بن عبد الأعلى الصدفي، وكتاب «تاريخ نيسابور» للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ، وكتاب «تاريخ أصبهان» لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الحافظ، فهذه الكتب العشرة ـ أي: الأربعة المتقدمة، والستة المذكورة الآن ـ أمهات الكتب المصنفة في هذا الشأن. . .»، اهـ[1].

❊ ❊ ❊

❊ هذا، وقد تبيَّن لي بعد معاينة الكتاب أن الرجل قد رجع إلى كتب أخرى غير تلك التي صرَّح بها في المقدمة، كتواريخ البخاري الثلاثة مثلًا، ونحوها مما سنعرفه بعد قليل بقرينة العزو إليها وتسميتها، ولعل عذره في عدم التصريح بها في المقدمة أنها لم تكن موفورة لديه في أثناء كتابة هذه المقدمة، ثم توافرت له بعد ذلك فصرَّح بها في مواضعها.

ثم تهيَّأ لي مقابلة النصوص الواردة في ثلث المجلد الأول بأصولها الموجودة تحت يدي، فخلصت من ذلك كله إلى أن نصوص الكتاب على قسمين:

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

* **القسم الأول:**

نصوص مَعْزوَّة إلى كتاب معين مصرَّح باسمه، وهذه النصوص يُمكن مراجعتها في هذا الكتاب رأسًا؛ لأن تصريح الرجل باسم الكتاب أمارة واضحة على أخذه منه.

أولًا: لورع الرجل وبعده عن شبهة التدليس، فقد نأى بنفسه عن الوقوع في أخف أنواع التدليس، وهو تدليس الشيوخ الذي أجازه ولهج به صِنف من العلماء كالخطيب البغدادي، ومن كان كذلك لا يُتصور وقوعه فيما هو أشد منه.

ثانيًا: ولوفرة تلك الكتب في عصره وفيما تلاه من عصور، فلم تكن الأيدي قد امتدت إليها بقصد العبث بها أو إضاعتها.

* **القسم الثاني:**

نصوص ليست معزوة إلى كتاب معين، وهي كثرة كاثرة، وهذه يمكن مراجعتها في واحد أو أكثر من الكتب الأربعة الأولى المذكورة في المقدمة، فإن تعذَّر ففي واحد أو أكثر من الكتب الستة المذكورة بعدها.

ويستطيع القارئ أن يحدِّد ذلك بوقوفه على البلدان التي رحل إليها صاحب الترجمة أو نشأ بها؛ إذ كلُّ ترجمة فيها تحديد هذه البلدان، فإن وجده بغداديًّا رجع إليه في تاريخ بغداد، أو رجع إليه فيمن نزل بغداد من «الطبقات الكبير» لابن سعد كاتب الواقدي. وإن وجده شاميًّا رجع إليه في «تاريخ دمشق» لابن عساكر... وهكذا.

كما يستطيع القارئ أن يحدِّد ذلك بوقوفه على حال الراوي، هل هو ثقة، أو ضعيف، أو مُختلَف في شأنه؟ فإن كان ثقةً رجع إليه

في كتاب «الثقات» لابن حبان البستي، وإن كان ضعيفًا رجع إليه في كتاب «الضعفاء وعلل الحديث» لأبي أحمد بن عدي الجرجاني، ويمكنه أن يرجع في شأنهما معًا ـ الثقات والضعفاء ـ إلى كتاب «الجرح والتعديل» لعبد الرحمٰن ابن أبي حاتم الرازي، فإنه أجمع كتب الجرح والتعديل.

وهكذا إذا فهم القارئ منهج الرجل فيما يتصل بالنصوص الواردة في الكتاب وطريق نقلها على النحو الذي شرحنا، أمكنه أن يردَّ كل نص إلى مصدره من غير أن يلحقه أدنى عناء أو مشقة.

أما الذي حمل الرجل على عدم عَزْو كل نصٍّ في الكتاب إلى المصدر الذي جاء فيه هذا النص:

١ ـ التصريح في المقدمة بالمصادر التي نقل منها إجمالًا، فاستغنى بذلك عن إعادة ذكرها عند كلِّ نصٍّ بنقله.

٢ ـ خوف تطويل الكتاب؛ إذ الكتاب نفسه ضخم، ولو ذكر إسناده إلى كلِّ نص ينقله لازداد الكتاب طولًا على الطول.

أ ـ جاء في المقدمة قول أبي الحَجَّاج: «. . . ولم نذكر إسناد كلِّ قول من ذلك فيما بيننا وبين قائله خوف التطويل، وقد ذكرنا من ذلك الشيء بعض الشيء، لئلا يخلو الكتاب من الإسناد على عادة من تقدَّمنا من الأئمة في ذلك. . .»، اهـ[1].

ب ـ قال بعض العلماء أيضًا: إن أكثر المصادر التي نقل منها

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق٢أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت حديث.

أبو الحَجَّاج كـ«تاريخ بغداد» مثلًا أو كـ«تاريخ دمشق» أو نحوهما، لا تزال أصولها موجودة حتى الآن، وكان أولى بالرجل أن ينقل من تلك الأصول مباشرة ليكسب تصنيفه قوة وإتقانًا؛ إذ أخذ الشيء من مصدره مباشرة أولى وأحرى، ثم هو أبعد عن الخطأ والوهم. هكذا يقولون.

وأقول: لعل أبا الحَجَّاج استغنى بمصدرٍ كـ«تاريخ بغداد» أو كـ«تاريخ دمشق» مثلًا عن الرجوع إلى أصوله الأولى مباشرة للأسباب الآتية:

أولًا: لأن مسائل هذا العلم قواعد ثابتة تُعرف بالرواية والنقل دون أن يكون للرأي أو للاجتهاد مدخل فيها، إلا بالقبول أو الرد.

وعلى ذلك، فأي كتاب يمكن أن تأخذ منه هذه المسائل ما دام جامِعُها قد اعتمد في جمعها على الرواية والإسناد، وكتاب «تاريخ بغداد» مثلًا طابعه العام هو الرواية والنقل، وأبو الحَجَّاج كان ينقل منه ومن غيره ما صحَّ إسناده إلى قائله، فإذا لم يصح الإسناد أو ارتاب في بعض المسائل راجعها في أصولها الأولى مباشرة ليقف على حقيقتها وليزيل عنها الريب.

ثانيًا: ولأن هذه الكتب التي رجع إليها تعد أوسع مصادر هذا العلم وأجمعه، وهي مشهود لها بالإتقان وجودة التصنيف ـ كما هو مقرر في موضعه ـ فلا ضير على الرجل إذن إذا كان قد رجع إلى مثل هذه المصادر، لا سيما والأصول الأولى قد يعز وجودها لسبب ما من الأسباب.

إذا عرفنا ذلك أدركنا أن محاولة العلامة علاء الدين مغلطاي

التهوين من شأن كتاب «تهذيب الكمال» لأن مصنفه اعتمد في تصنيفه على مصادر أصولها لا تزال موجودة، وكان أولى به أن يرجع إلى هذه الأصول مباشرة محاولة غير موفقة تشوبها شائبة التكلف.

جاء في مقدمة كتاب «الإكمال» لمغلطاي قوله: «. . . وقد صار كتاب «التهذيب» حكمًا بين طائفتي المُحدِّثين والفقهاء إذا اختلفوا قالوا: بيننا وبينكم كتاب المِزِّي، وإنما يأتي ذلك من القصور؛ لأن الأصول التي نقل منه موجودة، بل أصول تلك الأصول:

قد حوينا بحمد ربٍّ عليم أصلَ قولٍ لأحمد والبخاري

وأصولًا للهيثم بن عدي شباب وبعده الغنجارِ

وعلى كلٍّ، فأخذ الشيء من مظانِّه أولى وأحرى لئلا يحصل وهم في الشيء المنقول. . ، اهـ[1].

تلك هي المآخذ الموجهة للرجل بشأن المصادر، وهذا هو رأيي فيها.

ونعود بعد ذلك إلى المقصد الأساسي لهذا الفصل وهو التعرف على مصادر الكتاب: ما هي، وما قيمتها؟

أولًا: سرد تلك المصادر

لقد تتبَّعت الكتب التي صرَّح الرجل في ثنايا الكتاب بالرجوع إليها فوجدت مجموعها بالإضافة إلى الكتب العشرة التي أحال عليها في المقدمة قد جاوز التسعين.

---

(١) راجع: مقدمة «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مغلطاي جـ/ ١/ ق٢أ (خ) بالأزهر ١٢٢٥ مصطلح.

وها هي تلك الكتب مرتبة على ترتيب حروف المعجم:

١ ـ كتاب «الإبل لبيان الغريب من أسماء الرواة» لعبد الملك بن قريب الأصمعي.

٢ ـ كتاب «أخبار أصفهان» لأبي نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني.

٣ ـ «الإخوة والإخوان» لأبي زُرْعة الدمشقي.

٤ ـ كتاب «الأدب المفرد» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

٥ ـ كتاب «الإرشاد» لأبي يَعْلى الخليلي.

٦ ـ كتاب «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر الأندلسي.

٧ ـ كتاب «الأشراف بمعرفة الأطراف» لأبي القاسم علي بن الحسن بن عساكر.

٨ ـ كتاب «أطراف الصحيحين» لأبي مسعود الدمشقي.

٩ ـ كتاب «أفعال العباد» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

١٠ ـ كتاب «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف من الأسماء والكنى والألقاب» لأبي نصر الأمير المعروف بابن ماكولا.

١١ ـ كتاب «الأنساب» لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري.

١٢ ـ كتاب «التفرد» وهو ما تفرَّد به أهل الأمصار من «السنن» لأبي داود السجستاني.

١٣ ـ كتاب «التاريخ» لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب.

١٤ ـ كتاب «التاريخ الأوسط» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

١٥ ـ كتاب «تاريخ بخارى» لأبي عبد الله الغنجار.

١٦ ـ كتاب «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي.

١٧ ـ كتاب «تاريخ جُرْجان» للسهمي.

١٨ ـ كتاب «تاريخ الحِمْصيين» لأحمد بن محمد بن عيسى البغدادي.

١٩ ـ كتاب «تاريخ دمشق» لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر.

٢٠ ـ كتاب «التاريخ الصغير» لأبي عبد الله البخاري.

٢١ ـ كتاب «التاريخ الكبير» لأبي عبد الله البخاري.

٢٢ ـ كتاب «تاريخ مصر» لأبي سعيد عبد الرحمٰن بن محمد بن يونس الصدفي.

٢٣ ـ كتاب «تاريخ الموصل» لأبي زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي.

٢٤ ـ كتاب «مولد العلماء ووفياتهم» المعروف بـ«الوفيات» لأبي سليمان محمد الربعي المعروف بابن زبر.

٢٥ ـ كتاب «تاريخ نيسابور» لأبي عبد الله النيسابوري المعروف بالحاكم.

٢٦ ـ كتاب «تسمية شيوخ أبي داود» لأبي علي الجياني.

٢٧ ـ كتاب «تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم» لأبي عبد الله النيسابوري الحاكم.

٢٨ ـ كتاب «التصحيف وأخبار المصحِّفين» لأبي الحسين علي بن عمر المعروف بالدارقطني.

٢٩ ـ كتاب «التفسير» لأبي عبد الله ابن ماجه القزويني جزءان منتخبان منه.

٣٠ ـ كتاب «الثقات» لأبي حاتم محمد بن حبان البستي.

٣١ ـ كتاب «الجرح والتعديل» لعبد الرحمٰن ابن أبي حاتم الرازي.

٣٢ ـ كتاب «الجمع بين رجال الصحيحين» لأبي الفضل بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني.

٣٣ ـ كتاب «خصائص علي بن أبي طالب» رضي الله عنه، لأحمد بن شعيب النَّسائي.

٣٤ ـ كتاب «ذكر الأقران ورواياتهم عن بعضهم بعضًا» لأبي جعفر عبد الله بن محمد المعروف بأبي الشيخ.

٣٥ ـ كتاب «رجال البخاري» لأبي نصر أحمد بن محمد المعروف بالكلاباذي.

٣٦ ـ كتاب «رجال البخاري ومسلم» لأبي الحسن علي بن عمر المعروف بالدارقطني.

٣٧ ـ كتاب «رجال صحيح مسلم» لأبي بكر أحمد بن علي المعروف بابن منجويه.

٣٨ ـ كتاب «رجال الصحيحين» لأبي القاسم الطبري المعروف باللالكائي.

٣٩ ـ كتاب «الرد على أهل القدر» لأبي داود السجستاني.

٤٠ ـ كتاب «الرد على الجهمية» لعبد الرحمٰن ابن أبي حاتم الرازي.

٤١ ـ كتاب «الرسالة القشيرية» لعبد الكريم القشيري النيسابوري.

٤٢ ـ كتاب «رفع اليدين في الصلاة» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

٤٣ ـ كتاب «السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة الراويين عن شيخ واحد» لأحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي.

٤٤ ـ كتاب «السنن» لأبي داود السجستاني.

٤٥ ـ كتاب «السنن» لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي.

٤٦ ـ كتاب «السنن» لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه القزويني.

٤٧ ـ كتاب «السنن» للنسائي.

٤٨ ـ كتاب «الشمائل المحمدية» لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي.

٤٩ ـ كتاب «شيوخ البخاري» لأبي أحمد بن عدي الجرجاني.

٥٠ ـ كتاب «الصحيح مع مقدمته» لمسلم بن الحَجَّاج النيسابوري.

٥١ ـ كتاب «الصحيح» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

٥٢ ـ كتاب «الضعفاء الصغير» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

٥٣ ـ كتاب «الضعفاء الكبير» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

٥٤ ـ كتاب «الضعفاء والمتروكين» لأبي جعفر العقيلي.

٥٥ ـ كتاب «الضعفاء والمتروكين» للنسائي.

٥٦ ـ كتاب «الطبقات» لخليفة بن خياط.

٥٧ ـ كتاب «الطبقات الكبير» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي.

٥٨ ـ كتاب «طبقات النحويين» للسيرافي.

٥٩ ـ كتاب «العلل» لعلي بن المديني.

٦٠ ـ كتاب «علل حديث الزهري» لمحمد بن يحيى الذهلي.

٦١ ـ كتاب «عمل اليوم والليلة» للنسائي.

٦٢ ـ كتاب «فضائل الأنصار» لأبي داود السجستاني.

٦٣ ـ كتاب «القراءة خلف الإمام» لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري.

٦٤ ـ كتاب «الكامل في الضعفاء وعلل الحديث» لأبي أحمد بن عدي الجرجاني.

٦٥ ـ كتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسي.

٦٦ ـ كتاب «الكنى» للحاكم الكرابيسي أبي أحمد الكبير.

٦٧ ـ كتاب «الكنى» للنسائي.

٦٨ ـ كتاب «الكنى والأسماء» لأبي بشر الدولابي.

٦٩ ـ كتاب «الكنى والأسماء» لمسلم بن الحَجَّاج النيسابوري.

٧٠ ـ كتاب «لسان البيان لما في كتاب أبي نصر من الإغفال والنقصان» للحافظ أبي محمد عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع الإشبيلي.

٧١ ـ كتاب «المؤتلف والمختلف» لعبد الغني بن سعيد المصري.

٧٢ ـ كتاب «المتفق والمفترق» للخطيب البغدادي.

٧٣ ـ كتاب «المجالسة» لأبي بكر أحمد بن مروان الدينوري.

٧٤ ـ كتاب «المجروحين من المُحدِّثين» لأبي حاتم محمد بن حبان البستي.

٧٥ ـ كتاب «المراسيل» لأبي داود السجستاني.

٧٦ ـ كتاب «المسائل التي سأل عنها أبو داود الإمام أحمد بن حنبل» لأبي داود السجستاني.

٧٧ ـ كتاب «المُسنَد» للإمام أحمد بن حنبل الشيباني.

٧٨ ـ كتاب «مسند علي بن أبي طالب» رضي الله عنه للنسائي.

٧٩ ـ كتاب «مسند حديث مالك بن أنس» رضي الله عنه لأبي داود الجزء الأول منه.

٨٠ ـ كتاب «مسند مالك بن أنس» رضي الله عنه للنسائي.

٨١ ـ كتاب «مشتبه النسبة» لعبد الغني بن سعيد الأزدي المصري.

٨٢ ـ كتاب «المعارف» لأبي محمد عبد الله بن مسلم المعروف بابن قتيبة.

٨٣ ـ كتاب «المعجم الأوسط» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني.

٨٤ ـ كتاب «معجم الصحابة» لأبي القاسم البغوي.

٨٥ ـ كتاب «المعجم الكبير» لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني.

٨٦ ـ كتاب «المعجم المشتمل على أسماء الشيوخ النبل» لأبي القاسم بن عساكر.

٨٧ ـ كتاب «معرفة الصحابة» لأبي عبد الله بن منده.

٨٨ ـ كتاب «المعمرين» لأبي حاتم السجستاني.

٨٩ ـ كتاب «الموضح لأوهام الجمع والتفريق» للخطيب البغدادي.

٩٠ ـ كتاب «الناسخ والمنسوخ» لأبي داود السجستاني.

٩١ ـ كتاب «نسب قريش» للزبير بن بكار.

تلك هي مصادر الكتاب التي وقفنا عليها بمراجعة النصوص الواردة فيه، ويتبين للمتأمل فيها أنها تؤلف دائرة معارف لا تقتصر على أحوال المُحدِّثين وأخبارهم، بل تتعداهم إلى غيرهم من الزهاد والعبَّاد والنحويين والأدباء والشعراء، ونحوهم، بغرض تمييز المتشابهين وتوضيح المشكلين حتى يأتي الحكم صائبًا.

وبداهة لقد تفاوتت هذه الكتب في نظر أبي الحجاج حسب أهميتها، فمنها ما كان يرجع إليه كثيرًا، ومنها ما كان يرجع إليه وقت الضرورة.

وكم كنت أودُّ مقابلة كلِّ نص في «التهذيب» بأصله الذي نقله منه لأرتب هذه الكتب حسب أهميتها في نظر الرجل.

بَيْد أنه حال بيني وبين تحقيق هذه الغاية الآن عدم وفرة كثير من هذه المصادر، إما لأنها لا تزال مخطوطةً وتحتاج إلى تحقيق وإخراج لتكون المقابلة دقيقة، وإما لأنها موجودة في بلدان أخرى غير بلدنا والحصول عليها بعيد المنال، وإن شاء الله تعالى لن أدَّخر وُسعًا عندما تتوافر لي هذه المصادر في القيام بهذه المهمة؛ خدمةً للتراث على نحو ما صنع الأستاذ أكرم العمري في رسالته «موارد الخطيب في تاريخ بغداد».

ثانيًا: أهمية هذه المصادر إجمالًا
والكشف عن أهمية اثنين منها تفصيلًا

تستمد هذه المصادر التي رجع إليها أبو الحَجَّاج المِزِّي في عمل كتاب «تهذيب الكمال» أهميتها من كونها تمثِّل اللبنات الأولى التي منها شيِّد علم الرجال، ولو ذهبنا نعرِّف بكل مصدر منها ونكشف عن قيمته لاحتجنا ـ مع أن هذا ليس هدفًا أصليًّا للرسالة ـ إلى عدة رسائل زيادة عليها، ولن نبلغ ما نريد.

ومع ذلك فقد رأيت ألا أحرم القارئ فرصة الوقوف على أهمية بعض هذه المصادر أو الكتب تفصيلًا، فاخترت كتابين اثنين من بين هذه الكتب **هما**:

أ ـ كتاب «الطبقات الكبير» لمحمد بن سعد كاتب الواقدي، المتوفى سنة ٢٣٠هـ.

ب ـ كتاب «الجرح والتعديل» لعبد الرحمٰن ابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ.

وكان اختياري لهذين الكتابين بالذات مبناه أن لهما أهمية خاصة، **أما الأول**: فلأنه يعد أقدم وثيقة تاريخية عن رجال القرنين الأولين توضع تحت أيدينا، **وأما الآخر**: فلأنه يُعَدُّ أجمع كتب الجرح والتعديل. **وهاك بيان ذلك**:

أولًا: أهمية كتاب «الطبقات الكبير» لمحمد بن سعد:

يستمد كتاب «الطبقات الكبير» هذا أهميته:

أ ـ من أنه أول مصدر يُطلعنا على أحوال الرواية في الإسلام،

منابعها، وتشعُّبها بين الأمصار بتشعُّب الرواة، ومن الذين انتهى إليهم علم الصحابة وكبار التابعين، بحيث يمكن بواسطته تحديد الطرق التي حملت إلينا السنن، ومعرفة المقبول منها والمردود، الأمر الذي يسهل على المُحدِّثين مهمة تخريج الأحاديث.

ب ـ ومن أنه أول مُصنَّف شامل تناولته أيدينا، يعطي صورة واضحة عن سيرة النبي ﷺ ومغازيه، بل وعن أحوال الصحابة فمَن بعدهم حتى عصر المُصنف، كل هذا في شكل طبقات أو أجيال من الناس.

وإنما كان هذا الكتاب أول مُصنَّف شامل في موضوعه؛ لأنه لم يسبقه في الوجود فيما أعلم سوى كتاب «الطبقات» لشيخه الواقدي، وابن سعد قد استوفى مادته في كتابه هذا، وزاد عليها تلك المعلومات التي استقاها من مصادر أخرى يمكن معرفتها بمراجعة الكتاب.

إذن فكتاب ابن سعد على هذا أشمل وأتمُّ.

ولذا عوَّل عليه الباحثون فيما بعد، وكان صاحبنا أبا الحجاج المِزِّي واحدًا من هؤلاء.

وإن القارئ ليلمس هذا واضحًا في حديث أبي الحَجَّاج عن الصحابة، والتابعين، فكثيرًا ما يحتكم إلى الكتاب عند الاختلاف في أنساب هؤلاء ومواطنهم وطبقاتهم وسوابقهم ومواليدهم ووفَيَاتهم وشيوخهم وتلاميذهم، ونحوها.

بل وكثيرًا ما يفتقد المادة العلمية التي يُقدِّمها عن هؤلاء إلا

عند ابن سعد، وذلك دليل واضح على أهمية الكتاب وعظيم قيمته على مرِّ العصور.

وقد أدرك هذا جيدًا الباحثون في العصر الحاضر، فتوافر على نشر الكتاب جماعة من العلماء منهم: سخاو، ومتوخ، وبروكلمان، وغيرهم، معتمدين على خمس نُسَخ خطية تيسَّرت لهم، فجاء عملهم في حدود ما تيسَّر لهم من إمكانيات دقيقًا ومضبوطًا، وطبع في مطبعة بريل، ثم أُعيد طبع الكتاب في بيروت فجاء في ثمانية مجلدات ضخمة من القطع المتوسط، فأصبح الكتاب ميسورًا وقريبًا من أيدي الباحثين.

ثانيًا: أهمية كتاب «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم:

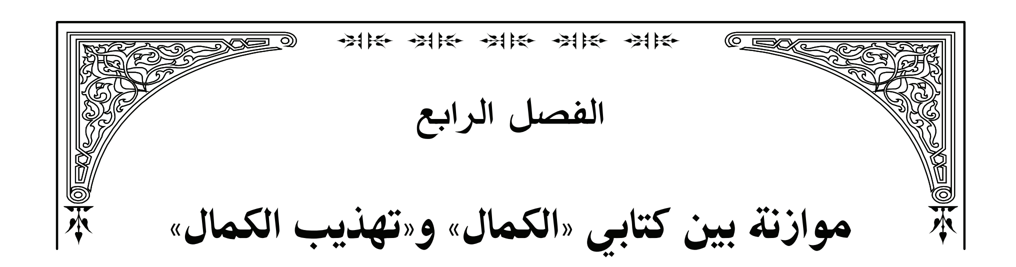
يستمدُّ كتاب «الجرح والتعديل» هذا أهميته من أنه أول كتاب يجمع على وجه الاستيعاب سائر أقوال أئمة الجرح والتعديل الواردة في شأن رواة العلم.

حقيقة لقد تقدَّمَته كتب كثيرة في هذا الشأن، كـ«التاريخ والعلل» ليحيى بن معين، وكتواريخ البخاري الثلاثة مثلًا، بيد أن هذه الكتب كانت تمثِّل وجهة نظر أصحابها فقط، من غير أن تتعدَّاها إلى وجهة نظر غيرهم من العلماء ـ إلا في القليل النادر ـ أما كتاب «الجرح والتعديل» فهو موسوعة جامعة تشمل وجهة نظر المصنف ووجهة نظر الأئمة الذين تقدموه في هذا الشأن، وهذا هو السر في اعتماد أكثر من جاءوا بعده عليه، دون غيره من الكتب التي شاركته في بابه وتقدمت عليه وجودًا.

وقد كان أبو الحَجَّاج المِزِّي واحدًا من أولئك الذين عوَّلوا

عليه بالكلية بحيث لو أحصينا في دقة نصوص كتابه «تهذيب الكمال» التي نقلها من كتاب «الجرح والتعديل» هذا لوجدناها تشمل كل الكتاب إلا ما شذَّ عنها مما لا حاجة إلى أبي الحَجَّاج في نقله، الأمر الذي يشهد بأهمية الكتاب وكثرة نفعه.

وقد وفَّق الله دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند منذ أربع وأربعين سنة ـ أي: منذ سنة ١٣٧٢هـ ـ سنة ١٩٥٢م ـ فقامت بتحقيق الكتاب معتمدةً على ثلاث نسخ خطية دقيقة، وطبعته مع مقدمته في تسعة مجلدات، فقدمت بذلك خير زاد للباحثين.



الفصل الرابع

موازنة بين كتابي «الكمال» و«تهذيب الكمال»

قد تقدَّم في الفصل الأول من هذا الباب أن كتاب «الكمال» للحافظ عبد الغني المقدسي هو الأصل الذي بنى عليه أبو الحَجَّاج المِزِّي تهذيبه هذا.

وفي هذا الفصل سنعقد مقارنة أو موازنة بين الكتابين تستبين بها أوجه التشابه والافتراق بينهما، وبالتالي نقف على مقدار الجهد الذي بذله أبو الحَجَّاج في تهذيبه؛ ولكي تكون المقارنة دقيقة سنسوق بعض نماذج من الكتابين ثم نعقِّب عليها بما يجلي هذه المقارنة. **وهاك هذه النماذج:**

النموذج الأول:

جاء في كتاب «الكمال» للحافظ عبد الغني قوله في أحد التراجم: «بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران العبدي أبو عبد الرحمٰن الفقيه الزاهد النيسابوري، سمع مالك بن أنس، وعلي بن علي الرفاعي، وشريك بن عبد الله النخعي، وسفيان بن عُيَيْنة، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعمر بن شبيب الشبلي، وعبد الرحمٰن بن أبي الرجال، وعبد العزيز الدراوردي، وفضيل بن عياض، وحاتم بن إسماعيل، وصالح بن قدامة، وسعيد بن سالم، والوليد بن مسلم، ووكيعًا،

وعبد الوهاب بن عبد المجيد، وخالد بن الحارث، ونوح بن قيس، والمعتمر بن سليمان، وعمر بن علي المديني، وبشر بن المفضل، وهشيم بن بشير، وعبَّاد بن العوام، وعيسى بن يونس، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وعبد الملك بن هارون بن عنترة، وأبا شيبة إبراهيم بن عثمان العبسي، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ومسلم بن خالد الزنجي، والنضر بن شميل، ويحيى القطان، وعبد الرزاق، وأبا معاوية الضرير، وزكريا بن منظور، وعثمان بن عبد الرحمٰن الجمحي، وعبد الله بن خراش.

روى عنه محمد بن يحيى الذهلي، والبخاري، ومسلم، وإسحاق بن راهويه، وأبو الهيثم خالد بن مرداس، والحسين ابن منصور السلمي، وأبو أحمد محمد بن عبد الوهاب بن حبيب الفراء، وإبراهيم بن أبي طالب، وحمدون القصار، وإبراهيم ابن محمد الصيدلاني، وجعفر بن محمد بن سوار، ومحمد ابن نعيم، وابنه عبد الرحمٰن بن بشر، والنَّسائي عن رجل عنه.

قال الحسين بن محمد بن زياد القباني: تُوُفِّي في رجب سنة ثمان وثلاثين ومائتين»، اهـ[1].

وجاء في «التهذيب» قول أبي الحَجَّاج في نفس الترجمة: «بشر بن الحكم بن حبيب بن مهران العبدي أبو عبد الرحمٰن النيسابوري، الفقيه الزاهد، والد عبد الرحمٰن بن بشر بن الحكم، وابن عم محمد بن عبد الوهاب بن حبيب الفراء. روى عن أبي شيبة

---

(١) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي جـ/ ٢/ ق٤٨ (خ) بدار الكتب (٥٧) مصطلح.

إبراهيم بن عثمان العبسي، وبشر بن المفضل، وحاتم بن إسماعيل، والحكم بن بشير بن سلمان، والحكم بن سنان الباهلي، وخالد بن الحرب، وخالد بن يزيد الهدادي، ودرست بن زياد، وزكريا بن منظور، وسعيد بن سالم القداح، وسفيان بن عُيَيْنة، وسهل بن سليمان بن قدامة الجمحي، وعبَّاد بن العوام، وعبد الله بن خراش بن حوشب الحوشبي، وعبد الله بن رجاء المكي، وعبد ربه بن بارق الحنفي، وعبد الرحمٰن بن أبي الرجال، وعبد الرَّزَّاق ابن همام، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد الملك بن هارون بن عنترة الشيباني، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وعثمان بن عبد الرحمٰن الحمصي، وعمر بن شبيب الشبلي، وعمر بن علي المقدمي، وعيسى بن يونس، والفضل بن موسى الشيباني، وفضيل بن عياض، وفضيل بن مسور، ومالك بن أنس، ومحبوب بن محرز، وأبي معاوية محمد بن حازم الضرير، ومحمد بن ربيعة الكلابي، ومسلم بن خالد الزنجي، ومعمر بن سليمان، وأبي شعيب موسى بن عبد العزيز القنباري، والنضر بن شميل المازني، ونوح بن قيس الحداني، وهشيم بن بشير، والهايج بن مسلم الخراساني. وله رؤية من أنس، ووكيع بن الجراح، والوليد بن مسلم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى بن سعيد القطان.

روى عنه البخاري، ومسلم، والنَّسائي، وإبراهيم بن أبي طالب، وإبراهيم بن محمد الصيدلاني، وإسحاق بن راهويه، وهو من أقرانه،

وجعفر بن محمد بن سوار، والحسن بن سفيان، والحسين بن محمد ابن زياد القباني، والحسين بن منصور بن جعفر السلمي، وأبو صالح حمدون بن أحمد بن عمارة بن رستم القصار الزاهد، وأبو الهيثم خالد بن أحمد البخاري، وزكريا بن يحيى السجزي، وعبد الله ابن عبد الرحمٰن الدارمي، وابنه عبد الرحمٰن بن بشر بن الحكم، ومحمد بن شاذان الأصم، وابن عمه أبو أحمد محمد ابن عبد الوهاب بن حبيب الفراء، ومحمد بن عقيل الخزاعي، ومحمد بن نعيم بن عبد الله النيسابوري، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومسدد بن قطن بن إبراهيم القشيري.

قال الحاكم أبو عبد الله الحافظ: قرأت بخط أبي عمرو المستملي، سمعت محمد بن عبد الوهاب الفراء يقول: بشر بن الحكم عندي ثقة صدوق، ضيع نفسه. وذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب «الثقات».

وقال إبراهيم بن أبي طالب عن بشر بن الحكم: إني لأرى أن الله ﷻ عاقب علي بن المديني بكلامه في أبيه. وقال محمد بن عبد الوهاب: أخبرني بشر بن الحكم، عن ابن عُيَيْنة قال: الحرور الذي قد أدرك قبل أن يُدرك.

قال أبو يحيى زكريا بن دلويه الواعظ الزاهد: تُوُفِّي سنة سبع وثلاثين ومائتين، وقال الحسين بن محمد القباني، وأبو حاتم بن حبان: مات في رجب سنة ثمان وثلاثين ومائتين، اهـ[1].

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٧٥ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح.

النموذج الثاني:

جاء في كتاب «الكمال» قول الحافظ عبد الغني في الترجمة الآتية:

«أحمر بن جزء بن شهاب بن حرب بن ثعلبة بن زيد بن مالك ابن سنان، عداده في البصريين. روى عنه الحسن بن أبي الحسن البصري، ولم يروِ عنه غيره. روى عن النبي ﷺ حديثًا واحدًا، روى له أبو داود، وابن ماجه»، اهـ[1].

وجاء في «التهذيب» قول أبي الحَجَّاج في نفس الترجمة: «أحمر بن جزء، ويقال: أحمر بن شهاب بن جزء بن ثعلبة بن زيد بن مالك بن سنان، السدوسي الربعي، له صحبة، عداده في البصريين، له حديث واحد: أن رسول الله ﷺ كان إذا سجد جافى عضويه عن جنبيه، حتى روى عنه الحسن البصري، ولم يرو عنه غيره، روى له أبو داود وابن ماجه»، اهـ[2].

النموذج الثالث:

جاء في كتاب «الكمال» قول الحافظ عبد الغني في الترجمة الآتية: «جابر بن نوح بن جابر الحماني، إمام مسجد بني حمان، أبو بشير الكوفي. روى عن إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش،

---

(١) راجع: «الكمال في معرفة الرجال» جـ/١/ق ١٥أ (خ) بدار الكتب المصرية ٥٥ مصطلح.

(٢) راجع: «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج ق٣٦أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧).

وعبيد الله بن عمر العمري، ومحمد بن عمرو بن علقمة الليثي، وحبيب بن أبي عمرة، وعبد الملك بن أبي سليمان، وحريث ابن السائب، والعلاء بن عبد الكريم اليامي. روى عنه إبراهيم ابن موسى، ومحمد بن طريف البَجَلي، والحسين بن علي الجُعْفي، والحسن بن حمَّاد الضَّبِّي، ومحمد بن جعفر بن أبي مواتية العلاف العبدي، وأبو كريب الهمذاني، وعبد الله بن عمر بن أبان مشكدانة، قال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: لم يكن بثقة. وقال أبو عبد الله: سألت أبا داود عنه فقال: أُنكر حديثه. وقال النَّسائي: ليس بالقوي. أبو أحمد بن عدي: وجابر بن نوح هذا ليس له روايات كثيرة، وقال مطين: مات سنة ثلاثة ومائتين، روى له الترمذي»[١].

وجاء في «التهذيب» قول أبي الحَجَّاج في الترجمة نفسها: «جابر بن نوح بن جابر، ويقال: ابن المختار الحماني، أبو بشير الكوفي، إمام مسجد بني حمَّان، روى عن إسماعيل بن أبي خالد، وحبيب بن أبي عمرة، وحرب بن السائب، وسليمان بن الأعمش، وعبد الرحمٰن بن عبد الله المسعودي، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعبيد الله بن عمر، والعلاء بن عبد الكريم اليامي، ومحمد ابن عبد الرحمٰن بن أبي ليلى، ومحمد بن عمرو بن علقمة ابن وقاص، وواصل بن السائب، وأبي حيان التميمي، وأبي روق الهمذاني. روى عنه إبراهيم بن موسى الرازي، وأحمد بن بديل

---

(١) راجع: «الكمال في معرفة أسماء الرجال» للمقدسي جـ/١/ق ٢٨ (خ) بدار الكتب المصرية رقم ٥٥ مصطلح.

اليامي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن منصور بن حيان، والحسن بن حماد الضبي، والحسين بن علي الجعفي، وأبو سعيد عبيد الله بن سعيد الأشج، وعبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الجعفي، ومحمد بن آدم المصيصي، ومحمد بن جعفر بن أبي مواتية العلاف العبدي، ومحمد بن طريف البجلي، وأبو كريب محمد بن العلاء الهمذاني، ومحمد بن المنذر بن سعيد بن أبي الجهم القابوسي. قال عباس الدوري عن يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء، كان حفص بن غياث يُضعِّفه، وقد كتبت عن أبيه جابر بن نوح، وكان يبيع الغنم. وقال في موضع آخر: نوح بن جابر لم يكن ثقة، كان ضعيفًا، وكان أبوه ثقة.

وقال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: لم يكن بثقة. وقال: رأيت حفص بن غياث يهزأ به. ثم قال يحيى: ليس بشيء. وقال في موضع آخر: سألت يحيى بن معين عن جابر بن نوح الحماني فقال: قد كان هاهنا. قلت: كتبت عنه شيئًا؟ قال: لا. وقال أبو عبيد الآجري عن أبي داود: ما أنكر حديثه. وقال النَّسائي: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وروى له أبو أحمد بن عدي حديثه عن محمد بن عمرو عن أبي أسامة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن تمام الحج أن تُحرم من دويرة أهلك**». وقال: ليس له روايات كثيرة، وهذا الحديث الذي ذكرته لا يعرف إلا بهذا الإسناد، ولم أرَ له أنكر من هذا. قال محمد بن عبد الله الحضرمي: مات سنة ثلاث وثمانين يعني ومائة.

روى له الترمذي حديثًا واحدًا، أخبرنا به أبو الحسن علي

ابن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري، وأبو محمد عبد الرحيم ابن عبد الملك، وأم محمد صفية بنت مسعود بن أبي بكر بن شكر المقدسيون، وأبو العباس أحمد بن شيبان بن تغلب الشيباني، وأبو يحيى إسماعيل بن أبي عبد الله بن حماد العسقلاني، وأم أحمد زينب بنت مكي بن علي الحراني، قالوا: أخبرنا أبو حفص عمر ابن محمد بن طبرزد، قال: أخبرنا القاضي أبو بكر محمد ابن عبد الباقي الأنصاري، قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن علي الجوهري، قال: أخبرنا أبو علي محمد بن أحمد بن يحيى العطشي، قال: حدثنا محمد بن صالح بن دريج، قال: حدثنا محمد بن طريف، قال: حدثنا جابر بن نوح، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «**تُضامون في رؤية القمر ليلة البدر؟**» قال: قلنا: لا. قال: «**فتضامون في رؤية الشمس إذا لم يكن عليها سحاب؟**»، قال: قلنا: لا. قال: «**فإنكم سترون ربكم** ﷻ **كما ترون القمر ليلة البدر لا تضامون في رؤيته**». رواه عن محمد بن ظريف، وقال: حسن غريب، فوافقناه فيه بعلو[1].

تعقيب:

يمكن ـ بعد النظر في موضوع ومنهج كل من الكتابين، وكذلك بعد النظر في النماذج الثلاثة التي سقناها الآن ـ أن نستخلص الآتي:

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٩١ب، ٩٢أ (خ) بدار الكتب ٢٢٧ طلعت مصطلح حديث.

١ ـ يتشابه الكتابان: في أن كلًّا منهما مرتب على ترتيب حروف المعجم المعروفة عند المشارقة، ويتفرد «الكمال» بذكر الصحابة أولًا الرجال ثم النساء والتثنية بذكر من بعدهم الرجال ثم النساء، أما «التهذيب» فقد خلط الصحابةَ بغيرهم، مبتدئًا بالرجال ومنتهيًا بالنساء، واكتفى في تمييز هؤلاء ـ أي: الصحابة ـ والنص على ذلك في تراجمهم، ولكلٍّ فائدته وعيوبه.

أما فائدة فصل الصحابة عن غيرهم فتتجلَّى في معرفة طبقة كل واحد منهم، وأما عيبها فينحصر في صعوبة وصول القارئ إلى مقصوده في بعض الأحيان.

وأما فائدة خلط الصحابة بغيرهم فتتجلى في سهولة المراجعة والبعد عن الخطأ، على النحو الذي شرحنا في تحديد أسباب تصنيف «التهذيب». وأما عيبه فهو دراستهم دراسة مفكَّكة بعيدة عن معرفة أجيالهم وطبقاتهم، ويبدو أن أبا الحَجَّاج قد رجح هذه الفائدة على هذا العيب لانصراف الناس عن السنن واشتغالهم بالفلسفة ونحوها مما لا يفيد.

٢ ـ ويتشابهان أيضًا: في أن كلًّا منهما قد حاول أن يتدارك العيب الناشئ من ترتيب التراجم على ترتيب حروف المعجم، حينما يكون صاحب الترجمة مشهورًا بغير اسمه من كنية أو لقب أو نسب، أو نسبة ونحو ذلك، بأن عقد كلٌّ منهما بابًا للكنى عقب كل من الرجال والنساء.

وينفرد صاحب «التهذيب» بعقد فصول أربعة أخرى لتدارك هذا العيب تداركًا كاملًا:

أحدها: فيمن اشتهر بنسب معين: مثل ابن أبجر، وابن أجلح، وابن أقرع، ونحو ذلك.

ثانيها: فيمن اشتهر بنسبة معينة إلى قبيلة أو بلدة، أو صناعة، مثل: الأنصاري، والأوزاعي، والصيرفي، ونحو ذلك.

ثالثها: فيمن اشتهر بلقب معين: مثل الأعرج، والأعمش ونحوهما.

رابعها: في المبهمات الذين لم ينص على أسمائهم مثل: أسيد بن أبي أسيد، عن امرأة من المبايعات، ونحو ذلك.

إذن فالترتيب الذي سار عليه صاحب «التهذيب» أكمل وأدقُّ، وأسهل في المراجعة والوقوف على حال صاحب الترجمة.

٣ ـ **ويتشابهان كذلك:** في بيان نسب ونسبة كل راوٍ، لكن «الكمال» طابعه العام في ذلك الإيجاز، أما «التهذيب» فطابعه العام التوسُّع والإطناب، بحيث يأمن القارئ بمطالعته من تداخل أسماء الرواة والخلط بينهم.

٤ ـ **ويتشابهان كذلك،** في ذكر عدد من الشيوخ والتلاميذ لكل ترجمة، لكن «الكمال» يقتصر من ذلك على القليل، أما «التهذيب» فيشتمل على طائفة كبيرة منهم إن لم نقل كلهم، كأن مصنفه يسوقهم في «التهذيب» مرتبين على ترتيب حروف المعجم بحيث لا يجد القارئ معاناة في الوصول إلى ما يريد، وفوق اسم كلٍّ منهم رمز أو أكثر يُشير إلى الكتاب الذي وقعت فيه رواية صاحب الترجمة عن هذا الشيخ، أو رواية هذا التلميذ عن صاحب الترجمة، بشرط أن يكون الكتاب الذي وقعت فيه هذه الرواية أحد الكتب التي هي موضوع «التهذيب».

فإذا كان الراوي مباشرة عن صاحب الترجمة هو أحد الأئمة الستة المعروفين كان البدء به، ثم يسوق الباقين الذين رووا عن صاحب الترجمة مرتبين على ترتيب حروف المعجم المشار إليه آنفًا.

وفي أثناء ذكره الشيوخ والتلاميذ نجد النص على رواية الأبناء عن الآباء والأجداد، والنص على رواية الآباء عن الأبناء، والإشارة إلى رواية الأقران بعضهم عن بعض، ورواية الأكابر عن الأصاغر، أو الأصاغر عن الأكابر، بل وبيان رواية الشيوخ عن التلاميذ، ورواية صاحب الترجمة عمن مات قبله، كذلك نجد النص على آخِر من روى عن صاحب الترجمة، وآخر من روى عنه صاحب الترجمة، وهكذا، بحيث يستغني القارئ بكتاب «التهذيب» عن الرجوع إلى أيِّ مصدر آخر.

٥ ـ **ويتشابهان أيضًا**: في بيان حال صاحب الترجمة من خلال ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل الواردة في شأنه.

لكن هذه الأقوال كثيرة جدًّا في «التهذيب» قليلة إلى حدٍّ ما في «الكمال»، ومعلوم أن كثرة الأقوال هذه تُفيد في إمكان الترجيح عند تعارض أقوال المجرحين والمعدلين في الشخص الواحد.

هذا، وهناك في الكتابين بعض تراجم متروكة هكذا من غير أن ينقل فيها نصٌّ واحد عن أئمة الجرح والتعديل، بَيْد أنها كثيرة في «الكمال» قليلة في «التهذيب»، ولعل عذر مصنفيها كما بينت فيما مضى هو عدم وقوفهما على شيء يكشف عن حال هذه التراجم، وقد بدا لهما أنَّ ذكر هذه التراجم أولى من إغفالها، عسى أن يطلع أحدٌ من بعدهما على شيء في أمرها فيورده فترتفع الجهالة عنها.

٦ ـ **ويتشابهان كذلك** في ذكر سنة الوفاة لأكثر التراجم، وقد يذكران سنة ولادة صاحب الترجمة، ومقدار ما عاشه من السنين، وينفرد «التهذيب» في غالب الأحيان بتحقيق الخلاف الذي يقع بين المؤرخين في سنة وفاة بعض الرواة، وترجيح قولٍ على آخر ترجيحًا مقرونًا بالدليل والبرهان، بخلاف «الكمال» فإنه إذا ذكر مثل هذا الخلاف ورجح رأيًا على آخر لا يأتي في الغالب بحجة تُزكِّي هذا الترجيح وتقويه، الأمر الذي يجعل القارئ دائمًا في شكٍّ من ذلك.

٧ ـ **ويتشابه الكتابان أيضًا** في تحديد الكتاب الذي خرَّج لصاحب الترجمة بالنص على ذلك في نهاية الترجمة.

* **وينفرد «التهذيب»** بالرمز أو بالرموز المكتوبة باللون الأسود في أول الترجمة فوق اسم صاحبها إشارةً إلى الكتاب أو الكتب التي خرَّجت لصاحب الترجمة، كي يعرف القارئ ذلك بمجرد أن تقع عينه على الاسم.

* **وينفرد «التهذيب» أيضًا**: بالنص على أحاديث المُقلِّين، أو الدلالة على موضعها من الكتب المتقدمة، بحيث يمكن أن يقال: إن الكتاب فهرسة دقيقة لأحاديث المقلين التي لها ذكر في الكتب موضوعه، أما ما تفرَّد به صاحب «الكمال» في كتابه بالنص على عدد الأحاديث المروية عن بعض الصحابة، وما اتفق عليه الشيخان منهما، وما انفرد به كلٌّ واحد منهما، فلا يقدح في «التهذيب»؛ لأن مُصنِّفه رأى أن كتابه «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» كفيل بتغطية هذه الناحية بطريق أدق، مقرونة بالدليل؛ إذ يستطيع القارئ بمراجعة مُسنَد كلِّ صحابي أن يعرف عدد أحاديثه والمتفق عليه منها عند

الشيخين والذي تفرَّد به كلٌّ واحد منهما، بل ويعرف الموقوف منها والمرفوع والمتصل والمرسل وغير ذلك. ولا شكَّ أن معرفة الشيء مقرونًا بدليله أوقع وأثبت في النفس مما لو كان هكذا بغير دليل.

هذا، وهناك أمور أخرى فوق ما ذكرتُ تفرَّد بها «التهذيب»، منها: ترجمته لكثير ليست لهم رواية في أحد الكتب التي هي موضوعه، بقصد التمييز بينهم وبين غيرهم ممن لهم رواية في هذه الكتب ويتفقون معهم في الاسم واسم الأب، ويفترقون في النسبة أو الجد أو الموطن أو السن، ونحو ذلك.

وهذا يعرف في اصطلاح علماء أصول الحديث: بالمتشابه، والمتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف.

ولهذا فالتهذيب ليس مقصورًا على المُحدِّثين فحسب، بل هو مشتمل كما قال مصنفه في مقدمته على ذكر عامة رواة العلم وحَمَلة الآثار، ورواة الدين، وأهل التقوى، والزهد، والورع، والنسك، وعامة المشهورين من كلِّ طائفة من طوائف أهل العلم المشار إليه، من أهل هذه الطبقات، ولم يخرج عنه منهم إلا القليل[1].

* ومع توسُّع صاحب «التهذيب» في تمييز المتشابهين على النحو الذي بيَّنَّا فقد ترك طائفة على شرطه لم يعرف بها، واستدركها عليه بعضُ من جاءوا بعده ممن كتبوا حول «التهذيب»، كالعلامة مغلطاي والذهبي وابن كثير والحافظ ابن حجر، وهذا الأخير أكثرهم

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب الكمال» للمزي ق، أ (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث.

استدراكًا في هذه الناحية، نظرًا لأنه متأخر عنهم، وقد جمع في كتابه ما تفرَّق في هذه الكتب.

ومنها: النص في تراجم الوضَّاعين والكذابين على أشدِّ مرويَّاتهم نكارةً وأكثرها بطلانًا، كأدلة واقعية على رفض مروياتهم وعدم قَبولها.

ومنها كذلك: النص في ترجمة الثقات الذين وقعت في روايتهم بعض المناكير التي لا مدخل لهم فيها على هذه المناكير، كلها أو بعضها، تبعًا للمقام، ليكشف عن سبب نكارتها، وأنها لا تخرم الثقة بصاحب الترجمة، ولا تمنع من قبول مروياته الأخرى التي سلمت من النكارة.

ومنها: تخريج أكثر الآثار الواردة به، وبيان صحتها أو ضعفها، أو تعدد طرقها.

ومنها: تتبع الرواة الذين أغفلهم صاحب «الكمال» وقد بلغ عددهم ـ كما سبق أن أشرنا ـ تسعمائة راوٍ، هذا مع النص على حديثٍ من مروياتهم أو الإشارة إلى موضعه من الكتب موضوعه، كيلا يرتاب مرتاب في صحة هذه الزيادة.

وإن كان أبو الحَجَّاج هو أيضًا قد أغفل بعض الرواة إما سهوًا وإما بسبب اختلاف النسخ لكل كتاب من الكتب المتقدمة، لكن هؤلاء قليلون جدًّا بالإضافة إلى ما أغفله صاحب «الكمال».

وقد تكفَّلت الكتب التي أُلِّفت حول «التهذيب» بالإشارة إلى بعض هؤلاء كـ«إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مغلطاي، وكـ«تهذيب التهذيب» للذهبي، وكـ«التكميل في معرفة الثقات

والضعفاء والمجاهيل» لابن كثير، وكـ«تهذيب التهذيب» لابن حجر ونحوها.

ومنها: العناية ببيان رواية السابق واللاحق عن شيخ واحد، وتحديد المدة الواقعة بين وفاتيهما.

ومنها: بيان حال الرواة الواردة أسماؤهم خاصة في غير الكتب الستة من بقية مصنفات أصحابها، ككتاب «القراءة خلف الإمام» لأبي عبد الله البخاري، وككتاب «الرد على أهل القدر» لأبي داود، وككتاب «الشمائل المحمدية» للترمذي، وغيرها من الكتب الثمانية عشرة التي أشرنا إليها في الفصل الثاني من هذا الباب في أثناء الكلام على موضوع «التهذيب».

وهؤلاء الرواة كثيرون يزيد عددهم على ثمانمائة، وليس لأحد منهم ذكر ولا رواية في الكتب الستة.

ومنها: التنبيه على الأوهام الواقعة في رواة الكتب ـ التي هي موضوعه ـ سواء كانت هذه الأوهام موجودة في كتاب «الكمال» أصلًا أو كانت واقعة من بعض من ألَّفوا غير المقدسي في رجال هذه الكتب، أو كانت واقعة من أصحابها؛ كأبي داود، والترمذي، والنَّسائي، وبقية الأئمة الستة، أو كانت واقعة من الرواة عنهم. ثم ذكر الصواب مقرونًا بالحجة والبرهان، حتى إنه ليحق لنا أن نقول: إن كتاب «تهذيب الكمال» لو لم يكن له من مزية سوى تصويب هذه الأوهام وعلاجها لكفى، فما بالنا وقد زادت مزاياه إلى الحدِّ الذي شرحنا.

* على أية حال، فكتاب «تهذيب الكمال» كما قلت فيما مضى دراسة تطبيقية عملية لكل الفنون المتصلة بعلم الرجال، وتلك هي

نقطة الافتراق بينه وبين أصله كتاب «الكمال في معرفة أسماء الرجال»؛ فهو ليس كما يُوحي عنوانه تهذيبًا فقط لكتاب الكمال، بل كما قال الدكتور العجمي: «تهذيب من ناحية والكمال من ناحية أخرى، وإضافة من ناحية ثالثة...»، اهـ[(١)].

* وإذا عرفنا هذا أدركنا أن محاولة العلامة علاء الدين مغلطاي التقليل من قيمة الجهد الذي بذله أبو الحَجَّاج في عمل «التهذيب» بالإضافة إلى الجهد الذي بذله المقدسي في «الكمال»، حيث قال في مقدمة «الإكمال»: «... على أن أبا محمد رحمه الله تعالى هو الذي مهَّد للناس الطريق وأخرجهم إلى السعة بعد الضيق، فكان الفضل للمتقدم، وكان تعبه أكثر من تعب الشيخ جمال الدين؛ لأنه جمع مفرقًا، وهذا هذَّب مجمعًا...»[(٢)]، أدركنا أن هذه المحاولة من مغلطاي غير موفقة، وتفوح منها رائحة التكلف.

والعجيب أنه قال بعد هذه العبارة مباشرة: «... ولعل تعبي يكون أكثر من تعبهما؛ أي: المقدسي والمزي»، اهـ[(٣)].

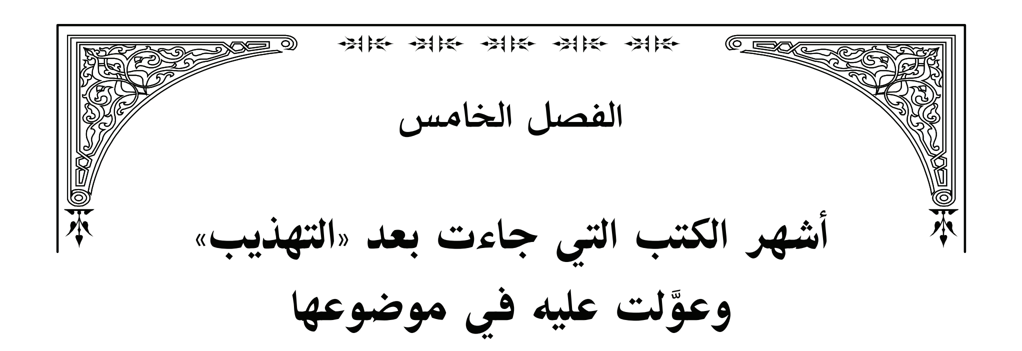
وهل ترك له أبو الحَجَّاج شيئًا حتى يكون تعبه أكثر من تعبه وحده؟ فضلًا عن تعبهما معًا، إنها زلة قلم، وهفوة عالم، فسامح الله الكل، وغفر للجميع، وتجاوز عن زلَّاتنا يوم يقوم الناس لربِّ العالمين.

---

(١) راجع: «جهود الحافظ ابن كثير القرشي في علمي الحديث دراية ورواية» للدكتور العجمي دمنهوري خليفة ص١٠٦، رسالة دكتوراه، (خ) ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م.

(٢) راجع: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي جـ/١/ق٢ ب(خ) بالأزهر رقم ١٢٢٥ مصطلح.

(٣) راجع: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي جـ/١/ق٢ب (خ) بالأزهر رقم ١٢٢٥ مصطلح.



الفصل الخامس

أشهر الكتب التي جاءت بعد «التهذيب» وعوَّلت عليه في موضوعها

جمع أبو الحجاج في كتابه «تهذيب الكمال» هذا: ما تشتَّت وتفرَّق في بطون الكتب كما رأينا.

وقد أدرك أهل عصر الرجل، ومن جاء بعدهم ممَّن تخصَّصوا في شأن الرجال ـ بعد مطالعة الكتاب والوقوف على أسراره وفوائده ـ أهميته ودوره في معرفة أحوال الرواة الذين اشتملت عليهم أكثر مصنفات الأئمة الستة، وحلَّ من نفوسهم محلًّا طيبًا.

بيد أنهم أدركوا مع ذلك: طول الكتاب وضخامته، وقصور الهمم وكلالها، بحيث لا يتيسر اقتناؤه لكل راغب، ولا تسهل مطالعته لكل أحد، كما لاحظوا عليه عدة ملاحظات: بعضها يتعلق بالمنهج ـ وقد ناقشناه في موضعه ـ وبعضها يتعلق بالموضوع، وكان أظهر شيء في هذه المآخذ أو الملاحظات المتعلقة بالموضوع هو خطؤه في تحديد سنة وفاة جابر بن نوح الحماني، أبو بشر الكوفي على النحو التالي: قال صاحب «تهذيب الكمال» في سنة وفاة جابر بن نوح المذكور: «... قال محمد بن عبد الله الحضرمي: مات سنة ثلاث وثمانين؛ يعني: ومائة» «وكان فيه؛ يعني: الكمال

سنة ٢٠٣هـ وهو خطأ»[١].

وقد نقل ابن حجر في «تهذيب التهذيب» قول أبي الحجاج هذا، ثم عقب عليه بقوله: «... قلت: بل هو الصواب ـ يعني: ما جاء في الكمال من أنه توفي سنة ٢٠٣هـ ـ كذلك هو في تاريخ الحضرمي، فإنه قال: وفي جمادى الأولى سنة ٢٠٣هـ (مات) يحيى بن آدم والوليد بن قاسم وأبو أحمد الزبيري، وفيها في جمادى الآخرة مات أبو داود الحفري، إلى أن قال: وجابر بن نوح الحماني. قال ـ أي: ابن حجر ـ: وهذا الموضوع من أعجب ما وقع للمزي في هذا الكتاب من الوهم، فجلَّ من لا يسهو، وقرأت بخط الذهبي: لم يرحل أحمد بن حنبل إلا بعد سنة ٨٦هـ، وأحمد بن بديل، ومحمد بن طريف، لم يسمعا إلا بعد التسعين ـ أي: وهم من تلاميذ جابر بن نوح الذين سمعوا منه ـ وبهذا كله يترجح قول صاحب الكمال، والله أعلم بالصواب»[٢]، اهـ.

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي ق٩١ب (خ) بدار الكتب المصرية رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح حديث، هذا، والزيادة التي بين القوسين لم أجدها في سائر نسخ «تهذيب الكمال» التي وقعت تحت يدي ولكن زادها ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ٢/ ٤٥، ولعلها وقعت له من نسخة أخرى غير هذه النسخ التي تحت أيدينا، والله أعلم.

(٢) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٢/ ٤٥ ـ ٤٦ هذا، وقد نسب السخاوي في كتابه «الإعلان بالتوبيخ، لمن ذم أهل التاريخ» ص٣٨٨ ـ ٣٨٩، مطبوع ضمن علم التاريخ عند المسلمين لفرانز روزنتال ـ اكتشاف هذا الوهم إلى شيخه ابن حجر، وأشاد به كثيرًا، بيد أن كلام ابن حجر نفسه الذي نقلناه عنه آنفًا فيه التصريح بأن ذلك كان من عمل الذهبي =

هذا النوع من المآخذ هو أظهر شيء أورده العلماء على أبي الحجاج في «التهذيب» وما عداه من المآخذ سهل لا يضر في شيء. وعلى كلٍّ، فَجَلَّ من لا يسهو، والسعيد ـ كما قيل ـ من عُدَّت سقطاته، وجاوزت حسناته سيئاته.

والذي يعنينا هنا: أن العلماء لما رأوا ضخامة الكتاب وطوله، وكذلك لما رأوا ما به من مآخذ يسيرة، ربما تحول دون الوصول إلى الغاية المرجوة منه، عكفوا على الكتاب تلخيصًا واختصارًا وتذييلًا واستداركًا وترتيبًا؛ ليسهل على الراغبين، وصنفوا في ذلك كتبًا عديدة، **وإليك**:

أولًا: ما وقفت عليه من هذه الكتب مصنفة إلى الأنواع التالية

أ ـ كتب اختصرته واستدركت عليه، أو رتَّبته على نحو آخر، وهي:

١ ـ «**تذهيب تهذيب الكمال**» لأبي عبد الله الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ، وسيأتي التعريف به.

٢ ـ «**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**» للذهبي أيضًا، وسيأتي التعريف به.

٣ ـ «**إكمال تهذيب الكمال**» لعلاء الدين مغلطاي المتوفى سنة ٧٦٢هـ، وسيأتي التعريف به.

= ولم يكن له ـ أي: ابن حجر ـ سوى مجرد النقل والتصرف في العبارة، وكأن السخاوي التبس عليه الأمر ولم يراجع تهذيب الذهبي، والله أعلم.

٤ ـ «**أسماء رجال تهذيب الكمال**» للمزي، لم يعرف مصنفه، وهو مقسم إلى طبقات وكل طبقة مرتبة على ترتيب حروف المعجم. وتوجد منه ـ بمعهد المخطوطات العربية ـ نسخة مصورة عن: (شهيد علي رقم ٥٢٣، ف ٧٩٥) وتقع في مجلد واحد يحتوي على (١٠٢ق) ١٩ × ٢٧سم، وهي بخط قديم جيد، كتبت سنة ٧١٧هـ، وبالحواشي تعليقات واستدراكات كثيرة، وقد قوبلت على نسخة بخط الحافظ شمس الدين الذهبي في التاريخ المذكور، وتنقص من أولها بعض أوراق، وأول ما فيها: أبو معقل الأنصاري الأسدي، وآخرها: آخر طبقة البخاري وباقي شيوخ الأمة[1]، اهـ.

٥ ـ «**مختصر تهذيب الكمال للمزي**» لأبي العباس أحمد بن سعد العسكري المتوفى سنة ٧٥٠هـ. ولست أعرف كيف كان منهجه؛ لأني لم أعثر له على أثر في المكتبات[2].

٦ ـ «**بغية الأريب في اختصار التهذيب**» لعماد الدين إسماعيل بن محمد بن بردس بن نصر بن بردس بن رسلان البعلبكي، المتوفى سنة ٧٨٥ أو ٧٨٦هـ. وهو اختصار لـ«التهذيب» من غير أن يحذف مؤلفه أحدًا من رجاله، وإنما حذف بعض أنساب المشهورين، وبعض نسب صاحب الترجمة، وذكر الجرح والتعديل

---

(١) راجع: «فهرست معهد المخطوطات المصورة»، وضع فؤاد سيد رقم (٥٧٦) تاريخ.

(٢) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في (كشف الظنون على أسامي الكتب والفنون) لحاجي خليفة ٢/ ١٥١، ط وكالة المعارف، وبالمطبعة البهية ١٣٦٢هـ ـ ١٩٤٣م.

مختصرًا، وحذف السند إن وجد، وتوجد منه ـ بمعهد المخطوطات العربية ـ نسخة مصورة عن: (المدينة رقم ٤٥١، فيلم ١١٩٥)، وقد كتبت هذه النسخة في القرن التاسع. وتقع في مجلد واحد يحتوي على (٥٧٤) ٢٣ سطرًا ١٢ × ٢٨,٥سم[١].

٧ ـ «**مختصر تهذيب الكمال**» لأبي بكر بن أبي المجد الحنبلي المتوفى سنة ٨٠٤هـ. ولست أعرف منهجه في اختصار التهذيب؛ لأنه تحت أيدينا نسخة منه[٢].

٨ ـ «**مختصر تهذيب الكمال**» للقاضي تقي الدين أبي بكر أحمد بن شهبة الدمشقي المتوفى سنة ٨٥١هـ. لم أقف لهذا الكتاب على أثر يوضح منهج مصنفه[٣] فيه.

٩ ـ «**تهذيب تهذيب الكمال**» للحافظ أحمد بن علي المعروف بابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وسيأتي التعريف به.

١٠ ـ «**مختصر تهذيب الكمال**» للحافظ الأندرشي (صاحب العمدة في مختصر الأطراف) لم أقف لهذا الكتاب على أثر يكشف عن منهج صاحبه فيه[٤].

١١ ـ «**كتاب الكنى المختصر من تهذيب الكمال**» لم يُعلم مصنِّفه، وهو اختصار لكتاب الكنى الوارد في آخر تهذيب الكمال،

---

(١) راجع: «فهرست معهد المخطوطات المصورة». وضع د. لطفي عبد البديع رقم (٨٨) تاريخ.

(٢) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في (كشف الظنون ٢/ ١٥١).

(٣) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في (كشف الظنون ٢/ ١٥١).

(٤) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في (كشف الظنون ٢/ ١٥١).

وتوجد منه ـ بمعهد المخطوطات العربية ـ نسخة مصورة عن (أحمد الثالث رقم ٢٨٤٧ ب ١٠٣٣) وتقع في مجلد واحد يحتوي على (١٠١ق) بخط جميل، والنسخة مكتوبة بخط عبد الله ابن الإمام الحافظ مغلطاي البكجري ومقابلة بخطه، والحواشي التي عليها مكتوبة بخط الشيخ الإمام سراج الدين البلقيني[١].

١٢ ـ «**مختصر الثقات من تهذيب الكمال**» مجهول المؤلف، وموضوعه ـ كما يفهم من اسمه ـ اختصار «تهذيب الكمال» مع الاقتصار على الثقات منه، وهو مرتب على ترتيب حروف المعجم تبعًا لأصله، وتوجد منه ـ بدار الكتب المصرية ـ نسخة خطية برقم (٢٣م) مصطلح حديث، وتقع في مجلد واحد يحتوي على (٢٧١ق)، وهي بقلم معتاد قديم، ومسطرتها ٢٣ سطرًا ٢٧,٥ × ١٩سم. وأولها بعد التسمية والتصلية ترجمة أبان بن تغلب الربعي، وتنتهي بترجمة أم ورقة، وهي آخر ترجمة في باب الكنى وبها ينتهي الكتاب[٢].

ب ـ كتب جمعت بين الكتاب، وبين غيره من الكتب وهي:

١ ـ «**التكميل في معرفة الثقات، والضعفاء والمجاهيل**» للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير المتوفى سنة ٧٤٨هـ.

---

(١) راجع: «فهرست معهد المخطوطات المصورة» رقم ٧٦٢ تاريخ.

(٢) راجع: «فهرست المخطوطات» بدار الكتب المصرية ١/٢٨٦ ـ ٢٨٧ مصطلح حديث.

وقد جمع فيه بين كتابي «تهذيب الكمال»، «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لشيخيه أبي الحجاج المزي، وأبي عبد الله الذهبي.

ومكانة مؤلفه وجلالة قدره ينبئان عن مكانة هذا الكتاب، وأهميته، وقد وصفه صاحبه بقوله: «وهو من أنفع شيء للفقيه البارع، وكذلك للمحدث»[1]، اهـ.

والكتاب كبير الحجم يقع في حوالي تسعة مجلدات، لا يوجد تحت أيدينا منه الآن سوى المجلد التاسع وهو الأخير[2].

وكم كنت أود التعريف بهذا الكتاب لأهميته، إلا أن عدم وجود الأجزاء الأولى منه، لا سيما المقدمة التي هي بمثابة المفتاح له، حال بيني وبين تحقيق هذه الغاية.

٢ ـ «**نهاية التقريب وتكميل التهذيب بالتهذيب**» للحافظ تقي الدين محمد بن محمد بن فهد المكي المتوفى سنة ٨٧١هـ. وقد جمع فيه بين «تهذيب الكمال» للمزي، ومختصريه: «تذهيب تهذيب الكمال للذهبي»، «تهذيب تهذيب الكمال» لابن حجر.

---

(١) راجع: «الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» لابن كثير، تأليف الشيخ أحمد شاكر ص٢٤٣. (النوع الحادي والستون معرفة الثقات والضعفاء من الرواة وغيرهم).

(٢) يوجد هذا المجلد بدار الكتب المصرية برقم (٢٤٢٢٧ب)، ويقع في (٣٤٠ل) كل لوحة صفحتان ومسطرتها ٢٥ سطرًا، ٤٢ × ٢٧سم ومكتوب بقلم معتاد سنة ٧٧٤هـ، وهو مصور بالفوتوستات عن نسخة خطية.

انظر: فهرست المخطوطات، وضع فؤاد سيد ص١٨٠، ط الدار سنة ١٩٦١م.

قال السخاوي عن هذا الكتاب: «... وهو كتاب حافل لو ضُمَّ إليه ما عند مغلطاي من الفوائد في مشايخ الراوي، والآخذين عنه، لكنه لم يصل إلى مكة ـ يعني: آنذاك[1]»، اهـ.

وقد بحثت عن هذا الكتاب كثيرًا بالمكتبات ودور الكتب. علَّني أعثر منه على نسخة تكشف لي عن كيفية جمعه بين هذه الكتب الثلاثة، ولكن دون جدوى.

جـ ـ كتب وضعت بمثابة ذيول، وحواشي عليه وهي:

١ ـ «**التذكرة برجال العشرة**» لأبي عبد الله محمد بن علي بن حمزة الحسيني الدمشقي المتوفى سنة ٧٦٥هـ.

وقد ضم فيه ـ إلى من في «تهذيب الكمال» ممن لهم رواية في الكتب الستة فقط ـ من في كتب الأئمة الأربعة: موطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، والمسند الذي خرجه الحسين بن محمد بن خسرو من حديث الإمام أبي حنيفة[2].

٢ ـ «**الإكمال عمَّن في مسند أحمد من الرجال ممن ليس في تهذيب الكمال**» لأبي عبد الله الحسيني أيضًا.

ترجم فيه لرجال الإمام أحمد الذين ليس لهم ذكر في «تهذيب الكمال»[3].

---

(١) راجع: «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي ٩/ ٢٨٢، ط ونشر القدس سنة ١٣٥٥هـ.

(٢) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في مقدمة «تعجيل المنفعة» لابن حجر ص٨.

(٣) توجد من هذا الكتاب نسختان مصورتان بمعهد المخطوطات العربية: =

٣ ـ «**إكمال تهذيب الكمال**» لأبي حفص عمر بن نور الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن سراج الدين ابن الملقن الأنصاري المتوفى سنة ٨٠٤هـ، وقد ضم فيه ـ إلى من في «تهذيب الكمال» ـ من في مسند أحمد وصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وسنن الدارقطني، والبيهقي[١].

٤ ـ «**تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأربعة**» مسند أبي حنيفة، وموطأ مالك، ومسند الشافعي، ومسند الإمام أحمد ـ الزائدين على الرجال الذين في «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي ـ وكذلك ترجم فيه للرواة الموجودين في «كتاب الغرائب عن مالك» للدارقطني، وكتاب «معرفة السنن والآثار» للبيهقي، وكتاب «الزهد» للإمام أحمد بن حنبل، وكتاب «الآثار لمحمد بن الحسن». ونهج فيه: أن يذكر اسم من في «التهذيب» فقط، ويقول: «هو في التهذيب» ومن زاد على ما في «التهذيب»، ذكر ما وقف عليه من حاله ملخصًا[٢]، اهـ.

= الأولى برقم ٩٠٥ تاريخ، وهي مصورة عن (الجامعة العثمانية ـ حيدرآباد، ف٢ ٨/٣) وتقع في (١٠٠ق) ١٠ × ١٧سم، والثانية برقم ٩٠٥ تاريخ أيضًا، وهي مصورة عن (نواب علي حسن بندوة العلماء بلكنو، رقم ٢٠٩٥، ف ٣٠٧٤) وتقع في (٤٥ق).

(١) يوجد من الكتاب ـ بمعهد المخطوطات العربية ـ مجلد واحد مصور عن (مكتبة قليج على رقم ١٩١، ف ٨١٨) وكتب هذا المجلد في القرن التاسع، ويقع في (٣٣١ق) وأول ما فيه: «داود بن سابور أبو سليمان المكي إلى عبد الله بن مغفل» وهو آخر الجزء الخامس والستين.
انظر: فهرست معهد المخطوطات المصورة رقم ٥٩ تاريخ.

(٢) راجع: مقدمة «تعجيل المنفعة بفوائد رجال الأئمة الأربعة» لابن حجر =

٥ ـ «**لسان الميزان**» لابن حجر أيضًا. وقد اختصر فيه كتاب «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» لأبي عبد الله الذهبي مقتصرًا منه على ما ليس في «تهذيب الكمال»، وفي آخره سرد أسماء الرجال الذين حذفهم من «الميزان» دون أن يترجم لهم. وهو كتاب متوسط الحجم طبع في ستة مجلدات من القطع المتوسط بالهند ـ حيدرآباد الدكن سنة ١٣٣٠هـ.

٦ ـ «**فوائد الاحتفال في أحوال الرجال المذكورين في البخاري زيادة على تهذيب الكمال**» لابن حجر أيضًا. ولم أقف على هذا الكتاب حتى أعرف ماهيته، ولعل مؤلفه أثناء شرحه للبخاري وقعت له نسخ من الصحيح غير تلك التي جمع أبو الحجاج رجالها، فعثر فيها على بعض الرجال الذين ليس لهم ذكر في النسخ الأخرى، فأفردهم بالتصنيف[١].

٧ ـ «**الإيثار بمعرفة رواة الآثار**» لابن حجر أيضًا. وهو جزء متوسط ترجم فيه للرواة الذين في كتاب «الآثار» لمحمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة، وليس لهم ذكر في «تهذيب الكمال»[٢].

٨ ـ «**زوائد الرجال على تهذيب الكمال**» لجلال الدين السيوطي

= ص٨ ـ ١٢ بتصرف نسخة تحقيق السيد عبد الله هاشم المدني سنة ١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م.

(١) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في (كشف الظنون ٢/ ١٥١١).

(٢) يوجد من الكتاب نسختان بدار الكتب المصرية الأولى برقم (١٥٦) مصطلح حديث وتقع في (٦٠ صفحة). والثانية برقم (٢٤١) مصطلح حديث وتقع في (١٨٠ صفحة).

المتوفى سنة ٩١١هـ، ولم أقف لهذا الكتاب إلا على مجرد اسمه، ولست أدري ماذا قصد السيوطي بهؤلاء الرجال الزائدين على من في «تهذيب الكمال»[(١)].

هذا ما وقفت عليه من الكتب التي دارت حول «تهذيب الكمال» اختصارًا واستدراكًا، أو جمعًا وترتيبًا، أو تذييلًا وإكمالًا، وقد بلغت جملتها اثنين وعشرين كتابًا، الأمر الذي برهن على صحة ما قلناه آنفًا من أن الكتاب ظل مبعث التأليف في علم رجال الحديث منذ القرن الثامن حتى أَفَلَت ريح السُّنَّة، وأعرض الناس عن دراسة الرجال في العصر الحاضر.

ثانيًا: التعريف بأربعة من أشهر هذه الكتب التي دارت حول «تهذيب الكمال»

الكتاب الأول: «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي المتوفى سنة ٧٤٨هـ:

ويتلخص التعريف به في النقاط التالية:

١ ـ موضوعه:

هو اختصار كتاب «تهذيب الكمال» على نحو يقربه من أيدي الباحثين، ليعم الانتفاع به.

٢ ـ منهج مصنفه فيه:

نهج الحافظ الذهبي في كتابه هذا، النهج التالي:

أ ـ اختصر الفصول الثلاثة التي بدأ بها أبو الحجاج كتابه

(١) وردت الإشارة إلى هذا الكتاب في (كشف الظنون ٢/ ١٥١١).

«التهذيب»، وهي: فصل في شروط الأئمة الستة، وفصل في الحث على الرواية عن الثقات، وفصل في الترجمة النبوية.

ب ـ حافظ على ترتيب أبي الحجاج للرواة، وكذلك حافظ على الرموز التي يضعها فوق اسم صاحب الترجمة، كما حافظ على الفصول الأربعة التي ذكرها عقب أسماء وكنى كل من الرجال والنساء.

جـ ـ لم يحذف أحدًا من رجال «التهذيب» بل زاد بعض تراجم فاتت أبا الحجاج، إما سهوًا وإما بسبب اختلاف النسخ، كما زاد تراجم يسيرة في تمييز المتشابهين.

د ـ يبدأ الترجمة ببيان نسب صاحبها، فيذكر اسمه واسم أبيه أو جده، كما يذكر كنيته، ولقبه، وما ينسب إليه من المصر أو القبيلة أو نحو ذلك، سالكًا في ذلك سبيل الإيجاز ما أمكن.

هـ ـ ثم يسوق ـ بعد ذلك ـ بعض شيوخ الراوي، والآخذين عنه، فإذا كان صاحب الترجمة مكثرًا اقتصر من هؤلاء على الأشهر والأحفظ والأكبر، وإن كانت ترجمته قصيرة، لم يحذف منها شيئًا في الغالب، وإن كانت متوسطة اقتصر من شيوخ الرجل والآخذين عنه على من عليه رقم في الغالب، فإن كانت طويلة اقتصر على من عليه رقم الشيخين مع ذكر جماعة غيرهم.

ولا يعدل عن ذلك ـ في الغالب ـ إلا لمصلحة، كأن يكون قد عرف من حال صاحب الترجمة أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه يذكر جميع شيوخه، أو النسبة العظمى منهم.

و ـ لم يلتزم ترتيب شيوخ الراوي والآخذين عنه على ترتيب

حروف المعجم على نحو ما صنع أبو الحجاج في «التهذيب»، بل كان يبدأ بالأكبر والأشهر والأحفظ إن أمكن الوقوف على ذلك، وإلا ساقهم حسبما اتفق، وغالبًا ما يختم الرواة عن صاحب الترجمة بتحديد آخر من روى عنه ويصرح بذلك.

ي ـ يبدأ ـ بعد ذلك ـ في بيان حال الراوي هل هو ثقة أو ضعيف أو مختلف في شأنه أو نحو ذلك؟ بذكر ما نقله أبو الحجاج عن أئمة الجرح والتعديل في ذلك، وغالبًا ما يقتصر على ما يفيد الجرح والتعديل مباشرة حاذفًا ما وراءه، وقد يأتي بزيادات مهمة في هذه الناحية بالذات، وله تعليقات واستدراكات لطيفة، وكثيرًا ما يصدرها بقوله: «قلت».

ز ـ ثم يختم الترجمة ببيان سنة وفاة صاحبها، وغالبًا ما يحذف الخلاف ـ الذي كان يسوقه أبو الحجاج ـ في ذلك، إلا إذا دعت الضرورة ذِكْرَ هذا الخلاف فإنه يذكره والحال هذه.

ط ـ حذف الأحاديث التي كان يخرجها أبو الحجاج في كتابه «التهذيب» مروية عن شيوخه بأسانيد عالية من موافقات أو مساواة أو مصافحة أو بدل أو نحو ذلك من أنواع العلو، إلا إذا كانت هناك مصلحة فإنه يذكر هذه الأحاديث ولكن بدون إسناد.

ذلك هو منهج الذهبي في الكتاب. وسنعرف بعد قليل أن ابن حجر قد تأثر في كتابه «تهذيب التهذيب» بهذا المنهج إلى حد يكاد يجعلها واحدًا. بل لقد استقى أكثر الزيارات التي أتى بها هناك من هذا الكتاب.

٣ ـ أوصافه وبعض النسخ التي تحت أيدينا:

الكتاب متوسط الحجم يقع في خمسة أو ثلاثة مجلدات تقريبًا وهو لا يزال مخطوطًا، ويوجد منه بدار الكتب المصرية نسختان كل منهما بها نقص، لكنهما تكونان نسخة كاملة ملفقة، النسخة الأولى برقم ٦٢ مصطلح حديث والموجود منه المجلد الأول، وعدد أوراقه (٢٢٠ق)، والمجلد الثاني وعدد أوراقه (٢٤٨ق)، والمجلد الثالث وعدد أوراقه (٢٠٧ق)، والخامس (١٩٩) النسخة الثانية برقم ٨٨ مصطلح حديث، والموجود منها الجزء الثاني، وعدد أوراقه (٢٧٥ق) يبدأ بترجمة صفوان بن صالح بن صفوان بن دينار الثقفي، وينتهي بترجمة فهيد بن مطرف الغفاري. والجزء الثالث وبه ينتهي الكتاب وعدد أوراقه (٣١٢ق). هذا وتوجد منه ـ بمعهد المخطوطات العربية ـ نسخ أخرى مصورة عن عدة مكتبات عالمية. فليراجعها هناك من أراد[1].

٤ ـ بعض نماذج من الكتاب:

وهاك ـ بعد أن عرفنا موضوع الكتاب، ومنهج مصنفه فيه، وأوصافه ـ بعض نماذج منه، ليقف بها القارئ على حقيقة الكتاب.

النموذج الأول:

جاء في «تذهيب تهذيب الكمال» قول الذهبي: «أحمد بن إبراهيم بن خالد أبو علي الموصلي نزيل بغداد. عن إبراهيم بن سعد، وحماد بن زيد، وشريك، وعبثر بن القسم،

---

(١) راجع: «فهرست المخطوطات المصورة» رقم (١٦٣)، ٩٨٧ تاريخ.

وأبي الأحوص، وخلق. وعنه (د) فرد حديثه، وأبو زرعة الرازي، وعبد الله بن أحمد وأبو يعلى الموصلي، والبغوي، وخلق».

وكتب عنه يحيى بن معين، وقال: «ليس به بأس، قال موسى بن هارون: مات في ثامن ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين»[1]، اهـ.

النموذج الثاني:

وجاء في «التذهيب» أيضًا قول الذهبي: «إبراهيم بن سعد الجوهري أبو إسحاق البغدادي، أحد الحفاظ المصنِّفين عن سفيان بن عيينة، وعبد الوهاب الثقفي، ووكيع، وأبي أسامة، وأبي معاوية، وعمر بن شبيب، فمن بعدهم، وعنه (ع) سوى البخاري، وأبو حاتم، وموسى بن هارون، وابن جوصا، وأبو طاهر بن فيل، وأبو عروبة، وابن صاعد، وخلق، وثقه النسائي. وقال أبو حاتم: كان يذكر بالصدق، وقال عبد الله بن جعفر بن خاقان: سألت إبراهيم بن سعيد الجوهري عن حديث لأبي بكر الصديق، فقال لجاريته: أخرجي الجزء الثالث والعشرين من مسند أبي بكر، فقلت له: لا يصح لأبي بكر خمسون حديثًا، من أين ثلاثة وعشرون جزءًا؟ فقال: كل حديث لا يكون عندي من مائة وجه فأنا فيه يتيم، قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا مكثرًا صنف المسند، قال ابن قانع: مات سنة تسع وأربعين

---

(١) راجع: «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي جـ/ ١/ ق٧ب، ٨أ (خ) دار الكتب ٦٢ مصطلح، وقد نقلت هذه الترجمة بعينها من «تهذيب الكمال» أثناء التعريف بالكتاب التالي لهذا الكتاب. والله أعلم.

ومائتين، وقال غيره: مات بعد الخمسين مرابطًا بعين زربة»[1]، اهـ.

النموذج الثالث:

جاء في «التذهيب» قول الذهبي: «جابر بن نوح الحماني الكوفي أبو بشير، إمام مسجد بني حمان، عن الأعمش، وابن أبي خالد، وعبد الملك بن أبي سليمان، وجماعة، وعنه أحمد، وأبو كريب، وأحمد بن بديل، والأشج، وجماعة، قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو داود: ما أنكر حديثه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال مطين: مات سنة ثلاث وثمانين ومائة. قلت: هذا وهم، فإن من الرواة عنه، محمد بن طريف، وأحمد بن بديل، وإنما سمعا بعد التسعين، والصواب كما في بعض النسخ سنة ثلاث ومائتين»[2]، اهـ.

---

(١) راجع: «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي جـ/ ١/ ق٤٣ ب(خ) دار الكتب ٦٢ مصطلح.

(٢) راجع: «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي جـ/ ١/ ق١٢٢ب (خ) دار الكتب ٦٢ مصطلح، وقد فاتني في مقدمة التعريف بهذا الكتاب أن أشير إلى أن العلامة صفي الدين أحمد بن عبد الله الخزرجي المتوفى سنة ٩٢٣هـ، قد اختصر «تذهيب» الذهبي في كتاب صغير أسماه «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» وقد اشتهر بين الناس بالخلاصة، وعليه الآن جل اعتماد المشتغلين بالسُّنَّة لصغر حجمه مع كثرة الأخطاء الواردة فيه، لا سيما ما يتعلق بأنساب الرواة ووفياتهم، وقد طبع الكتاب عدة مرات، ومنها طبعة حلب، نشر مكتب المطبوعات الإسلامية. والله أعلم.

الكتاب الثاني: «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي:

ويتلخص التعريف به في المباحث التالية:

١ ـ موضوعه:

هو اختصار «تهذيب الكمال» مع الاقتصار على من لهم رواية في الكتب الستة، دون غيرهم ممن لهم رواية في باقي الكتب التي هي موضوع «التهذيب»، ودون من ذُكر للتمييز، أو كُرر للتنبيه. جاء في الكاشف قول الذهبي في المقدمة: «... هذا مختصر نافع في رجال الكتب الستة: الصحيحين والسنن الأربعة، مقتضب من «تهذيب الكمال» لشيخنا الحافظ أبي الحجاج المزي، اقتصرت فيه على ذكر من له رواية في تلك الكتب دون باقي التواليف التي في «التهذيب»، ودون من ذكر للتمييز، أو كرر للتنبيه[1]»، اهـ.

٢ ـ منهج مصنفه فيه:

سار الذهبي في هذا الكتاب مسار الاختصار الشديد ـ بحيث

---

(١) راجع: «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» ١/٤٩، ط دار الكتب الحديثة الأولى ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م. هذا ورغم دعوى الذهبي أنه التزم التعريف في هذا الكتاب: بمن لهم رواية في الكتب الستة فقط دون غيرهم ممن لهم رواية في غيرها، ودون من ذكر للتمييز أو كرر للتنبيه، فقد أخل بشرطه، وذكر في بعض المواطن من ليست لهم رواية في هذه الكتب بقصد التمييز، وعلى سبيل المثال قال بعد أن فرغ من ترجمة محمد بن السائب الكلبي: محمد بن السائب النكري، عن أبيه شيخ للوليد بن مسلم ذكرته للتمييز، اهـ.
انظر: الكاشف ٣/٤٦.

لا تتجاوز الترجمة في الغالب سطرين أو ثلاثة ـ على النحو التالي:

أ ـ يقتصر من نسب صاحب الترجمة على اسمه، واسم أبيه أو جده، وما ينسب إليه من المصر، أو القبيلة، أو الحرفة، أو المذهب، وربما يذكر لقبه وكنيته.

ب ـ يقتصر من شيوخ صاحب الترجمة والرواة عنه على البعض الأشهر، أو الأحفظ، أو الذي يرفع الجهالة عنه. وإن كان هذا البعض قليلًا جدًّا لا يتجاوز اثنين أو ثلاثة في الغالب، وربما يذكر بعض من روى عنه من الأئمة الستة مباشرة، أو بواسطة هذا مع حذف الرموز التي وضعها أبو الحجاج فوق اسم ذلك الشيخ، أو هذا التلميذ، ومع عدم الترتيب على حروف المعجم على نحو ما صنع صاحب «التهذيب».

جـ ـ يستخلص الحكم على الراوي من خلال النصوص التي أوردها أبو الحجاج في كتابه «التهذيب»، فيقول مثلًا: هو ثقة، أو ضعيف، أو فيه لين، أو مختلف فيه، أو مجهول، أو نحو ذلك، وفي بعض الأحيان ينقل أقوال بعض أئمة الجرح والتعديل الواردة في شأن صاحب الترجمة، من غير أن يستخلص هو هذا الحكم بنفسه، وذلك إذا كانت هذه الأقوال من الوضوح، بحيث تبين حاله وتكشف عن درجته، وقد ينقل أقوال بعض المعدِّلين والمجرِّحين في بعض التراجم، ثم يكر عليها الإبطال والنقص تبعًا لأصله، وأحيانًا يترك بعض الرواة من غير بيان لحالهم، مع كونهم ـ في «التهذيب» ـ محكومًا عليهم من السابقين.

د ـ يذكر سنة الوفاة لأغلب الرواة، وقد يذكر مقدار السنين

التي عاشها صاحب الترجمة، والسنة التي ولد فيها، وقليلًا ما يتعرض لذكر الخلاف في سنة الوفاة، على عكس ما صنعه أبو الحجاج في «التهذيب».

هـ ـ حافظ على ترتيب أبي الحجاج للرواة، كما حافظ على الرموز التي يضعها فوق اسم صاحب الترجمة لبيان الكتاب الذي خرَّج لها، وكذلك حافظ على الفصول الأربعة المذكورة عقب أسمائهم، وإن كان من الرجال والنساء، لكنه حذف الفصول الثلاثة الأولى التي بدأ بها أبو الحجاج كتابه «تهذيب الكمال». ذلك هو منهج الرجل في الكتاب.

٣ ـ أوصافه وحجمه:

الكتاب صغير الحجم بالنسبة لأصله «تهذيب الكمال»، إذ جاء في آخره قول مصنفه: «... فرغت من اختصاره بعد العصر يوم الجمعة السابع والعشرين من شهر رمضان سنة عشرين وسبعمائة. وهذا المختصر قدر عُشْر الأصل...»(١)، اهـ.

وقد ظل مخطوطًا أكثر من ستة قرون ونصف من الزمان حتى وفق الله الأستاذين: عزت عطية، وموسى محمد الموشى، فقاما بتحقيقه من عدة نسخ من بينها نسخة عتيقة بخط المصنف فرغ من كتابتها سنة ٧٢٩هـ، وهي برقم ١٩٣٥ تاريخ تيمور، وعلَّقا عليه بما تيسَّر لهما، ووضعا له فهارس عامة، هذا بالإضافة إلى إنشاء

(١) راجع: «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» ٣/ ٤٢٥، ط دار الكتب الحديثة.

مقدمة تتضمن جهود العلماء في خدمة السُّنَّة والحفاظ عليها، وأشهر الكتب التي ألفت في تاريخ الرواة بعامة، وتاريخ رواة الكتب الستة بخاصة. بما في ذلك كتاب «الكاشف» هذا ومنهج مصنفه فيه والموازنة بينه وبين أصله.

كما تتضمن:

لمحة عن حياة الإمام الذهبي، وآثاره العلمية، ومكانته بين العلماء، وخرج الكتاب إلى الوجود في ثلاثة أجزاء متوسطة الحجم، محتويًا على ٢٥٩٤ ترجمة للرجال، ١٥٠ ترجمة للنساء، هذا عدا المشهورين بكناهم، أو ألقابهم أو أنسابهم أو نحو ذلك. ونشرته دار الكتب الحديثة في طبعته الأولى ١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م[1].

هكذا ساهم الأستاذان في تحقيق الكتاب وإخراجه، وإنه لعلم عظيم يُشكرا عليه، إلا أنه كان يتطلب مزيدًا من العناية، والاهتمام، وذلك بوضع علامات تنصيص أمام ما كتب على حواشي بعض النسخ من زيادة أسماء للتمييز ونحوها، والتنبيه على ذلك حتى لا يُشكل الأمر على القارئ.

ثم يا حبذا لو وضع كل راوٍ ـ من هؤلاء الرواة الواردين بالكتاب ـ في طبقته على نحو ما صنع الحافظ ابن حجر في كتابه «تقريب التهذيب».

---

(١) لم يلق الكتاب عناية من الناشر ولا مراجعة من المحققين، الأمر الذي أدى إلى وقوع إدغام في صفحات كثيرة من الجزء الأول بحيث أصبحت القراءة متعذرة.

انظر: ١/ ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٦، ٢٨٧.

إن ذلك لو تم لعظم الانتفاع بالكتاب، ولعمَّت فائدته أكثر مما هي عليه الآن.

٤ ـ ادعاء مرفوض:

لقد تبين من حديثنا عن الكتاب أن جهد الذهبي فيه محدود جدًّا، ومع ذلك فقد ادعى د. عزت عطية وهو يقدم للكتاب دعوى أحببنا ألا تمر دون بيان وجه الحق فيها خشية أن تفهم على غير وجهها.

هذه الدعوى هي قوله: «... ولقد جمع الإمام الذهبي في هذا الكتاب اللطيف كل فنون الحديث المتصلة بدراسة الرجال: فعني فيه بإبراز المؤتلف والمختلف من أسماء الرجال؛ وهو ما يتفق في الخط، ويختلف في النطق. واستعان في ذلك بتآليف ممن سبقوه؛ كالدارقطني وعبد الغني بن سعيد وابن ماكولا، وابن نقطة وعلاء الدين مغلطاي...».

بل لقد ألف الذهبي في هذا النوع كتابًا سمَّاه: «مشتبه النسبة» ولقد عني فيه أيضًا بتمييز ما تدل عليه الكنى، بل لقد خصَّها بقسم خاص، وزاد في هامش الكتاب من توضيح الكنى ما يدل على علمه الواسع الغزير، واستعان في ذلك بجهود من سبقوه؛ كابن المديني، ومسلم، والنسائي، والحاكم أبو أحمد، وابن منده.

بل لقد ألف الذهبي في هذا النوع كتابًا سمَّاه «المقتنى في سرد الكنى»، واعتنى فيه بالألقاب مستندًا في ذلك إلى مؤلفات السابقين؛ كأبي بكر الشيرازي، وابن الفضل الفلكي، وابن الجوزي، وغيرهم

ممن تقدمه. . .»[1].

هكذا ادعى الأستاذ عزت.

ولست أُسلِّم له بهذا الادعاء؛ لأن إبراز تلك الفنون التي أشار إليها وغيرها، ليس من عمل الذهبي كما زعم، بل ذلك هو نتيجة الجهد الذي بذله شيخه أبو الحجاج المزي في «تهذيب الكمال». وثمرة من ثمار جمعه، ولم يكن للذهبي في كتابه «الكاشف» هذا سوى الاختصار والاختصار الشديد الذي يصل إلى الخلل بمقصود الكتاب الأم أو الأصل، ثم استخلاص الحكم على الراوي من خلال النصوص الواردة في التهذيب.

وهذا الذي قلناه عن الكتاب الأصل اعترف به الذهبي نفسه ولم ينكره. لقد قال عن «التهذيب»: «. . . وأما كتاب «تهذيب الكمال في أسماء الرجال» فهو كتاب جامع عديم المثل فارع المؤنة، كلما ازداد فيه المحدث تبحرًا ازداد به عجبًا وتحيرًا، وكلما رأى الحافظ فيه وشيًا محبرًا، يزداد بمطالعته إعجابًا وتبخترًا، ومهما رام الناقد له تفتيشًا وتتبعًا أعياه ذلك وانقلب خاسئًا متفكرًا، وقال: عز والله وجود من يعرف مقداره وعدم نظير مصنفه[2]. . .»، اهـ.

تلك هي شهادة الذهبي نفسه.

حقيقة نحن لا ننكر رتبة الحافظ الذهبي، وتقدمه في علمي الحديث دراية ورواية، وبلوغه الغاية في شأن الرجال، وآثاره العلمية

---

(١) راجع: مقدمة المحقق لكتاب الكاشف ١/ ٣٢ ـ ٣٣.

(٢) راجع: «أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» نقلًا عن الذهبي ٤/ ٥٧٩.

خير دليل على ذلك. بيد أن كتاب «الكاشف» مختصر لأصل موسع، ومطول وهو «تهذيب الكمال»، وشأن المختصر أن يضم ـ في الغالب ـ أهم ما في الأصل بلفظ موجز، وتعبير دقيق، بل ربما أخلَّ بمقصود الأصل، وهاك ـ بعد هذا الرد النظري ـ بعض نماذج من الكتابين برهانًا عمليًّا على عدم صواب هذا الادعاء.

النموذج الأول:

جاء في «تهذيب الكمال» في ترجمة أحمد بن إبراهيم الموصلي قول أبي الحجاج المزي: «أحمد بن إبراهيم بن خالد الموصلي، أبو علي. نزيل بغداد روى عن إبراهيم بن سعيد بن إبراهيم ابن عبد الرحمٰن بن عوف الزهري المدني، وإبراهيم بن سليمان أبي إسماعيل المؤدب، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن عُلَيَّة، وجعفر بن سليمان الضبعي، وحبيب بن حبيب الكوفي أخي حمزة بن حبيب الزيات القاري، والحكم بن سنان الباهلي القربي، والحكم بن ظهيرة الفزاري، وحماد بن زيد، وخلف بن خليفة، وسعيد بن عبد الرحمٰن الجمحي، وأبي الأحوص سلام بن سليم الحنفي، وابن المنذر سلام بن سليمان القاري، وسيف بن هارون البرجمي، وشريك بن عبد الله النخعي القاضي، وصالح بن عمر الواسطي، والضبي بن الأشعث بن سالم السلولي، وأبي زبيد عبثر بن القاسم الزبيدي الكوفي، وعبد الله بن جعفر بن نجيح المدني، والد علي بن المديني، وعبد الله بن المبارك، وعمر بن عبيد الطنافسي، وفرج بن فضالة الشامي، ومحمد بن ثابت العبدي، ومعاوية بن عبد الكريم الثقفي المعروف بالضال، وأبي العلاء

ناصح بن العلاء، ونوح بن قيس الحداني، وأبي عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري الواسطي، ويزيد بن ريع، ويوسف بن عطية الصفار البصري».

روى عنه أبو داود حديثًا واحدًا، وإبراهيم بن عبد الله الجنيد الختلي، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي الكبير، وأبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي، وأبو العباس أحمد بن محمد بن خالد البراثي، وأحمد بن محمد بن عبد العزيز ابن الجعد الوشاء، وأحمد بن محمد بن مسلم، وجعفر بن محمد ابن قتيبة الأنصاري الكوفي، والحسن بن علي ابن شبيب المعمري، وحماد بن المؤمل الضرير، وعبد الله ابن أحمد بن محمد بن حنبل، وأبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي، المعروف بابن أبي الدنيا صاحب المصنفات المشهورة، وأبو زرعة عبد الله بن عبد الكريم الرازي الحافظ، وعمر بن شبيبة بن عبيدة النمري، والفضل بن هارون البغدادي صاحب أبي ثور الكلبي، وأبو جعفر محمد بن عبد الله ابن سليمان الحضرمي الكوفي الحافظ المعروف بمطين، وأبو أحمد محمد بن عبدوس بن كامل السراج، ومحمد بن غالب بن حرب الضبي، ومحمد بن واصل المقرئ، وموسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري القاضي، وموسى بن هارون بن عبد الله الحمال، وكتب عنه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن يحيى بن معين ليس به

بأس، وقال فيه أبو زكريا يزيد بن محمد بن إياس الأزدي صاحب تاريخ الموصل: ظاهر الصلاح والفضل، كثير الحديث، توفي سنة خمس وثلاثين ومائتين. هكذا قال. وقال أبو القاسم البغوي، وموسى بن هارون: مات في ربيع الأول سنة ست وثلاثين ومائتين، زاد موسى: ليلة السبت لثمان مضين من ربيع الأول، وروى له ابن ماجه في التفسير[1]، اهـ.

وجاء في «الكاشف» قول الذهبي في الترجمة المذكورة: «أحمد بن إبراهيم الموصلي أبو علي: عن شريك، وحماد بن زيد وطبقتهما وعنه أبو داود، والبغوي وأبو يعلى وخلق، مات سنة ٢٣٦هـ[2]، اهـ».

النموذج الثاني:

جاء في «التهذيب» في ترجمة أحمد بن إبراهيم بن كثير الدورقي قول المزي: «أحمد بن إبراهيم بن كثير بن زيد بن أفلح بن منصور بن مزاحم العبدي، مولى عبد القيس أبو عبد الله البغدادي النكري المعروف بالدورقي، أخو يعقوب بن إبراهيم، وكان أصغر من يعقوب بسنتين، والدورقية نوع من القلانس».

روى عن أحمد بن عبد الله بن يونس اليربوعي،

---

(١) راجع: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق٣ (خ) بدار الكتب المصرية (٢٥) مصطلح حديث.

(٢) راجع: «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي ١/ ٥٠.

وأحمد بن نصر بن مالك الخزاعي الشهيد، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وإسماعيل بن إبراهيم ابن علية، وبكر بن عبد الرحمٰن الكوفي القاضي، وبكر بن محمد بن أسماء ابن أخي جويرية بن أسماء، وبهز بن أسد العمي البصري، وجرير بن عبد الحميد الضبي الرازي، وحجاج بن محمد المصيصي الأعور، وحفص بن غياث النخعي القاضي، وأبي أسامة حماد بن أسامة، وخالد بن مخلد القطواني، وربعي بن إبراهيم ابن عُليَّة، وريحان بن سعيد الناجي البصري، وزهير بن نعيم البابي، وسليمان بن حرب الواشجي، وأبي داود سليمان بن داود الطيالسي، وشبابة بن سوار الفزاري، وأبي بدر شجاع بن الوليد بن قيس السكوني، وصفوان بن عيسى الزهري، وطلق بن غنام النخعي، وعبد الله بن جعفر الرقي، وعبد الله بن صالح العجلي، وعبد الله بن مسلمة بن قعنب، القعنبي، وعبد الرحمٰن بن مهدي، وعبد الرحيم بن عبد الرحمٰن بن محمد المحاربي، وعبد السلام بن عبد الرحمٰن بن صخر الوابصي القاضي، وعبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد التنوري، وأبي بكر عبد الكبير بن عبد المجيد الحنفي، وأبي عامر عبد الملك بن عمرو العقدي، وعبيد الله بن موسى العبسي، وعمر بن حفص بن غياث النخعي، والعلاء بن عبد الجبار العطار، وقتيبة بن سعيد الثقفي البلخي، ومبشر بن إسماعيل الحلبي، ومحمد بن عمر الكلابي، ومحمد بن كثير المصيصي، ومحمد بن مقاتل العباداني، ومحمد بن يزيد بن خنيس المكي، وأبي سلمة موسى بن إسماعيل التبوذكي، وهشيم بن بشير الواسطي، ووكيع بن الجراح،

ووهب بن بقية الواسطي، ولقبه وهبان، ووهب بن جرير بن حازم، ويزيد بن زريع ويزيد بن هارون. روى عنه مسلم، وأبو داود والترمذي وابن ماجه، وأبو العباس أحمد بن مسروق الطوسي، وأحمد بن منصور بن سيَّار الرمادي، وأبو عبد الرحمٰن بقي بن مخلد الأندلسي، وحاجب بن أبي بكر الفرغاني، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وأبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء العبدي، والهيثم بن خلف الدوري، ويعقوب بن شيبة السدوسي.

قال عبد الرحمٰن ابن أبي حاتم الرازي: «سئل أبي عنه، فقال: صدوق، وقال يعقوب بن إسحاق بن محمود الهروي: سألت صالح بن محمد عن يعقوب، وأحمد الدورقي، فقال: كان أحمد أكثرهما حديثًا، وأعلمهما بالحديث، وكان يعقوب أسندهما، وكانا جميعًا ثقتين».

قال أبو جعفر الحضرمي مُطين، وأبو غالب محمد بن أحمد ابن النضر الأزدي، وأبو العباس محمد بن إسحاق السراج: مات في شعبان سنة ست وأربعين ومائتين، زاد السراج: مولده سنة ثمان وستين ومائة...[1]، اهـ.

وجاء في «الكاشف» قول الذهبي في الترجمة المذكورة:

«أحمد بن إبراهيم البغدادي الدورقي الحافظ، عن هشيم، ويزيد بن زريع، والناس. وعنه م، د، ت، ق، وحاجب ابن أركين،

---

(١) «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق٣٢ب ٣٣أ (خ) بدار الكتب المصرية (٢٥) مصطلح حديث.

وخلق، وله تصانيف، توفي سنة ٢٤٦هـ. . .[١]»، اهـ.

وبعد، فإن هذه النماذج التي نقلناها وإن كانت قليلة ـ لا يستغنى بها عن رؤية الكتابين، والاطلاع على ما بينهما من مفارقات ـ إلا أنها تدلنا من جهة أخرى على جواب ما قدمناه من أن جهد الذهبي في الكتاب ليس كما زعم الدكتور عزت، وهذا الأمر لا ينقص من قدر الرجل، ومكانته العلمية؛ لأن الكتاب مختصر، وشأن المختصر أن يكون كذلك.

ثم هناك أخيرًا حكم رجل من أكابر المحدثين ـ فُتن بأبي عبد الله الذهبي إلى حد أنه لما حج، شرب ماء زمزم ليصل إلى مرتبته في الحفظ ـ إنه الحافظ ابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ. لقد قال هذا الرجل في مقدمة كتابه «تهذيب التهذيب» عن كتاب «الكاشف» هذا: «. . . وجدت تراجم الكاشف إنما هي كالعنوان تتشوق النفوس إلى الاطلاع على ما وراءه[٢]»، أعتقد بعد هذا كله أن المسألة لم تعد محلًّا للنزاع.

ولعل الذي أوقع الدكتور عزت في مثل ذلك هو حكمه على الكتاب من واقع مكانة الذهبي العلمية، لا من واقع الكتاب نفسه، فجاء حكمه مغايرًا للواقع.

وليس معنى ذلك أني أغمطه حقه، فهو قد اجتهد، والمجتهد مأجور أخطأ أو أصاب، والله أعلم[٣].

---

(١) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي ١/ ٥٠.

(٢) انظر: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٣.

(٣) فاتني أن أذكر في بداية التعريف بكتاب «الكاشف» هذا أن الحافظ =

الكتاب الثالث: «إكمال تهذيب الكمال» لعلاء الدين مغلطاي المتوفى سنة ٧٦٢هـ:

وينحصر التعريف به في النقاط التالية:

أ ـ موضوعه:

هو اختصار تهذيب الكمال مع تتبع ما فات مصنفه من شيوخ الشخص الذي يترجم له، ومن الرواة عنه، ومن الكلام فيه من مدح وقدح، وما ظهر لمؤلفه مما يرد عليه من تعقب.

ب ـ منهج مصنفه فيه:

نهج الحافظ مغلطاي في كتابه «الإكمال» هذا النهج التالي:

١ ـ حذف الفصول الثلاثة الأولى التي بدأ بها أبو الحجاج كتابه «تهذيب الكمال» مبتدئًا بذكر أسماء الرواة، جاء في المقدمة قوله: «... وإنما بدأت في هذا الإكمال بالأسماء دون ما سوى ذلك[1]...»، اهـ.

= أحمد بن عبد الرحيم العراقي المعروف بـ«ولي الدين أبي زرعة» المتوفى سنة ٨٢٦هـ عمل عليه ذيلًا أسماه: «ذيل الكاشف في أسماء الرجال» ذكر فيه بقية التراجم التي في «تهذيب الكمال» حيث اقتصر الذهبي على رجال الكتب الستة، وضم إلى ذلك: رجال مسند الإمام أحمد بن حنبل، وزيادات ولده عبد الله عليه، ورتبه على حروف المعجم، وتوجد منه ـ بمعهد المخطوطات العربية برقم (٢٥٥)، تاريخ. وضع د. لطفي عبد البديع ـ نسخة مصورة عن (مكتبة فيض الله رقم ١٤٥٤. ف٧٠٤) وتقع في (١٤٢ق) مسطرتها ١٧ × ٢٥سم.

(١) راجع: مقدمة «إكمال تهذيب الكمال» لملغطاي جـ/ ١/ ق٢أ (خ) بمكتبة الأزهر ١٢٢٥ مصطلح.

٢ ـ يقتصر من كلام صاحب «التهذيب» على اسم الراوي وبعض نسبه، ثم يعقب على ذلك بلفظة «قال فلان» أو ما في معناها إشارة إلى بدء كلامه هو.

جاء في مقدمة الكتاب قوله: «... وشرطي ألا أذكر كلمة من كلام الشيخ إلا اسم الرجل وبعض نسبه، ثم آتي بلفظة قال، أو ما في معناها إشارة إلى الزيادة التي أذكرها[١]...»، اهـ.

٣ ـ ثم يذكر بعض شيوخ الشخص المترجم له، وكذلك بعض تلاميذه حسبما اتفق، على أن يكون ذلك زائدًا على ما ذكره أبو الحجاج، إلا أن يكون هناك خلاف حول رواية ذلك الشخص عن هذا الشيخ، أو خلاف حول رواية هذا التلميذ عن ذلك الشخص، فيضطر إلى ذكره والتنبيه عليه.

وقد بيَّن أن الهدف من وراء ذلك **أمران**:

أحدهما: إقامة الحجة على أبي الحجاج في أنه لم يستوعب كل شيوخ الشخص المترجم به ولا تلاميذه.

والآخر: الإشارة إلى أن الإحاطة متعذرة، وخارجة عن مقدور البشر، نظرًا لانتشار الروايات وتشعبها.

جاء في المقدمة: «... وإذا قلت روى عن فلان، وروى عنه فلان، فإني لا أذكر إلا ما كان من ذلك زائدًا على ما ذكره الشيخ

---

(١) راجع: مقدمة «الإكمال» لمغلطاي جـ/١/ق٢أ (خ) بمكتبة الأزهر ١٢٢٥ مصطلح حديث.

الكبير إلا أن يكون لخُلف وقع في رواية ذلك الشخص، فأنبِّه عليه[1]»، اهـ.

وعلَّل لذلك بقوله في موضع آخر من المقدمة: «. . . وإلا أستوعب شيوخ الرجل زيادة على ما ذكره الشيخ، ولا الرواة عنه إلا قليلًا بسبب النشاط وعدمه لئلا يعتقد معتقد أن الشيخ رحمه الله تعالى استوفى جميع ذلك. ويعلم أن الإحاطة متعذرة لا سبيل إليها[2]. . .»، اهـ.

٤ ـ ثم يخوض بعد ذلك في بيان حال الراوي مقتصرًا على ما يفيد التعديل، والتجريح مباشرة، حاذفًا كل ما ذكره صاحب «التهذيب» من المثالب والمناقب التي لها مدخل في التجريح والتعديل بطريق غير مباشرة.

وقد ادعى أنه زاد في كتابه من التجريح، والتعديل، وشبههما: أضعاف أضعاف ما في «التهذيب»، والتزم أن ينقل كل نصٍّ من مصدره الأصيل مباشرة، فإن تعذر ذلك ذكر الواسطة التي نقل منها ليخرج من العهدة، وليسهل على القارئ مراجعة ما أشكل عليه.

قال في المقدمة: «. . . وأما هذه العجالة فلم نذكر فيها بعون الله تعالى وتوفيقه إلا ما كان متعلقًا بذلك الشخص من رفعة

---

(١) راجع: مقدمة «الإكمال» لمغلطاي جـ/ ١/ ق٢ب (خ) بمكتبة الأزهر ١٢٢ مصطلح حديث.

(٢) راجع: مقدمة «الإكمال» لمغلطاي جـ/ ١/ ق٢ب (خ) بمكتبة الأزهر ١٢٢ مصطلح حديث.

أو ضعة في الحديث. . .[1]»، اهـ.

وقال في موضع آخر منها أيضًا: «. . . وأني أذكر كل لفظة يذكرها الشيخ من أصلها، ثم أذكر الزيادة عليها بحسب ما يتفق، ولعله يكون في أكثر التراجم من التوثيق والتجريح، وشبههما قدر ما في كتاب الشيخ مرات متعددة[2]»، اهـ.

٥ ـ ثم يختم الترجمة ببيان سنة وفاة صاحبها، وإذا كان فيها خلاف بيَّنه ـ في الغالب ـ وذكر الرأي الراجح أحيانًا بالدليل، وأحيانًا أخرى بغير دليل.

٦ ـ إذا كان في كلام أبي الحجاج شيء يحتاج إلى تعقيب، فإنه يذكر لفظه ثم يتبعه بقوله: «فيه نظر»، وغالبًا ما يسوق دليله على ذلك، وقد ينبه بادئ ذي بدء على صواب ما اعتقد أن أبا الحجاج أخطأ فيه.

٧ ـ حافظ على ترتيب أبي الحجاج للتراجم، غير ملتزم ترتيب شيوخ صاحب الترجمة، وتلاميذه على ترتيب المعجم، على نحو ما صنع صاحب «التهذيب»، بل كان يسوق من ذلك ما اتفق عليه.

٨ ـ يبدأ كل ترجمة بوضع رموز أبي الحجاج فوق اسم صاحبها، أما الرموز الموضوعة فوق اسم شيوخ وتلاميذ صاحب الترجمة فقد حذفها.

---

(١) راجع: مقدمة «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي جـ/ ١/ ق٢أ (خ) بمكتبة الأزهر ١٢٢٥ مصطلح.

(٢) راجع: مقدمة «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي جـ/ ١/ ق٢ب (خ) بمكتبة الأزهر ١٢٢٥مصطلح.

٩ ـ حذف أيضًا الأسانيد العالية، والأحاديث التي يخرجها صاحب «التهذيب» في كتابه زاعمًا أن هذا بالمعاجم، والمشيخات أشبه منه بموضوع الكتاب. ذلك هو منهج الرجل في كتابه، وإن القارئ ليشم رائحة التكلف، والتماس العثار للسليم.

ولقد كان أجدر بهذا الرجل ـ بدل أن يكثر من تكلُّف الإيرادات أو التعقيبات على أبي الحجاج، أن يستفرغ وسعه في تتبع ما فات المزي من شيوخ وتلاميذ الشخص المترجم به، لا بقصد التهوين من شأن هذا المصنف الجليل القدر، بل بقصد الاستيعاب ليسهل على النقاد إمكان الاطلاع على ما في الإسناد من انقطاع أو اتصال أو إرسال أو تدليس أو نحو ذلك من الفوائد المترتبة على معرفة الشيوخ والتلاميذ.

سامح الله الجميع وأحلَّنا وإياهم الجنة فضلًا منه ونعمة.

جـ ـ أوصافه وحجمه:

الكتاب لا يزال مخطوطًا، وهو ـ كما قال ابن حجر في مقدمة كتابه تعجيل المنفعة ـ كبير يقرب حجمه من حجم التهذيب، وبه أوهام كثيرة[١]. . . ويبدو أن مغلطاي أدرك ضخامة الكتاب من غير أن يكون له كبير فائدة فاختصره ـ كما قال ابن حجر أيضًا ـ في قدر نصف حجمه، وأخيرًا اقتصر منه على التعقيبات التي أوردها على المزي، فجاءت في مجلد واحد[٢]. . ، اهـ.

---

(١) راجع: مقدمة «تعجيل المنفعة في زوائد رجال الأئمة الأربعة» ص٧، ٨.

(٢) راجع: مقدمة «تعجيل المنفعة في زوائد رجال الأئمة الأربعة» ص٧، ٨.

وقد أسمى مغلطاي هذه التعقيبات أو هذه الإيرادات باسم «أوهام التهذيب»[1] ولقد بحثت في دور الكتب، والمكتبات المصرية عن هذه الكتب الثلاثة أو حتى عن واحد منها، فلم أعثر إلا على مسودة المجلدين الأوليين من الكتاب، بمكتبة الأزهر الشريف[2].

وهما بخط رديء جدًّا وبهما خروم من فعل الأرضة، وآثار رطوبة، وقد أعانني الله على قراءة مقدمة الكتاب، وبعض تراجم منه، الأمر الذي ساعدني على التعريف به وإبداء الرأي فيه.

د ـ تصويب:

ولا يفوتني هنا أن أنبه إلى أن خطأً وقع من بعض الباحثين حول صلة «كتاب الإكمال» هذا بكتاب «تهذيب الكمال» لأبي الحجاج المزي.

فقد فهم بعضهم من تسمية مغلطاي لكتابه بـ«الإكمال» أنه إكمال للتهذيب من حيث الكم لا من حيث الكيف.

جاء في كتاب: «كشف الظنون» لحاجي خليفة قوله عن «تهذيب الكمال»: «. . . إنه كتاب كبير لم يؤلف مثله، ولا يظن أنه يستطاع، قيل: إنه لم يكمله، وإنما أكمله علاء الدين مغلطاي[3] . . .»، اهـ.

---

(١) وردت الإشارة إلى هذا الجزء الأخير في «طبقات الحفاظ» للسيوطي ص٥٣٤.

(٢) راجع: «فهرست مكتبة الأزهر الشريف» ١/٣١٧ رقم (١٥)، (١٢٢٥) مصطلح حديث.

(٣) راجع: «كشف الظنون» لحاجي خليفة ٢/١٥٠٩ ـ ١٥١٠، هذا وقد قلد =

أقول: هذا الذي رآه صاحب «كشف الظنون» ـ مع أني لا أدري سنده في ذلك ـ غير صحيح.

إذ المزي قد انتهى من تصنيف «تهذيب الكمال» سنة ٧١٢هـ، وقرئ عليه خمس مرات في حياته بشهادة تلميذه أبي عبد الله الذهبي، فليس في الكتاب إذن نقص من حيث الكم حتى يقال: إن العلامة مغلطاي هو الذي أكمله، كما قد يتوهم من التسمية.

حقيقة إذا كان في الكتاب نقص، فهو من حيث الكيف كإغفال بعض شيوخ الشخص المترجم باسمه، أو تلاميذه، أو ما قيل فيه من تعديل وتجريح ونحو ذلك، هذا ما يمكن أن تقبله النفس ويستريح إليه العقل ويؤيده الواقع.

هـ ـ بعض نماذج من الكتاب:

وهاك بعض نماذج من الكتاب تكشف عن حقيقته، وأهميته:

النموذج الأول:

جاء في كتاب «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي قوله في الترجمة الآتية:

«أحمد بن إبراهيم بن فيل الأسدي أبو الحسن البالسي نزيل أنطاكية، والد أبي الطاهر الحسن بن أحمد، لم يذكره أبو عبد الرحمٰن النسائي في شيخيه اللذين روى عنهم، ولا صاحب زهرة المتعلمين

= صاحب كشف الظنون في نقل هذه العبارة من غير تعقيب عليها. د: عزت عطية، وهو يقدم «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي ١/ ٣٠.

في أسماء مشاهير المحدثين، وقال سلمة بن قاسم الأندلسي في كتاب «الصلة»: حدث عنه محمد بن الحسن، وقال: هو صالح[1]»، اهـ.

النموذج الثاني:

وجاء في «الإكمال» أيضًا قول مغلطاي في الترجمة الآتية: «أحمد بن الأزهر بن منيع بن سليط بن إبراهيم العبدي مولاهم أبو الأزهر النيسابوري، قال أبو عبد الله الحاكم ـ وخرَّج حديثه ـ: هو بإجماعهم ثقة، وقال في تاريخ نيسابور: هو محدث عصره. روى عنه يحيى بن يحيى ولعل متوهمًا يتوهم: أن أبا الأزهر فيه لين، لقول أبي بكر بن إسحاق، حدثنا أبو الأزهر، وكتبته من كتابه. وليس كما يتوهم؛ لأن أبا الأزهر كُفَّ بصره ـ رحمه الله تعالى ـ وكان لا يحفظ حديثه، فربما قرئ عليه في الوقت بعد الوقت».

والحديث الذي أنكر عليه: «يا علي أنت سيد في الدنيا والآخرة». حدَّث به ببغداد في حضرة أحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني، ويحيى بن معين، فأنكره من أنكره، حتى عن الجماعة: أن أبا الأزهر يرى الساحة منه، وأن محله محل الصدق، والصادقين، ولما سأل أبو عمرو المستملي: محمد بن يحيى عنه قال: أبو الأزهر: من أهل الصدق، والأمانة نرى أن نكتب عنه قالها مرتين.

---

(١) راجع: «إكمال تهذيب الكمال» لملغطاي جـ/١ الترجمة الأولى (خ) بالأزهر ١٢٢٥ مصطلح.

روى عن بدل بن المحبر، ورأى سفيان بن عيينة أبيض الرأس واللحية، ودخل عليه أصحاب الحديث بغير إذن، فقال: دخلتم داري بغير إذني يا لصوص، ولم يحدِّثهم في ذلك الموسم، وأصرم بن حوشب، وسعيد بن واصل، وعبد المجيد بن عبد العزيز ابن أبي داود، ويزيد بن هارون، وعبد المنعم بن بشير، وبشر بن عمر الزهراني، وسليمان بن داود، وأبو الربيع الزهراني، وحبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، روى عنه يحيى بن زكريا النيسابوري، وصالح ابن محمد جزرة، ومحمد بن حمدون، وزكريا بن يحيى بن الحارث، وإبراهيم بن محمد بن يزيد المروزي، وأبو يحيى الحفاف، وأحمد بن محمد بن عبد الوهاب.

وفي كتاب «الإرشاد» للخليلي قال يحيى بن معين له، لما حدث بحديث «أنت سيد»: لقد جئت بطامة، فقال له: حدثنيه عبد الرزاق في الصحراء، قال الخليلي: ولا يسقط أبو الأزهر بهذا - يعني: برواية هذا الحديث.

وذكر أبو علي الصدفي في كتابه «شيوخ ابن الجارود» قال أبو بكر البرقاني: لا بأس به، ولما ذكره البستي في كتاب «الثقات» قال: يخطئ، ثم خرَّج حديثه في صحيحه، وكذلك إمام الأئمة شيخه، والحافظ أبو عوانة الإسفراييني.

قال شجاع الذهلي: سمعت محمد بن علي بن عبد الله قال: سمعت ابن شاهين يقول: أبو الأزهر ثقة، نبيل، كتب عنه أحمد بن سيار في مشايخ نيسابور، قال العبدي: كتب عنه الناس، وهو حسن الحديث، قال سلمة: مجهول.

وفي كلامه نظر إن أراد هذا المذكور، وأظنه لم يرد سواه، لما بيناه من قبل[1]، اهـ.

النموذج الثالث:

جاء في «الإكمال» قول مغلطاي عقب الترجمة السابقة: «وفي هذه الطبقة: أحمد بن الأزهر البلخي، يروي عن يعقوب بن إبراهيم بن سعد، ومعروف بن حسان، روى عنه الأئمة وذكره ابن حبان في الثقات ـ بعد تخريج حديثه في صحيحه ـ وكذلك الحاكم. ذكرناه للتمييز[2]»، اهـ.

الكتاب الرابع: «تهذيب تهذيب الكمال» لابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢هـ:

ويتلخص التعريف به في النقاط التالية:

أ ـ موضوعه:

هو اختصار كتاب «تهذيب الكمال» للمزي ـ اختصارًا ييسر

---

(١) راجع: «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي جـ/ ١ الترجمة الرابعة (خ) بالأزهر ١٢٢٥ مصطلح، وقد شملت هذه الترجمة في «تهذيب الكمال» للمزي: ورقتين وجزءًا من الثالثة، ذكر له فيها اثنين وخمسين شيخًا، وثمانية وعشرين تلميذًا، وتوسع في تبرئة ساحة أبي الأزهر من حديث: يا علي أنت سيد توسمًا يفوق ما ذكره مغلطاي هنا. ولم أنقل هذه الترجمة هنا خشية التطويل. انظر: «تهذيب الكمال» للمزي جـ/ ١/ ق٣٥، ٣٦، ٣٧أ (خ) بدار الكتب ٢٥ مصطلح.

(٢) راجع: «الإكمال» لمغلطاي جـ/ ١ الترجمة الخامسة (خ) بالأزهر ١٢٢٥ مصطلح حديث. وقد تفرد مغلطاي بزيادة هذه الترجمة، وليس لها ذكر في «التهذيب».

للباحثين الاطلاع عليه، مع إصلاح بعض الأوهام الواقعة فيه، والتوسع في ذكر أقوال أئمة الجرح والتعديل.

وقد ذكر أنه انتفع في هذا الشأن بكتاب «تذهيب تهذيب الكمال» للذهبي، وكتاب «إكمال تهذيب الكمال» لملغطاي، وقد تحدثنا عنهما آنفًا.

ب ـ منهج مصنفه فيه:

نهج ابن حجر في كتابه «تهذيب التهذيب» هذا النهج التالي:

١ ـ يقتصر من نسب الراوي على ما يفيد تعيينه: من اسم أو كنية، أو لقب، أو نسبة أو نحو ذلك، ولا يتوسع فيه إلا عند الضرورة.

٢ ـ يقتصر من شيوخ صاحب الترجمة، ومن الرواة عنه إذا كان مكثرًا على الأشهر، والأحفظ والمعروف.

فإن كانت الترجمة قصيرة لم يحذف منها شيئًا في الغالب، وإن كانت متوسطة اقتصر على ذكر الشيوخ، والتلاميذ الذين عليهم رقم في الغالب، وإن كانت طويلة اقتصر على من عليه رقم الشيخين، مع جماعة آخرين غيرهم، ولا يعدل عن ذلك إلا لمصلحة في الغالب: كأن يكون الرجل قد عرف من حاله أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإنه يسوق جميع شيوخه، أو أكثرهم حسبما اتفق(١).

٣ ـ لم يلتزم ترتيب شيوخ الراوي، والرواة عنه على ترتيب حروف المعجم على نحو ما صنع صاحب «التهذيب»، بل يذكر في

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٤ ـ ٥ بتصرف.

أول الترجمة أكبر شيوخ الرجل، وأسندهم وأحفظهم إن أمكن الوقوف على ذلك، إلا إذا كان لصاحب الترجمة ابن أو قريب، فإنه يقدمه في الذكر غالبًا، ثم يختم الرواة عن صاحب الترجمة بمن وصف بأنه آخر من روى عن صاحب الترجمة، وكثيرًا ما يصرِّح بذلك[1].

٤ ـ يُعنى كثيرًا بإيراد كل ما قيل في الرجل من تجريح أو تعديل؛ كي يمكن الترجيح عند التعارض، وإذا كان ما أورده أبو الحجاج في بعض التراجم لا يدل على توثيق أو تجريح مباشر حذفه، وزاد مكانه ما له مدخل مباشر في ذلك[2].

٥ ـ غالبًا ما يغفل ذكر الخلاف الواقع بين المؤرخين في سنة وفاة بعض الرواة عكس ما فعل المزي في «التهذيب» إلا إذا كانت هناك مصلحة متوقفة على معرفة هذا الخلاف، فإنه يورده والحال هذه[3].

٦ ـ يحذف من بعض التراجم ما خرَّجه صاحب «التهذيب» في كتابه من أحاديث مروية عن شيوخه بأسانيد عالية من إبدال أو مساواة أو موافقة أو مصافحة، أو نحو ذلك من أنواع العلو، فإذا كانت هناك مصلحة متوقفة على ذكر هذه الأحاديث، ذكرها بدون إسناد[4].

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٥ بتصرف.

(٢) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٥ بتصرف.

(٣) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٥ بتصرف.

(٤) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٣ بتصرف.

٧ ـ حافظ على ترتيب الرواة على ترتيب حروف المعجم على نحو ما جاء في «تهذيب الكمال»، واستعمل نفس الرموز التي استعملها صاحب الأصل، وقد سبقت الإشارة إلى هذه الرموز في مواضعها في الفصل الثاني في هذا الباب. لكنه حذف الرموز التي وضعها أبو الحجاج فوق اسم بعض الشيوخ والرواة عن صاحب الترجمة.

٨ ـ حذف من كتابه الفصول الثلاثة التي بدأ بها أبو الحجاج كتابه «التهذيب» مراعاة للاختصار. وهذه الفصول هي: فصل في الحث على الرواية عن الثقات، وثانٍ في فضل الكتب الستة، وآخر في الترجمة النبوية.

٩ ـ لم يحذف أحدًا من الرواة الذين ذكرهم صاحب «التهذيب» بل زاد عليهم رواة آخرين تركهم المزي إما سهوًا، وإما بسبب اختلاف النسخ، كما زاد تراجم أخرى أغفلها الرجل مع أنها على شرطه، ويراعى في كل ترجمة زائدة مستقلة أن يكتب اسم صاحبها، واسم أبيه باللون الأحمر، مع التنبيه على ذلك أثناء الترجمة[١].

١٠ ـ ينبه على الأوهام التي وقع فيها صاحب «التهذيب» ثم يذكر الصواب أحيانًا بدليله وأخرى بغير دليل.

١١ ـ يبدأ الزيادة التي يوردها في أثناء الترجمة بعبارة «قلت»،

---

(١) راجع: مقدمة «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٥ بتصرف. ويلاحظ أن كتابة اسم صاحب الترجمة الزائدة واسم أبيه بالحمرة خاصة بالأصل المخطوط، أما المطبوع فقد خلا من هذا الاصطلاح.

فكل ما يذكره بناء على ذلك بعد عبارة «قلت» حتى نهاية الترجمة يعد من زياداته.

١٢ ـ كثيرًا ما يورد بعض كلام المزي في «التهذيب» بالمعنى، مع استيفاء المقصود، وقد يزيد ألفاظًا يسيرة في أثناء الكلام إذا اقتضت المصلحة ذلك[١].

هذا هو منهج ابن حجر في الكتاب. وإن نظرة في هذا المنهج تكشف عن الصلة القائمة بينه وبين منهج الذهبي في «تذهيب التهذيب» وتؤكد شدة تعلقه به.

جـ ـ أوصافه وحجمه:

الكتاب متوسط الحجم بالنسبة إلى أصله «تهذيب الكمال»، فقد ذكر مصنفه أنه اختصر فيه الأصل فجاء نحو ثلثه[٢]. هذا وقد طبع عدة مرات بالهند في اثني عشر مجلدًا متوسطة الحجم، وهو الآن عمدة المشتغلين بالرجال؛ نظرًا لتعذر الوصول إلى أصله «تهذيب الكمال» الذي لا يزال مخطوطًا كما قدمنا[٣].

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/٨ بتصرف.

(٢) راجع: «نزهة النظر بشرح نخبة الفكر» ص٩٣ ط المكتبة المحمودية الأولى ١٣٥٥هـ.

(٣) اختصر ابن حجر كتابه «تهذيب التهذيب» هذا في كتاب آخر أسماه «تقريب التهذيب» لكنه قسم فيه رواة الكتب التي هي موضوع التهذيب إلى طبقات باصطلاح خاص له مع المحافظة على نفس ترتيب الرواة على حروف المعجم. وهو كتاب مهم جدًا يفيد في تعيين المتشابهين بمعرفة طبقة كل منهم بعد معرفة شيوخه، وتلاميذه، وقد طبع في مجلدين من القطع المتوسط، ونشره الشيخ: محمد سلطان النمنكاني، =

د ـ بعض نماذج الكتاب:

وهاك الآن بعض نماذج من الكتاب بمثابة تطبيق لمنهج صاحبه فيه:

النموذج الأول:

جاء في «تهذيب تهذيب الكمال» لابن حجر قوله في الترجمة الآتية: «أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نبيه بن عبد الرحمٰن السهمي أبو حذافة المدني نزيل بغداد، روى عن مالك الموطأ، وهو آخر من روى عنه من أهل الصدق، ومسلم بن خالد الزنجي، وابن أبي الزناد، وجماعة، وعنه ابن ماجه، والعمري، ويعقوب الجصاص، والحسن بن إسماعيل المحاملي، ومحمد بن مخلد وهو آخر أصحابه».

قال الحاكم أبو أحمد: متروك الحديث. وقال ابن عدي: حدث عن مالك بالموطأ، وحدث عن عمه بالبواطيل، وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، كان مغفلًا أدخلت عليه أحاديث من غير الموطأ فقبلها، لا يحتج به، وقال البرقاني: كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أخرج عنه في الصحيح، وقال المحاملي عن أبيه: سألت أبا مصعب عن أبي حذافة، فقال: كان يحضر معنا العرض على مالك، قال محمد بن مخلد: مات يوم عيد الفطر سنة (٢٥٩هـ).

= صاحب المكتبة العلمية بالمدينة المنورة. وحققه وعلق عليه فضيلة المرحوم الشيخ: عبد الوهاب عبد اللطيف.

قلت: وقال ابن قانع مات سنة (٨)، وقال الخطيب: لم يكن ممن يتعمد الكذب، ولا يدفع عن صحة السماع عن مالك، ولفظ ابن عدي: حدث عن مالك، وغيره بالأباطيل، وامتنع ابن صاعد عن التحديث عنه مدة. وقال السراج: سمعت الفضل بن سهل، ذكر أبا حذافة فكذبه، وقال: كل شيء يقول به: يقول حدثني مالك عن نافع عن ابن عمر، وقال ابن خزيمة: كنت أحدث عنه إلى أن عرض علي من روايته عن مالك: ما أنكره قلبي فتركته. وقال ابن عدي في ترجمة: سعد بن سعيد المقبري ـ إثر حديث ذكره أبو حذافة ـ ضعيف جدًّا، لعل البلاء منه، روى العتيقي عن الدارقطني: روى الموطأ عن مالك مستقيمًا، وقال ابن حبان: يروي عن الثقات، ما ليس يشبه حديث الأثبات، وقال ابن قانع: كان ضعيفًا، وقال الذهبي: سماعه للموطأ صحيح في الجملة، عمَّر نحو مائة سنة[١]، اهـ.

النموذج الثاني:

وجاء في «تهذيب التهذيب» أيضًا قول ابن حجر في الترجمة الآتية: «أيوب بن بشير بن سعد بن النعمان الأنصاري، أبو سليمان المدني، ولد في عهد النبي ﷺ، وأرسل عنه وروى عن عمر وحكيم بن حزام وأبي سعيد، وعنه الزهري وأبو طوالة، وعاصم بن عمر، وأيوب بن عبد الرحمٰن بن أبي صعصعة».

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/١٥ ـ ١٦، ط الهند الأولى سنة ١٣٢٥هـ.

قال ابن سعد: كان ثقة، وليس بكثير الحديث، شهد الحَرَّة، وجُرح بها جراحات، ثم مات بعد ذلك بسنتين، وهو ابن (٧٥) سنة، قلت: هذا يقتضي أن له صحبة، فإن الحرة كانت سنة (٦٣) فيكون له عند وفاة النبي ﷺ عشرون سنة، فالظاهر أنه عاش بعد الحرَّة سنين، أو الغلط في مقدار سنة، وقد وهم ابن حبان فيه في «الثقات»، فقال: مات سنة (١١٩)، وله (٧٥) سنة، وكأنه اشتبه عليه بأيوب بن بشير العدوي، فإنه هو الذي مات في هذه السنة، وعاش هذا القدر كما سيأتي قريبًا، وقال الآجري عن أبي داود: هو أيوب بن بشير بن النعمان من الأنصار، قال: فسألته عنه، فوثقه[١]، اهـ.

النموذج الثالث:

قال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» عقب ترجمة: أحمد بن جعفر المقعري، أبو المحسن نزل مكة: تمييز أحمد بن جعفر الحلواني البزار، روى عن جعفر بن عون وأبي عاصم، قال ابن حبان في «الثقات»: حدثنا عنه محمد بن المسيب، وهو مستقيم الأمر في الحديث[٢]، اهـ.

النموذج الرابع:

وقال ابن حجر في «تهذيب التهذيب» أيضًا عقب ترجمة: أحمد بن حرب بن محمد بن علي بن حيان بن مازن بن الغضوبة

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٣٩٦.

(٢) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/ ٢١.

الطائي أبو علي: «تمييز ـ أحمد بن حرب بن محمد البخاري يكنى أبا إسحاق. روى عن أبيه، وعيسى بن موسى الحافظ المعروف بغنجار، وشداد بن حكيم، وعصام بن يونس، وغيرهم، روى عنه سعيد بن ذاكر، والفتح بن الحسن النجاريان، ذكر الخطيب اثنين آخرين، لكن جِدَّاهما مفترقان أحدهما اسم جده عبد الله بن سهل ابن فيروز وهو نيسابوري، وهو من طبقة الطائي، والآخر اسم جده: مسمع، وهو بغدادي من طبقة البخاري[1]، اهـ».

تعقيب:

أولًا: حول قيمة هذه الكتب الأربعة، وغيرها من الكتب التي دارت حول «التهذيب»:

أما قيمة هذه الكتب الأربعة، وغيرها من الكتب التي دارت حول كتاب «تهذيب الكمال» فهي قيمة محدودة؛ لأنها وإن تضمن كل واحد منها فائدة زائدة على ما فيه ـ أي: ما في «التهذيب»: من تمييز المتشابهين، أو الترجمة لرواة كتب أخرى غير تلك التي هي موضوع «التهذيب»، أو استدراك شيوخ وتلاميذ آخرين ـ غير الذين ذكرهم المزي ـ لبعض التراجم، أو التوسع في عبارات الجرح والتعديل، أو نحو ذلك من الفوائد، إلا أنها كلها قد أخلَّت ببعض مقاصد تُعد أهم ما في الكتاب، **مثل**:

أ ـ حذف شيوخ وتلاميذ أكثر التراجم، والاقتصار على البعض

---

(١) راجع: «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١/٢٣ ـ ٢٤. هاتان الترجمتان من زيادات ابن حجر على «تهذيب الكمال».

القليل الذي يرفع الجهالة فقط. مع أن الإكثار من سرد هذه الشيوخ، والتلاميذ بما فيه من تحديد رواية الأكابر عن الأصاغر، أو رواية الأصاغر عن الأكابر، أو رواية الأقران عن بعضهم أو غيرها ـ على نحو ما صنع صاحب «التهذيب» ـ مهم جدًّا بالنسبة لفن التخريج. إذ إنه يساعد على معرفة ما في الإسناد من وصل أو انقطاع أو إرسال أو تدليس أو عضل أو قلب، أو نحو ذلك، ولعمري هذه فائدة جليلة غابت عن كل من كتبوا حول التهذيب.

ب ـ ومثل حذف بعض الأحاديث المعلَّة، لا سيما تلك الواردة عن الكذابين، أو الوضَّاعين. مع أن صاحب «التهذيب» أراد أن يجعل كتابه شاملًا ـ بالإضافة إلى معرفة أحوال رواة الكتب التي هي موضوعه ـ لعلل كثير من الأحاديث حتى يستغني به القارئ عن الرجوع إلى كتب العلل، إلا في القليل النادر، وتلك فائدة أهم من سابقتها غابت عنهم أيضًا.

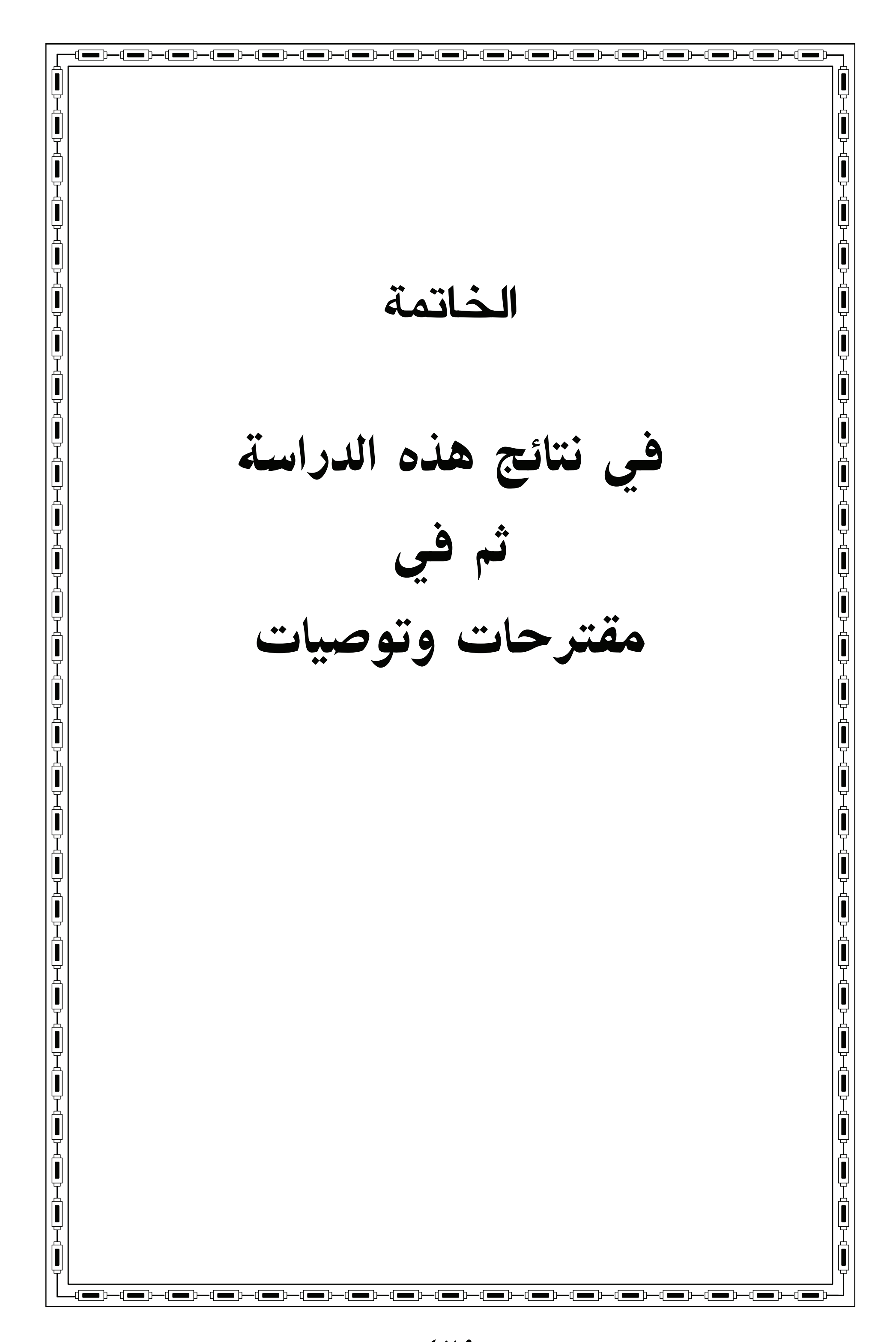
جـ ـ ومثل حذف بعض المثالب والمناقب الواردة في شأن بعض التراجم، والتي لها مدخل في التجريح والتعديل بطريق غير مباشر، مع أن صاحب «التهذيب» قصد بإيرادها ذكر التجريح والتعديل مفسَّرين، حتى يمكن الترجيح عند التعارض، وهذه الفائدة أهم من الأولى والثانية.

وهكذا أخلَّ هؤلاء بأهم مقاصد الكتاب، ولو أنهم جعلوا ما أتوا به من زيادات، أو استدراكات ذيولًا وحواشي للكتاب من غير أن يحذفوا منه شيئًا ـ على نحو ما سنشير في المقترحات والتوصيات ـ لو أنهم فعلوا لكان ذلك أبقى للكتاب وأنفع.

ثانيًا: حول السبب في انتشار هذه الكتب أكثر من أصلها الذي بنيت عليه:

وأما السبب في انتشار هذه الكتب، وذيوعها أكثر من أصلها الذي بنيت عليه فهو: صغر هذه الكتب أو توسطها في الحجم مع طول وضخامة أصلها، ثم قصور الهمم وكلالها وميلها إلى الراحة واستخدام المختصرات وإعراضها عن الموسوعات أو المطولات حتى كان عصرنا الحاضر الذي انعدمت فيه عناية الناس بالسنن، وصُرفوا عن دراسة الرجال بالكلية، إلا قلة قليلة جعلت جُلَّ اعتمادها على «تهذيب تهذيب الكمال» لابن حجر، أو على «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» للخزرجي، وتناست الأصل، إلا قليلًا من هذه الكتب.

فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.



الخاتمة

في نتائج هذه الدراسة
ثم في
مقترحات وتوصيات

أولًا: نتائج هذه الدراسة

لقد أسفرت دراستنا لأبي الحجاج المزي وجهوده في كتابه «تهذيب الكمال» عن عدة نتائج سبقت الإشارة إليها في ثنايا البحث، **ونعود فنجمل أهمها على النحو التالي:**

١ ـ كان العصر الذي عاش فيه أبو الحجاج المزي ـ عصرًا مائجًا بالفتن والاضطرابات الداخلية والخارجية. هذا من الناحية السياسية، كما كان عصرَ تفرقٍ وتمزقٍ من الناحية الاجتماعية. لكنه مع ذلك كله كان أزهى عصور التقدم والازدهار من الناحية العلمية، فقد بلغت فيه العلوم شأْوًا بعيدًا: بسبب تشجيع الحكام من سلاطين وأمراء ووزراء ونحوهم، للعلم والعلماء، وبسبب وفرة الأرزاق وكثرة الرواتب التي جلبتها الأوقاف الدارَّة، وبسبب كثرة دور العلم من مساجد ومدارس ومكتبات.

وأخيرًا بسبب شعور العلماء في هذا العصر بأن تجديد وإحياء التراث الإسلامي ـ الذي عبث به التتار ـ مسؤولية ضخمة يقع عبؤها الأكبر على كاهلهم، فعليهم أن يقوموا بأدائها، وإلا فماذا يقولون لله، الذي فرض عليهم أن يُبَيِّنوه للناس ولا يكتموه؟ من أجل تلك الأسباب كانت العلوم مزدهرة في هذا العصر، وكان الحديث وعلومه ورجاله على رأس هذه العلوم تقدمًا وازدهارًا.

أولًا: لأنه المصدر المعصوم ـ الثاني بعد كتاب الله ـ الذي

كان يحمي من يلجأ إليه، ويلوذ به من شر الفلسفة وغوائلها، بل من شر الخلافات المذهبية بوجه عام.

ثانيًا: لأن عليه المعوَّل الأكبر ـ بعد كتاب الله ـ في تهذيب النفس، وتصفيتها وإصلاحها. وقد كانت أسباب تقدم الحديث هذه من أهم ما حدا بأبي الحجاج المزي نحو الحديث دراية، ورواية، وإعراضه عن كل ما سواه، مما لا يسمن ولا يغني من جوع.

٢ ـ يُعد أبو الحجاج المزي واحدًا من نوابغ فحول المحدثين المشهود لهم بالحفظ، والضبط والإتقان، بحيث وصفه المصنِّفون من معاصريه بأنه لم يأت مثله ـ أي: في الحفظ والإتقان ـ منذ زمن بعيد، بل لقد رفعه بعضهم إلى مرتبة الحافظ أبي الحسن الدارقطني، ومن الحسن الدارقطني؟!

إنه أمير المؤمنين في الحديث والعلل وأستاذ هذه الصناعة. وليست هناك غرابة أو مبالغة في أن يكون أبو الحجاج في مرتبة الدارقطني، فجهوده في خدمة الحديث ممثلة في آثاره العلمية أصدق دليل وأقوى برهان على ذلك.

٣ ـ كان أبو الحجاج المزي من أئمة المحدثين الذين صار لهم حق جرح الرواة، وتعديلهم، وهذا حق لا يناله إلا من رسخت قدمه في هذا الفن وعُرف بالبعد عن الهوى والعصبية.

٤ ـ لقد تميز أبو الحجاج المزي ـ رغم أن عصره كان عصر تقليد ووقوف عند حد ما أُثِرَ عن السابقين ـ بالابتكار، وأصالة الرأي، والتحرر من ربقة التقليد، طالما أن هذا التقليد يعارض الحق وينافيه.

وليس أدل على ذلك من جرأته الواضحة على نقد المتقدمين ببيان أغلاطهم، وذكر الصواب فيها، مقرونًا بالحجة والبرهان. فقد أشرنا في غضون هذا البحث إلى أنه استدرك على المتقدمين أكثر من مائة وثلاثين موضعًا، تتصل بالرجال، والتخريج، ونحوها من فنون الحديث، وسقنا أمثلة توضيحية لذلك. ثم مَن هؤلاء المتقدمون الذين انتقدهم المزي؟ إنهم أمثال: أبي داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، والرواة عنهم، وأمثال: ابن عدي الجرجاني، وابن منجويه، والكلاباذي، وأبي مسعود الدمشقي، وخلف الواسطي، وابن عساكر، والمقدسي، ونحوهم من الأئمة الذين دوَّى ذكرهم في سمع الزمان، وأسهموا بنصيب وافر في خدمة السُّنَّة.

٥ ـ يعد كتاب «تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال» لأبي الحجاج المزي: من أهم وأحسن وأجمع الكتب التي أُلِّفَت في علم الرجال. فقد جمع فيه مصنفه ما تشتت وتفرق في بطون الكتب المتقدمة، كما خرج فيه بسائر الفنون المتعلقة بعلم الرجال من دور النظرية إلى دور التطبيق، كل هذا مع جودة المنهج، ودقة التصنيف، ولعل ذلك هو السبب في وقوف سائر من صنفوا في علم الرجال ـ بعد أبي الحجاج المزي ـ عند هذا الكتاب من غير أن يتعدُّوه إلى ما قبله إلا في القليل النادر.

لقد توقفوا عند هذا الكتاب تمامًا، كما توقف المسلمون في علوم الحديث عند مقدمة ابن الصلاح، وكما توقف المصنفون في الأصول عند مختصر ابن الحاجب، وكما توقف المصنفون في النحو

عند ألفية ابن مالك، وهذا دليل أهمية الكتاب. بيد أن الكتب التي دارت حوله ـ وإن كانت لا تخلوا من فائدة زائدة ـ إلا أنها ـ للأسف ـ أخلت بالمقصود منه، وحالت دون تمام الانتفاع به.

٦ ـ يعد كتاب «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» لأبي الحجاج المزي من أهم وأحسن كتب التخريج، والأطراف، فقد جمع في مصنفه أطراف الكتب الستة ولواحقها: بذكر طرقها، وإيراد شواهد ومتابعات لها ـ كما نبه فيه على الأوهام المتعلقة بها، مع دقة المنهج وجودة التصنيف، بحيث توقف المصنفون في التخريج، وعمل الأطراف ـ بعد أبي الحجاج ـ عند هذا الكتاب، ولم يتجاوزوه إلى ما قبله إلا لمامًا، تمامًا كما حدث لتهذيب الكمال.

٧ ـ لقد كانت لأبي الحجاج المزي آراء وفتاوى حديثية وفوائد في علم الرجال لم يسبق إليها، وها هي ما تزال تشهد له بالنبوغ والتقدم وطول الباع.

لم يؤثر عن أبي الحجاج مصنفات تتعلق بشرح بعض الأحاديث، وتصور لنا كيفية فهمه لها ـ مع إجماع تلاميذه، ومعاصريه على أنه كان عَلَمًا في هذه الناحية ـ ولعله رأى أن حاجة السُّنَّة إلى الرجال، والتخريج أشد من حاجتها إلى الشروح والتفسيرات نظرًا لكثرة المتطاولين عليها، وتفانيهم في محاولة هدمها أو تقويض صرحها.

تلك هي أهم النتائج التي أثمرتها هذه الدراسة.

ثانيًا: مقترحات وتوصيات

وبعد فإن لي في هذا المقام بعض مقترحات وتوصيات تتعلق بأبي الحجاج وآثاره العلمية على وجه الخصوص كما تتعلق بالسُّنَّة، وكيفية النهوض بها على وجه العموم.

أما ما يتعلق بأبي الحجاج وآثاره فهو: أن تتضافر جهود العاملين في قسم السُّنَّة بالكلية من أجل تحقيق وبعث آثار هذا الرجل من جديد مرة أخرى؛ لينتفع بها في دراسة الرجال والتخريج على النحو التالي:

فيما يتصل بكتاب «تهذيب الكمال» تجمع سائر الكتب التي دارت حوله، وتستخلص منها الفائدة الزائدة فقط، مع الاهتمام بتلك التي تتعلق بالشيوخ، والتلاميذ، وتكتب هذه الفائدة في ذيل كل صفحة من صحائف «التهذيب» على أنها حاشية، أو ذيل له.

وكذلك الشأن بالنسبة لكتاب «تحفة الأشراف»، إنَّ هذا لو تم وتوافر الكتابان ـ كما كانا قديمًا ـ في أيدي الدارسين لاستغنوا بهما ـ فيما يتصل بالرجال والتخريج عن الرجوع إلى أي مصدر آخر، إلا في القليل النادر. هذا ما يتعلق بأبي الحجاج وآثاره.

وأما فيما يتعلق بالسُّنَّة، وكيفية النهوض بها فهو:

أ ـ أن يُعنى بفن التخريج عناية أكثر مما هو عليه الآن؛ لأنه الغاية من وراء دراسة علوم الحديث، إذ هو التطبيق العملي لها. وذلك عن طريق توفير المراجع اللازمة له، وعقد امتحان عملي فيه

في نهاية العام بإشراف الكلية بخلاف تلك الأبحاث التي يقدمها الطلاب أثناء الدراسة.

ب ـ أن يعنى بدراسة علم الرجال بشكل أوسع وأدق مما هو عليه الآن ـ إذ علم الرجال كما قال علي بن المديني نصف علم الحديث، وبدون معرفة أحوال رواة الحديث لا يتمكن الناقد من الحكم عليه حكمًا صحيحًا ـ وذلك بأن يمارسها الأستاذ عمليًّا مع تلاميذه، وأيضًا بأن يخرج بها من مجرد القواعد النظرية، إلى التطبيق العملي.

جـ ـ أن يصدر القسم أبحاثًا تتعلق بجهود المحدثين في خدمة السُّنَّة، كما عليه أن يكتب نشرات دورية تتعلق بالشبهات والافتراءات، التي تثار حول السُّنَّة، ثم دحضها وتفنيدها علميًّا بالدليل الذي يقوم على الحجة والبرهان.

كذلك عليه أن يعقد في نهاية كل عام مؤتمرًا علميًّا يضم سائر أعضائه؛ ليقدم فيه كل واحد تقريرًا عن نشاطه وجهوده في خدمة السُّنَّة إسنادًا، أو متنًا، أو رد شبهات أو نحوها، ثم تعرض فيه الاقتراحات أو الخطوات التي لا بد منها لحماية السُّنَّة ـ في المستقبل ـ من خصومها وأعدائها.

تلك هي بعض مقترحات وتوصيات، أملتها طبيعة هذه الدراسة.

وإنا لنرجو أن تلقى من المسؤولين قَبولًا وتنفيذًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربِّ العالمين

وكان الفراغ من تبييض هذه الرسالة
صبيحة يوم الخميس، الثالث والعشرين
من شهر شعبان سنة ١٣٩٦هـ،
الموافق ١٩ من أغسطس/ آب سنة ١٩٧٦م.
وكتبه
أبو أحمد السيد محمد نوح

المراجع

١ ـ **الأشراف بمعرفة الأطراف**: لأبي القاسم علي بن الحسن المعروف بابن عساكر، المتوفى سنة ٥٧١هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٣٣) حديث.

٢ ـ **الأعلام**: لخير الدين الزركلي، ط القاهرة، الثانية (١٩٥٤ ـ ١٩٥٩م).

٣ ـ **أعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء**: لابن هاشم الطباخ الحلبي، ط العلمية بحلب، الأولى (١٣٤٣هـ ـ ١٩٢٥م).

٤ ـ **الإعلان بالتوبيخ لمن ذم أهل التاريخ**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن المعروف بالسخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢هـ، مطبوع ضمن علم التاريخ عند المسلمين لفرانز روزنتال، ترجمة د. صالح أحمد العلي، نشر المثنى ببغداد (١٩٦٣م).

٥ ـ **أعيان العصر، وأعوان النصر**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (١٠٩١) تاريخ.

٦ ـ **إكمال تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**: لعلاء الدين مغلطاي، المتوفى سنة ٧٦٢هـ، (خ) بمكتبة الأزهر، رقم (١٢٢٥) مصطلح حديث.

٧ ـ **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث لابن كثير**: تأليف الشيخ أحمد شاكر، ط محمد صبيح، الثالثة.

٨ ـ (أ) **البداية والنهاية**: لعماد الدين إسماعيل بن ضوء المعروف بابن كثير، المتوفى سنة ٧٧٤هـ، ط بيروت، الأولى (١٩٦٦م).

(ب) **البداية والنهاية**: لابن كثير، ط السعادة.

٩ ـ **البدر الطالع في أعيان ما بعد القرن السابع**: لمحمد بن علي المعروف بالشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٥هـ.

١٠ ـ **تاج العروس شرح القاموس**: للسيد محمد مرتضى الزبيدي، نشر دار ليبيا بني غازي.

١١ ـ **تاريخ الأدب العربي**: لكارل بروكلمان: ترجمة د. رمضان عبد التواب، ط المعارف.

١٢ ـ **تاريخ بغداد**: لأحمد بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، ط الخانجي (١٣٤٩هـ ـ ١٩٣١م).

١٣ ـ **تاريخ التراث العربي**: لفؤاد سزكين، القسم الأول من المجلد الأول، ترجمة د. فهمي أبو الفضل، نشر الهيئة العامة للكتاب (١٩٧١م).

١٤ ـ **تاريخ ابن الوردي**: للشيخ زين الدين عمر ابن الوردي، ط جمعية المعارف الخديوية.

١٥ ـ **تبصير المنتبه بتحرير المشتبه**: أحمد بن علي المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط الدار المصرية.

١٦ ـ **(أ) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف**: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، الأجزاء الأربعة الأولى، ط ونشر الدار القيمة، الهند، الأولى (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م).

(ب) تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي، (خ) مكتبة الأزهر ثمانية أجزاء، رقم (١٢٥) حديث.

١٧ ـ **تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي**: لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، ط دار الكتب الحديثة الثانية (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م).

١٨ ـ **تذهيب تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**: لأبي عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٦٢) مصطلح حديث.

١٩ ـ **تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة**: لأحمد بن علي، المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: السيد عبد الله هاشم المدني (١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م).

٢٠ ـ **تقدمة المعرفة لكتاب الجرح والتعديل**: لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ط دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن، الهند، الأولى (١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م).

٢١ ـ **تقريب التهذيب**: لأحمد بن علي المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، نشر المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.

٢٢ ـ **تهذيب تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**: لأحمد بن علي المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط المسند، الأولى (١٣٣٥هـ).

٢٣ ـ (أ) **تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٢٢٧) طلعت مصطلح الحديث.

(ب) **تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال**: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٢٥) مصطلح حديث.

٢٤ ـ **توجيه النظر إلى أصول الأثر**: للشيخ طاهر الجزائري، ط الخانجي، الأولى (١٣٢٨هـ ـ ١٩١٠م).

٢٥ ـ **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع**: لأحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٤٩٥) مصطلح.

٢٦ ـ **الجرح والتعديل**: لعبد الرحمٰن بن أبي حاتم الرازي، المتوفى سنة ٣٢٧هـ، ط دائرة المعارف العثمانية، الهند، الأولى (١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م).

٢٧ ـ **حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة**: لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.

٢٨ ـ **الحديث والمحدثون**: للشيخ محمد محمد أبو زهو.

٢٩ ـ **الحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية بمصر والشام**: للدكتور أحمد بدوي.

٣٠ ـ **خلاصة تذهيب تهذيب الكمال**: لصفي الدين أحمد بن عبد الله المعروف بالخزرجي، المتوفى سنة ٩٢٣هـ، ط حلب ونشر مكتب المطبوعات الإسلامية.

٣١ ـ **الدارس في تاريخ المدارس**: للنعيمي: ط الترقي بدمشق (١٣٦٧هـ ـ ١٩٤٨م).

٣٢ ـ **دارة الحجال في أسماء الرجال**: للمكناسي الشهير بابن القاضي، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، نشر دار التراث.

٣٣ ـ (أ) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لأحمد بن علي المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط الهند، الأولى ١٣٥٠هـ.

(ب) **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**: لأحمد بن علي المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط دار الكتب الحديثة، الثانية (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٦م).

٣٤ ـ **ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الأحاديث**: للشيخ عبد الغني النابلسي، المتوفى سنة ١١٤٣هـ، ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية، الأولى (١٣٥٢هـ ـ ١٩٣٤م).

٣٥ ـ **ذيل تذكرة الحفاظ**: لأبي المحاسن الحسيني، المتوفى سنة ٧٦٥هـ نشر القدس.

٣٦ ـ **ذيل طبقات الحفاظ**: لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، نشر القدس.

٣٧ ـ **زهر الربى على المجتبى**: لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، ط التجارية.

٣٨ ـ **سنن أبي داود**: لسليمان بن الأشعث المعروف بأبي داود السجستاني، ط مصطفى الحلبي الأولى (١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م).

٣٩ ـ **سنن ابن ماجه**: لأبي عبد الله محمد بن يزيد المعروف بابن ماجه القزويني، ط عيسى الحلبي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي.

٤٠ ـ **شذرات الذهب**: لابن العماد الحنبلي، المتوفى سنة ١٠٨٩هـ، ط ونشر القدس (١٣٥٠هـ).

٤١ ـ **شروط الأئمة الخمسة**: لأبي بكر محمد بن موسى الحازمي، المتوفى سنة ٥٨٤هـ، نشر القدس (١٣٥٧هـ) تعليق الشيخ محمد زاهد الكوثري.

٤٢ ـ **شروط الأئمة الستة**: لأبي الفضل بن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني، المتوفى سنة ٥٠٧هـ نشر القدس (١١٥٧هـ).

٤٣ ـ (أ) **صحيح البخاري**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ط الشعب (١٣٧٨هـ).

(ب) **صحيح البخاري**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، المتوفى سنة ٢٥٦هـ، ط عيسى الحلبي.

٤٤ ـ **صحيح مسلم**: لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري، المتوفى سنة ٢٦١هـ، ط عيسى الحلبي.

٤٥ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن السخاوي، المتوفى سنة ٩٠١هـ، ط ونشر القدس (١٣٥٥هـ).

٤٦ ـ **طبقات الحفاظ**: لجلال الدين السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، تحقيق: علي محمد عمر، نشر مكتبة وهبة، الأولى (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م).

٤٧ ـ **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين عبد الوهاب المعروف بابن السبكي، المتوفى سنة ٧٧١هـ.

٤٨ ـ **طبقات الشافعية**: لابن قاضي شهبة، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٣٩٢) تاريخ.

٤٩ ـ **الطبقات الكبرى**: لمحمد بن سعد بن منيع كاتب الواقدي، المتوفى سنة ٢٣٠هـ، ط بيروت.

٥٠ ـ **طرح التثريب بشرح التقريب**: الحافظ زين الدين العراقي، وولده ولي الدين أبو زرعة، ط جمعية النشر والتأليف الأزهرية (١٣٥٣هـ).

٥١ ـ **العبر في خبر من غبر**: لأبي عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: فؤاد سيد، ط الكويت.

٥٢ ـ **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان**: لبدر الدين العيني، المتوفى سنة ٨٥٥هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (١٥٨٤) تاريخ.

٥٣ ـ **فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي**: لشمس الدين محمد بن عبد الرحمٰن المعروف بالسخاوي، المتوفى سنة ٩٠٢هـ نشر المكتبة السلفية.

٥٤ ـ **فهرس الفهارس**: للحافظ محمد الكتاني الفاسي.

٥٥ ـ **فوات الوفيات**: لابن شاكر الكتبي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ونشر السعادة.

٥٦ ـ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**: لابن عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: د. عزت عطية وزميله، ط١، دار الكتب الحديثة، الأولى (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧١م).

٥٧ ـ **الكامل في التاريخ**: لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد المعروف بابن الأثير، المتوفى سنة ٦٣٠هـ.

٥٨ ـ **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**: لحاجي خليفة، ط البهية، إستانبول (١٣٦٢هـ ـ ١٩٤٣م).

٥٩ ـ (أ) **الكمال في معرفة أسماء الرجال**: للحافظ عبد الغني المقدسي، المتوفى سنة ٦٠٠هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٥٥) مصطلح الحديث.

(ب) **الكمال في معرفة أسماء الرجال**: للحافظ عبد الغني المقدسي، المتوفى سنة ٦٠٠هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٥٧) مصطلح الحديث.

(جـ) **الكمال في معرفة أسماء الرجال**: للحافظ عبد الغني المقدسي، المتوفى سنة ٦٠٠هـ الجزء الأول، مصور عن الظاهرية بدمشق برقم (٧٦) تاريخ، بمعهد المخطوطات.

٦٠ ـ **لحظ الألحاظ بذيل تذكرة الحفاظ**: لتقي الدين ابن فهد المكي، المتوفى سنة ٨٧١هـ، نشر القدس.

٦١ ـ **لسان الميزان**: لأحمد بن علي المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط الهند (١٣٣٠هـ).

٦٢ ـ **محاضرات في علوم الحديث**: لفضيلة الشيخ مصطفى التازي، ط دار التأليف، الرابعة (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م).

٦٣ ـ **المختصر في علم رجال الأثر**: لفضيلة الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف، ط دار الكتب الحديثة، الثامنة (١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٦م).

٦٤ ـ **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**: لأبي محمد عبد الله بن أسعد المعروف باليافعي، المتوفى سنة ٧٦٨هـ نشر الأعلمي للمطبوعات بيروت.

٦٥ ـ **مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه**: لشهاب الدين أحمد بن أبي بكر المعروف بالبوصيري، المتوفى سنة ٨٤٠هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٤٤٢) حديث.

٦٦ ـ **معجم البلدان**: لياقوت الحموي، المتوفى سنة ٦٢٦هـ، ط بيروت (١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م).

٦٧ ـ **معجم شيوخ الذهبي**: لأبي عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٦٥)، مصطلح.

٦٨ ـ **معجم المؤلفين**: لعمر رضا كحالة، ط دمشق (١٩٥٧ ـ ١٩٦١م).

٦٩ ـ **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**: لأبي عبيد عبد الله البكري، تعليق مصطفى السقا، ط لجنة التأليف والترجمة (١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م).

٧٠ ـ **معرفة علوم الحديث**: لأبي عبد الله المعروف بالحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، نشر وتعليق د. السيد معظم حسين، ط دار الكتب المصرية (١٩٣٧م).

٧١ ـ **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: لأبي عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، تحقيق: محمد سيد جاد الحق، ط دار الكتب الحديثة، الأولى.

٧٢ ـ **المعزة فيما قيل في المزة**: لشمس الدين ابن طولون، ط ونشر القدس.
٧٣ ـ **المفردات في غريب القرآن**: للراغب الأصفهاني، ط الخيرية (١٣١٨هـ)، بهامش النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير.
٧٤ ـ **مقدمة ابن خلدون**: لعبد الرحمٰن بن خلدون، ط التقدم بمصر.
٧٥ ـ **مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث**: لأبي عمرو عثمان ابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ، ط العلمية بحلب، الأولى (١٣٥٠هـ ـ ١٩٣١م).
٧٦ ـ **المنتقى من الفوائد الحسان للحضرمي**: لأبي الحجاج جمال الدين يوسف المزي، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (٤٨٩) حديث.
٧٧ ـ (أ) **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، الجزء الأول، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ط دار الكتب المصرية، الأولى (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٦م).
(ب) **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**: لابن المحاسن يوسف بن تغري بردي، المجلد الثالث، (خ) بدار الكتب المصرية، رقم (١١١٣) تاريخ.
٧٨ ـ **المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود**: للشيخ محمود خطاب السبكي، ط الاستقامة، الأولى (١٣٥٢هـ).
٧٩ ـ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: لأبي عبد الله الذهبي، المتوفى سنة ٧٤٨هـ، ط عيسى الحلبي.
٨٠ ـ **النجوم الزاهرة**: لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردي، ط دار الكتب المصرية (١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م).
٨١ ـ **نزهة النظر نخبة الفكر**: لأحمد بن علي المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، ط المكتبة المحمودية الأولى (١٣٥٥هـ).
٨٢ ـ **النكت الظراف على تحفة الأشراف**: لأحمد بن علي المعروف بابن حجر، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، مطبوع بذيل تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف لأبي الحجاج المزي، ط ونشر الدار القيمة، بمباي الهند، الأولى (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م).
٨٣ ـ **الوافي بالوفيات**: لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، المتوفى سنة ٧٦٤هـ.
٨٤ ـ **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل البغدادي، ط الجبية باستانبول.

فهرس البحث

الموضوع **الصفحة**

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الباب الثاني

كتاب «تهذيب الكمال في معرفة أسماء الرجال»

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

إصدارات

الوعي الإسلامي

- ❖ القدس في القلب والذاكرة.
- ❖ حقوق الإنسان في الإسلام.
- ❖ المجموعة القصصية الأولى للأطفال.
- ❖ الحوار مع الآخر.. المنطلقات والضوابط.
- ❖ النقد الذاتي.. رؤية نقدية إسلامية لواقع الصحوة الإسلامية.
- ❖ المرأة المعاصرة بين الواقع والطموح.
- ❖ الحج.. ولادة جديدة.
- ❖ الفنون الإسلامية.. تنوع حضاري فريد.
- ❖ لا إنكار في مسائل الاجتهاد.
- ❖ المجموعة الشعرية الأولى للأطفال.
- ❖ التجديد في التفسير.. نظرة في المفهوم والضوابط.
- ❖ رياض الأفهام في شرح عمدة الأحكام.
- ❖ موسوعة الأعمال الكاملة للإمام الخضر حسين.
- ❖ مقالات الشيخ محمد الغزالي في مجلة الوعي الإسلامي.
- ❖ مقالات الشيخ عبد العزيز بن باز في مجلة الوعي الإسلامي.
- ❖ علماء وأعلام كتبوا في الوعي الإسلامي.
- ❖ براعم الإيمان.. نموذج رائد لصحافة الأطفال الإسلامية.

- ❖ الاختلاف الأصولي في الترجيح بكثرة الأدلة والرواة وأثره.
- ❖ الإعلام بمن زار الكويت من العلماء والأعلام.
- ❖ الحوالة.
- ❖ التحقيق في مسائل أصول الفقه التي اختلف النقل فيها عن الإمام مالك بن أنس.
- ❖ الأصول الاجتهادية التي يبنى عليها المذهب المالكي.
- ❖ الاجتهاد بالرأي في عصر الخلافة الراشدة.
- ❖ التوفيق والسداد في مسألة التصويب والتخطئة في الاجتهاد.
- ❖ فقه المريض في الصيام.
- ❖ القسمة.
- ❖ أصول الفقه عند الصحابة ـ معالم في المنهج.
- ❖ السنن المتنوعة الواردة في موضع واحد في أحاديث العبادات.
- ❖ الإعلام الإسلامي للعقل البشري (دراسة في الفلسفات والتيارات الإلحادية المعاصرة).
- ❖ ديوان الوعي.
- ❖ خطب ابن نباته.
- ❖ الإظهار في مقام الإضمار.
- ❖ مسألة تكرار النزول في القرآن الكريم.
- ❖ الحافظ أبو الحجاج يوسف المزي، وجهوده في كتابه «تهذيب الكمال».